

عِلْمُ الْأَجْرَامِ

أسلوب البحث - عوامل الجريمة - التفاعل المنفني إلى الجريمة
طوائف المجرمين - إجرام الأحداث

دكتور
رَمْسِيْلِسْ بَهْتَايِرْ
أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية

الجزء الأول

طبعة أولى

الناشر / منسكاف / بالإسكندرية

١٩٦١

دكتور إبراهيم
ميسين صليان
أستاذ القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محاضرات
في

علم الاجرام

علم طبائع المجرم - علم الاجتماع الجنائي

الجزء الاول

مصر للطباعة والنشر

١٩٦٠ - ١٩٦١

مقدمة

إن قبول الظواهر على علاقتها خول فكري تتميز به عهود التأخر البائدة . أما نحري أسبابها واستقصاء مصادرها فدليل رقي وقدم ومدنية .

والإجرام ظاهرة يميزها عن سائر ظواهر الكون ، أنها من جهة بشرية اجتماعية ، وأنها من جهة أخرى ضارة مؤذية لا صالحة خيرة . وبديهي أنه لن يتأتى القضاء على الإجرام كظاهرة إلا بالوقوف على أسبابه لأنه متى عرف الداء سهلت معرفة الدواء .

لقد لاقت الجريمة جزاءها منذ ظهورها . واتخذ هذا الجزاء في الأصل صورة بدائية همجية هي انتقام المجنى عليه أو عشيرته من الجاني . ولوحظ أن هذا الانتقام كشهوة غريزية عمياء لا يتعبد بمحدد لو أطلق له العنان ، فتدخلت القوانين والشرائع لتنظيمه ، ثم ألتى وحلت محله عقوبة توقيعها الجماعة ممثلة في السلطة القائمة بالأمر فيها ، والتي أطلق عليها أخيراً أسم الدولة .

غير أن هذا التطور لم يفعل سوى أن قل الاختصاص بتوقيع العقوبة من يد إلى يد ، من يد المجنى عليه أو عشيرته إلى يد السلطة العامة . ولم يتناول بالتعديل أساس هذه العقوبة والفرض منها ، فظلت العقوبة معتبرة وسيلة انتقام أو شبه انتقام من الجاني ، إلى أن أدى التطور أخيراً إلى اعتبارها وسيلة دفاع عن المجتمع ضد خطر الجريمة .

فالعقوبة بمعناها الحديث تؤدي وظيفتها الدفاعية عن المجتمع في لحظات ثلاث : - المحظلة التشريعية التي توجه القاعدة القانونية فيها خطابها

إلى المحكومين بها ، وفي هذه اللحظة تؤدي العقوبة وظيفة منع جمهور الناس قاطبة من ارتكاب الجريمة ، إذ يجد كل منهم أمام الدافع إلى الجريمة مانعاً منها هو الخشية من العقاب .

واللحظة القضائية التي تطبق فيها الدولة القاعدة القانونية على من خالفها بالفعل ، وفي هذه اللحظة تؤدي العقوبة وظيفتين : وظيفة إظهار سلطان الدولة إزاء مخالفة القانون ، ووظيفة حماية المجتمع من جرائم جديدة تحدث فيه لو لم تلق الجريمة الواقعة جزاءها . والمراد بالجرائم الجديدة المقصود بالعقوبة تقاديبها ، ما قد يرتكبه المجنى عليه اقتصاصاً لنفسه ، أو ما قد ترتكبه عشيرته اقتصاصاً له ، أو ما قد يأتيه الجمهور العام للمواطنين تبعاً لاستهجان الجريمة والسخط على فاعلها ، أو ما قد يحدثه آخرون بما كون الجاني في فعلته تبعاً لسريان عدوى الجريمة والوباء الجنائي .

واللحظة التنفيذية التي توقع فيها العقوبة المحكوم بها على الجاني ، وفي هذه اللحظة تكون وظيفة العقوبة هي إصلاح الجاني عن طريق إيلامه ، حتى لا يعود إلى السقوط في الجريمة مرة أخرى . وحين لا يجرى إصلاح الجاني أو حين يتطلب ضمير الشعب إعدامه بالنظر إلى فظاعة جرمه ، تكون وظيفة العقوبة استئصال المجرم من جسم المجتمع .

من ذلك يتضح أن أهم وظيفة للعقوبة هي الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة بمنع جمهور الناس من ارتكابها وهذا ما يسمى بالمنع العام ، ومنع ذات المجرم من العودة إلى جريمته وهذا ما يسمى بالمنع الخاص .

على أن العقوبة تتميز بأنها وسيلة إيلام . وقد دلت التجربة على أنها

كثيراً ما كانت تقصر من أداء وظيفتها بطريق هذا الإيلام ، لسبب غاية في البساطة وهو أن بعض الناس لا يمكن أن يجدى الإيلام في إصلاحهم . فأمثال هؤلاء يكون من البث تشغيل جهاز العدالة الجنائية معهم لإحداث جرح بهم حيث لا يكون للجرح إيلام .

فثل هذا المسلك معهم يكون شأنه شأن استخدام المرام والمسايق في القضاء على طفع من البثور لا تجدى في إزالته الأساليب السطحية لأن بيت الداء فيه باطن لا ظاهري .

ومن أجل ذلك فطن المجتمع إلى ضرورة أن يستخدم إلى جانب العقوبة وسيلة أخرى دفاعية ضد الجريمة ، هي ما يسمى بالتدبير الوقائي *Mesure de sûreté* فهذه الوسيلة يقلب فيها العلاج على الإيلام ، في حين أن العقوبة يقلب فيها الإيلام على العلاج .

والمقصود بأولئك الذين لا يجدى الألم في إصلاحهم ويتعين إتخاذ تدابير وقائية معهم المجنون المجرم والمجنون والمجرمون بحكم تكوينهم على ما سنرى . والفضل في كشف هذه الفئة من المجرمين وتدبير وسيلة الإصلاح المناسبة لها ، إنما يرجع أولاً وآخرأ إلى علم الاجرام والجهود التي بذلها أساطين هذا العلم .

تعريف علم الاجرام

من تلك المقدمة يتضح لنا أن علم الاجرام هو ذلك الفرع من العلم الذي يتناول الجريمة بالدراسة على اعتبار أنها حقيقة واقعية لا حقيقة قانونية ،

فيُتحرى أسبابها تمهيداً للقضاء على هذه الأسباب قدر المستطاع . فيينا يتناول قانون العقوبات الجريمة كحقيقة قانونية يتناولها علم الاجرام كحقيقة واقعية . ونبين الآن الفرق في المعنى بين الحقيقتين .

الجريمة كحقيقة قانونية هي فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلاً في مشرعه ، لما ينطوى عليه هذا الفعل من المساس بشروط بعمده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه ، أو من الظروف المسككة لهذه الشروط . (تراجع رسالتنا بالاطالبة في القانون الجنائي) .

وأما الجريمة كحقيقة واقعية فهي خروج الفرد على ما يقتضيه وجود اشتراك بين الناس في معيشة واحدة تصان فيها الأمة كفرد وكجموع أفراد . فهي من الوجهة الواقعية خروج وجهاً وجنوح ، يثلب به المرء الأثرة على الإيثار ، ويضحى به في سبيل كيانه الذاتي بما يتطلبه السكبان الإجتماعي . وقد يقال إن الأثرة غريزة في كل إنسان لأن البشر مفلور على حب الذات ، ولكن هذا القول لا ينبغي أن الجريمة نوع من الأثرة شاذ بالنظر إلى ما يتوافر منها لدى الرجل العادي . فالمرشع إنما يستنير في إملاده إرادته بطباع السواد الغالب من الناس وهو مكون من الرجل العادي المتوسط ، وهذا الرجل مهما بلغت به الأنانية ، لا تعمل به ويفترض فيه ألا تعمل به ، إلى طرق باب الجريمة في سبيل إرضائها .

وإذا كان أساس اعتبار الفعل جريمة في حق المجتمع ، هو كونه فعلاً شاذاً لا يأتيه الرجل العادي المتوسط لو وجد في ذات ظروف الفاعل ، فإن هذا الأساس نفسه هو الذي تقوم عليه كذلك إباحة الفعل ولو كان

في الأصل جريمة . ذلك لأن المشرع كثيراً ما يرفع صفة الجريمة عن فعل كان في الأصل . كذلك ، على اعتبار أن الرجل العادي حين يوجد في ذات الظروف التي أحاطت بفاعل هذا الفعل ، لن يتوانى عن إتيانه . فمن يجد نفسه أمام خطر داهم يهدد بالهلاك نفسه أو ماله لن يتردد في دفع هذا الخطر بالنف وبالجريمة حتى ولو كان خطراً وهمياً يفتى الاعتقاد بوجوده على أسباب مقولة .

هذا أساس إباحة الجريمة للدفاع الشرعى .

ومن تسوقه الضرورة الملحة إلى ارتكاب الجريمة على شخص لا يد له في قيام هذه الضرورة ، يعنى كذلك من العقاب بحكم الضرورة نفسها ، كالسارق الذى يختلس رغيفاً يدفع به عن نفسه غائلة الجوع ، رغم أن صاحب الرغيف لا يد له في وجود هذا الجوع . ذلك لأن الرجل العادي لو وجد في ذات ظروف هذا السارق ، ما كان يتوانى في اختلاس رغيف من الغير بسد به رمقه ، على اعتبار أن جوعه ضرورة بالمعنى الصحيح أى لم يكن في الوسع تفادى ضررها بوسيلة أخرى .

هذا أساس منع العقاب على الجريمة المرتكبة في حالة الضرورة .

الجريمة إذن في الحقيقة والواقع ، فعل لا يرتكبه الرجل العادي الذى يتكون منه السواد الغالب من الناس ، لو أن هذا الرجل وُجد في ذات ظروف المجرم . فهى سلوك شاذ بالنظر إلى السلوك المعتاد بين معظم الناس . ويستناد هذا أيضاً من كون المجرمين أقلية في مجموع القوم ^(١) .

(١) ما لم يتبدد المشرع في أحكامه تبعاً لظروف استثنائية كالمرب بمستوى نبيل في السلوك يلو على مستوى الرجل العادي ، وبالتالي يجر أمامه معظم الناس .

ويبين وجه الشذوذ في الجريمة كسلوك ، من تحليل الوضع النفساني الذي يكتشف ارتكابها . من البطل أن الجريمة فعل إنساني . وكل فعل للانسان هو تنفيذ لإرادة انعقدت على إتيانه . هذه الإرادة مردها في النفس الإنسانية إلى جانبين من هذه النفس هما جانب الفكر من جهة ، وجانب الشعور أو العاطفة من جهة أخرى . فالجانب الأول يمكن أن يصدق عليه في التعبير المألوف بين البشر اسم « العقل » ، بينما يصدق على الجانب الثاني في ذلك التعبير لاسم « القلب » ، مع فهم القلب على أنه حقيقة نفسانية لا حقيقة عضوية .

فالعقل هو وسيلة إدراك الانسان للأمور الخارجية المحيطة به وكيفية التجاوب بين نفسه وبين هذه الأمور . والقلب هو الشعور بمختلف الحاجات التي تنشأ من التوازن الطبيعية ، لأن الغريزة تولد جوعاً أو حاجة ، والحاجة بسبب عدم إشباعها شعوراً بالألم هو الذي يدفع المرء إلى السلوك كي يدفع عن نفسه هذا الألم بإشباعه تلك الحاجة . والجريمة كسلوك شاذ ترجع إما إلى خلل في العقل وإما إلى خلل في القلب على التفصيل الآتي :

فالخلل في العقل مؤداه أن يفسر الانسان الأمور المحيطة به على نحو شاذ ، فيفهمها على طريقة تغاير طريقة الرجل العادي ، ويعزو إليها معنى لا ينسبها إليها معظم الناس . هذا الخلل يسمى بالمرض العقلي ، والمراد به الخلل الذي يبلغ من الجسامة وقابلية الدوام حداً يبرر تسميته بالمرض . ومن هذه الأمراض العقلية ما يفضي إلى جرائم عنيفة أو غير عنيفة . ويمكن أن تضرب مثالا لذلك بحاله المجنون المصاب بمجنون الملاحقة ، والذي يعتقد أن البشر

جميعهم ولو كانوا من أحب الناس إليه ، يضطهدونه ويعملون على ايدائه ، فيأخذ بالاعتداء كل من يقابله منهم . ولما كانت الأمراض العقلية التي تفضى إلى الجريمة ، تقتضى في تلقينها وتلقئها إلماًاً بفن لسنا من أهله هو طب الأمراض العقلية ، فإن هذه الأمراض رغم أن دراستها تكون جزءاً من علم الاجرام ، ليست موضوعاً لبحثنا في هذا العلم .

علم الاجرام إذن يتكون من جزئين : جزء هو علم الأمراض العقلية الاجرامية أو علم إجرام المجنونين ولا يدخل في دراستنا . وجزء آخر هو علم إجرام الأشخاص السليمة قوامم العقلية أى الأشخاص العاقلين وهو الذى يعنينا في دراستنا .

وإجرام العاقلين قد يرجع هو الآخر إلى خلل في التفكير العقل ، ولكنه خلل لا يبلغ حد المرض العقلى أى حد الجنون ، وقد يرجع إلى خلل في القلب ، والغالب أنه يرجع إلى خلل هو مزيج من النوعين معاً .

والخلل الذى يصيب جانب القلب أى جانب الشعور أو العاطفة ويؤدى إلى الارادة الاجرامية ، هو فقدان التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها . فالمانع من الجريمة هو دائماً شعور فردى ، إما بالتقوى بأن يتعلق الفرد بالحير جاً للخير ، وإما بالتوجس من العقوبة بأن يكره الفرد الشر خوفاً من آثاره الضارة لا جفاً في قبيضه وهو الخير . والدافع إلى الجريمة هو دائماً شعور بحاجة غريزية . وإنما يفقد التوازن بين الدافع والمانع لصفة غير عادية في الدافع من جهة ولضعف غير عادى في المانع من جهة أخرى .

والصفة غير العادية في قوة الدافع مظهرها إما أن يشعر الفرد بحاجة

غريزية شاذة لا وجود لها عند معظم الناس من رجال عاديين ، كما يحدث مثلاً في أحوال الشذوذ الجنسي ، وإما أن تتوافر لدى الفرد حاجة غريزية لها وجودها كذلك عند الرجل العادى ، ولكن شعوره بها يكون بقدر شاذ عن القدر العادى ، وقد تكون هذه الحاجة الغريزية من الحاجات المعنوية لا المادية بل من الحاجات التى تتطوى على إثارة لا على آثرة ، وعلى نبيل لا على خسة كافتاد الوطن من كارثة حقيقية أو مزعومة ، وإما أن يتميز شعور الفرد بسرعة فى الاقدام لا تتمهل النفس فيها بين الرغبة وبين تنفيذها ، فى حين أن الرجل العادى يمتاز بتمهل فى الاقدام يصل به إلى حد العدول عن تنفيذ الرغبة .

والضعف غير العادى فى المانع مظهره إما ضعف فى التقوى وحب الخير وإما عدم الكراث بألم العقوبة .

فالجريمة كحقيقة واقعية هى فى جميع الأحوال سلوك لا يأتيه الرجل العادى لكونه قداناً للنوازن بين الدافع إلى الجريمة كفعل ضار بالمجتمع وبين المانع منها ، وذلك لشذوذ فى الدافع هو شعور بحاجة غريزية غير عادية فى نوعها أو فى قدرها ، ولشذوذ كذلك فى المانع هو ضعف التقوى وحب الآخرين فضلاً عن عدم الاكتراث بألم العقوبة .

هذه الحقيقة الواقعية فى معنى الجريمة هى موضوع علم الاجرام . فهذا العلم يدرس الانسان المجرم ، ليقف عل الأسباب التى من أجلها اجرم ، أى الأسباب التى من أجلها غاير سلوكه السلوك المعتاد بين معظم أفراد الجماعة .

وقد رأينا أن ذلك العلم كان له فضل إدخال التدابير الوقائية فى نطاق القانون الجنائى بالنسبة للمصائب بالجنون ، وسنرى أن له كذلك فضلاً عظيماً

في تطور العقوبة ذاتها كوسيلة لإيلاء وجلها طريق إصلاح لا طريق تشف وانتقام .

تاريخ علم الاجرام

لعلم الاجرام تاريخ طويل يرجع إلى إيبوقراط وسقراط وأفلاطون وأرسطو ، إذ عزا هؤلاء الفلاسفة الجريمة إلى نفس فاسدة في المجرم أساسا عيوب خلقية جسمية فيه . وبقي هذا الاتجاه الفلسفي قائما حتى المصور الوسطى حيث سادت نظرية مقتضاها أنه يمكن الوقوف على طباع الشخص من فحص خطوط يديه ورجليه وقاطيب وجهه بل وسرة بطنه . ثم تلت هذه النظرية أخرى تربط الجريمة بالكواكب وتعلق مصير الانسان على الكوكب الذي كان متسلطا عليه عند ولادته تبعا لما إذا كان كوكبا طيبا أو كوكبا خبيثا له

وفي سنة ١٥٨٦ وضع ديلا بورتا Della Porta مؤلفا في علم الاجرام يربط الجريمة بطباع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة في الوجه سواء في العينين أو في الجبهة أو في الأنف الخ .. وأيد نظريته فلاسفة طبيعون مثل De la chambre وداروين Darwin

وفي القرن التاسع عشر ذهب لافاتيه وجال Lavater, Gall إلى القول بأن الجريمة ضعف خلقى يرجع إلى خلل في النمو الطبيعي لأجزاء الدماغ والمنخ .

وفي سنة ١٨٥٧ نادى الطبيب الفرنسى Morel بفكرة كان متأثرا فيها بعقيدته الدينية حول سقوط الانسان في الخطيئة ، وهى أن المجرم صورة ناقصة ممسوخة من الرجل الأولى السكامل . وتبته في ذات الفكرة مع التوسع فيها

طليان فرنسيان آخران من أطباء الأمراض العقلية هما Moreau De Tours ،
Despine ذهبا إلى اعتبار الجريمة والجنون ناشئين من مصدر واحد هو
التركيب المعيب للمخ . ثم عكس Magnan فكرة Morel بأن اعتبر المجرم على
المعكس بمثابة للإنسان الناقص الذى ينتهى إلى الماضى البعيد .

وفى سنة ١٨٧٤ نادى طبيب الأمراض العقلية الايطالى Gaspare Virgilio
بالطبيعة المرضية للجريمة والشبه بينها وبين الجنون ، وكان أشد من أوضحوا
هذا الرأى وأيدوه .

على أن المجرم لم تبدأ دراسته العلمية بالمعنى الصحيح إلا سنة ١٨٧١
بالمحاولة التى قام بها الطبيب الايطالى Cesare Lombroso

كان لومبروزو أستاذاً للطب الشرعى والمصي بجامعة Pavia وطيباً في
الجيش الايطالى . وقد أتاحت له خدمته في الجيش ملاحظة بعض مميزات
الجنود الأشرار لم تكن متوافرة في الجنود الأخيار ، ومنها وشمات ورسوم
قبيحة كانوا يحدثونها على أجسامهم . وانضح له من تشريح جثث كثيرين
من المجرمين وجود عيوب في تكوينهم الجثمانى كما فحص جاجم كثيرين منهم
فلاحظ في هذه الجاجم شذوذاً في الاسنان وفي الطاقة الاحتمالية وفي حجم
الجبنة . وتصادف أن قام بتشريح جثة شقى قاطع طريق يدعى Vilella
من جنوب إيطاليا ، فشاهد في مؤخر جيبته فراغاً مجوفاً شبيهاً بذلك
الذى يوجد في التروء ، الأمر الذى انتهى به إلى التقرير بأن المجرم وحش
بدائى تتجلى فيه بطريق الوراثة خصائص ترجع إلى ما قبل التاريخ
الإنسانى ، وأطلق على هذا الوحش اسم « الإنسان المجرم » وجعل من هذا
الإسم عنوان مؤلفه الذى ظهر سنة ١٨٧٦ .

وفي بحوث لاحقة تعدى لومبروزو الميوب الحلقية الظاهرة ، إلى وظائف الأعضاء الداخلية وإلى الأحوال النفسية للمجرمين ، وقرأن هناك صلة كبيرة بين إجرامهم وبين خلل عضوى وعيب نفسانى فيهم ، وسجل هذه الملاحظات الجديدة فى الطبعة الثانية لكتابه وقد ظهرت سنة ١٨٩٧ ، واصفا فيها المجرم بأنه مجنون نفسانى .

وأخيرا تناول لومبروزو بالبحث حالة مجرم اشتهر بجرائم العنف والدم هو الجندى Misdea وخلص منها إلى القول بأن الجريمة ترجع إلى تشنجات عصبية تدفع إلى ارتكاب أفعال عنيفة . وهكذا تطورت فى نظر لومبروزو صورة المجرم من الوحش البدائى إلى المجنون النفسانى إلى المتشجن العصبي .

وخلاصة آراء لومبروزو أن المجرم فى نظره إنسان يولد مجرما بحكم عوامل وراثية انتقلت إليه فحملت منه أحد شواذ الخلق . وقد صادفت هذه النظرية قدراً لا ذعاً شديداً من جانب علماء المصر الذين نسبوا إلى ملاحظات لومبروزو قصورا فاحشا فى الاحصاء والتمدد ، وجهلا بقوانين الوراثة ، ومبالغة فى إظهار أهمية الميوب الجسدية ، وإنكاراً تاماً لعامل البيئة والظروف الاجتماعية فى نشأة الجريمة .

وفى سنة ١٨٨٠ نادى الفقيه Raffaele Garofalo وهو أحد تلاميذ لومبروزو بنظرية جديدة مفادها أن المجرم ليس خلقه جسمية شاذة كما قال لومبروزو ، وإنما هو نفس شاذة ينقصها الورع والأمانة ، وبعد تخلف الورع فيها مصدراً لجرائم الدم وتخلف الأمانة مصدراً لجرائم المال . وخلص من ذلك إلى القول بأن العقوبة يجب أن تهدف إلى مجازاة المجرم ذاته أى إلى المنع الخاص قبل أن تهدف إلى تخويف كافة الناس أى إلى المنع العام .

وقد مهدت الخطوات الأخيرة الطريق إلى ظهور المدرسة الإيطالية الحديثة في علم الاجرام والقانون الجنائي وهي المدرسة الوضعية التي يتزعمها Enrico Ferri والتي أثرت مبادئها على مختلف التشريعات الجنائية في العالم . فإريكوفري وإن كان من تلاميذ لومبروزو هو الآخر إلا أنه أكل كل عمل أستاذه بإبراز أهمية البيئة الاجتماعية في توليد الجريمة وذلك في كتابه الشهير عن علم الاجتماع الجنائي وقد وضعه سنة ١٨٨١ وأظهره في صورته النهائية سنة ١٩٢٩ بتورينو .

ففي هذا الكتاب يرجع المؤلف الجريمة إلى ثلاثة أنواع من العوامل : عامل طبيعي وجغرافي ، وعامل شخصي نفسي ، وعامل اجتماعي . ويرفها بأنها وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية في المجرم وبين عوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية وفي العلاقات الاجتماعية . ويرى أن هذه الأنواع الثلاثة من العوامل ينشأ منها ما سماه قانون الكثافة الجنائي . مفاد هذا القانون أنه كما يوجد في علم الكيمياء قانون للكثافة مقتضاه أن كمية معينة من الماء على درجة معينة من الحرارة تذيب قدرًا معينًا من المادة الكيميائية لا يمكن تجاوزه لا إلى قدر أكثر ولا إلى قدر أقل ، فإن في علم الاجرام قانون كثافة كذلك مقتضاه أن ظروفًا اجتماعية معينة إذا اقترنت بأحوال شخصية معينة وبموامل محيطة معينة تنتج عددا معينًا من الجرائم لا يمكن ارتكاب لا أقل ولا أكثر منه . وخلص من ذلك إلى القول بأن الجريمة نتيجة حتمية لا بد أن تترتب على عوامل معينة ، ولا يسع المجرم إلا أن يرتكبها تحت تأثير هذه العوامل ، بمعنى أن المجرم بالنسبة للجريمة

بعد مسيراً لا يحيركم، ولا يتخذ إزاءه إجراء ما على أساس أنه مسؤول عن الجريمة وإنما على أساس أن المجتمع يجب أن يدافع عن نفسه ضد الجريمة بالقضاء على سببها ولو كان مصدرها رجلاً مجنوناً . وبذا أحلّ أنريكو فرى محل المسؤولية الأدبية ماسماً المسؤولية القانونية ومؤداها أن كل مجرم ولو كان مجنوناً ، يحق للمجتمع أن يدافع عن نفسه ضده . هذا الدفاع كثيراً ما يكون بوسائل وقائية تحلّ محلّ الأساليب العقابية . فالمجنون الذى يخشى أن يحدث مرضه العقلى جريمة يهدد المجتمع بذات الخطر الذى يهدده به غير المجنون من المجرمين .

وقد كان لهذه النظرية الوضعية تأثيرها على دول العالم من حيث أنها جمّلت العقوبة وظيفية الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة ، ونهبت المشرعين إلى ضرورة النص على تدبير وقائى ينطق به القاضى فى جريمة المجنون عوضاً عن تبرئته وترك التصرف فيه للسلطة الادارية ، ومن حيث أنها وجهت المشرعين إلى الملاءمة بين العقوبة وبين ظروف كل جريمة وحالة كل مجرم ، وإلى التعديل فى أساليب تنفيذها بحيث تجدى فى إصلاح الجانى ، أى أدت أجمالاً إلى ما يسمى بتفريد العقوبة فى التشريع وفى القضاء وفى التنفيذ . ولكن النظرية الوضعية لم تصادف حتى الآن قبولاً فيما قرره من أن المجرم مسير لا يحير ، وفى إنكارها بالتالى للمسؤولية الأدبية كأساس لتطبيق القانون الجنائى حتى على غير المجنوبين .

وقد جاء بعد أنريكو فرى عالم الاجتماع كولا يانى (١٨٨٩) ليؤكد وجود العامل الاجتماعى كسبب وحيد للجريمة . فهو يقرر أن الجريمة نتيجة جنسية للعوامل الاجتماعى دون سواه ، خلافاً لما نادى به فرى من

وجود عوامل أخرى مسببة لها . ويرى أن الاستعداد الشخصى النفسانى للجريمة، ليس إلا وليد ظروف اجتماعية أحاطت بحياة المجرم لا سيما من الناحية الاقتصادية ، وأن المجرم بالتالى قابل للإصلاح بإزالة الظروف المادية السيئة التى اكتتفت حياته ، الأمر الذى نادى به فرى كذلك فى مطالبته بالقضاء على الأسباب الاجتماعية للجريمة .

وقد وضع الأستاذ الأمريكى دونالد تافث كتاباً فى علم الاجرام ظهر فى نيويورك سنة ١٩٤٥ لتأكيد أن المجرم من صنع وإنتاج المجتمع نفسه ، وأن الوراثة يكاد لا يكون لها أى نصيب فى تسيب الجريمة لكون الانسان كالمادة الأولية يتخذ الصورة التى تشكله عليها الحياة التى يحياها منذ ولادته ، ومن ثم يرجع لإجرامه إلى البيئة الفاسدة التى نشأ وترعرع فيها أى إلى العامل الاجتماعى دون سواه .

وقد امتاز علم الاجرام بعد لومبروزو بنهضة علمية فى إيطاليا قادها العلماء والأطباء النفسيون لا سيما Sergi و Patrizi و Niceforo ، وذهبوا فيها إلى القول بأن الجريمة تنشأ من تغلب الكيان الخسيس للنفس الانسانية على الكيان السامى فيها . وتمتاز نظرية سيرجى على الأخص بتقسيمها طبع الانسان إلى أساسى ودخيل : فالطبع الأساسى قوامه الوراثة مضافة إليها الأحوال الشخصية والمضوية للفرد ، ويتجزأ بدوره إلى جزء عميق أصيل يرجع إلى الحياة البدائية للناس وجزء أقل عمقا يعكس حياة الجنس والأمرأة المتنى إليهما الفرد . والطبع الدخيل هو ذلك الذى أوجدته فى الفرد الظروف التى مر بها فى حياته والتى عدلت ولو جزئياً الطبع الأساسى .

ويمكن بنا كذلك أن نشير عرضاً إلى نظريتي فرويد وأدلر و Freud و Adler فالأول يعزو الجريمة إلى شعور بالخطأ لدى الفرد يدفعه إلى الإجرام بقية أن ينال جزاءه على خطئه ، والثاني يرجعها إلى محاولة الفرد أن يتخلص من عراك داخلي في نفسه مصدره مركب قص . وظاهر أن النظريتين لا تضمان معياراً عاماً لعلم الاجرام .

ولم يزد علم الاجرام بحق إلا تبعاً لجهود الأطباء والعلماء الإيطاليين في الثلاثين سنة الأخيرة ، واستعانهم في هذه الجهود بكل الأساليب العلمية التي تستخدم في فحص شخص الإنسان بصفة عامة مجرمًا كان أو غير مجرم ، وتجارب عديدة أجريت في مؤسسات الوقاية والعقاب بروما . ونخص بالذكر من أولئك العلماء والأطباء ، Viola, Castellino, De Giovanni, Pende, ذلك الطبيب العالمي في أمراض الغدد الذي أظهر أهمية علم فصائل الإنسان في تقسيم المجرمين إلى فئات وفصائل تتميز كل منها بأعراض مشتركة تسودها . وبعد أن ساهم في الجهود عينها أستاذ علم طبائع المجرم في جامعة روما حالياً وهو الدكتور Benigno Di Tullio كل هذه الجهود بمؤلفه الذي ظهر في روما سنة ١٩٤٥ والذي يضع نظرية جديدة هي نظرية « التكوين الاجرامى » .

مؤدى هذه النظرية أنه رغم كون الجريمة بصفة عامة نتيجة تفاعل بين نفسية الإنسان كعامل داخلي وبين الظروف التي يقابلها الإنسان في العالم الخارجي ، إلا أن الاختبار والتجربة قد دلا على أن هناك أفرادا لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوافر لدى الآخرين ، بدليل أن الظروف الخارجية التي تهيئهم النزعة إلى الاجرام وتدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ، لا تحدث نفس

الأثر بالنسبة للأشخاص الماديين . ف هذه الظروف تكون بمثابة مثيرات كاشفة لنزعتهم الاجرامية . وترتبط هذه النزعة لديهم بتكوين خاص فيهم جسمي وقسي على السواء ، يميزهم عن أى رجل عادى . ويختلف هذا التكوين الإجرامى فى أولئك المجرمين باختلاف أنواعهم . ولذا قسمهم دى توليو جريا على نهج الطبيب Pende إلى فصائل مختلفة ، واضعا فى كل فصيلة من يشتركون فى خصائص تكوينية واحدة . وقد ميز هؤلاء المجرمين بمحكم تكوينهم عن مجرمين بمحض الصدفة يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجى أكثر من رجوعه إلى عامل داخلى . على أن التكوين الإجرامى كمال داخلى لا يصل فى نظره إلى حد الطبيعة المرضية أى لا يصدق عليه وصف المرض . وهكذا يفرق بين المجرمين بمحكم تكوينهم والمجرمين بمحكم الصدفة من جهة وبين المجرمين بمحكم المرض القلى أو الجنون من جهة أخرى .

بل إنه حتى بالنسبة للمجرمين المصابين بجنون ، يفرق دى توليو بين الجنون المجرم والمجرم الجنون . فالجنون المجرم هو من ترجع جرمته إلى جنونه بحيث يرتفع عنه الإجرام بالشفاء من المرض . أما المجرم الجنون فيرجع إجرامه إلى تكوين فيه سابق على الجنون ، لم يفعل الجنون سوى أن ضاعف الحدة الإجرامية لهذا التكوين فيه وزاد من جسامته ، وبالتالى لا يرتفع عنه الاجرام بشفائه من المرض ما لم يعالج تكوينه الاجرامى هو الآخر علاجاً خاصاً يبدده ويزيله .

ويضيف دى توليو إلى ما تقدم أن التكوين الاجرامى يتميز بأن آثاره تظهر على الفرد فى سن مبكر ، وبأنه يفضى إلى نوع خطير جسيم

من الجرائم ، وبأنه يتضمن ميلا إلى تكرار الجريمة استغذاً واستمراء لها .
وبعد التكوين الإجرامى فى نظر دى توليو مرادفا للشخصية الإجرامية .
ولذا يستخلص توافره فى فرد ما من دراسة شخصية هذا الفرد . وتدرس
الشخصية من نواح ثلاث : —

الناحية الاولى : هى أعضاء الجسم الخارجية وصفتها الطبيعية أو غير
الطبيعية . ويدخل فى هذه الناحية أيضا كما يقول الطيب Pende الكشف
عن الفصلة الجنسية التى ينتهى إليها الفرد لما لوحظ من تقابل بين الانتماء إلى
جنس معين وتوافر خصال نفسية معينة .

والناحية الثانية : هى وظائف الأعضاء الداخلية أى وظائف الجهاز
التنفسى والجهاز القلبي الدموى والجهاز الهاضم والجهاز البولى التناسلى والجهاز
المعصبى سواء أريد به الوضع المعصبى المتعلق بالوظائف الداخلية للجسم أو الوضع
المعصبى الدائر حول صلة الجسم بالعالم الخارجى . وتدخل فى هذه الناحية
افرازات الغدد المختلفة وأثرها فى تكييف المزاج النفسانى وفى تحديد الرغبة
فى العمل فضلا عن الطاقة العملية .

والناحية الثالثة : هى الناحية النفسانية ويراد بها قياس غرائز النفس
وما تشعر به من حاجات تولدها هذه الغرائز ، وقدر هذه الحاجات .
ويلاحظ أن الغريزة كعنصر نفسى هى أكثر عناصر النفس اتصالا بوظائف
أعضاء الجسم ، وبالتالي تفهم العلة التى من أجلها لا يمكن لعلم النفس أن ينفصل
فى الدراسة النفسية ببحث وظائف الأعضاء . ثم إنه من أهم الامارات الكاشفة
عن الناحية النفسية فى الشخصية ، سلوك الفرد نفسه وما يستخدم فى هذا

السلوك من وسائل وما أحاط به من ملاسات .

فبدراسة شخصيات المجرمين من هذه النواحي الثلاثة ، رأى دى توليو أن التكوين الإجرامى يتميز إجمالاً بالخصائص الآتية : -

فمن ناحية الأعضاء الجسمية الظاهرة ، لوحظ أن المجرم بحكم تكوينه مصاب بميوب فيها وإن كان لا يخلو منها الشخص العادى إلا أنها توجد فى ذلك المجرم بقدر أكبر ، كما أن نسبة انتشارها فى المجرمين من هذا النوع أكبر من نسبة انتشارها بين الأشخاص العاديين . ومن هذه العيوب ما يتوافر فى الدماغ وفى شقى الجبهة .

ومن ناحية وظائف الأعضاء الداخلية ، لوحظت فى المجرمين بحكم تكوينهم عيوب فى إفرازات الغدد الداخلية لا سيما الغدة الدرقية ، وخلل فى الجهاز الدموى أو البولى ، ومظاهر تسم كثيراً ما ترجع إلى الإصابة بالسل الرئوى أو بالزهري ، واضطراب فى الجهاز المعصبى أهم مظاهره التشنج . هذه العيوب كسابقتها تتوافر كذلك حتى فى الأشخاص العاديين ، ولم يصل العلم إلى تحديد ما يتصل منها بالميل الإجرامية ويعتبر خاصاً بالمجرمين دون غيرهم . على أنه رغم كون تلك العيوب عامة على المجرمين وغير المجرمين ، إلا أنها توجد بنسبة انتشار أوسع وبقدراً أكبر فى المجرمين بحكم التكوين ، إذا ما قورنوا بالأشخاص العاديين .

ومن جهة أخرى ، ليس المراد بالإشارة إلى النوعين السابقين من العيوب القول بأنهما السبب المباشر لارتكاب الجرائم . من جانب هؤلاء المجرمين ، بدليل أن هذه العيوب متوافرة كذلك فى غير المجرمين ولا تدفع بهم إلى

الجريمة . إنما المقصود هو القول بأنه قد يكون لها بعض التأثير في قيام أو على الأقل في تسوية الأحوال النفسية الشاذة التي تصحب ارتكابهم للجرائم ، لأنها كما رأينا توجد في أولئك المجرمين بقدراً كبيراً منه في الأشخاص العاديين . فهي عيوب لا يتميز بها المجرمون إلا من حيث الحكم لا من حيث الكيف ، ومن حيث أنها أكثر انتشاراً بينهم منها بين غير المجرمين .

أما الناحية النفسية من الشخصية فهي التي يتميز فيها المجرمون بمحكم التكوين بخصائص معينة لا توجد في غير المجرمين ، ويمكن اعتبارها إلى حد ما كما قلنا الآن ، قائمة بذاتها غير معتمدة على العيوب الخلقية أو المضوية . هذه الخصائص النفسية هي من ناحية شذوذ في الجانب الفريزي العاطفي من نفس المجرم ، كالشذوذ في غريزة الاقتناء إذ يفضى إلى تملك أموال الغير بدون حق ، كالشذوذ في الغريزة الجنسية كبقا أو كما ، ويكون مصحوباً عادة بفساد خفي وميل إلى العنف وإلى الكسل وإلى المبالغة في استعمال المكيفات ، كالشذوذ في غريزة القتال والدفاع ، ويكون مصحوباً عادة بمخال في وظائف الجهاز العصبي يزيد من حدته وجسامته ، ويؤدي هذا الشذوذ إلى ارتكاب جرائم الدم . ومن ناحية أخرى فإن هذه الخصائص النفسية تتجلى كذلك في شعور بالارتياح والمذوبة يعقب ارتكاب الجريمة ، وفي ضعف التعلق بالمثل العليا الخلقية ، وفي قلة المقاومة النفسية لظروف خارجية يقاومها عادة الرجل العادي .

وأخيراً فقد قسم دى توليو المجرمين بمحكم تكوينهم إلى فئات أربعة على أساس وجه الشذوذ في التكوين الاجرامى ، وذلك وضماً لأساس يمكن

الاعتقاد عليه في تشخيص حالة كل مجرم . هذه الفئات الأربعة هي عند
دى توليو فئة المجرم الناقص في نموه النفسى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه العصبى
السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه
المختلط . وسنتناول بالكلام هذه الفئات بالتفصيل .

هذه خلاصة نظرية التكوين الاجرامى . وقد صادفت هذه النظرية قبولا
خارج إيطاليا لاسيما فى ألمانيا وفى فرنسا وفى أمريكا الجنوبية .

أما فى إيطاليا ذاتها فلم تلق النظرية اعتراضاً يذكر من أحد . بل أيدها
كثيرون أو نادوا بذات مضمونها مع استخدام تعبيرات أخرى كالليل الاجرامى
أو الفساد الغريزى أو التكوين الفاسد ، أو الاستمداد الاجرامى . وبجهد
كثيرون من المشتغلين بعلم الاجرام فى إيطاليا حالياً مثل Niceforo ،
Altavilla ، Flesch ، كما أنه لم يوجه إليها أى قد أستاذنا العالمى
المفهور له Filippo Grispigni وقد كان أستاذ القانون الجنائى ومدير
معهد بجامعة روما . وكل ما يستفاد من أقوال الأستاذ Grispigni حول نشأة
الجريمة ، أن الجريمة أولاً وقبل كل شئ . إرادة إجرامية ، والارادة هي
خلاصة التفاعل بين عوامل نفسانية . فهذه العوامل النفسية هي التى يتعين
البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية ، على اعتبار أن العوامل
الجسمية أو العضوية ليس لها على هذه الارادة تأثير مباشر . فالجريمة مظهر
من مظاهر النشاط النفسانى . وبدهى أن هذا النشاط إما أن يكون عادياً وإما
أن يكون شاذاً وإما أن يكون مريضاً . ومن ثم فأم جانب فى علم الاجرام
هو دراسة التكوين النفسانى مع إعطاء العناية الواجبة كذلك لتكوين
الجنائى والمضوى .

لهذا النظر يتجه بعلم الإجرام اتجاها قسائيا . وقد يهضم على أنه تحفظ موجه إلى نظرية التكوين الإجرامى ، ولكنه على كل حال تحفظ لم تخفل منه هذه النظرية نفسها .

ويؤكد وجهة النظر عينها الأب Gemelli أستاذ القانون الجنائى فى جامعة القلب المقدس الكاثوليكية بميلانو وهو ألد خصم حالى للمدرسة الوضعية فى القانون الجنائى من حيث زعمها أن المجرم مسير لا مخير .

قصارى القول إذن أن نظرية التكوين الإجرامى هى أرجح النظريات التى ظهرت حتى الآن فى علم الإجرام ، ولذا سنسير على مقتضاها فى دراستنا لهذا العلم .

- تقسيم علم الإجرام :

ينقسم علم الاجرام ثلاثة أقسام :

١ - علم الأمراض العقلية الاجرامية وقد قلنا إنه لا يدخل فى هذه الدراسة .

٢ - علم طبائع المجرم وهو يدرس من أسباب الجريمة ما يتعلق منها بشخص المجرم .

٣ - علم الاجتماع الجنائى ويدرس الظروف الاجتماعية التى لها صلة بالإجرام على وجه العموم سواء أكانت من الظروف التى يتوافرها واطرادها فى حيز ما من الزمان والمكان تسام فى نشأة تكوين إجرامى لدى بعض الأفراد ، وعندئذ تدخل من هذه الوجهة فى دراسة علم طبائع المجرم ،

أو كانت من الظروف الملائمة للأجرام أى المسئلة لوقوع الجريمة
بصفة عامة.

وستتناول فى دراستنا إلى جانب علم طبائع المجرم علم الاجتماع
الجناي كذلك .

صلة علم الاجرام بالمعلوم الاخرى :

الجريمة فصل إنسانى ، وعلم الاجرام إذ يتحرى أسبابها لابد أن
يستخدم كل علم يعنى بدراسة شخص الانسان كجسم وكنفس . فعلم الاجرام
إذن وثيق الصلة بعلم الطب عامة وعلم الطب الشرعى بصفة خاصة ، ويعلم
وظائف الأعضاء وعلم الأجناس البشرية وعلم النفس وعلم الأمراض العقلية
الاجرامية كفرع من علم الطب وعلم الاجتماع وعلم الجغرافيا وعلم الاقتصاد ،
وعلم الاحصاء وعلم تخطيط المدن وتوزيع السكان .

الاهمية العملية لعلم الاجرام :

تبدو أهمية علم الاجرام سواء فى علاج الجريمة أو فى وقاية المجتمع منها .

فمن حيث هولوج الجريمة بعد وقوعها Post delictum

للم الاجرام فائدته من وجهتين .

١ - من وجهة أنه الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه فى تفريد
المعقوبة تشريفاً وقضاء وتنفيذاً .

٢ - ومن وجهة أنه الأساس الذى يقوم عليه القضاء على أسباب
الجريمة فى الحدوث الصغير قبل أن تستفحل هذه الأسباب بنموه .

فمن الوجهة الأولى يراد بتفريد العقوبة المواءمة بينها وبين حالة كل مجرم حتى تتناسب مع وضعه النفسى الخاص وتصلح ما فسد فيه . والتفريد يكون فى التشريع نفسه بالنص على عقوبات وتدابير وقائية تختلف باختلاف الأنمال وطوائف المجرمين . فمن قليل هذا التفريد التشريعى للعقوبة ، تحديد القانون عقوبة خاصة للزوج الذى يقتل زوجته عند مفاجأته بإياها متلبسة بالزنا ، إذ أن هذه العقوبة هى الحبس بدلا من عقوبة الجناية المقررة للقتل العادى (م ١٣٧ ع) . ومن قيله أيضاً ما توجه المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى من إيداع المجنون الذى يرتكب جريمة مستشفى الأمراض العقلية ، فهذا تدبير وقائى ينطق به عوضا عن العقوبة فى الأمر الصادر بالآوجه لاقامة الدعوى أو فى الحكم الصادر بالبراءة .

ويكون التفريد فى القضاء أيضاً بتحديد القدر المناسب من العقوبة بين حديها الأدنى والأقصى تبعاً لحالة كل مجرم وظروف كل قضية ، أو بالنظر فى تدبير وقائى عوضا عن العقوبة على حسب تقدير القاضى ، كما كان الحال بالنسبة للمجرمين المتادين على جرائم الأموال وإتلاف المزروعات وقتل الحيوانات إذ أن المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون العقوبات المصرى كانت قبل الغائها تميز للقاضى وضعهم فى المحل الخاص أى لإصلاحية الرجال بدلا من توقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليهم ، وهذا الوضع تدبير وقائى رغم أن القانون كان يسميه عقوبة . فكانت للقاضى فى شأن هؤلاء المتادين سلطة تقديرية تدور حول مناسبة اتخاذ التدبير الوقائى معهم عوضاً عن

توقيع العقوبة المادية ، الأمر الذى كان يتطلب وزناً وتشخيصاً لحالتهم الاجرامية . بل تميز المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات الايطالى - ولا مقابل لها فى القانون المصرى - أن يضيف القاضى إلى العقوبة المحكوم بها تدبيراً وقائياً يتخذ مع المجرم بعد تنفيذ هذه العقوبة عليه ، إذا اقتنع القاضى بأن هذا المجرم على درجة من الخطورة تبرر ذلك . وسنبين فى نهاية هذه الدراسة ما المقصود من هذه الخطورة وكيف يستخلص وجودها طبقاً لقانون الايطالى .

ورغم أن علم الاجرام وثيق الصلة بقانون العقوبات لأنه لازم لتطبيق العقوبات والتدابير المنصوص عليها فى هذا القانون تطبيقاً سليماً ، إلا أنه علم ملحق بقانون العقوبات ومكمل له ، ومن ثم قد لا يتوافر لدى القاضى الامام السكافى به . من أجل ذلك أحست بلاد كثيرة بضرورة أن يستعين القاضى بالخبراء فى دراسة أحوال كل مجرم لا سيما فى قضايا الجرائم الخطيرة . بل توجد فى انجلترا مؤسسة من فنيين مختصين بعلم الاجرام تدبرهم المحاكم لأعمال الخبرة فى مختلف القضايا الجنائية ويطلق عليها مؤسسة « العلاج العلمى للجرائم » . ونشأت على غرارها قبل الحرب الأخيرة مؤسسة مماثلة فى المانيا يطلق عليها (Kriminalbiologischer Dienst) « إدارة فحص تكوين المجرم » ، وذلك بمقتضى القرار الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٣٧ من وزير العدل فى حكومة الرايخ . وتجربى دراسة المجرمين فى الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب تقدر به درجة لكل مجرم فى كل ناحية من النواحي التى يستخلص منها مدى احتمال وقوعه فى الجريمة من جديد ، وسنبين هذه النواحي عند راسننا لخطورة الاجرامية وما تقوم عليه من عناصر .

وتدرس أشخاص المجرمين في إيطاليا بمؤسسات الوقاية والمقاب ،
وهي غنية بلماء خبراء في علم الاجرام ، يمجرون فيها أبحاث وتجارب هذا
العلم . ومع ذلك فإن قانون الاجراءات الجنائية الإيطالي في المادة ٣١٤ منه
لا يبيح للقاضي الاستماعة بمخبراء في تقدير مدى خطورة المجرم . ولايسوغ
له الالتجاء إلى أهل الخبرة إلا في حالة الاشتباه في إصابة المتهم بمرض عقلي
فيُندب خبير لفحص القوى العقلية للمتهم ووضع تقرير عنها . ومفاد ذلك
أن القانون الإيطالي يفترض في القاضي الإلمام التام بعلم الاجرام . فلا يجوز
لقاضي الإبطالي عند النظر في قضية منهم سليم القوى العقلية أن يلجأ إلى
خبير يعينه على تقدير مدى الخطورة الإجرامية لهذا المتهم ، وإنما عليه
أن يستمد في هذا التقدير على محض إلمامه الشخصي بذلك العلم . غير أنه
قد يندب القاضي طبيباً لفحص المتهم المشتبه في إصابته بجنون ، ويضع
الطبيب تقريراً ينفي به الجنون عن المتهم . عندئذ يتضمن تقرير الطبيب
بطبيعة الأمر تشخيصاً لأحوال المتهم النفسية رغم دحض شبهة الجنون عنه .
ولا مانع من أن يعول القاضي على هذا التشخيص في تكوين عقيدته عن
خطورة المتهم . وإن تلك المادة من قانون الاجراءات الجنائية الإيطالي محل
قد لاذع من جانب أئمة القانون الجنائي .

ذلك عن تفريد العقوبة تشريفاً وقضاء .

أما تفريدها تنفيذاً فتظهر فيه فائدة علم الاجرام من حيث اتباع أسلوب
ممين في تنفيذ العقوبة على كل مجرم تبعاً لحالته الخاصة ووجه الضعف في
تسكينه ، سواء كان هذا الأسلوب يتعلق بملاص المجرم طبيًا ونفسيًا

أو توجيهه إلى الحرفة التي يؤهلها ميله الطبيعي ، أو كان يتماق باضمارات خاصة من الجنس والسن ، كما في منع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة على النساء أو الرجال المسنين ، ومن حيث تنفيذ التدابير الوقائية وتوجيه هذا التنفيذ الوجهة الملائمة لحالة كل مجرم ، ومن حيث الوقوف على الوقت المناسب للافراج الشرطي عن المتهم في عقوبة محددة المدة ، أو للافراج عنه من تنفيذ عقاب أو تدبير غير محددة مدته ، ومن حيث تهئية نوع من المعاونة والرعاية للمجرم بعد مغادرته السجن أو المؤسسة التي قضى بها العقوبة أو التدبير الوقائي .

ومن الوجهة الثانية لا تخفى أهمية علم الإجرام في علاج جرائم الأحداث ، وفي تفريد معاملة الحدث المجرم سواء في التشريع أو في القضاء أو في التنفيذ على نحو شبيه بذلك الذي يبناه في صدد إجرام السكار . بل إن معاملة الحدث المجرم من وجهة القانون الجنائي أدق وأهم من معاملة كبار السن من المجرمين . فتشخيص سبب الجريمة في الحدث أعسر وأشق ، كما أن علاج الحدث المجرم أخطر شأنًا بالنسبة للمجتمع ، إذ يقصد به القضاء على مصدر الجريمة بدا في الشخص مبكرًا ويستمر معه بتقديمه في السن كما يزداد جسامته لو لم يقض عليه في المهد .

ومن حيث وقاية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها Ante delictum

علم الإجرام فائدته من وجهات ثلاثة :

١- فمن جهة ييسر هذا العلم الكشف عن الأحوال الخطرة التي تنذر بوقوع الجريمة . فمرحلة التنفيذ تسبقها دائمًا مرحلة تأهب واستعداد لا تخفى

ملاحظتها على من يكون ملصقا بـعلم الاجرام وبخط السير في الطريق إلى الجريمة . ومتى اكتشفت الحالة الخطرة يمكن اتخاذ اللازم فوراً لمنعها من الانقضاء إلى الجريمة القائم خطرها . وهذه مهمة من صميم عمل البوليس ،
توجب أن يكون البوليس هو الآخر على إلمام تام بـعلم الاجرام .

ومن جهة ثانية فإن رجال الجيش كذلك مطالبون بأن يكونوا مدركين بـعلم الإجرام . ذلك لأن التجنيد في مصر قد صار إجبارياً وعماماً على جميع أفراد الأمة كما هو الحال في الدول الأخرى . ويمكن أن يتيح التجنيد فرصة الكشف عن يكون ذا ميل إلى الاجرام من الشباب المجهدين الأمر الذي حدث وبمحدث بالفعل في غير مصر من الدول . ففى بدت على أحد الجنود قلة استعداد للتشبي مع مقتضيات الحياة العسكرية القاسية ومثلها العليا ، وميل إلى عدم النظام أو إلى العنف والأعمال المنافية للأخلاق ، فيجوز أن يستدل من ذلك على أنه مصدر محتمل لإجرام مستقبل ، فيتخذ اللازم لإصلاحه سواء أثناء التجنيد أو بعد انتهاء مدة التجنيد .

ومن جهة ثالثة فإن علم الإجرام يفتح باب الإصلاح الإجتماعى إذ يتيح الوقوف على أسباب الجريمة فردية كانت أو اجتماعية ، وبذلك الدولة حكومة وشعباً إلى وجوب التضامن معاً في العمل على إزالة هذه الأسباب .

برنامجنا لعلم الإجرام :

لما كانت الجريمة تنشأ من تفاعل الدافع إليها على المانع منها ، إما بحكم تكوين إجرامى في الفاعل وإما بحكم الصفة ، فإن دراستنا لعلم الإجرام تنقسم إلى أبواب ثلث :

فى الباب الأول : سنتناول أسلوب البحث فى علم الاجرام .

وفى الباب الثانى : أسباب الجريمة .

وفى الباب الثالث : عملية ميلاد الجريمة .

وفى الباب الرابع : طوائف المجرمين .

وفى الباب الخامس : إجرام الأحداث .

وعند هذا الباب تنتهى موضوعات الجزء الأول من هذا الكتاب .

أما الجزء الثانى من هذا المؤلف فسنعالج فيه ما يأتى : -

فى الباب الأول : علم الاجتماع الجنائى .

وفى الباب الثانى : إجرام النساء .

وفى الباب الثالث : نظرية الخطورة الاجرامية .

وفى الباب الرابع : علاج الجريمة والوقاية منها .

وفى الباب الخامس : مستقبل علم الاجرام فى مصر .

البَابُ الأوَّلُ

أسلوب البحث في علم الإجرام

يجرى البحث في علم الإجرام بدراسة أشخاص المجرمين توصلًا إلى معرفة أسباب إجرامهم . ودراسة شخص المجرم تكون بفحص حالته الجسمية وحالته النفسانية . ذلك لأن شخصية كل إنسان هي الوحدة الجامعة بين جسده ونفسه ، وهي دائماً ثمرة التفاعل والامتزاج بين العوامل الجسدية والعوامل النفسية . ومن الخطأ إنكار ما للجسم من أثر على النفس ، فمن الثابت علماً أنه كثيراً ما يتوقف النشاط الفكري للإنسان من حيث نوعه وكميته على بنية جسمه وحالته الجسمية بصفة عامة . وليست حياة المرء إلا نفساً مجدة في جسد وجسداً متغيراً في نفس . وقد أقر هذا النظر المؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي انعقد بروما في أكتوبر ١٩٣٨ ، إذ أوجب أن تكون دراسة المجرم شاملة لجسمه ونفسه على السواء .

أولاً : فحص الجسم :

يفحص جسم المجرم من وجهتين :-

- ١ - من وجهة أبعاد وأطوال الأعضاء الخارجية ودرجة التناسب بينها .
- ٢ - ومن وجهة وظائف الأعضاء الداخلية .

الأعضاء الخارجية :

لم يصل العلم بعد إلى تحديد مدى الصلة بين الإجرام وبين العيوب

الحلقية التي تشوب عادة الأعضاء الخارجية لجسم المجرم . غير أن أول هدف يجب أن تتجه إليه دراسة هذه الأعضاء هو تحديد الجنس الذي ينتمي إليه المجرم من بين الأجناس المختلفة ، والفصيلة التي يدخل فيها من بين فصائل الجنس الواحد وهي في كل بلد تختلف باختلاف البيئات الإقليمية . فهذا التحديد كثيراً ما يفسر وجود طبع معين في أخلاق المجرم يعزى إلى جنس ما أو إلى فصيلة معينة من هذا الجنس . فإذا لم تكن طابع المجرم راجعة إلى العامل الجنسي بهذا المعنى ، فيمكن أن تقسب إلى العامل الوراثي الخاص بالمجرم شخصياً وبأسرته .

وقياس أبعاد وأطوال أعضاء الجسم الظاهرية ، أمر لا تقف أهميته عند ما تقدم ، بل تبدو فائدته كذلك في بيان مدى التناسب القائم بين هذه الأعضاء فيما بينها ، لا سيما بين وسط الجسم من جهة وأطراف الجسم من جهة أخرى . فاختلال التناسب بين الوسط والأطراف كثيراً ما يكشف عن اختلال في الأحوال النفسية والحلقية للمجرم . فضخامة الوسط بالنسبة للأطراف تدل عادة على انطواء نفساني يتركز في الأهواء الداخلية بغير اكتراث للعالم الخارجي . وضخامة الأطراف بالنسبة للوسط تدل على تغلب الاكتراث بالعالم الخارجي ، ونمو الاتصال بالجو المحيط . وقد أسفرت الأبحاث في هذه الناحية لا سيما من جانب الطيب الإيطالي Pende عن تقسيم أفراد المجرمين إلى نوعين :

١ - نوع تغلب في تركيبه الجسماني الناحية الاتصالية بالعالم المحيط ، ويتميز بصغر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسمي في اتجاه رأسى أكثر منه أفقى ، مع طول في البنية . وطفنان الصدر على البطن في الحجم ،

وحسب الجزء الأسفل من البطن بالنسبة لجزئها الأعلى ، فضلا عن طول غير طبيعي في ارتفاع الصدر ووجه أميل إلى أن يكون ميناويا .

٣ - نوع تغلب في تركيبه الجنائي الناحية الداخلية البهيمية ، ويشتمل بكبر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسمي في اتجاه أفقي أكثر منه رأسي ، وطنيان البطن على الصدر في الحجم ، وكبر الجزء الأعلى للبطن بالنسبة لجزئها الأسفل ، والطول غير الطبيعي للوسط بالنسبة إلى طول الأطراف السفلى ، مع وجه أميل إلى أن يكون دائريا .

فاختلاف هذين النوعين في التركيب الجنائي يقابله اختلاف في التغذية العامة للجسم ونمو عضلاته وفي حالة جهازه العصبي كما قلنا ، الأمر الذي ينعكس كذلك على الطباع النفسية ، فضلا عن أن حالة الجسم العامة من حيث البدانة أو النحالة والقوة الصحية تكشف عن مدى مقاومة الجسم لا للرض فحسب بل لتعب وأعباء العمل كذلك .

وقياس الأبعاد والأطوال لا يقتصر فحسب على وسط الجسم وأطرافه بل يشمل كذلك رأس الجسم . وتفحص الرأس من هذه الناحية في الدماغ وفي الوجه . وكشفت الأبحاث عن وجود أنواع عديدة من العيوب فيها لدى المجرمين .

فقد يكون دماغ المجرم بالغ الضخامة أو بالغ الصغر على غير المألوف ، أو مائلا أو عاليا على غير المادة أو متخذاً شكل دائرة أو مثلث تقريباً أو يعلو الجزء الخلفي فيه على الجزء الأمامي الخ وقد يرجع هذا الشذوذ إلى التهابات آرت على تكوين المجرم قبل ولادته أي وهو في دور الحمل .

أما الوجه فكثيراً ما يكون معيباً في المجرمين إما بضيق الجهة وصغرها ،

أو عدم التناسب بين الشق الأيمن والشق الأيسر للوجه من حيث نموها ،
أو البروز في عظام الجبهة أو الشذوذ في العينين والأنف وعلى الأخص في
الأذنين والأنسان .

ويشمل الشذوذ تعبيرات الوجه كذلك ؛ فقد يكون تعبير الوجه شاذا
في الدلالة على بلد صاحبه كأن يقلب عليه طابع بربرى أو منغولى ، أو في الدلالة
على جنس صاحبه كأن تقلب عليه في الرجل إمارات الأنوثة أو في الأنثى
إمارات الرجولة ، أو في الدلالة على سن صاحبه كأن تقلب عليه في
الكبير سمات الطفولة وفي الصغير سمات الشيخوخة . وقد يكشف هذا
الشذوذ عن اختلال في إفرازات الغدد الداخلية بمختلف أنواعها ومنها الغدد
الجنسية . ولوحظ أيضاً أن المجرم الذى يرتكب جرائم العنف والدم
تكون نظراته في الغالب جافة قاسية قظة ، ولو أن ذلك لا يتحقق في
جميع الأحوال ، إذ قد يكون المجرم من هذا النوع ذا وجه وسم
ظاهر البراءة يبعث على الطمأنينة ويخفى بذلك خطورة صاحبه .

على أن فحص جسم المجرم لا يقتصر على ما تقدم من نواح بل يتناول
كذلك الحالة الجلدية . وهناك ظواهر جلدية لها أهمية خاصة في هذا الصدد هي
آثار الجروح من جهة والوشمات من جهة أخرى .

فآثار الجروح التى تكتشف في أعلى الرأس من الأمام أو من الخلف
تدل على أن المجرم قد عاش حياة خالية من عطف أحد عليه اختلط
فيها بشراء السوء ، وتبادل معهم أفعال العنف ، ونشأ فيه بالتبعية ميل
إلى العنف . أما ما يوجد في أعلى الرأس على الجانبين الأيمن والأيسر من
آثار لجروح ، فكثيرا ما يدل على وقوع المجرم فجأة يمتة أو بكرة
واضطدام رأسه بالأرض تبعا لتشنجات عصبية .

أما آثار الجروح في الوجه فتوجد عادة في الوجنة اليمنى أو الوجنة اليسرى بالقرب من الأذن ، وتتخذ في الغالب صورة سحجات رفيعة طويلة تدل على خوض مشاجرات أو إتيان أعمال انتقامية في وسط شرير ، إن لم تكن راجعة إلى حادث من حوادث العمل .

وأما ما يكتشف من آثار الجروح في وسط الجسم لا سيما في أعلى الصدر من الجهة اليسرى (إلا إذا كان الفرد أشولا) وفي أعلى البطن وكذلك في النصف الأمامي من الذراع الأيسر ، فيدل غالبا على اعتداءات للجرم على نفسه أوقمها ، إما ليتظاهر بالجنون تخلصا من المحاكاة أو في سبيل الانتقال من السجن إلى المستشفى أثناء تنفيذ العقوبة ، وإما لينفّس عن أزمات عصبية اتابته على أثر مناقضته في أمر أو توقيع جزاء عليه أو تلقيه خبراً سيئاً . فكثيرا ما تحدث أمور من هذا القبيل لدى بعض المجرمين ثورة غضب عصبية لا تنأى تهدتها إلا بمجروح يحدّثها المجرم في جسمه سواء بضرب رأسه في الحائط أو بعضّ اليدين أو استخدام أى سلاح قاطع يتصادف وجوده في متناول يده كقطعة زجاج أو سمار الخ وكثيراً ما يكون جلد المجرم قليل الاحساس بالألم ، بحيث يستمر المجرم نوعاً من اللذة كلما أحدث بحجمه جروحا أكثر غوراً . ويدل مدى القور في الجروح كذلك على مدى الثورة العصبية التي صاحبها .

أما الوشّات فلا يعنى بها علم الإجرام إلا في حدود كشفها عن نزعة إجرامية . فقد يكون بعض الوشّات راجعا إلى عادة اجتماعية تتعلق بالتجميل أو بطقس ديني لا سيما في بلد على جانب قليل من التحضر ،

وقد يرجع الوشم إلى عادة محلية أو خاصة بنوع معين من العمال كالبحارة . فكل هذا لا يهتنا في علم الإجرام ، وإنما تتصل بهذا العلم الوشومات الكاشفة عن فساد عضوى أو نفسانى أو خلقى لدى المجرم .

فوشومات المجرم فضلا عن دلالتها على قلة في إحساس الجلد بالألم ، كثيرا ما تتضمن التعبير عن رغبات غريزية دفينية في نفس المجرم يفضحها هو نفسه إذ يظهرها على جسمه في شكل معبر . وتتخذ الوشومات صورة الرسوم والأشكال أو صورة الكلمات والتميمات اللغوية . فإذا كانت مثلا في صورة امرأة عارية فإنها تكشف عن غلو في الميل الجنسي يفسر جرائم العرض ، وإن كانت في صورة خنجر أو أسلحة قتال فإنها تكشف عن غلو في غريزة القتال والدفاع يفسر جرائم العنف والدم الخ ودلت التجارب في السجن أيضا على أن المجرم قد يحدث في جسمه وشومات في صورة رسوم فاضحة ليمرضها على زملائه المسجونين مقابل مبلغ من النقود وبغية إثارة شهوته الجنسية أو إشباعها .

وتلحق بالوشومات وآثار الجروح في الفحص الجبانى أنواع البروز الجلدى التى يطلق عليها في التعبير الدارج (الكالو) ، فهى كثيرا ما تكشف عن نوع معين من الحرفة يهواه المجرم أو عن عادة معينة كما إذا وجدت مثلا على مفاصل أصابع اليد من الخارج إذ تدل عندئذ على أن المجرم يعتاد في السجن الانصال بمجيرانه في الزنازة المجاورة عن طريق الطرق على الحائط .

ويشمل الفحص كذلك شعر الجسم سواء كان شعر الرأس أو شعر

الأعضاء الأخرى وكذلك الأظافر ، لأنه كثيراً ما توجد في الشعر والأظافر عيوب كالشفة عن اختلال في الأحوال الصحية متصل من قرب أو من بعد بالنزعة الإجرامية .

وظائف الأعضاء الرأعلية :

بعد بحث الأعضاء الظاهرة من جسم المجرم يمتد البحث كذلك إلى أعضاء جسمه الداخلية ، فيتناول الجهاز الدموي ، والجهاز التنفسي ، والجهاز الهضمي ، والجهاز البولي والتناسلي ، والجهاز العصبي . فكثيراً ما يكشف في هذه الأجهزة عن أمراض أو عيوب إن لم تكن السبب المباشر للنزعة الإجرامية ، فإنها في القليل تعد عوامل موقظة منبهة لهذه النزعة ، تخرجها من الحالة الكامنة إلى خيز التنفيذ .

وفي هذا النطاق تبدو أهمية خاصة في فحص الجهاز العصبي الخارجى والداخلى بما في ذلك إفرازات الغدد . فالجهاز العصبي الخارجى يتطلب فحصه ملاحظة وقياس وضع العينين من حيث البروز أو الغور ، وحركة الجفون ، وحركة اللسان والرقبة ، والأطراف العليا والسفلى ، ووسط الجسم ، وذلك للوقوف على ما إذا كانت الحركات طبيعية أو مشوبة بعيوب أو رعشات تكون لها دلالة معينة . فن المشاهد في المجرمين وجود رعشات لديهم في حركة الجفون ، واللسان ، واليدين ، ترجع إلى ضعف في الجهاز العصبي مرده إلى أسباب داخلية كإفرازات الغدد ، أو إلى أسباب خارجية كإدمان الخمر أو التدخين أو تعاطى الكوكايين .

ويدخل في فحص الجهاز العصبي الخارجى أيضاً قياس الأفعال المنعكسة .

التي يأتيها الجسم إما لمؤثر خارجي سطحي ، وإما لمؤثر من الداخل يتعلق بحركة الأعضاء الداخلية . فقد لوحظ في بعض المجرمين اضطراب في حركات العضلات والخلايا العصبية يقابله عادة اضطراب نفسي .

ويشمل فحص الجهاز عينه كذلك فحص وظائف الحواس الخمسة ، ومدى تأثر المجرم بالتقلبات الجوية ، ولهجة مخاطبته لغيره ، والكيفية التي يقرأ ويكتب بها ، لأن الاضطراب في هذه النواحي كخلل عصبي ، كثيراً ما يكون راجعاً إلى خلل في وظائف الأعضاء . وفي هذا السبيل لوحظ في بعض المجرمين عدم إحساس بالألم الجسدي يقابله عدم إحساس أدبي ، فضلاً عن بعض جروح في المخ ينشأ عنها خلل في الخلايا العصبية الضابطة للنفس وميل إلى سهولة الانفصال والغلو فيه . كما لوحظ أن بعض المجرمين تتناوب إحساسات عامة غير عادية ويتميز بمناعة ضد المرض وضد تلقي العدوى تفسر أن المجرم يكون عادة أطول عمراً من غير المجرم ، رغم ما يلاقيه من ظروف سيئة في السجن وفي خارج السجن . كما أن من الشائع بين المجرمين وجود حساسية مفرطة تجعلهم أكثر تأثراً من غيرهم بتقلبات الجو بين الحرارة والبرودة ، إذ يقابلون تلك التقلبات باضطراب وعدم هدوء وتغيرات سريعة في المزاج ، أبرز فيهم منها في سوام .

أما الجهاز العصبي الداخلي ، فيتناول فحصه هرمونات الجسم وإفرازات غدده الداخلية ، لقلة القاعة بينها وبين حالة الاتهاب أو الانشراح النفساني بصفة عامة . فيدخل في ذلك فحص الدورة الدموية وإفراز الغدة

الدرقية بصفة خاصة، إذ لوحظ أن مرتكبي جرائم العنف والدم لديهم إفراط في إفراز هذه الغدة جعل العالم Lugaro يفكر في أن يزيل عنهم جزءاً منها . ولوحظ أيضاً أن القصوص والنصابين والمزورين يتميزون بمخل في إفراز تلك الغدة مصحوب بإفراط في الخوف والجبن .

ثانياً : فحص النفس

يتناول فحص النفس طريقة الوعي أو الإدراك أولاً ، فطريقة التفكير ، فطريقة التصور ، ثم مقدار الحاجات الفريزية ، وأخيراً خط سير الارادة وكيفية انعقادها .

فالوعي أو الإدراك هو مجموع الموامل النفسية التي تمكن المرء من الإحاطة بما يجري حوله وبما يجري داخل نفسه . ويتصل بالوعي كذلك مدى قوة الانتباه لدى الفرد ومدى قوة الذاكرة عنده .

وقد لوحظ في المجرمين بصفة عامة أنه يغلب فيهم وعيمهم بأحوالهم الشخصية النفسانية دون أحوال العالم المحيط . فالإحساسات التي ينشأها العالم المحيط في نفس المجرمين تقل في متوسطها عن تلك التي يولدها في نفس الأشخاص العاديين ، إذ لا تتلقى نفس المجرم من تلك الإحساسات عادة إلا ما يتصل بالحاجات الفريزية الشخصية دون انتباه لما يتعلق بالآخرين . هذا الوعي المنطوي على الداخل أكثر من الخارج يتخذ صوراً عديدة . فتارة يكون وعياً بليداً متجهداً يتميز بتركز الذهن في الشعور بالحاجة المؤدية إلى العمل الإجرامي نفسه وانصرافه عما عدا ذلك . ويبدو هذا الوعي بصفة خاصة في جرائم العنف العاطفية التي تتسلط فيها على المجرم فكرة

معينة تابر في سيطرتها على ذهنه وتلاحته أبنا حل ، وتلبه غالباً عن مراعاة واجب التبصر حتى في حق نفسه ، فيقترن تنفيذ جريمته بنواح من عدم التحرز تمكن من اقضاء أثره والكشف عنه .

وقد يكون الوعي مختلطاً ، ويتميز عندئذ باضطراب في مدى إدراك الأمور وفي صفاء هذا الإدراك ، من نوع الاضطراب القبي يلحظ على الفرد وهو في حالة سكر ، ويضعف هذا الوعي من ضبط المرء لنفسه كما تغلب فيه الافعالات العنيفة .

وهناك وعي آخر معيب يسمى بالوعي المزدوج ، وفيه يكون المجرم ذا شخصيتين متعارضتين ، فيقضى أياً ما في الرحيل والتقل يرتكب فيها أنواعاً مختلفة من الجرائم مع احتفاظه في الوقت ذاته بمظهر شخص واع يقظ صافي النفس .

وهناك نوع رابع من الوعي المعيب هو التصوير الخاطي . illusion
لأمور معينة تعرض في العالم الخارجي ، فتتمثل في محبة المجرم على غير حقيقتها ، كأن يفهم من حركة يأتياها سواء أن المراد بها إيذاؤه وهي ليست في الحقيقة موجبة إلى ذلك .

وهناك نوع خامس من الوعي هو التوهم Hallucination أي الاعتقاد بوجود أمر في العالم الخارجي المحيط لا وجود له إطلاقاً . ويتخذ صورة أحاسيس وهمية مختلفة سواء كانت بصرية أو سمعية أو شمية أو ذوقية أو لمسية . وتبدو أهمية هذه الأحاسيس في علم الإجرام حين تكون بهيئة خاصة بصرية أو سمعية ، كأن يتخيل الفرد صور أشخاص مقدمين

على الاعتداء عليه لا وجود لهم أو بسمع عبارات تهديد أو قذف لم ينطق بها أحد ، فتساوره حالة من الانفعال أو القلق قد تؤدي به إلى ارتكاب أفعال عنيفة . وهناك نوع من التوهم يدور حول الحياة المرضي ويجعل صاحبه يتخيل أنه ضحية اغتصاب أو هتك عرض أو أفعال مخلة بالحياة ، فيعامل بالعرف أشخاصاً يتصور صدور تلك الإهانات منهم .

وقلنا إنه يتصل بالوعي أو الإدراك مدى الانتباه ، وقوة الذاكرة . فكثيراً ما تكون لدى المجرم ذاكرة معينة سواء من حيث تعلق الوقائع بالذهن عند حدوثها ، أو من حيث مدى رسوخها في الذاكرة والقدرة على استعادتها . فقد يكون المجرم مصاباً بفقد الذاكرة أو بضعفها أو ببطلان طبيعى إلى اختراع تكل به مواضع النسيان (وتبدو أهمية ذلك أيضاً في الادانة على شهادة الزور إذ يجب أن يكون المجرم سىء النية عالماً على وجه اليقين بكذب الوقائع التى يدلى بها ، كما تبدو أهمية ذلك بالنسبة للقاضى فى تفسير شهادة الشهود) . ويبدو هذا بصفة خاصة عند استجواب المجرم عن حياته وماضيه إذ كثيراً ما يستطرد فى رواية أمور خيالية من اختراعه .

ويجوز بحث الوعي أو الإدراك ، وكذلك قوة الانتباه ، وقوة الذاكرة ، بتوجيه استجوابات إلى المجرم ، وإخضاعه لاختبارات ، كأن تعرض عليه عبارة مطبوعة حذف منها بعض الحروف ليكشف عن المحذوف منها ؛ بينما يقاس الوقت الذى يستغرقه فى هذا الكشف الخ . وهناك أسلوب آخر للفحص فى هذا الميدان هو متابعة وملاحظة سلوك المجرم نفسه وكيفية تصرفه .

وبعد فحص طريقة الوعي أو الإدراك ، يأتي فحص طريقة التفكير ، وهي تشمل بالإضافة إلى كمية الأفكار ونوعها ، أهلية الحكم على الأشياء وأهلية ترتيب الأفكار ترتيباً منطقياً وأهلية النقد .

أما عن كمية الأفكار ، فيتميز بعض المجرمين بوفرة في هذه الكمية ، بأن تتزاحم الأفكار عندهم وتتلاحق على نحو من السرعة غير عادية بسبب اضطراباً واختلاطاً بينها ، وقد دانا للضابط المنطقي لها ، لفرط الانفعال وشده . ويتميز البعض الآخر بقلّة في كمية الفكر تبدو في صورة من البطء قد تصل إلى حالة من وقوف التفكير كلية أو إلى حالة من القهول .

ومن حيث نوع الأفكار ، يتميز البعض بأفكار منصبة على الداخل وعلى الرغبات والصوالح الشخصية في صورة انطواء على النفس . ويتميز البعض الآخر بأفكار منسلطة على الشخصية تقطع السير الطبيعي للتفكير على نحو لاخلاص منه ، بحيث تبدو غريبة على الشخصية نفسها ومفروضة عليها . وقد تكون هذه الأفكار المنسلطة تافهة كاشتغال الذهن بأسئلة وأجوبة يتبادلها الفرد مع نفسه ، أو بميليات حسية لا موجب لها ، وقد تكون دائرة حول شكوك وخاوف لامبر لها ، وحينئذ تبدو على قدر من الجسامّة ، كثبات الفكر على الخوف من حادث مستقبل يخشى وقوعه أو من عبور ميدان أو من الاختناق أو من المرض أو من الوقوع في الخطأ . وتصحب الأفكار المنسلطة عموماً أيا كان نوعها ، حالة نفسية من الانفعال والمذاب واليأس والقلق كثيراً ما تساهم في وقوع أفعال إجرامية عنيفة . وتبحث أفكار المجرم كمية ونوعاً عن طريق استجوابه ، وعن طريق إخضاعه للاختبارات .

أما أهلية الحكم ، فهي الملكة التي يعطى بها الفرد لكل شئ . معناه الحقيقي ، وأهلية ترتيب الأفكار ترتيباً منطقياً هي ملكة الاستنتاج السليم . وأهلية النقد هي الملكة التي يعطى بها الفرد لكل شئ . قيمته الحقيقية بالقياس الصحيح لدى أهمية الشئ . بالنسبة لغيره ، وعدم المبالغة فيها أو النقص منها .

وقد لوحظ أن هذه الأهليات أو الملكات قل لدى المجرمين عن المتوسط الذي تتوافر به لدى الرجل العادي . وسبب ذلك أنها كثيراً ما تكون مشوبة عندم بأحوال غير طبيعية من الهذيان . هذا الهذيان عقيدة تؤمن بها النفس رغم مغايرتها للحقيقة . وقد تكون إما تنالاً في التفاؤل وإما تنالاً في التشاؤم . وقد تكون متفرعة عن غريزة حب البقاء كاعتقاد المرء خطأ بأنه مضطهد ، أو عن غريزة الاقتناء والحياسة كاعتقاد المرء دون مبرر أنه مسلوب الحق ، أو عن الشعور بالسكان الذاتي كركب العظمة ، وكاعتقاد المرء في نفسه بأنه مصطلح اجتماعي أو بأنه جليل القدر علماً ، أو عن الغريزة الجنسية كاعتقاد المرء دون مسوغ بأن امرأته تخونه ، أو عن الشعور الدفين كاعتقاد المرء بأنه نبي .

وبعد بحث طريقة التفكير ، تبحث في المجرم كذلك طريقة التصور والتخيل . فقد تتوافر في المجرم حالة من خيال خصب غير طبيعي تتميز بالمبالغة في أمور واقعة ، أو بالإنشاء الخيالي لأشياء لا وجود لها . هذا الخيال بالإضافة إلى ضعف في أهلية النقد ، هو الذي يهيئ الطريق لارتكاب جرائم النصب ، وينلب توافره في الشبان وفي النساء من المجرمين .

الآن نينا ضرورة بحث الوعي أو الإدراك ، وطريقة التفكير ، وطريقة التصور ، أي بحث ما يطلق عليه في التعبير شامل لفظ الذكاء . وقد قلنا إن المتبع في فحص

هذه الناحية ، هو سؤال المجرم نفسه ومناقشته وإخضاعه للاختبارات . غير أنه لما كان دأب المجرمين هو التكلف والتصنع إخفاء الحقيقة أحوالهم عند توجيه سؤال أو اختبار إليهم ، فإن ذلك الأسلوب لا بد أن يكلف آخر أهم منه وأدق ، وهو تتبع السلوك الاختياري للتفاني للمجرم نفسه وكيفية تصرفه ، مهما كان الوقت الذي يستغرقه هذا التتبع .

على أن يخص المجرم نفسانياً لا يقف عند اختبار ذكائه أي وعيه ، وطريقة تفكيره ، وطريقة تصوره ، بل يجب أن يتناول كذلك بحث الجانب الفريزي والعاطفي في نفسه . فإن توافر عيوب في هذا الجانب هو الذي يسبب ارتكاب الجرائم عادة ، ولا يكون الخلل في الوعي أو في التفكير أو في التصور إلا من قبل العوامل الميسرة لمفعول هذه العيوب والكاشفة عنها .

والمراد بالجانب الفريزي في المجرم ، مجموع غرائزه وكية ونوع الحاجات التي تثيرها هذه الغرائز في نفسه . والمراد بالجانب العاطفي فيه مدى ما يكون لديه من ضيق الذرع ، ومدى ما يتوافر فيه من الحساسية النفسانية ، وكذلك كيفية تعلقه بالدين .

أما الجانب الفريزي ، فأهم الغرائز التي يتناولها منه بالبحث علم الإجرام ، هي غريزة حب البقاء ، وغريزة الاقتناء ، والغريزة الجنسية أو للتناسل .

فغريزة حب البقاء ، قد تكون بها عيوب في صورة إفراط أو في صورة نقص تصل أحياناً إلى درجة الأمراض . فمن قليل العيوب في صورة الإفراط الشراهة أي الميل الذي لا حده إلى الطعام ، وكذلك الميل إلى تعاطي أو التهام أشياء غير مغذية في ذاتها كالخصى والورق والقماش بل المواد المتفجرة . ومن قليل

الميوب في صورة النقص الإحجام المتواصل عن الطعام والعزوف عنه . ومن الميوب التي تشوب غريزة البقاء ، ضعف هذه الغريزة تبعاً لأنواع من العناء الجسدى أو النفسانى توالى على الفرد حتى زهدته في الحياة وبنفضتها إليه ، أو تبعاً لأنواع من الهذيان ، وهذا الضعف هو الذى يفضى عادة إلى الانتحار ، وقد يؤدى إلى جرائم عنيفة .

وغريزة الاقتناء ، قد تكون مشوبة هي الأخرى بميوب في صورة إفراط أو نقص . فمن قبيل الميوب في صورة إفراط ، الميل إلى التسكيس والجمع بغير تقييد ولا تمييز وبصبر لا يتفد . وقد ينصب هذا الميل على أشياء عديمة القيمة ، أو على أشياء ذات قيمة ككتب أو لوحات فنية أو طوايح بريد أو أسلحة أو عصى الخ... ومن قبيل الميوب في صورة نقص ، الميل إلى الإسراف والتبذير . وكثيراً ما يتخذ العيب في تلك الغريزة صورة من الهذيان هي الاعتقاد دون موجب بالفقر والبؤس .

والغريزة الجنسية أو التاسلية ، قد تكون معيبة هي الأخرى كما أو كيفاً . فتكون معيبة كذا إما بالإفراط كما في شراهة الاشتهاه الجنسى ، وإما بالنقص كما هو الحال بالنسبة للعننين . وتكون معيبة كيفاً ، إما على صورة اعتلاية كاهو الحال في اللواط ، وإما على صورة فسادية كما هو الحال لدى الأشخاص الذين يتبعون في إشباع شهوتهم طرقاً غير طبيعية كتمذيب المرأة ، أو التبذل في الكشف عن أعضاء التناسل واستعراضها .

وقد لوحظ أن عيوب الغريزة الجنسية كثيراً ما يكون لها دخل لا في جرائم المرض غريب ، بل في جرائم الأشخاص وجرائم الأموال كذلك . ففقر

Hirsch أنه قد تبين له أن الاصوص الذين يرتكبون السرقة بطريق النشل هم على جانب كبير من التخشع ، وأن الاصوص الذين يرتكبونها بطريق الكسر على جانب كبير من الخشونة .

ويفهم مما تقدم أن لبحث الجانب الفريزى فى المجرم أهمية كبيرة . فكل فرد تدخل فى تركيبه النفسانى غرائز أساسية لابد منها هى التى تكلمنا فيما سبق عن عيوبها . غير أن الثقافة والتهديب ينشطان بالتفريع عن هذه الغرائز ، غرائز أخرى راقية سامية تسمى بالغرائز الثانوية . وكلما تغلبت فى المرء غرائزه الثانوية على غرائزه الأساسية ، كان أبعد من سواء عن طريق الجريمة .

والأسلوب الذى يبحث به الجانب الفريزى هو إما استجواب المجرم تمهيداً عن ميوله ورغباته ، وإما استخدام الطريقة التى يقترحها الطبيب الإيطالى Pende وهى أن تعرض على المجرم مجموعة كبيرة من الكلمات المعبرة عن أهواء خفية وعن مثل عليا خفية فى الوقت نفسه ؛ وأن يلاحظ الأثر الذى تحدثه هذه الكلمات لديه من استحسان أو استهجان أو عدم اكتراث . ومن طرق البحث فى هذا النطاق أيضاً ، تسجيل ما قد يبوح به المجرم وهو فى حالة حلم ، ولو أن هذه الطريقة يجب اتباعها بتمتتى الحيلة والحذر فى تفسير ما يستفاد منها تقادياً للخطأ فى هذا التفسير . على أن أهم طريقة للبحث هى دائماً تتبع سلوك المجرم نفسه وتسجيل ما بدر وما يدر منه اختياراً .

هذا عن الجانب الفريزى . أما الجانب العاطفى فيتناول البحث فيه كما قلنا ضيق القرب ، والحساسية النفسانية ، وكيفية التعلق بالدين .

أما ضيق القرب ، فمنه أن تقل فى النفس الطاقة الاحتمالية لكل ما يرد على

رغباتها من قيود أيما كان نوعها . ويسام هذا العيب عادة في ارتكاب جرائم
المنف بصفة عامة . ومظهره أن يصدر من المجرم رد فعل غير طبعى ومبالغ فيه
لقاء عوامل عادية لا يترتب عليها في الرجل العادى هذا الأثر ، كاحتساء الخمر
وتقلبات الجو ، ومالا تخلو منه الحياة اليومية من مضايقات مألوفة تناقض أهواء
الفرد ورغباته . ويتخذ رد الفعل من جانب المجرم صورة اعتداء عنيف يقع منه
على نفسه أو على الغير ، وتمرد منه على كل قيود النظام ، مصحوبين بهياج عصبى
وغضب بالغ . ويتأتى الوقوف على مدى ضيق الذرع بالتحرى عن الحياة الماضية
للمجرم وما اكتشفها من أحداث وقعت له أو بدرت منه كاعتدائه على نفسه
وتمرده على النظام ، وكذلك باستجواب المجرم نفسه على نحو خاص بهيئة له
الصفاء والهدوء في الإجابة ، وبفحص حساسيته الجلدية أيضاً .

وأما الحساسية النفسانية ، فالمراد بها ما تنشئه الظروف والمثيرات المختلفة في
نفس المجرم من شعور باللذة أو بالألم ، بالاستحسان أو بالاستياء ، أى الوجهة
التي تتخذها قابلية النفس للانفعال . وقد اختلف العلماء في بيان الصلة بين
الانفعال النفساني وبين وظائف الأعضاء لاسيما إفرازات الغدد . ففهم من يقول
إن عامل الإفراز الداخلى هو الذى يسبق الانفعال ، ومنهم من يقول إن الانفعال
هو الذى يسبق عامل الإفراز الداخلى . على أن الرأى الراجح هو رأى
De Sanctis ويذهب إلى أن الصلة بين الانفعال ووظائف الأعضاء هي صلة
دائرية ، بمعنى أن الإدراك يتناول أمراً ما ، فيصادف هذا الأمر هوى لدى
النفس ، وتثور إفرازات عضوية داخلية تضاعف من حدة التعلق بذلك الأمر ،
وتنعكس بدورها على الإدراك ، فينشأ من ذلك الانفعال .

ومن هذا يتضح أن انفعالات النفس تتوقف على ما يصادف أو يمارض
هوى لديها . وهذا الهوى قائم بدوره على عنصر أساسى وعنصر تشكيلى .
فالعنصر الأساسى هو الفرائز السكائنة فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل ،
والعنصر التكميلى فكرى ثقافى نظرى يسيطر على الجهاز العصبى المتصل بالخارج ،
ويكون أفعلى وأقوى حين يصل فى رسوخه إلى الاندماج فى الجهاز العصبى
المتصل بالداخل . ومن مجموعهما يتكون الوعى الخلقى للفرد فكل شعور غريزى
لا يخلو من تأثير عامل فكرى ، كما أن كل عامل فكرى لا يخلو من تأثير شعور
غريزى . والعامل الفكرى الثقافى النظرى لا يمدو أن يكون مدى ما يلقاه الفرد
من تثقيف وتعليم . وهين على الفرد أن يتلقى الثقافة النظرية ، ولكن من الصعب
أن يعيشها ويحيها ، أى من الصعب أن تندمج فى عقله الباطن لتسيره فى سهولة
طبيعية لا تكلف فيها .

وتفاوت الأفراد منذ الحداثة فى الحساسية النفسانية ، فمنهم من يكون
طبيعاً ليناً قابلاً للتهديب ، ومنهم من يكون عاصياً متبرداً ، غير خجول ، وغير
قابل للعقل ، ومبالاً إلى إتيان أفعال من التماذج الجنسية السابق لسنه ، لإفراط
فى الفرائز الأساسية مصحوب بنقص فى الفرائز الثانوية الناشئة من التهديب .

والحساسية النفسانية أو الانفعالية بهذا المعنى لها نوعان متطرفان ، يتناقضان
فى المظهر وإن اتحدتا فى النتيجة . فهناك البلادة الحسية أو الانفعالية من جهة ،
وهناك الإفراط الحسى أو الانفعالى من جهة أخرى ، ويتوسط بينهما نوع من
عدم الثبات وعدم الاستقرار فى الحساسية الانفعالية .

فالبلادة الحسية أو الانفعالية مظهرها ثبات أو وجود فى الأعضاء الداخلية ،

وركود في التعبير ، وطبع من عدم الاكتراث ، مع خول في الحركة الخارجية . ويتأتى الكشف عنها بفحص قابلية الجسد للإحساس بالألم ، إذ ظهر منذ أن قرر ذلك لومبروزو أن البلادة في الحساسية الجسدية كثيراً ما تقابلها بلادة في الحساسية الانفعالية مصحوبة ببلادة في التماق بالمثل العليا الحفقية ، وكذلك بفحص الحياة الماضية للمجرم والتحرى عما وقع فيها من أحداث القسوة في معاملة الإخوان والمشرء ، والمصيان والخروج على النظام في المدرسة أو في العمل المهنى ، والميل إلى التعسف والجور وإتيان أعمال خالية من التقوى والأدب الاجتماعى .

ولكن ضعف الوازع الخلقى قد تصحبه الحالة المكسية وهى الإفراط الحسى أو الانفعالى . وأسلوب الكشف عن هذا الافراط هو مراعاة لون الوجه وكونه أميل إلى الاصفرار أو الاحمرار ، وقياس ضغط الدم من حيث كونه عالياً أو منخفضاً ، وقياس التنفس من حيث كونه سريعاً أو بطيئاً ، فضلاً عن تتبع سلوك المجرم في الحاضر وفى الماضى .

ومظهر الإفراط الحسى أو الانفعالى هو الزهد فى القيود النظامية ، وإتيان أفعال العنف فى الأسرة ، والمخالفات النظامية فى المدرسة ، وعدم الثبات فى القيام بالعمل وتحمل تبعاته ، والاضطراب بصفة عامة فى التعبيرات والحركات الخارجية .

أما الأهواء التى يدور حولها النشاط الانفعالى بليداً كان أو سريعاً ، فيجرى فحصها عن طريق استجواب المجرم ، وتتبع طريقة سلوكه الحاضر ، والتحرى عن ماضى حياته وسلوكه بين أقربائه فى الأسرة وأقرانه فى

المدرسة أو في السجن الخ ... فذلك الأهواء هي التي تبين مدى ما يسيطر على المجرم ويسيره من الفرائز ، ومدى ما أصابه المجرم من التهذيب ، وبالتالي مدى الوعي الخلقي لديه .

وأخيرا يتعين استكمالاً للبحث النفساني أن تفحص لدى المجرم كيفية تعلقه بالدين . فالتعلق بالدين لدى الأفراد يتخذ صوراً ثلاثة . ففي إحدى الصور ، يتصور الفرد الدين تصوراً صحيحاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الإنسانية جمعاء من الأذى الذي تصيبها به الشرور . وفي صورة ثانية ، يتصور المرء الدين تصوراً خاطئاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الفرد نفسه من الأذى والشرور ، وضمان سعادته الشخصية في الدنيا والآخرة . وعن هذه الصورة الثانية الخاطئة تنفر الصورة الثالثة وهي أضمن في معنى الخطأ ، وفيها يتصور الفرد الدين على أنه قوة سحرية غير طبيعية تضيح حياتها على الفرد حتى حيث يقتل ويسرق ويجرم ، فتقيه شر مطاردة البوليس ، وتنجيه من قبضة يد العدالة .

على أن نخص الحالة النفسانية للمجرم لا يقف عندما ذكرناه بل يجب أن يهتم بفحص الإرادة وكيفية انعقادها فيما يصدر عنها من قرارات . والإرادة هي أهلية العزم والبت ، أي أهلية اختيار أمر معين من بين أكثر من أمر . وتسكون هذه الأهلية معدومة حين لا يكون للمرء اختيار فيما يتخذ عليه عزمه ، أي حين يكون مسوقاً دون خيرة إلى أمر لا سبيل له إلى اختيار سواء ، وذلك في حالات المرض العقلي أو الجنون ولا شأن لنا بها . غير أن أهلية الاختيار لا تسكون معدومة في غير هذه الحالات ،

أى لدى الأشخاص الطبيعيين . وإنما تكون عادة ناقصة فى الفترة الزمنية المقارنة لارتكاب الجريمة ، إذ كثيراً ما يختار المرم طريق الجريمة بسبب عوامل تضعف قوة ضبطه لنفسه وتغلب لديه الدافع إلى الجريمة على المانع منها .

وأسلوب فحص الإرادة ، هو تتبع الخطوات التى يمر بها القرار الإرادى قبل أن تصدره النفس . فمن المعلوم أن هذه الخطوات تبدأ بإدراك إما أن يظل عالقاً بالذهن ، وإما أن يؤول إلى العقل الباطن من النفس وينزوى فيه . فإذا علق بالذهن أى بالعقل الواعى كفكرة تساوره ، تمحّول إلى رغبة ثم إلى تأمل فى مناسبة تحقيق هذه الرغبة . هذا التأمل هو مقارنة بين تنفيذ الرغبة وبين عدم تنفيذها ، تنتهى دائماً بهزم إما فى معنى إيجابى وإما فى معنى سلبى . وكثيراً ما تكون هذه الرغبة متسمة بعدم اكتراث لصالح الغير أو متجهة بالذات إلى الإضرار بالغير ، فتنشأ منها فى الحالة الأولى جريمة غير عمدية وفى الحالة الثانية جريمة عمدية .

وإن كان إخضاع المجرم للاختبارات من وسائل فحص إرادته ، إلا أن أهم أسلوب فى هذا الفحص هو تتبع سلوكه الاختيارى التام .

ومن السيوب التى تشوب الإرادة ويعنى باستظهارها عالم الإجرام ، اختلال فى التوازن النفسانى مظهره تحبط النفس بين رغبات متناقضة واتجاهات متعارضة . ومن قبيل ذلك أيضاً أن تكون الإرادة مشوبة بقوة اندفاعية تمجّل باتخاذ القرار دون وزن سابق لوجه المناسبة فيه . وقد يكون هذا الاندفاع راجعاً إلى انفعالات شديدة أو أمكار متسلطة أو أوهاى .

قرعنا من بيان أسلوب البحث في علم الاجرام وكيف أن هذا العلم إنما يتناول بالفحص شخص المجرم جسما ونفسا للوقوف على أسباب الإجرام فيه . وقبل اختتام هذا الباب ، لا يسعنا إلا أن نوجه النظر إلى أن الفحص الجثائي والنفساني لشخص المجرم لابد أن يكمله استقصاء يدور حول الأمور الآتية :-

١ - نوع الأسرة التي ينتمى إليها المجرم ، من حيث الأمراض التي تسودها ، والعادات والميول التي تتوافر في أجداده والديه وأقربائه ، وذلك في سبيل الكشف عن العوامل الوراثية .

٢ - مجموع العوامل التي أثرت على تكوين المجرم في أثناء الحل .

٣ - تاريخ حياة المجرم منذ ولادته ، أي ما لابس حياته من ظروف في الأسرة وفي المدرسة أو المصنع ، وفي الجيش وفي السجون وفي كل بيئة حل بها .

٤ - سلوك المجرم وكيفية تصرفه لا من حيث الحركات المادية الخارجية فحسب ، بل من حيث ما يكشف عنه هذا السلوك من حياة نفسية داخلية يحياها المجرم وتصدر عنها أفعاله . والمراد بذلك سلوك المجرم في الماضي وفي الحاضر على السواء .

وتتبع في الكشف عن السلوك الماضي طرق ثلاث :-

(١) طريقة سؤال المجرم نفسه عن ماضى حياته (ب) طريقة التحرى من هذا الماضي من مصادر أخرى حتى لا يكون الاعتماد في معرفة الحقيقة على أقوال المجرم وحدها ، وهي دائما محل شك ، (ج) تفهم السيكيفية التي ارتكب

بها المجرم جريمته أو جرائمه ، إذ كثيرا ما يكشف طريق الجريمة عن نفسية المجرم لا سيما بالنظر إلى نقطة البداية في هذا الطريق ومراحل السير فيه والمرحلة النهائية منه . وهنا تبدو أهمية علم البوليس الفنى في مساعدته لعلم الإجرام .

وأما الكشف عن السلوك الحاضر والمتوقع للمجرم ، فلا يكون إلا بتتبع سير المجرم نفسه والمثابرة في ملاحظة ما يصدر عنه من تصرفات اختيارية طبيعية في مناسبات مختلفة تعرض عفوا أو نهيا قصدا ، بنية تسجيل ما يترتب عليها من آثار . وما تتناوله الملاحظة في هذا الصدد ، طريقة مشية المجرم ، وموضوعات وأسلوب حديثه ، وخط كتابته ، وما يكون لديه من ميل اجتماعي يدنيه من فرد دون آخر ، أو يحمله على الاندماج في طائفة من المجرمين دون أخرى ، الأمر الذى يبين ما يسيطر على المجرم في طريقة شعوره وتفكيره وتصرفه .

على أن كل ما قدمناه بشأن أسلوب البحث في علم الاجرام لا يفوت علينا إبداء ملاحظتين هامتين : -

الملاحظة الأولى : أن تفسير إجرام المجرم لا يتأتى للباحث في علم الاجرام بناء على ما يكشف عنه الفحص الجنائى والنفسانى من نتائج متأثرة . فالاعتماد في ذلك التفسير على هذه النتائج متأثرة وعلى تقدير كل منها منفردة عن الأخرى ، كثيرا ما يقضى إلى أخطاء يمين تقاديبها ذلك لأن تفسير الإجرام في كل مجرم فن شبيه بتشخيص المرض في كل مريض ، وكما أن الطبيب لا يتغن التشخيص إذا عول فيه على محض معلوماته النظرية

في تفسير مفردات الأعراض ، دون أن يُعمل نظره في الربط بين هذه الأعراض واستخلاص الداء من مجموعها ، فكذلك الباحث في علم الإجرام لابد له من ذكاء وقراسة وحسن استنتاج في تفسير ما يفيض إليه فحص شخص المجرم من نتائج ، إذ ليس التشخيص قائما على هذه النتائج في مفرداتها أو مجموعها وإنما على حسن الفهم لها . ولا تقتصر أهمية هذه الملاحظة على استظهار أسباب الإجرام في المجرم فحسب ، بل تبدو أهميتها كذلك في تقدير مدى خطورة المجرم أى مدى احتمال وقوعه في الجريمة مستقبلا ، إذ يتوقف تحديد هذه الخطورة على حسن فهم للعوامل التي ينسب إليها وقوع الجريمة ، وعدم المبالغة في وزن الواحد منها على حساب الآخر . فالقاتل رغم خطورة جريمته ، قد لا يخشى عودته إلى القتل مرة أخرى ، بينما قد يخشى العود إلى السرقة من جانب لص ارتكب سرقة بسيطة .

الملاحظة الثانية : أن علم الإجرام لم يصل في أبحاثه إلى تقرير قواعد عامة ثابتة تسودها ذات الدقة التي تمتاز بها القواعد الحسابية . فهذا العلم كغيره من العلوم التي تدرس شخص الانسان ، لن يتأتى له الوصول في هذه الدراسة إلى قواعد على هذا القدر من الدقة . فالنفس الإنسانية بحر خضم ولنز غامض ، ولن يتأتى لباحث أن يسبر غورها لاسيما لأن كل فرد قد أوتى نفسا تتباير نفس الآخر . وإن اتفقت النفوس كلها في صفات مشتركة ، فإن الاتفاق بينها لا يذلل الصعوبة الناشئة عما يفصل بينها من مقابرة . ولذا فإن علم الإجرام يضع قواعد قائمة على الترجيح لا التأكيد وعلى التغليب لا التعميم . وكثيرا ما تكون الميول الاجرامية

خفية في نفس المجرم ، لا يبنى بها دليل أو تندر بها إمارة ، فإذا بالظروف
تكشف عنها على غرة . وهذا ما يشرح لنا كيف أن الجريمة كثيرا
ما تبدو غريبة غير متوقعة بالنظر إلى ماضي المجرم ومصالحه والأسرة
التي تضمه ، وكثيرا ما يكتنفها طابع من السر والغموض مرجعه التعارض
الظاهر بينها وبين كل ما كان سلوك المجرم دالا عليه من معان نافية
لشبهة الإجرام .

الباب الثاني

أسباب الجريمة

وأنا أن اسلوب البحث في علم الاجرام هو دراسة شخص المجرم . وسنرى الآن أن مصادر التكوين الإجرامى لا تعتمد على العوامل التى خضع لها شخص المجرم فى النشأة والنمو والتطور سواء كانت عوامل داخلية أو عوامل خارجية . فالموامل الداخلية هى الوراثة والسلالة والجنس والسن . والعوامل الخارجية هى الوسط الطبيعى والوسط الاجتماعى .

ولما كانت كل جريمة كفعل إنسانى تنبعث من نفسية الإنسان التى ارتكبها ولو كان وقوعها بناء على مثير خارجى ، ولما كانت فى الوقت ذاته وليدة تطلب الدافع إليها على المانع منها ، بطغيان الغرائز الأساسية فى شخص الإنسان على غرائزه الثانوية الناشئة من التربية والتهديب ، فإن هذا التطلب إذا كان الراجع فيه تأثير العوامل الخارجية كنا فى صدد مجرم بالصدقة، أما إذا كان راجعاً فيه تأثير العوامل الداخلية كنا أمام مجرم بالتكوين . وأهم الإشارات الكاشفة عن المجرم بالتكوين أن المثيرات الخارجية التى توقعه فى الجريمة لا تحدث هذا الأثر بالنسبة للأشخاص العاديين .

الجريمة إذن باعتبارها تطلباً للغرائز الأساسية على الثانوية ، يقتضى بيان مصادرها الكلام عن مصادر التكوين الإجرامى وهى العوامل

الداخلية للجريمة ، والكلام كذلك عن المثبات الخارجية سواء كانت
تكشف عن هذا التكوين وتظهر أثره ، أو كانت توقع عرضاً في الجريمة
فرداً عادياً ؛ وهذه هي العوامل الخارجية للجريمة .

وسنبداً بمصادر التكوين الإجرامى باعتبارها العوامل الداخلية
أو الفردية للجريمة .

الفصل الأول

مصادر التكوين الاجرامى أو العوامل الداخلية للجريمة

أولاً - الوراثة :

الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع بطريق التناسل .
ويكون التناسل بالإخصاب أى باتحاد خلية منوية للذكر بيوضة للأنثى
على أثر جماع بينهما . ولما كانت خصائص الذكر كامنة فى خلية المنوية
وخصائص الأنثى كامنة كذلك فى بيوضتها التناسلية ، فإنه باتحاد الخلية
المنوية بالبيوضة ينشأ من هذا الاتحاد ناتج يجمع بين خصائص الرجل صاحب
تلك الخلية وخصائص المرأة صاحبة هذه البيوضة .

وليس الجسم الإنسانى إلا راعياً لخلايا التناسل فيه ، لأن مهمته
حفظ هذه الخلايا إلى أن يبل ويغنى . وإن كان الجسم قائماً فإن خلية
التناسلية تبقى أساساً لحياة ممتدة بعده .

وبعد إخصاب الخلية المنوية للبيوضة ، يتكون فى رحم المرأة حل
قابل للنمو يتأثر بكل ما يؤثر على جسم المرأة الحاملة له ، لأنه إلى
حين الولادة متصل بهذا الجسم مستمد منه الغذاء وعوامل النمو .

ورغم أن الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع ، ورغم
أن وسيلة تحقيقها مادياً تستنفذ بالتالى فى لحظة الإخصاب بالذات ، لأن
هذا الإخصاب هو السبيل إلى ذلك الانتقال ، إلا أن كلامنا عن الوراثة
سينناول تجاوزاً ما قبل تاريخ المجرم بصفة عامة ، أى ما ساد تكوينه

ونموه قبل أن يولد من عوامل مختلفة سواء كانت وراثية بالمعنى الصحيح ، أو كانت تتعلق بظروف عارضة أثرت على الرجل وقت أن واقع المرأة ، أو على المرأة نفسها بعد تمام الإخصاب وفي أثناء نمو الحمل .

ومن المعلوم أن الجدل محتدم من قديم بين العلماء حول الوراثة كمصدر للتكوين الإجرامى . فيذهب بعضهم إلى إنكار كل دور للوراثة فى نشأة الجريمة . ويذهب البعض الآخر إلى المبالغة فى الربط بينها وبين الجريمة . ونرى أن الحقيقة وسط بين هذين المذهبين المتطرفين . ذلك لأن الوقوف على الحقيقة لا يتأتى إلا بالنظر إلى طبيعة الجريمة كفعل وطبيعة المجرم كفاعل .

قلنا إن الجريمة وليدة تغلب الفرائز الأساسية للإنسان على غرائزه الثانوية . والفرائز الأساسية هى قوام حب الذات ، والفرائز الثانوية وإن كانت متفرعة عن الأساسية إلا أنها تهذيب لها يقوم عليه حب الغير . والناس فى هذا الشأن أنواع . فالسواد الغالب منهم منقسم بعدم الاكتراث للغير سواء بإحسان أو بإساءة . هذا النوع تدخل فيه الجبهة العظمى من الأفراد ، ويتميز الفرد فيه بأنه وإن كان مدفوعاً بنداء الفرائز الأساسية إلا أن هذا النداء حين يدعو إلى الاضرار بالغير ، يصطدم بحاجز من الفرائز الثانوية يقطع مجرى صعوده ويمتنع من التحقق والفهم . هذا الحاجز هو غالباً خشية العقاب . على أن هناك نوعين آخرين من الناس أحدهما يتميز النمو فيه بتقدم على المستوى الغالب ، والآخر يتميز النمو فيه بتأخر عن هذا المستوى . وكلاهما يختلف عن المستوى الغالب

وهو عدم الاكتراث بالغير ، في أنه على العكس يكثر بالغير . ولكن النوع الأول يكون اكتراته بالغير في صورة بر وإحسان ، والنوع الثاني يكون اكتراته بالغير في صورة إساءة وإضرار . فالأول نوع سام تغلب في نموه الغرائز الثانوية ، والثاني خسيس تغلب في نموه الغرائز الأساسية إلى حد لا يقف عند ترك الغير على حاله وعدم الاكتراث له ، وإنما يمتد كذلك إلى الاخلال بأمن الغير والاضرار بسلامته ، وهذا النوع الأخير هو الذى يضم فيما يشمله الجريمة والمجرمين .

ورغم أن الترية والتهذيب أثرهما في طبع النفس على حب الغير ، ورغم أن البيئة كذلك لها هي الأخرى فعلها في توجيه النفس وفي تغليب حب الغير فيها أو حب الذات أحدهما على الآخر ، إلا أنه ما من شك في أن النفوس منذ ولادتها تتفاوت فيما بينها من هذه الناحية . ولا ادل على ذلك من أن الأطفال الصغار الذين لم تفعل فيهم الترية أو البيئة بعد فعلها ، يباير كل منهم الآخر في ميله واستعداداه كما دلت على ذلك تجارب العالم De sanctis . فمنهم من يغلب عليه حب الذات ومنهم من يتجلى فيه على العكس حب الغير ، الأمر الذى استخلص منه ذلك العالم ورائة الميل الإجرامى .

ففي الحدائث يظهر دور الوراثة على نحو أوضح منه في أية مرحلة أخرى من مراحل الحياة الإنسانية .

على أنه ليس المراد بدور الوراثة إنكار عامل الترية وعامل البيئة . ولا قصد بالوراثة أن قول إن ابن المجرم يتعم عليه أن يصبح مجرمًا دون

مفرهما صادف تربية حسنة وبيئة طيبة . ليس هذا مرادنا من تقرير دور الوراثة في نشأة الجريمة . وإنما كل مبتثنا هو توجيه الأذهان إلى حقيقة غاية في الأهمية ، وهى أن ابن المجرم لا يَحتم أن يصير مجرماً وإنما يسهل عليه أكثر من سواء أن يصبح كذلك فابن المجرم لا يرث الجريمة . وإنما يرث الميل إليها لا سيما إذا كان مورثه مشبعاً بجريمته موعلاً في طرقها . هذا الميل الموروث إلى الجريمة قد يصادف تربية وبيئة طيبتين تحمضان منه وتتناولانه بالمقل والتهديب ، بحيث يقضى وارثه حياته كلها بغير أن يجرم ، ولكن قليلاً ما تفلح التربية والبيئة في اقتلاع ذلك الميل ومحوه كلية .

وليس أقوى في التدليل على دور الوراثة في نشأة الجريمة من الحجج الآتية :

(١) أن الميل الوراثى هو الذى يوجه الصبى في اختياره للبيئة ، وفي تكوينه لهذه البيئة ، وفي مدى تأثره بعواملها . فليست الوراثة قدراً مقسوماً لا فكاك منه ، وإنما هى قوة موجبة ، وإلا فكيف يتأتى للمصاب بنشج عصبي مثلاً أن يباشر مهنة قيادة الطائرات ؟ فالطفل يشبه أصل الصورة ، والمجنون يشبه حوض الإظهار . فإذا كان أصل الصورة حسناً وحوض الإظهار سيئاً أثر هذا طبيعة الحال على مظهر الصورة في خروجها . ولكن إذا كان أصل الصورة فاسداً بأن أسى . التقاطها وكان حوض الإظهار حسناً طيباً في مادته ، فقد يجدى الحوض عندئذ في تحسين الصورة والإزالة من وجه العيب فيها ، ولكنه لا يفلح مطلقاً في إزالة هذا العيب كلية .

ليست معاشرة إخوان السوء هي سبب الميل إلى السوء ، بل إن هذه المعاشرة نتيجة لهذا الميل ، أى أن الميل إلى السوء هو سببها ، وهو أساس اختيارها . فالأخيار من الصبيان يدنون من أخيار مثلهم ويعرضون بوازع غريزية فيهم عن خاطلة الأشرار . وقد شبهوا أثر الميل الوراثي في الجريمة بأثر التكوين الجنائي في عدوى السل ، قال بعضهم إن جرثومة السل هي أساس المرض ، وأنكر البعض الآخر ذلك بحجة أن جميع الناس عرضة لتأثير هذه الجرثومة ومع ذلك فبعضهم لاجئهم هم الذين يمرضون . والحقيقة وسط بين الزعimen . فالمرض وليد العاملين معاً : عامل الجرثومة وعامل التربة الصالحة لتلقى هذه الجرثومة . وحتى بعد اكتشاف البكتريا قال باستير « برنارد على حق ، ليست الجرثومة شيئاً وإنما التربة هي الكل » .

لا يمكن إذن إنكار عامل الوراثة في نشأة الجريمة . ولكن لا يمكن في الوقت ذاته التغالي في قيمة هذا العامل والقول مع بعض العلماء الألمان مثل Lang إن الجريمة قدّر مقسوم لاسبيل إلى الخلاص منه . فوباء السل قد يعم ويستشري ويصاب منه كثيرون ، ومع ذلك يسلم منه ثلاثة أنواع من الأفراد : نوع على حالة قوية من التكوين الجنائي تحصنه ضد عدوى المرض ، ونوع ثالث رغم أنه لم يرث تكويناً جسيماً قوياً إلا أنه تلقى علاجاً مقوياً محصناً ضد المرض ، ونوع ثالث لم يمرض لأن جرثومة المرض لم تصل إليه إطلاقاً .

فالليل الموروث إلى الجريمة قد لا يفضى مع ذلك إلى الجريمة كالجسم الضيف الذي لا يقوى على مقاومة المرض ومع ذلك تحصنه التقوية ضد المرض . ذلك لأن الصبي الذي ولد من أصل مجرم إذا أصاب كما قلنا تربة صالحة وبينة

حسنة ، كان هذان العاملان بمثابة قوة له في مقاومة الجريمة ، فلا يقع فيها وإن لم يُمنع من نفسه كلية الميل إليها . ليست وراثته الميل الإجرامى إذن وراثته حتمية للجريمة وإنما هي وراثته تربة صالحة لها .

٢ - تقدم العالم Marguglio في المؤتمر الدولى لعلم الإجرام الذى عقد فى روما سنة ١٩٣٩ بمثال واقعى لحالة يظهر فيها دور الوراثة فى نشأة الجريمة. هذه الحالة خاصة بصبي فى الثانية عشرة من عمره عاش منذ ولادته مع والدته ومع زوجها الثانى ومع إخوته لأمه أى مع الأبناء الذين أنجبتهم والدته من هذا الزوج . وقد كان من الثابت أن هذا الوسط المحيط بالصبي كان غاية فى السمو الخلقي . ورغم أن الصبي كان سليم البنية جسيماً وافر الصحة ، فقد بدت عليه منذ طفولته المبكرة أعراض عدم الخضوع للنظام ، والميل إلى السرقة وإلى إغراق حصيلتها فى مختلف التمتع وعلى الأخص فى لعب الورق . وبالتحرى عن سبب هذه الخصال فى الصبي وهى تتعارض مع سمو الأسرة التى تضمنته ، تبين أنه لم يكن وليد العلاقة الشرعية لأمه لا بزوجها الأول ولا بزوجها الثانى ، وإنما كان وليد علاقتها القرامية المأبرة بمجرم عائد فى جرائم السرقة بالإكراه عرفته فى فترة كان قد غادر فيها السجن أثناء ترحله من زوجها الأول ، ولم يكن الصبي يعلم بأن هذا هو أصل نشأته . وظاهر فى هذه الحالة أن الجريمة لا ترجع إلى سوء تربية ولا إلى فساد فى البيئة وقد ترفع عصبى فى ظلال أسرة طيبة ، وإنما ترجع إلى عامل الوراثة .

وقد يقال إن المجرم كثيراً ما ينشأ عن علاقة شرعية لأن صالحة بأب صالح ، ويكون له إخوة صالحون جميعهم ، وإن إجرامه يرجع إلى كونه لم يحظ بذات التربية الطيبة التى ظفر بها إخوته ، وإلى كونه ترفع فى بيئة فاسدة لم يكن من

نصبيهم الخوض فيها . ولكن هذا القول مردود عليه بأنه حتى في هذه الحالة كثيراً ما يرجع الإجرام كذلك إلى عامل وراثي خفي ظهر في بعض أفراد النسل دون البعض الآخر . وهذا ما يفسر ظهور من يسمون « بالأبناء الشواذ » في الأسر الطيبة العريقة في التقاليد السامية ، بل حتى في الأسر المالكة أحياناً ، ورغم أن الابن الشاذ تلقى تربية صالحة وترعرع في بيئة طيبة ممتازة . ذلك لأنه ليس من اليسير تتبع سلسلة النسب والوقوف على جميع الأصول والفروع القريبين منهم والبعيد . ويضاعف من هذه الصعوبة أن بعض المواليد قد لاتدون أسماءهم في دفاتر التيد . ومن جهة أخرى فانه حتى مع اطراد قيد أسماء الفروع والأصول في الدفاتر ، فقد لا يعثر على بعض هذه الدفاتر ، وقد يظهر في الدفتر اسم والد للولود غير الوالد الحقيقي كما يحدث بالنسبة للأولاد غير الشرعيين .

وقد عرف الولد غير الشرعي أى ابن الحرام يميل إلى الفساد صار عقيدة عامة تواترت عنه منذ القدم ، إذ يعتقد وجود الميل الإجرامى فيه حتى ولو كان والده الطيبى صالحاً غير مجرم في ماضى حياته . غير أنه لا يصح التسليم بصحة هذه العقيدة على إطلاقها . فقد لا يكون الولد غير الشرعى مجرمًا . وإذا ظهرت فيه نزعة إجرامية فقد لاترجع إلى الوراثة إذا كان أبوه الطيبى صالحاً في ماضيه وكان الثابت أن جميع أصوله الطيبين صالحون كذلك . وإنما قدسر هذه النزعة إن وجدت بعامل غير وراثي بالمعنى الصحيح ، هو إما الحالة النفسية المضطربة التي كانت عليها الأم أثناء حملها بالولد غير الشرعى ، وإما العوامل التي تحيط به بعد ولادته ، وقد تكون خارجية تتعلق بالبيئة واليثة ، أو داخلية أهمها شعور الولد نفسه بمركب قصص مرجه عدم الانتساب إلى أب شرعى ، وميله بالتالى إلى تعويض هذا النقص بنشاط قد يكون إجرامياً .

(٣) تبين من فحص التوائم وتتبع سير حياتهم أن التوأمين المولودين من بويضة واحدة اقسمت بعد الإخصاب قسمين ، يشابهان تماماً في الخصائص الجسمية والمضوية والنفسانية كما لو كان الشق الأيمن والشق الأيسر من شخص واحد . وحين تظهر في أحدهما نزعة إجرامية تبدو كذلك على الآخر في نفس الوقت الذى تكشف به فى الأول . ومما أثار دهشة الباحثين من العلماء أن التوأمين يتفقان فى النزعة لامن حيث وقت ظهورها فحسب بل من حيث نوع الجرائم التى تفضى إليها كذلك ومن حيث أسلوب تنفيذ هذه الجرائم ، ومدى جسامتها ودرجة العود إلى ارتكابها . وقد لوحظ وجود هذا التوافق بين التوأمين حتى إذا لم يوضعا فى بيئة واحدة بأن نما أحدهما فى بيئة غير التى نما فيها الآخر . غاية الأمر قد يحدث حين ينموان فى بيئتين مختلفتين أن يرتكب أحدهما عرضاً جرمية غير جسيمة لا تبدر من الآخر ، ويكون منشأ هذا الاختلاف بينهما راجعاً إلى أثر سطحي أحدثته بيئة أحدهما دون بيئة الآخر ، دون تماس بالتوافق القائم بينهما فى الفرائز الأساسية العميقة . هذا التوافق والتشابه بين التوأمين الناشئين من بويضة واحدة أمر يعزّز القول بأثر الوراثة أى بانتقال الميول من الساف إلى الخلف على نحو واحد لا يؤثر عليه اختلاف البيئة والتربية .

(٤) انضج من الأبحاث والإحصاءات التى قام بها العلماء فى مختلف البلاد لاسياً ، Lenz ، Exner ، Stumpf ، فى ألمانيا ، ولومبروزو ، و De Sanctis ، و Di Tullio و Virgilio ، فى إيطاليا ، أن الجرمين يظف أن

يكونوا من أمر شاع الإجرام بين أفرادها في الحاضر أو في الماضي ، أو تشوب أعضائها حالات مرضية أو عادات سيئة من شأنها أن تقضى إلى الجريمة . وما يساعد كذلك على وراثة الميل الإجرامى ، أن المجرم كثيراً ما يقتن من بين النساء بامرأة تتفق معه في ذات الميول ويطلب أن تكون من أسرته لا غريبة عنه . ولعللة نفسها يكون تزواج أفراد الأسرة بعضهم ببعض سبباً لوراثة الحالات المرضية وتفاقمها . وشائنة هي النصيحة القائلة بعدم تشجيع الزواج بين الأقرباء المتشبهين إلى أسرة واحدة . ولكن هذه النصيحة ليس مؤداها أن كل زواج بين رجل وقرينة له يفضى إلى نسل ضعيف . فشرط هذه الظاهرة أن يكون بالزوجين القريبين عيب أو مرض . وإلا فليست القرابة بين الزوجين في ذاتها هي سبب النسل المعيب بدليل أن الأسر المالكة الفرعونية في مصر القديمة لم يؤثر على سلامة التناسل فيها وقوع الزواج أحياناً بين الأخ والأخت .

ومن الأمثلة التي أظهرتها الأبحاث والإحصاءات في وراثة الميل الإجرامى حالة أثبتها Dugdale خاصة بأسرة نشأت من رجل يسمى Max Juke ولد في سنة ١٧٢٠ وكان مدمناً الخمر ومفرماً بالنساء وزوجة له تسمى Ada Yalkes ولدت سنة ١٧٤٠ وكانت لصة . ويتبع سبعة أجيال تسلسل فيها التناسل في هذه الأسرة ، تبين أنها أنتجت ٧٦ مجرماً و ١٤٣ مسولاً ، ١٢٨ مومساً ، ٩١ ولداً غير شرعى ، ١٣١ من العننين والبله والمصابين بالزهري والأمراض العقلية ، و ٤٦ من العقيمين تناسلياً . وكلفت هذه الأسرة خزانة الدولة ملايين من المصاريف القضائية ومن مصاريف السجون والعلاج في المستشفيات .

والميل الإجرامى الموروث لا يكون إلا خلا فى الفرائز الاساسية وهى غريزة البقاء ، وغريزة التماسل ، وغريزة القتال والدفاع وإن كان يلحقها البعض بغريزة البقاء . هذه الفرائز مقرها من النفس الجهاز العصبي المتصل بالداخل . وقد يكون ذلك الميل الموروث خلا فى غرائز متفرعة عن الفرائز الاساسية ومن أمثلتها حب الاقتناء وحب السيطرة أو فى غرائز مما يولدها التهذيب بالتفريع عن الفرائز الاساسية فتصبح غرائز ثانوية ، مثل الميل إلى التعاون وإلى إثارة الغير ، ومثل الخضوع لسلطة الحكم وحب الواجب وحب العدالة . ومقر هذه الفرائز الثانوية هو الجهاز العصبي المتصل بالخارج . وقد يكون محل الوراثة خلا فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى .

وهناك اتجاه علمى جديد لم يؤيد بمد ولم يصل إلى نتائج مقطوع بها ، يرجع الجريمة إلى خلل موروث أو طارىء فى تركيب المنع نفسه وفى ذلك العضو الذى يطلق عليه بالإيطالية mesencephalo والذى يحكم الجهاز العصبي المتصل بالخارج منظمًا علاقته بالجهاز العصبي المتصل بالداخل .

والتكوين الإجرامى الموروث قد يتخذ وجهة محددة ، وقد يكون ذا وجهة غير محددة حين يتخذ مثلاً صورة ضعف فى الذكاء أو خلل فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى ، فلا يعرف مقدما اتجاهه الإجرامى أى نوع الجرائم التى يفضى إليها .

عما تقدم تتجلى الوراثة من حيث طبيعتها أو جوهرها ، أما من حيث تسلسلها فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، ومن حيث نوعها قد تمكنن اتحادية أو تشابعية .

فالوراثة المباشرة هي التي تنتقل الخصلة فيها من الأب إلى الابن مباشرة ، والوراثة غير المباشرة هي التي يفصل فيها بين وارث الخصلة وبين مورثها له جيلان أو أكثر من سلسلة النسل .

والوراثة الاتحادية هي التي تنتقل فيها إلى الوارث ذات الخصلة الذي كانت بالمورث ، بأن يكون المورث مجرماً ويكون الوارث كذلك أيضاً أى يكون كلاهما قاتلاً أو لصاً أو نصاباً الخ ... أما الوراثة التشابهية فهي التي لا تتوَل فيهما إلى الوارث ذات خصلة مورثة وإنما عيب آخر مشابه أو معادل لها ، بأن يكون المورث مجنوناً مثلاً أو مصاباً بتشنج عصبي أو مدمناً للخمر ، ولا يختلف وارثاً مصاباً بأحد هذه العيوب مثله ، وإنما وارثاً مجرماً ، أو بأن يكون المورث مجرماً وتكون من بين ورثته مومس أو بأن يكون المورث مصاباً بمرض عقلي ويكون وارثه سليماً من هذا المرض وإنما مضطرب النفس تحتل الاتزان سريع الاندفاع ميالاً إلى تعاطي المكيفات أو إلى الإجرام ، أو بأن يكون المورث من المصابين بالتشنج العصبي فلا تتاب وارثه أية نوبة من نوبات هذا التشنج وإنما تبدو عليه أعراض أخرى يمتاز بها هؤلاء المصابون منها سرعة الاندفاع وسهولة الانزلاق إلى سبل الفساد ، والميل إلى الجريمة .

يتنا الآن دور الوراثة بالمعنى الصحيح والآن تنتقل إلى الكلام عما قبل تاريخ المجرم من عوامل تؤثر على تكوينه أثناء الحمل به وقبل ولادته دون أن يصدق عليها وصف العوامل الموروثة .

من هذا القليل أن يكون الزوجان أو أحدهما عند الوقاع المنتج للحمـل على حالة من الإرهاق الشديد نفساً أو جسدياً ذلك لأن الأطفال الذين

يحمل بهم في حالات هبوط معنى لنفس كثيراً ما ينشأون ضفاف الخلة مصفري الوجه وعلى استعداد للوقوع في أزمات عصبية تفضى إلى الجريمة أحياناً .

وفضلاً عن ذلك فإن الحمل في سن مبكر قبل العشرين أو في سن متأخر بعد الخامسة والأربعين أو حالة وجود فارق كبير في السن بين الرجل والمرأة ، قد ينشأ منه أطفالاً ضفاف التكوين جسيماً وقسائياً يسهل اقيادهم لنداء الجريمة . وهناك عامل ثالث قد ينشأ الوليد بسببه شاذاً ذا ميل إلى الجريمة ، وهو أن يحدث الوقاع والحمل بينما يكون أحد الزوجين أو كلاهما في حالة سكر . والسكر الذى يكون عليه الوالد أسوأ أثراً من السكر الذى تكون عليه الوالدة ، لأن أثر السكحول - على ما يبدو - أقوى على الخلية التنوية منه على البويضة . وكثيراً ما يكون النسل الشاذ راجعاً إلى حمل حدث أثناء الحروب أو في الفترات التالية لها حين يندب في الجماعة ديب الاضطراب ويسود الارهاق الجسمى والنفسى أفرادها وينتشر تعاطى الخمر . ولأن وقاع الخمورين ذو أثر سيء على الحمل الذى ينتج منه ، فقد نصح Licurgo العروسين بعدم تعاطى النبيذ كما نادى Pitagura Plutarco بشعاشى الوقاع في حالة السكر ، وكان أهل قرطاجنة يستبعدون النبيذ من حفلات العرس عندهم . ويرجع البحاثة Bozzola إلى تواريخ ميلاد ثمانمائة من الأطفال الشواذ ، اكتشف أن الحمل بهم يرجع إلى أوقات يطغى فيها سيل النبيذ جارفاً هي أعياد الميلاد ورأس السنة والكرنفال وقد سلم الألمان بالأثر السيء للخمر على الصحة الجسدية والنفسية للحمل

حتى أنه قد شاع عندهم استخدام عبارة « ابن السبت Samstag Kinder أى من حل به يوم السبت وهو فى ألمانيا يوم قبض المرتبات . والتعالى فى المتعة . وقياساً على هذه العبارة يمكن الكلام فى بلاد أخرى عن « ابن الأحد » أو « ابن الجمعة » . وكثيراً ما يفضى سكر المرأة فى أثناء الحمل إلى نتائج سيئة منها موت الحمل نفسه على أثر تسممه بالكحول ، وقد لوحظ فى حالات من هذا الموت أن نسبة الكحول الذى يوجد فى دم الحمل الميت هى ذاتها نسبة ما يوجد منه جارية فى دم الأم .

ويتلخص الأثر السبى للكحول فى أن حدوث الحمل فى حالة سكر كثيراً ما يفضى إما إلى موت الحمل أى إلى الإجهاض ، وإما إلى ولادته قبل الأوان الطبيعى ، وإما إلى موت الوليد فى سن مبكر للغاية . وحتى حين يبيت الوليد إلى سن النضج فإنه كثيراً ما يكون ضعيف المقاومة لبعض الأمراض كالسل ، أو يكون شاذ الطبع أو مجرماً ، أو أبلاً أو مصاباً بتشنج عصبى .

وتقاس على الكحول فى ذلك الأثر السبى المواد المخدرة كالسكوكاين والمورفين . وهذه المواد كما يضر تعاطيها بالحمل ، يضر كذلك بالوليد بعد ولادته ونموه لأن احتكاك الولد بوالدين معتادين على تعاطى المخدرات من شأنه أن يؤثر على طباعه وأخلاقه .

على أن ما قبل تاريخ الفرد لا يقف عند العوامل المؤثرة على الحمل فى نشأته أى ما يكون عليه الرجل والمرأة عند الوقوع بالقدات ، بل تدخل فيه كذلك العوامل المؤثرة على الحمل بعد نشأته وفى أثناء تكوينه السابق

على الولادة أى الأحوال التى تكون عليها المرأة قبل أن تضع حملها . فن
قبيل ذلك الألم أو الاقباض النفسى العميق لا شىء إذا طال وتكرر والذى
قد تصاب به المرأة أثناء الحمل لسبب من الأسباب فيؤثر تأثيراً سيئاً على
التكوين الجنائى والنفسانى للجنين . ومن ذلك أيضاً حالات القهر الشديد .
فن المسلم به أن كل اضطراب فى الحالة النفسية للمرأة الحامل يتردد صده
فى نبضها وتنفسها والدورة الدموية لجسمها والإفرازات الداخلية لقددها
وكل هذا يؤثر على الحمل الذى هو جزء داخلى متصل بجسدها . وكثيراً
ما يسبب الأفعال الشديدة للمرأة إجهاضها أو وضعها الحمل قبل الأوان الطبيعى
للوضع . فإذا لم تحدث حدة الاضطراب النفسانى هذا الأثر فإنها على
الأقل تنتج تغييرات فسيولوجية عضوية فى جسم المرأة يضار منها تكوين
الجنين جسداً ونفساً ، وبالتالى مجرى حياته بعد ولادته . وإن ما يسود
فترة الحرب من مخاوف واطقالات اجتماعية مضافاً إليها السر الاقتصادى ،
هو الذى يضمر نشأة من يطلق عليهم فى أوروبا « أبناء الحصار » « وأبناء
الإغارة بالقنابل » « وأبناء الفرع »

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام عن الوراثة وما قبل تاريخ الفرد ،
أن نشير إلى أمر سبق لنا ذكره وهو أن الخلق الشاذ الذى يبدو
أحياناً فى الولد غير الشرعى قد لا يرجع إلى الوراثة وإنما إلى الحالة
النفسية لأمه أثناء الحمل به .

وأخيراً فقد يكون الميب الخلقى أو النفسانى فى الفرد راجعاً إلى ضربات
إصابة بطن أمه أثناء حملها به .

ثانياً : السلالة

السلالة وراثية لا تميز فرداً عن فرد بقدر ما تميز جماعة عن جماعة . فهي وراثية عامة على مجموع من الأفراد يتفقون بامتصاصها في مميزات لهم جمائية وعضوية وفسانية . فالخصائص التي كانت تميز الجرمان القدماء والتي وصفها قيصر الرومان لا زالت قائمة في ألمان اليوم . كما أن الصينيين مثلاً تميزهم خصائص معينة خلفية وخلفية كانوا ولا يزالون مطبوعين بها على عمر الاجيال . والسلالة كما تشمل شعباً بأكمله قد تشمل دوائر أضيق نطاقاً أى مجموعات من القوم في داخل الشعب الواحد ، موزعة على أقاليم مختلفة . وتكون لكل مجموعة خصائصها المميزة الموروثة . ولو أن الخصائص الكاشفة عن الانتماء إلى سلالة معينة كثيراً ما تكون جمائية ظاهرة كشكل الرأس مثلاً *Forma capitis* فإنها تضم كذلك خصائص نفسية داخلية يمكن أن تسمى بشكل الفكر أو العقلية *Forma mentis* ولا أدل على ذلك من أن التأثير الخارجي الواحد يختلف أثره على الفرد باختلاف السلالة التي ينتمى إليها .

وبدوى أن الخصائص النفسية المميزة لسلالة ما ، تطبع هذه السلالة بطراز معين في طريقة الحياة ، كما أنها كثيراً ما تفسر أنواعاً معينة من الاجرام .

ومما يسام في تكوين الخصائص التي تنطبع بها سلالة ما ، ظروف البيئة الطبيعية الجغرافية التي عاش ويعيش فيها أفراد هذه السلالة وكذلك ظروف البيئة المحيطة الاجتماعية من معتقدات وتقاليد وأحوال اقتصادية

ومهن فإن تأثير هذه الظروف يمتد إلى جميع الأفراد الخاضعين لعلما ، وباطرادهم عليهم وانتقاله من الأسلاف إلى الاخلاف ، ينشأ منه الطابع المميز للسلالة والذي قد يفسر ميلا فيها إلى الجريمة بصفة عامة أو إلى انواع معينة من الجرائم .

ومن المميزات الجينية للسلالة ، خاصة معينة هي أوضح في الصبيان الصغار منها في الرجال ، وهي درجة إحساس الجلد بالألم . ومن المميزات المضوية اختلاف الغدد الداخلية في مدى نموها وإفرازها . ومن المميزات النفسية اختلاف أحوال الطبع والمزاج . ولو أن العوامل الخارجية كما قلنا تساهم في تكوين هذه المميزات إلا أنه باطراد واستمرار تأثيرها على السلف والخلف ، تصبح عوامل شخصية تتابع الفرد المنتمى للسلالة أينما ذهب .

الفصل الثاني

عوامل داخلية مهتة للجريمة

رأينا أن أهم الأسباب الداخلية للجريمة هو التكوين الإجرامى الذى يرجع إما إلى وراثة تحكم أفراد أسرة بعينها أو إلى وراثة تحكم أفراد سلافة بأسرها . غير أن هناك عوامل داخلية مهتة للجريمة ، لا تسبب الجريمة بطريق مباشر كالتكوين الإجرامى رغم أنها داخلية مثله ، وإنما يقتصر دورها على إقناط وتنبيه مفعول هذا التكوين . والدليل على أن هذه العوامل لا تعد أسبابا للجريمة بقدر ما هى ظروف مهتة لها ، أنها لا تؤدى بمفردها إلى الجريمة إلا عرضا وفى أحوال نادرة ، ومن ثم لا توقع الفرد فى الجريمة إلا إذا كان لديه من الأصل ميل إجرامى توقظه وترتب عليه آثاره .

تلك العوامل هى الجنس المذكر أو المؤنث ، والسن ، وتعاطى الخمر أو المخدرات ، والسئل الرئوى والزهرى والنيفود والملاريا والافلوزنزا والتهاب المخ وجروح المخ ، والحلل فى وظائف اللند ، والاضغالات والماعطة ، والإيحاء القادى . والآن تناول كلا منها الواحد بعد الآخر .

أولاً - الجنس :

تبدو أهمية الجنس المذكر أو المؤنث كمعامل مهيءة للجريمة من ناحيتين :
١ - من ناحية أن الإجرام يختلف كمية ونوعا تبعاً لما إذا كان الجنس مذكراً أو مؤنثاً .

٢ - من ناحية أن المرأة نفسها تحكمها أطوار فسيولوجية لا بد منها بحكم الطبيعة ولا يخضع لها الرجل .

فن ناحية الأولى دلت الإحصاءات على أن الجرائم التي يرتكبها الرجل تبلغ في عددها أربعة أو خمسة أضعاف الجرائم التي ترتكبها النساء ، ولعل هذا راجع إلى أن المرأة إنما تلعب دورها في المنزل دون كثير احتكاك بالخارج . على أنه لا يفوتنا في هذا الصدد أن نبدي الملاحظات الآتية : -

(١) أن المرأة كثيراً ما تكون هي الباعث الخفي على الجرائم وإن لم تتوافر في حقها وسيلة من وسائل الاشتراك المعروفة قانوناً ، فهي المهيمنة على أفكار من يكون على صلة بها من الرجال يستيحيون في سبيل لإرضائها الجرمية ولو لم تشر عليهم بارتكابها .

(ب) أن الفرق العددي بين الجرائم النسائية وجرائم الرجال يقل مداه لو اعتبرنا الدعارة ضرباً من الإجرام ، لأنها نوع من النشاط تتميز به المرأة ويعتبره لومبروزو عديلاً مثيلاً للنشاط الإجرامي . فمن المفهوم أنه حين لا يتوافر في المرأة قدر من الصفات الخلقية يؤهلها للدعارة ، ويتيح لها الكسب من هذا الطريق ، يدفع بها الاستعداد الاجرامي إلى ارتكاب الجرائم العادية التي يأتيناها الرجل .

(ج) أن عدد الجرائم النسائية يتضاعف كلما تخطت المرأة عن حياة الاقطاع للعزل وخاضت غمار الحياة الاجتماعية وقاسمت الرجل في معمعة الصلات الخارجية متخذة ذات نشاطه ، طارقة نفس مسالكه .

(٥) أن إجرام النساء يفوق إجرام الرجال عدداً وفضاءة في أحوال التلاقل السياسية وهياج الفوضى.

ذلك من حيث تعداد الجرائم ، أما من حيث النوع ، فإن طبيعة المرأة وضعها الجنائي وما جبلت عليه من جبن أو حياء فطري كل هذا يؤثر في نوع الجرائم التي ترتكبها . فموضاً عن جرائم العنف كثيراً ما ترتكب جرائم الاحتيال والسب ، والتحريض على الفسق ، وحتى حالة ارتكابها القتل فإنه يفلب أن تستخدم فيه وسيلة غير عنيفة كمادة سامة مثلاً . ثم إن خضوع المرأة للرجل المسيطر عليها كثيراً ما يجعلها ترتكب جرائم السرقات أو إخفاء الأشياء المسروقة بواسطة الرجل أو الاشتراك في القتل الذي يرتكبه . كما أن نزعات الحفة الغريزية لديها كالنزعة إلى الحسد والطمع والتزود بشين الأشياء والحلى كثيراً ما تكون سبباً في جرائم السرقات من المتاجر والمنازل . ولا ينبغي أخيراً أثر غريزتها الجنسية وغيرها على الرجل في ارتكاب بعض الجرائم كالزنا والجرائم العاطفية الانتقامية .

ومن الناحية الثانية كثيراً ما تكون الأطوار الفسيولوجية التي تخضع لها المرأة عاملاً مهماً ومسهلاً للجريمة لا يتوافر لدى الرجل . من ذلك حالة الحيض وحالة الحمل وحالة الوجد السابق على الولادة وحالة الوضع وحالة الرضاعة . فكل هذه الحالات لها تأثيرها على نفسية المرأة وطريقة سلوكها . ففي أثناء الحيض تسرى في جسم المرأة سموم تثير فيها نزعات الأنانية وتعرضها لأزمات انفعالية وقلبات مزاجية ومضاعفة للشبهة الجنسية مصحوبة بميل إلى التأول الخاطي ، للحقائق . وكل هذا من العوامل الهينة للنشاط الإجرامي . فقد دلت بعض الإحصاءات على أن ثلاثة وستين في المائة ٦٣٪ من النساء اللاتي ارتكبن

سرقات من المتاجر كنّ في حالات حيض . وأخيراً فإن وجود المرأة في حالات الحمل والوجع والوضع والرضاعة كثيراً ما يترتب عليه إرهاب جسمى وعصبى لها يؤثر على طريقة تفكيرها وتبدو أهميته من ناحية الطب الشرعى حالة ارتكاب جرائم الإجماض أو جرائم قتل طفل وليد .

ثانياً - السوء :

تختلف الأحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف سنّه . وليس أدل على ذلك من مرحلتى المراهقة والشيخوخة ، إذ تمتاز كل منهما بمخصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تكون عوامل منبهة لتكوين إجرامى كامل لدى الفرد ، وتؤثر بالتالى فيما ينشأ عن هذا التكوين من جرائم سواء فى كميته أو نوعه . فالمرحلة يصحبها عادة اضطراب فى الميول الغريزية والعاطفية وعدم ثبات فى الوجهات النفسية وقلب فى المزاج وميل غير عادى إلى الجنس الآخر ، وضعف فى القدرة على ضبط النفس .

والشيخوخة توهن لدى الفرد حرصه على التمسك بأهداب الفضيلة فتبدو عليه ميول من الأنانية وعدم الاكتراث بالتغير مصحوبة كذلك بضعف فى القدرة على ضبط النفس .

ودلت الإحصاءات على أن معظم الجرائم يقع من مجرمين يتراوح سنهم بين ١٨ و ٣٠ سنة ، وتقلب فى هذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهور . وهنا محل التفصيل . ففى سن الحداثة حيث تكون الأنانية لدى الفرد بحالة بدائية لم يصقلها التهذيب ويكون الذكاء ومعيار تقدير الأمور أوليين وتكون السيطرة على النفس ضعيفة ، تسكث على الأخص جرائم السرقات

وجرائم العنف في المراك ، وتمدى القدر اللازم للدفاع ، وكذلك الأفعال الفاضحة المخلّة بالحياء ، وتبلغ جرائم السرقة حداً الأقصى بين سن ١٦ وسن ٢٠ سنة ثم يبدأ عددها في النزول من سن ٢٠ إلى سن ثلاثين . وفي سن النضج تقلب جرائم القتل الفظيعة وبصفة عامة جرائم تنمو وتختمر فكرتها في حالة من الحقد والإعداد المتقن ، وكذلك جرائم السرقات الكبيرة الخطيرة . وتبلغ الجرائم العاطفية حداً الأقصى بين سن ٣٥ وسن ٤٠ .

وفي الشيخوخة تعود إلى الظهور الأفعال الفاضحة المخلّة بالآداب ، وتقلب جرائم القذف والسب والنصب والتزوير وإخفاء الأشياء المتحصلة من جرائم والتحريض على الفسق ، وبالإجمال جرائم يفسرها الضعف الجبّاني والفكرى والإرادى .

وليس المقصود من ذلك أن وجود الفرد في سن معين يترتب عليه حتما ارتكابه جرائم معينة مما ذكرناه . فالمرافقة أو الشيخوخة في ذاتها رغم ما يصاحبها من أطوار لا تقضى وحدها وبمفردها إلى الجريمة إلا عرضاً وفي أحوال نادرة . ومن ثمّ يتعين القول بأن مراحل السن المختلفة ليست إلا من العوامل الموقفة لميل إجرامى كامن أصلاً في تكوين الفرد ، و تقتصر هي على تنبيهه وإحداث مفعوله على نحو يختلف بين سن وآخر اختلافاً يبدو - على ما رأينا - في نوع الجرائم التي ترتكب .

ثالثاً : تعاطى الخمر أو المهورات :

من الميث أن توضع قاعدة عامة مطلقة حول الأثر السبى أو الطيب للخمر على الصحة الجبّانية والنفسية للفرد . فهذا الأثر يختلف باختلاف الأفراد

لأن كلا منهم يتأثر الآخر مغايرة تامة في درجة احتمال الخمر والتأثر به .
على أنه وإن كانت لا توجد أسباب جدية قاطعة تبرر حظر الاستعمال
المتدل للخمر والتبذ ، فإنه قد لوحظ أن نسبة كبيرة من الأمراض
العصبية والعقلية وأحوال الشذوذ النفساني والفساد الخلقي ترجع إلى الأثر
الذي يحدثه إفراط تعاطي الخمر في الفرد وفي السلالة .

وإن حالة السكر قد تفضي في ذاتها وبمفردها إلى الجريمة أحيانا .
غير أنها لا تكون وحدها سببا للجريمة إلا في حالات تعد من جهة عرضية
نادرة ، وتكون الجريمة الواقعة فيها من جهة أخرى طفيفة الجسامه
لا تكشف من خطورة . وإنما يظهر أثر الخمر على الأخص حين يكشف
عن ميل لإجرامى كامن أصلا في تكوين الخمرور . فعالة وجود هذا
الميل الإجرامى يكفى قدر بسيط من الخمر في سبيل ارتكاب جريمة
شنيعة على جانب كبير من الخطورة . ودلت التجارب على أن المجرم
العائد في جرائم العنف والدم يكفى أن يتعاطى كمية خفيفة من الخمر كي
يصبح متمسقا متحفزا للاعتداء أمام أهون الأسباب ، بل متمسكا للشجار
سببا حيث ينتقى أى داع له ، وقد يرتكب عندئذ أبشع الجرائم في
حق السلطة العامة أو في حق الأفراد ، ويشعر أحيانا بتلذذ كبير في
رؤية مشاهد الدماء .

ذلك لأنه من المعلوم أن الخمر يضاعف الرغبة في الجريمة حين
تولد في النفس ، ويبدد المخاوف الحائلة دون تنفيذها كالخشية من
العقاب أى أنه يساعد على انقراض العزم وتخليط الدافع إلى الجريمة على

المانع منها ، لافى جرائم الأشخاص فحسب بل كذلك فى جرائم الأموال .
فكثير من القصوص والنشالين والنصايين يتعاطى الخمر عن قصد قبل أن
يرتكب جريمته حتى تواتبه القدرة على أن يعزم ويصمم عليها وحتى تتوافر
لديه حالة من المدوۃ والطمأنينة تمسكه من إحكام وإجادة تنفيذها وتجهله
أكثر شجاعة وإقداماً .

وكون جرائم الخمر تتوقف خطورتها وجسامتها على وجود ميل
إجرامى لديه لافى الخمر فى ذاته ، يدل عليه أن الخمر يحدث على
العكس أثراً طلياً لاسيما عند الأفراد الذين لا يتوافر لديهم ذلك الميل
وإنما ميل آخر إلى إنتاج فكرى نافع . فكثيرون هم عباقرة الفنانين
والأدباء والفلاسفة الذين لا يقوون على حل ما يعرض لهم من معضلات
ومشاكل عقلية إلا بتعاطى الخمر ، إذ تثير الخمر القوى والميول الكامنة
فيهم وتضاعف حميتها ونشاطها ، وتزيد من حدة الانفعال والشعور عندهم
وترهف لديهم حاسة التقدير والملاحظة والنقد ، فتصدر عنهم روائع مبدعة
من الفكر .

ومن هذا يتضح أن اشد أنواع الأفراد خطورة على المجتمع ، ذلك
النوع الذى يجمع بين الميل الإجرامى والميل إلى تعاطى الخمر ، فيقبل
باستمرار على تناول الخمر ويتيقظ فيه تبعاً لذلك بدون انقطاع ميله إلى
الجريمة أيضاً . وهكذا تصدر عنه سلسلة متصلة من الجرائم لا تقف عند
حد إلا إذا أسف بملاج ناجع يتناول فى الوقت ذاته . كلا من ميله إلى
الجريمة وميله إلى الخمر .

وأخيراً فإن إدمان تماطى الخمر بكثرة وإفراط قد يفضى أحياناً إلى الجنون وعندئذ إما أن يكون السكر ذاملاً لإجرامى سابق فيزيد جنونه من حدة هذا الميل ويضاعف خطورته ، وإما ألا يكون لديه من الأصل ميل إلى الجريمة فيصبح جنونه مصدراً لها .

هذا عن الخمر . أما عن المخدرات مثل الكوكايين والمورفين فإنها هي الأخرى إما أن يفضى تماطليها إلى جرائم عرضية على جانب قليل من الجسامة ، وإما أن يفضى إلى جرائم خطيرة جسيمة . فالجرائم العرضية قد تقع بسبب ما يحدثه تماطى المخدرات من اضطرابات عصبية وفضية وخلل في الأحوال الطبيعية للفرزة الجنسية وانحلال خلقى وضعف في القدرة على ضبط النفس . وقد تقع أحياناً بسبب حرص المدمن على الظفر بالمخدر بأى وجه لدم استطاعته بحكم العادة مقاومة الحاجة إليه ، فيستريح في سبيل الحصول عليه كل وسيلة غير مشروعة ولو كانت جريمة .

أما الجرائم الخطيرة الجسيمة فلا يؤدي إليها تماطى المخدرات إلا إذا كان في تكوين الفرد من الأصل ميل لإجرامى يوقظه المخدر ويرتب عليه أثره ، فكثيراً ما يتناول المجرم الماند المخدر كي يصبح أكثر شجاعة وجسارة على ارتكاب الجريمة وأوفر ثمة في نفسه ، وعندئذ تصدر عنه جرائم شنيعة مرجعها ذلك الميل عنده ويتخذ المخدر عاملاً مبيتاً لها ومساعداً على إتيانها .

وما يقال عن المخدرات يصدق كذلك على مواد أخرى سامة يتشبع بها جو العمل في أنواع معينة من المصانع ، فتؤثر على العمال الذين يشتغلون

في هذا الجو وتدفع بهم إلى الجريمة إما عرضاً وإما بإيقاظ ما يكون لدى بعضهم من ميول إجرامية . ومن أجل هذا ينصح الأطباء في أوروبا بوضع مصانع معينة تحت إشراف مستمر من جانب أطباء ومراقبين تكون مهمتهم أن يبعدوا عن جو المصنع في الوقت المناسب عمالاً معروفين بنزعتهم الإجرامية حتى لا يتأثروا بما يحتمل أن ينفثه فيهم ذلك الجو من سموم توقف تلك النزعة فيهم .

رابعاً : السل الرئوى والزهرى والتيفود والملاريا والافتلوزا والتهاب

المنخ وجروح المنخ :-

يحدث السل الرئوى اختلالاً في التوازن الجنائى والنفسانى للعصاب به ، قد يكون بمفرده سبباً للجريمة لا سيما للجرائم الجنسية . فقد دلت أبحاث العالم Verweeck على أن السل من المثيرات غير الطبيعية لفريزة الجنسية . وما يقال عن السل من حيث تسبب الجريمة يصدق كذلك على الزهرى والتيفود والملاريا والافتلوزا أى على الأمراض التى تسرى بسببها فى الجسم سموم تغل به وبالتالي تسبب إلى الحالة النفسية كذلك . على أن هذه الأمراض لا تكون بمفردها سبباً للإجرام إلا فى حالات عرضية نادرة تكون الجريمة فيها طفيفة . ولا تبدو أهميتها إلا حين تصبح عوامل موقظة منبهة لفصول ما يكون لدى المريض أصلاً من تكوين إجرامى .

أما عن التهاب المنخ فإنه يحل بالمرآكز العصبية التى تحكم الحياة الفريزية للفرد فنشأ لديه دوافع نفسية إلى العنف أو أنواع من الشذوذ

الجنسى أو ميل إلى الدرقية ، ويكون ذلك المرض أشد خطراً حين يصيب الفرد في طفولته . على أن نتائجه الجسيمة تظهر حين يكون عاملاً . وقطاً منها لمفعول ميل لإجرامى كامن لدى الفرد .

وأخيراً فإن جروح المنخ كثيراً ما تحدث لدى المصاب بها حالات من اختلاط الإدراك أو اضطراب الوعى أو الدوار أو الذهول النفساني ، كما يكون المصاب بها ميالاً إلى حياة التواكل والحقول أو حياة التسول أو النطفل على الغير ، قليل الاحتمال لقيود النظام سريع الانفعال والتمرد وعلى استعداد للعنف . وإن كان هذا المرض يؤدي بالأفراد العاديين إلى الجريمة عرضاً وفي أحوال نادرة ، إلا أنه يكون أشد خطراً حين يلمس دور العامل الموقظ لتكوين إجرامى سابق فيكشف عن هذا التكوين ويرتب عليه مفعوله .

خاصاً : الخلل في الإفرازات الدماغية للفرد : -

تؤثر الإفرازات الداخلية للفرد على الجهاز العصبي المتصل بالداخل وبالتالي على النشاط الفيزيى والعاطفى للفرد ، الأمر الذى يحدث صداه كذلك فى الطبع وأسلوب السلوك . وإن الخلل فى تلك الإفرازات الداخلية قد تنشأ عنه تقلبات مزاجية تفضى الى الجريمة عرضاً وفي أحوال نادرة ، ولكن خطورته تظهر حين يكشف عن ميل إجرامى كامن لدى الفرد بأن يثير هذا الميل ويرتب عليه نتائجه .

سارياً : الانفعال والمخافة :

الانفعال هو اقطاع طاريئ للاتزان الشعوري لا يديم طويلاً ،

أما العاطفة فليست كالانفعال بنت لحظتها وإنما هي حالة نفسية على قدر من الثبات والديموم وإن كانت مثله قاطمة للآلزان الشعورى . وكل من الانفعال والعاطفة قد يؤدى الى الجريمة عرضا وفى حالات نادرة . ولكن تبدو خطورة كل منهما حين يفضيان الى الجريمة عن طريق إقياظ تكون اجرامى فى الفرد .

سابعاً : الإيحاء الذاتى :

الإيحاء الذاتى فكرة تتخذ النفس أمامها موقف الخضوع السلبى والانسحاق المتطوى على انكار الذات . وتدخل فى نطاق الإيحاء الذاتى حالات التقليد التى يندفع الفرد فيها الى محاكاة ما يأتى الفير من جرائم رغبة فى التساوى به وفى إثبات الكيان الذاتى . وإن كان الإيحاء الذاتى يؤدى فى حالات عرضية نادرة الى الجريمة بمفرده دون عامل آخر ، الا أن دوره الخطير إنما يظهر حين ينبه فى الفرد مفعول تكون اجرامى قائم فيه من الأصل .

الفصل الثالث

العوامل الخارجية للجريمة

تناولنا فيما تقدم مصادر التكوين الإجرامى أو السبب الداخلى للجريمة وأردفنا ذلك ببيان العوامل التى وإن كانت داخلية كالتكوين الإجرامى إلا أنها ليست مثله مسببة للجريمة بقدر ما هى مهيئة لها ومساعدة عليها . ونبين الآن فى هذا الفصل العوامل الخارجية للجريمة . فالإنسان ليس مخلوقاً منطوقاً على نفسه تدور أسباب حياته على الداخل دون اتصال بالخارج ، وإنما هو خاضع لتأثير كل ما يحيط به من عوامل خارجية يطلق على مجموعها لفظ الوسط . وكلمة الوسط قايماً باللاتينية كلمة *ambiens* ومعناها محيط أو دأثر من حول . فالإنسان محكوم بكل ما يحيط به ويدور حوله بالإضافة إلى ما هو كامن فيه وقائم بداخله .

والوسط أو المحيط قد يكون عاملاً عرضياً عابراً ، وقد يكون عاملاً ثابتاً قابلاً للدوام . فالعوامل العرضية العابرة هى كل ما يطرق حواس الإنسان من أمور مادية خارجية تحرك فيه على نحو ما شعوراً بالحاجة إلى ارتكاب جريمة . ومن ثم فهذه العوامل لا عدد لها ولا حصر ، تتوقف على ما يتصادف أن يلتقى به الإنسان فى غدوه ورواحه وفى حركاته وسكناته وفى حله وترحاله . ولا يمكن تصريفها بأنها عوامل إجرامية ، فقد تكون عوامل غاية فى البراءة يمر عليها الرجل العادى . والكرام ولكنها تستحيل إلى مثيرات للجريمة لدى من يكون عنده تكوين إجرامى من بين الأفراد . ويمكن أن نضرب

لذلك مثالا بواقعة فصل فيها القضاء الإيطالى ، وهى أن شخصاً قتل أحد المارة لا لشيء إلا لأنه إذ صدم هذا المارء بسكتفه عفواً فى زحام المرور ، وجه إليه هذا عبارة قاسية تحت تأثير ألم الصدمة . قلنا نخلو أية جريمة من ظرف عرضى عابر طرأ فى الوقت الذى نشأت به فكرتها فكان بمثابة مثير لهذه الفكرة . ولذا يمكن التمييز بين ما هو فى الجريمة عامل مهيء مساعد وبين ما هو محض ظرف عرضى عابر يكون بمثابة العامل الطارئ المحرك . فبينما العامل الطارئ المحرك هو ابن لحظته يختلف من هنية إلى أخرى ولا يمكن التكهّن بوقت تحققه ، فإن العامل المهيء المساعد يمتاز بقدر من الثبات والى هوام يجعل له دوراً ثانوياً فى تسبب الجريمة يزيد به على أن يكون محض مناسبة لها .

وسبق لنا الكلام عما هو داخل من العوامل المهيئة المساعدة ، والآن نشرح ما هو خارجى منها . غير أنه لا مناص لنا قبل هذا الشرح من توجيه الأذهان إلى ملاحظة هامة ، هى أن العامل الخارجى لا يلعب دوراً سببياً فى الجريمة بطريق تهيئتها والمساعدة عليها إلا إذا تحول أولاً إلى عامل داخلى أى إلى باعث أو دافع نفسى إلى السلوك ، بأن تردد صداه فى النفس وصادف هوى وقبولا لديها . فلا صلة للخارج بالداخل إلا حيث يكون للخارج تأثير على الداخل وهذا التأثير يتوقف على قابلية الفرد له ، أى على نوع الاعتماد الطبيعى للفرد وما لديه من ميل موروث يحسن به لقاء بعض الأمور دون البعض الآخر . بينا هذا حين دللنا على أثر الوراثة بقولنا إن الصبي يدم عليه منذ الحداثة ميل يحكمه فى اختيار محيطه الاجتماعى نفسه ويدنيه

إلى نوع من الأقران دون نوع آخر بحاسة اختيار غريزية لا تفسرها إلا الوراثة . وسيين ذلك أيضاً على نحو أكثر جلاء حين نتكلم فيما يلي عن أثر المحيط الطبعي والاجتماعي في تهيئة الجريمة والمساعدة عليها . فبدىي أن الغذاء مثلاً كمادة خارجية داخلية في تكوين المحيط الطبعي لا يصبح عاملاً مهيباً أو مساعداً إلا إذا تحول إلى عامل داخلي بتناوله وهضمه .

كل هذا يثبت خطأ من يقولون إن سبب الجريمة اجتماعي بحت ، وأن مردها إلى العوامل الخارجية وحدها . هذا الرأي الذي ذهب إليه كثيرون ، منهم العالم Lombardi لا يستقيم لدى النظر السليم الثاقب . فيقول Lombardi إن الجريمة من صنع المجتمع نفسه حين يكون ضئيلاً فيه عدد الرجال المفكرين الفاضلين الذين يؤثرون الغير على أنفسهم ويحبون الجلال لأنه جميل ، ويكون غالباً ساحقاً فيه عدد الرجال المتوسطين الذين لا يعملون إلا في سبيل بطونهم ولذتهم الشخصية وصنوف المتع المادية ولو كانت وضيفة خاضعين لحرافات من المعتقدات الدينية أو السياسية أو الخلقية السائدة على طبقتهم . فقد خفي على Lombardi أنه حتى هؤلاء المتوسطون الذين يكونون السواد الغالب لا يقع منهم في الجريمة إلا قليلون . فلماذا يجرم بعضهم دون البعض الآخر ؟ أليس ذلك راجعاً إلى أن الجريمة لا يلبى نداءها إلا من يكون على تكوين خاص يجعل لديه استعداداً للوقوع فيها ؟ لا بدّ إذن من التسليم بأن هذا التكوين هو السبب الأساسي الجوهرى للإجرام وهو سبب داخلي لا يدخل في عداد العوامل الخارجية . فهذه العوامل لا أثر لها إلا حيث يكون الفرد قابلاً لتأثر بها لميل داخلي كامن فيه . ومن ثم فالجريمة فعل سببه داخلي

محاربي في الوقت ذاته ، اجتماعي فردى مما ، لأنها تصدر من جسم ونفس
لا سبيل لتأثير الخارج عليهما إلا إذا قبل هذا التأثير .

بعد هذه المقدمة قسم العوامل الخارجية للجرمة باعتبارها من العوامل
المهيئة لها أو المساعدة عليها الى نوعين : ١ - المحيط الطبيعي ٢ - المحيط
الاجتماعى . فالمحيط الطبيعي يشمل الجو والغذاء والسكن ، والمحيط الاجتماعى
يشمل الأسرة والمدرسة والأصدقاء والمهنة والحالة الاقتصادية والمعتقدات
السائدة والصحف والسينما والتياترو والأمية أو التعليم . وتناول الآن كلا
من هذه العوامل الواحد بعد الآخر .

أولاً - المحيط الطبيعي :

إن تأثير الطبيعة الخارجية على النفس الإنسانية أمر فطن إليه من قديم
فلاسفة مثل إبيقراط وأرسطو وأفلاطون ، الذى نادى فى كتابه عن القوانين
بالأتمارض مع مقتضيات الوسط الطبيعي الذى سنّت لحكمه . ونجد الفكرة
عينها عند مونتسكيو فى كتابه عن روح القوانين إذ ينادى بضرورة التوافق
بين القوانين وطبيعة الجو والتربة ، كما نرى روسو فى كتابه عن العقد الاجتماعى
يوجه النظر إلى أن النظام السياسى الذى يسود فى شعب ما ، وثيق الصلة من
حيث نوعه ومدى ما يمنحه من حرية ، بطبيعة الجو الذى يعيش فيه هذا
الشعب . ولم يفت Taine, Dubos (1700) ، أن يشيد بالآثر الذى تحدثه
عوامل التربة والجو والسلاطة والزمن فى تطور الإنتاج الفكرى من آداب . لغة
وفنون . ويقرر Herdre أن العالم الخارجى الذى يحيا فيه الشعب هو الذى
يرسم لحياة الشعب خط سيرها وتطورها إذ يقول إن تاريخ الشعب إن هو

إلا الطبيعة الجغرافية للشعب متحركة خلال عصور الزمن . ونين فيما يلى كيف أن الجو والغذاء . والمسكن كعناصر يتكون منها الوسط الطبعى تؤثر على أحوال النفس وبالتالي تقوم بينها وبين ظاهرة الإجرام صلة .

١ - الجو :

من المعلوم أن قلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل فى انقباض النفس أو انشراحها ، وأنها تؤثر على الوظائف المضوية والنفسية للفرد تأثيراً يتردد صدها فى حالة المزاج والطاقة الجسدية والإنتاج الفكرى . من أجل هذا قد يحدث قلب الجو لدى فرد جهازه العصبى ضعيف المقاومة ، خلاطارناً فى وظائف جسمه المضوية والعصبية ، يتجلى فى إتيانه تصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة لا سيما إذا كان من الأصل على تكوين إجرامى ، إذ قد يلعب الجو عندئذ دور العامل المساعد والمهيء لمفعول هذا التكوين .

وصلة الجو بالإجرام امر أيدته كذلك ملاحظة الباحثين وشواهد الإحصاءات . فأشعة الشمس لا تؤثر على وجه الأرض فحسب ، بل بدا أثرها كذلك فى وجه التاريخ ، إذ لوحظ أن سقوط هذه الأشعة على بقع الأرض المختلفة لا يكون بزاوية واحدة ، وأن مراكز الحضارة الإنسانية فى آسيا وأوروبا وأمريكا ظهرت فى بقع تتفق فى أن الجو بها معتدل ، وفى أن أشعة الشمس تسقط عليها بنفس الزاوية . وفضلا عن ذلك فإنه فى المناطق الحارة ، يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية المرء فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مخلة بالتوازن ، ولذا تقلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص والاعتصاب الجنسى

والإلتحار . ذلك لأن التيقظ يضمن قدرة الأعصاب على المقاومة ؛ مع مضاعفته قوة الانفعال والماطفة .

أما المناطق الباردة ، فيكون هم المرء فيها منصرفا إلى إمداد الجسم بالدفء الذى ينقصه والاستعانة على ذلك بالوقود ، فيستهلك فى سبيل ذلك النشاط الذى قد ينصرف إلى إيذاء الآخرين لو كان الظرف مغايراً . وهذا ما يفسر قلة الحدة فى الانفعال والماطفة بالمناطق الباردة وقلة القابلية فى النفوس للاشتعال والاستشاعة ، ويلقى الضوء بالتبعية على ظاهرة تقلب جرائم المال على غيرها ، لأن هذه الجرائم تقتضى فى ارتكابها هدوءا وتديبرا يتعارض معهما الانفعال ، وسيطرة على النفس ، وتهيشه حساسية لغاية والوسائل .

بل إنه من الممكن فى حدود المنطقة الواحدة أن يوضع لأزمة الإجرام ومواسمه قويم أو نتيجة . ففي الشتاء تقلب جرائم المال إذ تسوء الأحوال الاقتصادية وتتضاعف فى الوقت عينه حاجات الجسد ، لاسيما إذا اشتدت قسوة البرودة ، وبالتالي يمكن الكلام عن إجرام شتوى . أما الربيع والصيف فتقلب فيهما جرائم الاعتداء على الأشخاص بما فيها الجرائم الجنسية كما تكثر فيهما أفعال الإلتحار ، وتقع خلالهما عادة الثورات الشعبية . فابتداء الربيع يكون مصحوبا بتضاعف فى إفرازات الغدد تضعف معه قدرة المرء على ضبط نفسه .

والدولة الواحدة يختلف نوع الاجرام فيها من بقعة إلى أخرى فحين تكون لها بقعة جنوية حارة تقلب عادة فى هذه البقعة جرائم العنف ،

ينما تطلب جراثم المثل في البقعة الشمالية الباردة ، على أنه في البقع التي يشتد فيها الحر أو البرد إلى درجة زائدة عن الحد ، غاية في الغلو ؛ يكون للحرارة والبرودة على حد سواء أثر واحد هو شل الحركة والقضاء على كل نشاط ، فلا يكون لظاهرة الجوية عندئذ شأن كبير من ناحية علم الإجرام .

٢ — الفقرة :

لا زالت قيد البحث مسألة اكتشاف ما لتغذية الإنسان من أثر في أخلاقه وطريقة سلوكه ، فكثيرون من العلماء الإيطاليين يعنون بالقاء ضوء على هذه المشكلة مثل الطبيب Pende ومثل De Castro ، غير أن تجارب العالم دى توليو في مراكز البحث بروما في شأن الأحداث ، أثبتت أن كثيرين ممن يميلون منهم إلى الخروج على النظام وإلى التسول والسرقة يعانون سوء التغذية . فقد غير ذلك العالم مميشة هؤلاء الأحداث بوضعهم فترة من الزمن تحت المراقبة في نظام كفل لهم حسن التغذية ، فبدأ عليهم بوضوح تحسن نفساني وخلق وصاروا أكثر هدوءا واحتراما للنظام .

وبما يدل على أثر التغذية في النمو الجسدي والنفساني للأفراد والشعوب ويثبت بالتالى صلتها بظاهرة الإجرام ، ما حدث لدى بعض الشعوب من تطور على أثر مرققتها واستهلاكها مواد غذاء جديدة كانت مجبوبة مثل التبغ والبن والكحول . فكثير من مواد الغذاء يحدث تماطيه أثرا خاصا محلا بوظائف الأعضاء أو بالانتران الانفعالي . وليس أظهر في الدلالة

على ذلك من أن النباتين يتنازون عادة بالهدوء والركة في الطبع ، بينما يتناز الحميون على العكس بالخشونة والميل إلى العنف .
يؤيد كذلك ما تقدم أن ضعف التغذية عن حدها الواجب يحدث ضعافى الذاكرة ويحدد حضور البديهة كما يوهن الإرادة وينال من القدرة على ضبط النفس ، وبالتالي يحول دون مائة الخلق ويسهل الانزلاق أمام مختلف صنوف الإغراء .

وهناك كذلك صلة بين أنواع معينة من الغذاء وبين سير الجهاز التناسلى وحالة الغريزة الجنسية . فن المعلوم فى الطب أنه يمكن أن يوصف للفرد غذاء يؤجج شهوة الغريزة الجنسية لديه ، وآخر يقلل على العكس من نهم هذه الشهوة وحدتها . ولهذا بالتجربة أثره فى الجرائم الجنسية بصفة عامة .

٣ - العكس :

المراد بالمسكن مجموع العوامل والمؤثرات المادية المحيطة بالفرد فى مضجعه الذى بأوى إليه ، سواء تعلقت بقدر التهوية أو بقدر الضوء أو بقدر أشعة الشمس أو بدرجة النظافة ومراعاة الشروط الصحية . فلا شك فى أن كل هذا له أثره فى التكوين الجسمى والنفسانى للفرد وبالتالى فى طريقة سلوكه . وكثيرا ما تذكر الكتب الأمريكية فى علم الإجرام كلمة slums وتنص بها الأحياء الوضيعة التى ينبع منها المجرمون .

ثانيا - المحيط الاجتماعى :

رأينا أن عبارة المحيط الطبى يراد بها ما يحيط بالإنسان من مادة .

أما المحيط الاجتماعي محل كلامنا الآن ، فنعنى به ما يحيط بالإنسان من روح إنسانية .
ونبحث الآن عناصر المحيط الاجتماعي واحداً بعد الآخر والصلة بين كل
منها وبين ظاهرة الإجرام .

١ - الأسرة :

الأسرة هي أهم عامل يؤثر في التكوين النفساني للفرد لأنها البيئة التي يحل بها
وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة . فهي أول مؤثر يخضع له تكوين الوليد ،
ومن ثم تلعب في تنشئته أسوأ دور إن كانت تربة فاسدة تحول دون
أن يأتى الفرس فيها بطيب الثمار . وعوامل الفساد في الأسرة إما
أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية من حيث أثرها في نشأة الفرد .
فن العوامل السلبية تفكك الأسرة وعدم تماسك أعضائها ، إما النزاع بين
الوالدين يصير أسوأ أثراً إذا انتهى إلى طلاق أو انفصال ، وإما لتغيب
الأم طويلاً عن البيت ولو من أجل الرزق ، وإما لوجود زوج أم أو
زوجة أب ، وإما لتخلف المائل الذى يذود به الطفل غير الشرعى
وبشعر بالاتساق إليه في القليل على صورة فعلية إن تمذر ذلك على
صورة رسمية ، وإما لانصراف أحد الوالدين إلى علاقة عشق تلبيه عن
الآخر وعن مقتضيات رعاية الولد ، وإما لتمدد أفراد الأسرة إلى حد
لا يسمح للوالدين بإيلاء كل ولد القسط اللازم له من العناية .

ومن العوامل الإيجابية القدوة السيئة في سلوك جانح للوالدين أو
لأحدهما سواء تمثل في عادات سيئة كادمان الخمر أو المخدرات أو الاعتقاد
على الثمار ، أو في نشاط منافي للأخلاق أو متمسم بالطابع الإجرامى

كالتحريض على الجريمة بالإكراه أو التهديد أحياناً أو التحريض على الاستجداء من الغير .

فالعوامل السلبية السالف ذكرها كثيراً ما تنبض إلى الصبي البقاء في الأسرة إذ يشعر بحرمان قد يكون ملازماً له منذ أيام حياته الأولى ، فيضطر إلى الفرار من الأسرة سعياً وراء العطف والرعاية خارجها . والعوامل الإيجابية تدفع هي الأخرى بالحدث إلى هجر الأسرة أو إلى التسول أو السرقة أو أعمال العنف والتحلل من قيود النظام . كل تلك العوامل إذن يساعد على انزلاق الحدث إلى طريق التشرد أو طريق الجريمة ، لاسيما لأن الحدث طبع سهل الاقتراف لمن قد يستغله من المجرمين ورجال السوء الذين يقنونه فنون الجريمة ويسخرونه في ارتكابها والإتيان لهم بمحصيلتها .

وأن دور للأسرة في تنشئة الفرد إنما تلعبه المرأة إذ يتوقف على سلوكها كزوجة وكأم مصير الولد . ولا شك أن دور الأسرة أغنى وأفضل من دور المدرسة في تكوين الصبي ، ذلك لأن الصبي أقدم عهداً بالأسرة وأوثق صلة بها منه بالمدرسة .

٢ - المدرسة والاصطفاء والمهنة :

تحتل المدرسة المكان الثاني من الأهمية بعد الأسرة في التكوين النفسي للفرد . وقد لاتتاح للفرد فرصة التعلم في مدرسة بسبب العجز عن دفع ففقتها ، فيلجأ إلى العمل في مهنة من المهن تحت إشراف رب عمل يحمل بالنسبة للصبي محل المدرس في المدرسة . ويتوقف على المدرس في المدرسة أو رب العمل في المهنة التماسي بأهواء الصبي وميوله وتنمية الشغف لديه بالدراسة أو بالحرفة ، حتى لا يكون اهتمامهما بهما سطحياً أو مقتصباً فينصرف عنهما إلى اللهو والمبث ، بل

إلى أنواع من الإجرام قد يستخدم فيها أساليب يستلزمها مما تعلمه في المدرسة أو في الحرفة .

وفضلاً عن ذلك فإن الأقران الذين يخاطبون الصبي في المدرسة أو الحرفة أو في أوقات الفراغ على وجه خاص ، يؤثرون عليه تبعاً لكونه أسلس قياداً وسط الجماعة منه وهو منفرد فتسوقه في تيارها ويقلد ما يفعله أعضاؤها بدافع الإعجاب الذاتي الذي تنهياً له عندئذ مادة غذاء وفيرة . غير أنه - كما سبق أن قلنا - يتوقف انجذاب الصبي إلى عشراء السوء على مدى استمداده الطبيعي للسوء . فهذا الاستعداد الموروث هو الذي يوجه المرء منذ صباه في اختيار نوع العشراء الذين يخاطبهم ويدنيه إلى بعضهم دون البعض الآخر . وهو الذي يتوقف عليه كذلك شغف الصبي بالدراسة أو بالحرفة .

على أنه متى أحاطت بالصبي بيئة سيئة من جو المدرسة أو الحرفة أو من أصدقاء يخاطبهم ، عدت هذه البيئة ولو كان ليله الطبيعي دخل في تهيتها ، عاملاً مساعداً يتضافر مع هذا الميل في إحداث ما ينبج عنه من نتائج سيئة . ومن أوضح الأمثلة على أثر العشرة ما ينشأ لدى الفرد من شعور قوى بالحاجة إلى كيانات كبيرة من المال على أثر نفقات مبالغ فيها سيق إليها بعشرة الأقران ، وبذخ لا موجب له حرص على أن يجاريهم فيه . وأخيراً قد يختار الفرد أقرانه من بين المجرمين لمزوفه عن العمل في سبيل الرزق الحلال أو لمجزه عن الشور على عمل من هذا القليل .

٣ - الحالة الاقتصادية :

رغم أن المجرمين الصغار والكبار ينتهون عادة إلى أسر فقيرة ، إلا أن

المجرمين الأثرياء كثيرون ، كما أن الفقراء الصالحين عديدون . فالفقر قد يكون هو الدافع إلى الجريمة ، ولكن الفقر قد لا يترلق مع ذلك إليها ، إما أنه لا يشتر في نفسه بالقدرة على إتيانها رغم فقره أو لأنه يخشى حكم القانون . ومن ثم فالفقر لا يكون بمفرده العامل الوحيد المسبب للجريمة إلا في أحوال عرضية ، وتبدو أهميته حين يكون لدى الفرد من الأصل تكوين إجرامي ، فيكون الفقر بمثابة عامل مساعد ومهيء لمفعول هذا التكوين .

٤ - المعتقدات السائدة :

كثيراً ما تكون المعتقدات السائدة في بيئة ما عاملاً خارجياً مساعداً على ارتكاب نوع من الجرائم فيها . فقد كانت تسود لدى عامة الناس في بعض جهات الريف عقيدة خرافية مؤداها أن الرجل إذا لم ينتصب عذراء متمنعة بغير مقاومتها وإتيانها كرها نزل الضعف برجلته وأصيبت قدرته الجنسية بسوء ، الأمر الذي ساعد على وقوع جرائم اغتصاب الإناث كرها . وتوجد في مصر بعض معتقدات سائدة مهيئة للجريمة كفقد الأخذ بالتأثر وعقيدة الانتقام للعرض . فعدم الأخذ بالتأثر في صعيد مصر مثلاً يؤوله القوم على أنه ضعف وجبن ، ولذا لا يقر لأسرة المجنى عليه قرار حتى تنتقم له من الجاني أو من أسرته ، وقد تتوالى أفعال الانتقام بين الأسرتين إلى حد يفتى كلا منهما ، وقد يترصد طالب التأثر بخصمه دون أن يظفر به لنيل منه إلا وهو مائل أمام السلطة العامة فلا يثنيه الخوف من هذه السلطة عن صرع الخصم أمامها ، ولو كان ثمن ذلك هو عقوبة الإعدام ، مادام الأخذ بالتأثر في ذاته عمل خاف وكرامة . ثم إنه كثيراً ما تأخذ الأسرة بتأرها من أسرة الجاني عليها رغم وقوع هذا الجاني تحت قبضة العدالة ، بل قد تكتم أمره عن العدالة رغبة في أن تقتص منه بنفسها وعلى اعتبار أن

الشكوى منه إلى السلطات ضعف وغضاضة . وتشبه عقيدة الأخذ بالثأر في تهمة الجريمة عقيدة أخرى في الشرق هي ضرورة صون العرض والانتقام له . فلا يبيع الرجل الشرق للمرأة ما يستيحه لنفسه . وليست المرأة في نظره - خلافا للحال في الغرب - سيدة نفسها من الناحية الجنسية . ولذا يعد أى تصرف منها في جسدها للغير طاراً خطيراً ما دام هذا الغير ليس زوجاً شرعياً . وكثيراً ما تؤدى هذه العقيدة إلى قتل المرأة محواً لذلك العار سواء من أخ أو من قريب لها .

كل هذا يبين خطورة المعتقدات السائدة في المجتمع كعامل مساعد للإجرام ، ويوجب على الدولة أن توجه الثقافة الشعبية إلى ما يحو من الأذهان مثل تلك المعتقدات ويرفع عن المجتمع ما تجرّه من وبال .

٥ - الصحف والسينما والمسرح :

كبير هو تأثير الصحف والسينما والمسرح على الأفراد لاسيما الأحداث منهم ، وذلك عن طريق الإيحاء الذاتى . هذا الإيحاء معناه أن تساور نفس المرء فكرة قابلة لأن تباشّر نفوذاً قوياً على حالة ذهنه وعلى طريقة سلوكه . وبديهي أن صغار السن أكثر عرضة لذلك الإيحاء وأسهل تأثراً به ، إذ ليس لديهم من ملكة النقد ونضوج الذهن ما يمكنهم من وزن الفكرة تمهيداً لدحضها واستبعادها . كما أن مجال الإيحاء واسع كذلك بين من يكون من كبار السن مصاباً بوجوه ضعف أو عيوب نفسية .

على أن المؤثر الخارجى في الصحف والسينما والمسرح سواء كان كلاماً يسمع أو كتابة تقرأ أو منظرأ يرى ، لا يكون مصدر إيحاء ذاتى إلا لدى من يكون من الأفراد على استعداد لاستيعاده وقبوله . ومن ثم فلا يحدث صداه إلا في

النفس التي تصادف هوى لديها من بين نفوس السامعين أو القراء أو المشاهدين .
ومعنى ذلك أن الإيحاء الذاتي لا يتوقف على المؤثر الخارجى من تعبير أو منظر
أو مشهد يعاينه الفرد فحسب ، وإنما على التكوين الداخلى للفرد نفسه وما يسوده
من ميول ورغبات أو ما يطلب عليه من ضعف ذهنى ، لأن هذا التكوين هو الذى
قوم عليه قابلية خضوع الفرد لذلك المؤثر . والمراد من إيضاح هذه الحقيقة هو
الرد على الزعم القائل بأن الجريمة ترجع إلى المؤثرات الاجتماعية الخارجية وحدها
دون أن يكون لتكوين الفرد فيها نصيب . فالواقع أن تلك المؤثرات تأتى فى
المكان الثانى من الأهمية بالنسبة لهذا التكوين الذى له المكان الأول . ويتفرع
عن ذلك أن المؤثر الخارجى لا يحدث فعله فحسب فى بعض الأفراد دون
البعض الآخر ، وإنما تتفاوت درجة مفعوله فى ذات الأفراد المتأثرين به تبعاً
لاختلاف الواحد منهم عن الآخر فى تكوينه .

بعد هذه الملاحظة الأولية نبين فيما يلى كيف تكون الصحف والسينما
والمرسح مصدراً للإيحاء الذاتى بفكرة الجريمة . فهذا الإيحاء يتخذ
صوراً ثلاثاً :

١ - إيحاء قائم على انحراف فى التصوير الخلقى ، إما بإعطاء الجريمة
مظهر الفعل العادل الحق على نحو يضفى عليها صبغة الكفاح الاجتماعى
الجانز مع لباس المجرم ثوب من ينتصف لعدالة مسلوبة أو من يأتى علان
أعمال البطولة ، وإما باعتبار المجرم شخصاً ظريفاً فى بعض نواحي سلوكه أو
شخصاً طريفاً معذوراً بالنظر إلى أحوال نفسية شاذة لا يد له فى مقاومة
دفءها إياه إلى الجريمة ، وإما بإظهار ما يصيبه المجرم باستمرار من مقام

سهلة متاح له ل مجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها ، وما يناله من حظوة وسحر لدى النساء . وما يصل إلى يده من ثروات تظير الخروج على القانون .

٢ - إجماع قائم على هيام عاطفي بالشهرة ، وينشأ من النشر عن الجريمة أو الفضيحة أو فعل الاتجار على نحو واسع النطاق من الإذاعة والإشاعة يسول لبعض من يسودم المرور إثبات ذات الفعل المنشور عنه ، لظفر بمثل الشهرة التي أتاحت لفاعله .

٣ - إجماع قائم على معرفة فن التنفيذ ، وينشأ من الوقوف على أسلوب تنفيذ الجريمة وعلى كيفية إخفاء أمرها عن السلطات وكونها اقتضت ل مجرد الصدفة أو لعدم تميز من الجاني ، الأمر الذي يفتح ذهن من لديه استعداد للجريمة إذ يفتن إلى احتمال إفلاته من قبضة القانون حين ينفذها فتضيق في نفسه رهبة من القانون ، ويصير أكثر إقداما .

وعما يسترعى النظر في هذا الصدد الأثر الذي يحدثه ذبوع أخبار الاتجار عن طريق الصحافة أو السينما ، وذلك للصلة الوثيقة بين الاتجار كاعتداء على النفس والقتل كاعتداء على الغير . فتدل الإحصاءات على أن أفعال الاتجار تفوق في النسبة العددية أفعال القتل ، كما أنه بتحليل الاتجار يتبين أنه بمثابة تمهيد لحل الاعتداء بمجمله نفس المتحرع عوضاً عن آخر يكون المقصود بالاتجار الانتقام أو التشفى منه . فالمتمحر يقتص من نفسه عن ذنب غيره عوضاً عن الاقتصاص من هذا الغير ذاته . ولما كان الذبوع مكفولاً على نطاق واسع عن النشر لـ لكل فعل يحدث من أفعال الاتجار ،

فإن استيقان المفكر في الانتحار من أن العلانية ستحيط بفعله ويوعاها
وأسيائها ، وستقيم من جمهور الناس عدداً ضخماً من قضاة يصدرون حكمهم
في الواقعة حين يقفون عليها ومن بينهم ذات الشخص أو الأشخاص المنسوب
إليهم من جانبه السبب الدافع إلى الانتحار ، أمر يشجعه على المضي في تحقيق
فكرته ويدفع به إلى وضعا موضع التنفيذ .

تلك الصور السابق بيانها من الإيحاء الداني تنجم عن الصحافة والسنيما
والمسرح في نفوس جميع الافراد الذين يكون تكوينهم مهياً لها ، غير أن
تولدها في نفوس النشأ والشباب أكثر وقوعاً وأفضل آثراً . ذلك لان السن
غير الناضجة تتميز بضعف ملكة النقد أو انعدامها وبإفراط في الاحاسيس
وصوله في التأثر ، ونزرة ففسانية لم يرسخ فيها بعد غرس الوازع الخلقى ،
وميل إلى الانتماس في خيال خصب غير واقعى ، واستعداد للمغامرة يدعمه
غرور مسيطر ، وهذه كلها أمور تيسر نشأة الإيحاء الداني بأفعال العنف أو
الفسق أو الاجرام أو الانتحار والوقوع ضحية لهذا الإيحاء سواء كان مرجعه
مقروءات أو مسموعات أو مراثيات .

وقد حدث يوماً في إيطاليا أن أصبحت الكتب الصغيرة المتداولة بين
أيدي الأحداث والصبيان يدور كل أو جل أقاصيصها على طعنات وسيوف
وبنادق وقنايل ومشاهد دم وموت . فضج رجال الترية بالشكوى من
تلك المطبوعات التي يخجل للصبى منها أن الحياة لا تعدو أن تكون اعتداء
أو كدما أو جرحاً أو قتلاً . ويزيد من خطورة المطبوعات في نشأة الإيحاء
الداني منها ، أن تكون معززة بصور إلى جانب المرد الكلامى ، لأن

الصورة أكثر قابلية للرسوخ في ذهن من الكلمات ، وأكثر من الكلام إثارة للإيماء الدائى . وتكون الصورة بالبداية أقوى تأثيراً حين تكون متحركة لا ثابتة ، وهى كذلك فى السينما التى لو أحصيت أفلامها لتبين أن هذه الأفلام فى ثلثها على الأقل تدور حول أفعال إجرام أو احتعار .

وليس المراد بما تقدم إنكار ناحية العبارة أو الموعظة الحسنة التى لا يخلو منها كل عرض سينمائى وتكون بمثابة الغاية المنشودة منه . فهذه الناحية قائمة متوافرة دون شك ، غير أنها لا تنفى طابعاً يسود معظم الأفلام وهو كونها تخاطب فى الإنسان غالباً ميولاً دفينية بدائية فى طبيعته بأسلوب تمرّ معه الغاية الخلقية المنشودة غير ملحوظة ، فلا يظن إلى هذه الغاية إلا من كان من المتفرجين على قدر كاف من الذكاء . لأنه على الأقل فى سن تاضج . بل إنه حتى حين يظن المتفرج إلى الغاية المقصودة من الفيلم فإنه كثيراً ما لا تطلق منه فى مخيلته غير المواقف والصور الأخاذة فى ذاتها بصرف النظر عن سمو مفزاها ، وكثيراً ما تكون أقوى تعبير عن أمور تصادف هوى لدى المتفرج لتغذيتها فيه ميولاً باطنية غير منسامة ، أيا كان نوعها . وهذا ما يسوق صغار السن على الأنحس ، إلى أن يتمثلوا دوماً فى مخيلتهم تلك المواقف والصور مسبجين بأبطالها وممثلها ، واغبيين فى التشبه بهم واحتذاء طريقهم ، الأمر الذى يصل أحياناً إلى حد الحلم بهم ، وبالتالى تدفعهم الرغبة فى تقليد إلى أن يكرروا فى واقع الحياة ماسبق أن ملك لبهم من مشاهد لم تتحقق إلا على الشاشة .

ولا يفوتنا قبل ختام الحديث عن هذا العامل الخارجى المساعد على الإجرام ،

أن نكرر ماسبق أن قلناه عن العوامل المساعدة بصفة عامة ، وهو أن الصحافة والسينما والمسرح كثيراً ما يمر عليها الناس من السكرام باعتبارها ملهة أو مضيعة للوقت لا يتولد منها لديهم إيحاء ذاتي ذو شأن . ولكن لا يخلو الأمر من أناس هم عرضة للتأثر بها ، والمراد بهم على الأقل من يكون فيهم على تكوين لإجرامى ، كبيراً كان فى السن أم صغيراً . فتبدو خطورة تلك العوامل إذن حين تنبه وتحرك مفعول تكوين لإجرامى كامن ، إذ لا تؤدى بمفردها إلى الجريمة إلا فى حالات عرضية .

ومفاد ذلك أنه من الواجب الإشراف على الصحافة والسينما والمسرح من حيث تخيير موضوعاتها ومن حيث تحديد الأفراد الذين يساح لهم تتبع هذه الموضوعات على الأقل بناء على قيود من السن . ذلك الإشراف هو من مهمات رقابة الدولة ورقابة أرباب الأسر .

٦ - الأمية أو التعليم :

الأمية هو من يجهل القراءة والكتابة . غير أن الأمية لا ترادف عدم الخلق كما أن معرفة المرء بالقراءة والكتابة ليس معناها أنه ذو خلق . فالعلم لا يفتح عينى السفیه على الخير وإنما يزيده إمعاناً فى الشر .

حقيقة إن أهلية الفكر والأدب لدى المرء يؤثر الجبل فيها إذ يجهل آفاق المرء ضيقة ويسد عليه مسالك إدراك العمال المنافية لقانون .

وصحيح أن التلميم كثيراً ما يقضى على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من إيمان بمخزافات تصد عنها الجريمة أحياناً ، إيا لأن هذه المخزافات

نهى فاعل الجريمة كما هو الحال في جرائم اغتصاب الإناث الصغار تحت تأثير الاعتقاد بأن هذا الاغتصاب كفيل بالإبراء من مرض ، وإما لأنها تسمى الجنى عليه في الجريمة مستقلة بذلك وقوعها كما هو الحال في جرائم النصب أو في جرائم الزعم بالتفوذ لاجتلاب منافع لاحاجة إلى التفوذ في الحصول عليها .

ومن جهة ثالثة يمكن التسليم بأن التعليم يستغرق وقتاً في المدرسة يصرف الحدث عن عرض الطريق وإن كان يختلط في هذا الوقت بمن يكون في المدرسة من عسراء سوء .

غير أن تلك الفوائد التي قد يثمرها التعليم ليست ذات شأن بالنظر إلى ضالة القسط الذي يحتويه من التهذيب الخلقى . فالمدرسة لازالت حتى اليوم بعيدة عن صقل قوس تلاميذها والسو بهم خلقاً .

ذلك لأن الإنسان إنما يسلك على مقتضى ما يحس به أكثر مما يسلك على حسب ما يعرفه ، والسلوك المطابق لحسن الأخلاق لا يتأتى إلا لمن رجل يحس بالميل إليه ولا يقتصر على مجرد العلم بالقاعدة التي تحت عليه .

التعليم يوسع العقل وأما التهذيب الخلقى فيصقل القلب ويكوّن الطبع . ومن أجل هذا يتعين أن تنبج السياسة التعليمية إلى الحد من الإفراط في تلقين العلم مع إطلاق النشاط دون حد وبذل منهى الوسع في غرس الأخلاق . فالإفراط في العلم حين يتهدأ لشخص عديم الخلق ، يولد لديه الشعور بمزيد من حاجات جديدة غير مقضية ، كما يفتح في الوقت ذاته الطريق أمامه لقضاء هذه الحاجات بأخطر الأساليب . وهذا ما يؤدي بنا إلى التسليم بأنه ينبغي محو التهذيب الخلقى من دائرة النشاط الإجرامى ، يوسع التعليم هذه الدائرة كما ظفر به عديم الأخلاق .

وليس التعليم العادي في هذا المجال ، خطراً بقدر التعليم العالي ، الذى يشحن نفس السفيه بالرغائب ويحمّله مليئاً بميول لا يتورع من إشباعها بسلوك طريق الجريمة سراً ، فيكون دور الثقافة في توجيهه أنها تقلل مشروعاته من العلن إلى الخفاء . وتكفل تنفيذ هذه المشروعات بأساليب أكثر إحكاماً وأقل اقتضاحاً . وعديدون هم المجرمون الذين يستترون وراء مهن فنية عالية تضىء عليهم مظهرًا مشرقاً من التقدير العام ، فيستغلونه أسوأ استغلال إذ يصيرون أكثر حرية في إتيان السوء . وتحقيق مشاريعه الضخمة بلباقة وحسن تصرف . وأمثال هؤلاء ليس أشد منهم وبالأعلى الأمة والإنسانية .

وإن التاريخ ليقدم لنا أمثلة كثيرة منهم ، يكفي أن نذكر منها مثالين ساقهما في كتابه Edgar Hoover مدير البوليس الاتحادى الأمريكى . فقد عرف الناس إلى وقت طويل فى الطيب Moran قطباً جديراً بكل احترام من أقطاب الطب ، بينما كان فى خدمة عصابة السفاح الأمريكى Dillinger إذ كان يضمد جراح أفرادها بأجور باهظة بل تخصص فى إجراء عمليات لهم تجعل من غير الممكن التعرف عليهم كصنع قناعات لهم تغير طبيعة الوجه ومظهره دون أن يظن أحد إلى اصطلاحها ، وكسخ خطوط أصابعهم بحيث تحول بصماتها دون الاهتمام إلى أشخاصهم . وكان يتجر كذلك بالتحدرات تحت ستار مهنة الطب ويلقى فى التداول على دفعات تدريجية أوراق البنكنوت المسروقة بمعرفة عصابات السطو . وكان الأستاذ Piquett مثالا ثانيا للمجرم ذى المهنة الشريفة ، فقد وصل يوما ما إلى منصب النائب العام لمدينة شيكاغو وكان مع ذلك المنتشر القانونى للسفاح Dillinger كما كان فى السر أشد شركائه نشاطا وأقوام مراصا حتى أنه كان المدبر لهربه والمساعد على اختفائه عن أعين رجال البوليس الأمريكى .

وليس أدل من ذلك على أن العلم كثيراً ما يكون اشد خطراً على المجتمع من الجهل ، وذلك إذا تلقاه السفهاء وعديمو الخلق . فإذا أنت علمت وثقت صبيّاً ذا ميل إلى الجريمة ، وضعت بذلك سلاحاً فتاكاً في يد كفيفة باستخدامه . فليس الشأن في مكافئة الجريمة للتعليم والتثقيف ، بل إنهما على العكس يؤججان الميل الإجرامى ويزيدان من خطره وشره . وإنما الشأن فى ذلك لتهديب أو التأديب الخلقى . وفرق بين التعليم والتأديب . فالأول ييصر النفس بوجه الخير ويدلها كذلك على وجه الشر ، ولكن الثانى هو الذى يرغب النفس فى الخير ويغض إليها الشر . ومن ثم يكون العلم بمثابة بذر تتوقف ثماره على نوع التربة التى تلقاه ، فلا يأتى بصالح الثمار إلا إذا كانت هذه التربة صالحة . ويشبه العلم فى هذه الناحية بالمال . فالثروة أداة شر فى يد الشرير وأداة خير فى يد الخير . وناهيك تمثيلاً لمصنع الجريمة بمن يجمع بين سلاحى العلم والمال معاً وهو شرير . فالعلم يفتح له آفاق شر جديدة والمال يهيئ له وسيلة التنفيذ . وهذه هى الطامة الكبرى .

قال قديماً « كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يخلق » وصاح Mirabeau فى الجملة التأسيسية للدستور الفرنسى بقوله « لا خلق بدون علم » . ولكن كيف يتأتى التسليم بمثل هذا القول على إطلاقه وقد ثبت فى المائة سنة الأخيرة أن نشر التعليم الابتدائى والثانوى صاحبه لإزدياد فى عدد الجرائم ، وأن الققات الطائلة التى صرقتها الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيل التعليم لم تأت بالثمار الحقيقية المرجوة منها ؟

ليست المدرسة هي التي تنحو الجريمة من المجتمع ، إذ ليست الأمة هي سبب الجريمة . وقد كان الميل إلى الجريمة قديماً يصحبه عادة عزوف عن المدرسة وقيود النظام بصفة عامة . فلما جعل التعليم إجبارياً ، أصبح كذلك حتى بالنسبة للأفراد المطبوعين على الميل الإجرامى ، فصاروا على غير شعور من الدولة وبأمر الدولة نفسها أشد خطراً على المجتمع ، إذ وضعت في متناول أيديهم مصادر جديدة عديدة للإيحاء اللغوى هيأتها لهم أساليب الثقافة البوابة من مطبوعات ومصورات وأفلام سينمائية الخ ...

وقد يعترض أحد بقوله إن الإحصاءات قد دلت على تلازم بين الأمة والإجرام ، إذ لوحظ أن الجرائم أكثر عدداً في البيئة الباهلة وأن عدد الجاهلين في السجون يفوق بكثير عدد المتعلمين . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن ذلك التلازم بين الجهل والإجرام ليس معناه أن الجبل هو سبب الإجرام . فالإجرام يرجع في الحقيقة إلى أسباب أخرى غير الجهل تمد هي السبب في الجبل كذلك ، منها الفقر والصوب النفسانية الموروثة والضعف العقلى والضعف الخلقى . ومن جهة أخرى فإن الإحصاءات لا تسجل إلا ما وقع تحت قبضة المدلة من أفعال دون ما يكون قد أفلت من حكمها . فكثيراً ما تقصر المدلة عن الضرب على أيدي من يستمتنون بذكائهم وثقاتهم أو قودم على إخفاء جرائمهم ، ومن ثم لا يتأتى ظهور أفعالهم في قوائم الإحصاء الختاني .

وإذا كان لعل أثر طيب في تلك الناحية ، فإن هذا الأثر مقصور على التلطيف من حدة الهمة في أسلوب تنفيذ الجريمة . فيذكر الأستاذ

Carrara العالم الإيطالى فى القانون الجنائى أن سجناء أطلق سراحهم من السجن بعد أن تعلموا فيه القراءة والكتابة ، فاستخدموا هذا العلم اليسير فى كتابة خطابات تهديد إلى بعض الناس بغية ابتزاز المال منهم . كما أظهر التطور التاريخى أن تقدم العلم صاحبه تقدم فى أسلوب الاجرام . فبعد أن كانت وسيلة الاجرام هى العنف الوحشى ظهرت وسيلة التش والحداع ، فالوسيلة الثانية تالية فى النشأة الأولى ، بمعنى أن الاجرام المقتنع مرحلة لاحقة حديثة بالتقياس إلى الاجرام السافر . ثم تحول النوعان من الاجرام - كما يقرر العالم Niceforo - إلى إجرام متقدم متمدين تقصر عن بلوغه يد القانون ، ونمل القانون نفسه هو الذى يوحى به إلى المتعلم المتمدين إذ يأمره بعدم الوقوع فيه .

مفاد ما ذكرناه أن الثقافة بدون خلق ، تمد الانسان بكل ما يلزم من الوسائل المنطقية والقانونية والفلسفية لتبرير أسوء الأفعال وأكثرها إيذاء للإنسانية . كما أن العلم بدون خلق يمدّه بأبرع الوسائل الفنية تنفيذاً للجرائم . ولعل Rousseau عبق فى قوله « أيها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنفاً حين حجبت عنكم العلم بأسرارها على نحو ما تفعله الأم إذ تبدد سلاحاً ضاراً وقع فى يد ابنها . فأسرارها ضرور أرادت أن تحفظكم من أذاها ، ومن أكبر أفضالها عليكم العقاب الذى تنزله بكم كما أصبتم من العلم خطا . فالناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فسادا » .

أليس تقدم الحضارة المادية والعلمية هو السبب فى أساليب الإجرام

المصريه ؟ أليس تقدم العلم هو السبب في اكتشاف الأسلحة القوية
وتسخيرها للخراب والدمار ؟ فلو كان علماء القرة أميين جاهلين لكان
في أميتهم أمن الإنسانية ، ولكن الجبل بذلك أجدى عليها .

لا تشكر فضل أهل العلم وإنما تشارك العالم الايطالى Flesch
في صيحته « أيها الناس إنكم أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى
أهل العلم » .

الباب الثالث

عملية ميلاد الجريمة

أو أعراض الجريمة

المراد بموضوع هذا الباب وهو مظاهر التكوين الإجرامى أو أعراض الجريمة بصفة عامة هو بيان كيف تولد الجريمة ، وذلك بتتبع الفكرة الإجرامية فى نشأتها وسيرها وخروجها إلى حيز التنفيذ وما صاحبها فى كل ذلك من أعراض بدت على شخص المجرم وظهرت فى طريقة سلوكه .

وسنبين فيما يلى أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوعها ، كما تختلف عملية الصنع فى المصنع باختلاف نوع السلعة المصنوعة . غير أن الجرائم مهما اختلف نوعها وتنوعت بالتالى كيفية تولدها وظهورها يجمعها كلها من هذه الناحية أمر مشترك هو كون الجريمة دائماً - كما بينا - وليدة قلب الدافع اليها على أثر إفلات الزمام المسك عنها . هذا الأمر المشترك هو الذى سنبدأ الآن بإيضاحه متناولين بمدى الأعراض المميزة لكل نوع من أنواع الإجرام على حدة .

الفصل الأول

تغلب الدافع تبعاً لافلات الزمام

كما أن لكل مرض أعراضه الكاشفة عنه والمينة لخط سيره ، فإن للجريمة كذلك أعراضها المميزة والمصاحبة للفكرة الإجرامية ، في نشأتها ونموها وتنفيذها . وكأن المرض كظاهرة تختلف أعراضه باختلاف الأمراض ، فإن الإجرام أيضاً كظاهرة تتفاير أعراضه تبعاً لنوع الجريمة . على أن الأمراض مهما تتفايرت أعراضها بتفاير أنواعها يمكن بيان كيفية نشوئها بتعبير إجمالي تردّ إليه وتندرج تحته كل الأعراض . وهو القول في بساطة بأن المرض إنما يتولد تبعاً لتغلب جرثومته على القوة الحائلة دون فعل هذه الجرثومة في الجسم . فالجرثومة هي الدافع المحرك للرض والجسم هو الزمام المسك عنه . وكذلك الحال في الإجرام ، إذ الجرائم مهما اختلفت أعراضها تبعاً لأنواعها يمكن إجمال كيفية تولدها في عبارة واحدة تندرج تحتها كل الأعراض الإجرامية ، وهي كون الجريمة ناشئة من تغلب الميل إليها على القوة المانعة منها .

وبان كيفية تولد الجريمة كوضع لهذا الباب ، لا يختلط بموضوع الباب السابق وهو خاص بمصادر التشكوين الإجرامي والجسرية بصفة عامة . فكلانا الآن عن الجريمة هو بمثابة إجابة لسائل يستفسر بكلمة كيف ، بينما كلانا عنها في الباب السابق هو بمثابة إجابة لآخر يستفسر بكلمة لماذا . ومن الجلي أن إيضاح كيفية تولد الجريمة لا يختلط بإيضاح

الأسباب أو المصادر التي من أجلها تولدت الجريمة بتلك السكيفة . فشتان بين ذكر الوراثة مثلا كمصدر للجريمة وبين بيان السكيفة التي تولد بها الجريمة بفعل الميل الموروث . فالأول بحث يبين لماذا أجرم المجرم والثاني بحث يشرح كيف أجرم .

على أنه من البديهي أن هذا الباب وثيق الصلة بالباب الأول الخاص بدراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث في علم الإجرام ، كما أنه لهذا السبب عنه قوى الاتصال بالباب الرابع المقبل في تقسيم المجرمين إلى فصائل على أساس دراسة أشخاصهم ؛ العلة في هذه الصلة واضحة لأن كيفية تولد الجريمة من المجرم تتوقف على نوع شخصيته ، أى على طريقة تفكيره وطريقة انعقاد إرادته .

قلنا إن الجريمة - أيا كان نوعها - تولد بطيفان الدافع إليها على الزمام المسك عنها . هذا الطيفان مرده إلى إفراط في قوة الدافع مصحوب في الوقت ذاته بنقص في قوة الزمام المانع . فالإفراط في قوة الدافع هو زيادة جاعحة في غريزة من الفرائز الأساسية عند الإنسان وهي غريزة البقاء وغريزة التناسل وغريزة القتال والدفاع باعتبارها متصلة بهما مدعة لهما . على أنه ليس كل إفراط في غريزة من هذه الفرائز يؤدي بالقرء إلى الجريمة حتما ، فالشعور بالحاجة إلى المادة وهو متفرع عن غريزة البقاء ، قد يزيد لدى الفرد على القدر المادى دون أن يفضى مع ذلك إلى ارتكاب سرقة والشعور بالحقء ضد عدو لهود ، يتفرع هو الآخر عن غريزة البقاء وقد يتوافر لدى الفرد بقدر مغالى فيه دون أن يؤدي مع ذلك

إلى ارتكاب قتل . والشعور باشتهاء الجنس الآخر وهو متفرع عن الفريضة الجنسية قد يتجاوز عند الفرد الحد المألوف دون أن ينتهى مع ذلك بارتكاب جريمة عرض مثل اغتصاب امرأة كرها . ومن ثم فالإفراط في قوة الدافع لا يكفي بمفرده لتوليد الجريمة ، بل لابد أن يكون مصحوباً كذلك بنقص في قوة المانع . والمراد بقوة المانع بتلك الفرائض الثانوية التي تشعربحب الغير والتي تتكون منها الشخصية السامية لفرد ، وتنشأ من عقل الفرائض الأساسية القائمة عليها شخصيته الأصلية الدنيا وتوجيهها بالتأديب والتهديب إلى التعلق بخير الآخرين والسو على الانحصار في حب الذات . وظاهر أن هذه الشخصية السامية في الفرد تختلف باختلاف الناس ، وتتوقف على منبت الشخص وما تلقاه منذ صباه من تهذيب وتأديب ، وما تلقاه وساد نموه من مبادئ خلقية أو دينية تشعربها جو أسرته أو البيئة الاجتماعية التي أحاطت به . فهي قد تكون معدومة في تكوين الفرد وقد تكون قائمة مع تفاوت في درجات توافرها باختلاف الأفراد . وهنا نوجه الأنظار إلى ضرورة فهم تلك الشخصية على معناها الصحيح باعتبارها الزمام المسك عن الجريمة وعن الشر بصفة عامة . فليست تلك الشخصية مجرد إلمام نظري بقواعد الأخلاق ولا مجرد قدرة على تمييز الخير من الشر ... ذلك لأن هناك فارقا بين إدراك الخير وبين الإحساس بالميل إليه ، كما أن إدراك الشر شيء والإحساس بالنفور منه شيء آخر . فأمم عامل يكون المانع من الجريمة ويمتبر بمثابة الزمام المسك عنها هو حب الخير وكره الشر بشرط أن يكونا ميلا طبيعياً تطبع الفرد به وخصلة راسخة تصدر عنها طريقة سلوكه على نحو تلقائي غير متكلف ولا مصطنع أما إذا اقتصرَت نفسية الفرد في تكوينها

على مجرد إلام نظرى بوجوه الخير ووجوه الشر دون تعلق عاطفى بالخير وعزوف شعورى عن الشر ، فإنها تهى السبيل إما لظهور مجرم ذى تكوين إجرامى وإما لظهور شخص ذى تكوين غير خالق يبعث فى الأرض فساداً دون أن تفلح يد القانون الجنائى فى الوصول إليه ، لبراعته فى طلاء مسالكه بمظهر خداع من مطابقة الأخلاق والقانون ، ومقدرته على الإفلات من كل محاسبة وعلى تغادى كل المآزق . والفرق بين إدراك الخير والشر وبين الشعور الطيى بالإقبال على الأول والانصراف عن الثانى ، إن هو إلا الفرق بين ثمرة التعليم وهو تقبلى يتناول العقل وبين ثمرة التأديب وهو عاطفى يتناول القلب .

ولا ينبى عن البال أن مجرد طينان الشخصية الدفينة لفرد كما قلنا لا يؤدى بمفرده إلى الإجرام . ذلك لأن هذه الشخصية القائمة على الترائز الأساسية قد يؤدى طيناتها على العكس إلى ظهور روائع جليلة خارقة لعادة من الفكر والفن والشعر ، تنبث من الدائرة اللاشعورية للنفس باعتبارها الممكن الخفى لتلك الترائز ، على أثر عناء آلام جسمية أو نفسية تثير وتحرك فى المرء قوى غريزية كانت فيه هامة ساكنة . فلذلك يؤدى طينان الشخصية الأساسية إلى الإجرام ، لابد أن يكون هذا الطينان مصحوباً بضعف فى الشخصية السامية أى بنقص فى الترائز الثانوية الخيرة ، يوجه النشاط النفسانى توجيهاً منحرفاً إلى عدم الاكتراث بخير الآخرين وصالحهم .

والواقع أن الناس قات ثلاث . فئة يمتاز أفرادها بنمو فى الشخصية

السامية يقيّد نشاط الشخصية الأساسية إلى حد يحول دون أن تكون هذه الشخصية مصدرًا لأفكار إجرامية أو يقف بها عند الإجماع التصوري الذي لا يمتد إلى عالم الخيلة إلى عالم الواقع . وفئة ثانية تكوّن الغالبية العظمى من الناس ويتميز أفرادها بأن الشخصية السامية عندهم والشخصية الأساسية توجدان على قدر واحد من النمو يحقق بينهما توازنًا لا يسمح بحمل إحداهما طائفة على الأخرى ، ومن هذه الفئة ينتج المجرم بالصدفة ، وهو المجرم الذي يختل التوازن عنده عرضًا بين الشخصية الأساسية والشخصية السامية فتتلب فيه الأولى على الثانية بفعل عوامل طارئة يكون من شأنها بعبارة أخرى إلقاء قرة الدافع والخض من قوة المانع . وكثيرًا ما تكون تلك العوامل الطارئة خارجية يمكن معها القول بأن إجرام المجرم بالصدفة راجع عادة إلى تأثير الخارج أكثر منه إلى تأثير الداخل ، وأن فعل البيئة وظروفها الملائمة أظهر فيه من فعل التكوين الداخلي للنفس . والفئة الثالثة والأخيرة تضم أفرادًا يتميزون بنمو خارق للعادة في الشخصية الأساسية أى بإفراط في الفرائز الأصلية مصحوب بنقص في نمو الشخصية السامية يصل أحيانًا إلى حد القول بتلاشيها . ونكرر هنا ملاحظة هامة يتعين أن تكون حاضرة في الذهن دائماً كلما وردت في الكلام إشارة إلى الشخصية السامية ، وهى أن المراد بهذه الشخصية هو التعلق العاطفي بالخير والنفور العاطفي من الشر لا مجرد الإلمام النظري بهما . وظاهر أن هذه الفئة الأخيرة هى التى ينتمى إليها المجرمون بالتكوين ولهم خصال في تكوين الشخصية تميز طائفة منهم عن الأخرى كما سنرى ، ويشتركون جميعًا - رغم اختلاف خصائصهم ووجهاتهم النفسية - في خاصية مشتركة هى أن

إجرامهم راجع إلى الداخل أكثر من الخارج ، أى إلى عناصر النفس أكثر من ظروف البيئة .

وبدئى أن يان الكيفية التى تتولد بها الجريمة يقتضى إظهار ما لابس المجرم من عوامل خارجية وداخلية فى لحظة وقوع جريمته بالذات . ولما كان من المسير على الباحثين متابعة ما يجرى فى هذه اللحظة بالذات لكونها ظلت عادة من متناول بجههم وملاحظتهم ، لم يكن بد من الاستعانة على استظهار ما يدور فى تلك اللحظة بدراسة شخصية المجرم نفسها والرجوع إلى ما ساد تكوينها من عوامل داخلية وخارجية أثرت عليه فى ماضيه . غير أن تسجيل ما دار فى ذات لحظة تنفيذ الجريمة غير متمذر كلية وإنما تكتنفه الصعوبة فى جانب كبير منه . ذلك لأن بعض الأعراض الملزمة للجريمة وقت ارتكابها قد يظل ماثلا فى مكان وقوعها إذ تكشف عنه آثار يخلفها الجانى فى هذا المكان أو فى شخص المجنى عليه . ولكن استبطان نفسية الجانى فى ذات الوقت الذى أجرم فيه ، وتتبع كيف نشأت الفكرة الإجرامية عنده وكيف اختمرت وكيف تمالكت رأسه وكيف نفذها ، أمر لا يتأتى الوقوف عليه إلا بطريق غير مباشر أم أسلوب له هو دراسة شخص المجرم نفسه ، كما سلف يان ذلك .

ومن ثم تبدو صلة هذا الباب لافحسب بالباب الأول الذى يتنا فيه دراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث فى علم الإجرام ، بل كذلك بالباب الرابع المتبل ، وسوف يقسم المجرمون فيه على طوائف تميز كلامها خواص معينة لا شك . تلى الضوء على الكيفية التى تتولد بها الجريمة فى كل طائفة .

ومن جهة أخرى فإنه من المفيد في دراسة شخص المجرم كما رأينا ،
وبالتالى في إلقاء الضوء على كيفية ظهور جريمته ، تحديد المصدر الذى
ينتمى إليه المجرم من أسرة وسلالة ووسط اجتماعى وشعب . وتظهر
فائدة هذا التحديد من ناحية معينة هى بيان وتفسير مدى السهولة
التي يتطلب بها لدى الفرد الدافع إلى الجريمة على المانع منها ، ودرجة
التكرار في تحقق هذا التطلب . وفضلا عن ذلك فإن لتحديد الشعب
الذى ينتمى إليه المجرم فائدة أخرى ، هى تفسير ما يقع في الشعب من
إجرام كية ونوعاً . فمن حيث السكية قد يبدو الإجماع لدى شعب
متأخر أقل كية منه لدى شعب متمدن دون أن يشير هذا الأمر
استغراباً ، إذ يمكن أن تعزى قلة الإجرام نسبياً في الشعب المتأخر
إلى انخفاض في المستوى الأدبى والخلق لهذا الشعب يقل معه مجموع
القواعد المفيدة للسلوك والى بمد الإخلال بها جريمة . ومن حيث
النوع كثيراً ما يسود إجرام الدم في الشعب المتأخر بينما يسود في
الشعب المتمدن إجرام المال ، إذ لوحظ في التطور التاريخى للشعوب أن
إفراط النمو في غريزة القتال والدفاع سابق في الزمن على إفراط النمو
في غريزة الاقتناء . رغم أن كلتا الغريزتين متفرعة عن غريزة البقاء .

ورغم أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوع المجرم نفسه
أى نوع الطائفة التي ينتمى إليها المجرم ، إلا أن هذا الاختلاف
يظهر تفصيلاً من الباب الرابع المخصص لطوائف المجرمين وليس

محل يانه هنا . فحل عنايتنا هنا في الباب الثالث هو بيان كيفية تولد الجريمة وكيف تختلف باختلاف نوع الجريمة . ونعني بهذا أنه بينما ينصرف الباب الحالي إلى بيان الاختلاف في كيفية تولد الجريمة تبعاً لنوع الجريمة ، يتناول الباب المقبل بيان الاختلاف في كيفية تولد الجريمة تبعاً لنوع المجرم .

الفصل الثاني

اختلاف تولد الجريمة تبعاً لنوعها

أولاً : جرائم الاعتداء على المال : —

جريمة الاعتداء على المال في صورة السرقة على الأخص ، قد تولد إما عرضاً وإما بدافع ميل طبيعي إليها في تكوين السارق نفسه . وقد روعي هذا الاختلاف في سرقات الأحداث . فهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الضرورة ويسمى علماء الإجرام خطأ بالسرقة دفاعاً شرعياً عن النفس كما في اختلاس رغيف خبز دفماً لفائلة جوع . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الحرمان الذي يجد نفسه فيه تبعاً لظروف عائلية سيئة انفض فيها المظف عنه فقدم منها من يحتضنه ويرعاه . وهناك سرقة يأتيا الحدث إشباعاً لحاجته إلى إصلاح وضع يراه غير عادل أو إلى الظفر بشيء يعتقد أن له الحق فيه ، ويسمى بعض العلماء بالسرقة العزائية أو التوضيية . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بمل مركب تقص قائم لديه نتيجة سوء معاملة يلقاها في أسرته من الناحية المادية أو الأدبية أو نتيجة استحالة عيشه على ما يشبع مطامحه ومطامحه ، وتتخذ السرقة المرضية أحيانا صورة الاختلاس من النقيض إشباعاً لحاجة محتاج فقير أي صورة السرقة في سبيل الخير باعتبارها مضادة للصورة المألوفة من السرقة في سبيل النفس . وظاهر أن هذه السرقات تتولد بصفة عرضية تميزها عن السرقات المنبثقة

من ميل طبيعي إلى السرقة طبع به تكوين السارق ،

هذه المقابلة بين السارق بالصدقة وبين السارق بحكم الميل والتكوين تصدق كذلك على الاصوص الكبار في السن . فمنهم من يسرق عرضاً ومنهم من يسرق لميل عنده إلى السرقة . فمن قليل السرقة العرضية ما يحدث عادة من سرقات يرتكبها بعض أفراد الكتل الشعبية في أوقات الضيق الاقتصادي المصاحب للحروب والثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية . إذ يميز عندئذ على المرء أن يجد ما يسد له حاجاته الضرورية فتشع الموارد ويختل توزيعها وتصبح صعبة المنال ، وتطغى قوة الحاجة الغريزية على نداء العقل فيستحل الفرد في سبيل إشباعها كل سبيل ولو كان هو السرقة أو أية جريمة أخرى من جرائم المال بل إنه حتى في تلك الأوقات الاستثنائية من الأزمات الاقتصادية يتميز المجرم بالصدقة عن المجرم بالتكوين . والسكى يتضح ذلك نبين فيما يلي الفرق بينهما تفصيلاً وهو يظهر من وجوه ثلاثة : -

١ - أن المجرم بالتكوين حالة الضيق الاقتصادي ، وقوعه في الجريمة أسهل وأسرع من وقوع المجرم بالصدقة فيها ، ذلك لأن الأفراد يختلف كل منهم عن الآخر في مدى قوة المانع من الجريمة ، وبالتالي في مدى قوة الاحتمال والاستعداد للتضحية والرضا بسلوك كل الطرق عدا طريق الجريمة . ففي حيث ينتهي الفرد إلى فئة يتوازن فيها الدافع والمانع فإنه لا يجرم بالصدقة في يسر وسهولة ، ولو كان الظرف استثنائياً في شدة الإغراء بالجريمة ، وإنما يجرم بعد تردد وبعد

مقاومة لفكرة الإجرامية تنهى بالانصياع لهذه الفكرة ، الأمر الذى ينفق لدى المجرم بالتكوين . فهذا المجرم سريع الانزلاق إلى الجريمة لا يتوانى فى تلبية نداءها إبان الظروف العادية ويكون هكذا من باب أولى فى الظروف الاستثنائية .

٢ - أن المجرم بالصدقة يصعب عوده إلى ذات جريمته من جديد ، خلافا للمجرم بالتكوين فهو سريع الوقوع فى الجريمة سريع العود إليها .

٣ - أن المجرم بالتكوين يشمر على أثر ارتكابه الجريمة بنوع من الاغتياب والانصراف والتمتع لا يتوافر عند المجرم بالصدقة .

بعد هذه المقارنة نبين فيما يلى خصائص الميل التكويني إلى جرائم المال والأعراض التى تكشف عن هذا الميل وتتميز بالتالى السارق بالتكوين عن السارق بالصدقة . فالميل إلى السرقة يميزه ما يأتى :

١ - الاقتناع القاتى بأن السرقة ضرب من النشاط المشروع ككل نشاط آخر .

٢ - الاقتناع بأن العمل الشريف لا يجدى كوسيلة صالحة لكسب العيش وإرضاء مطالب الحياة .

٣ - الشعور بالحاجة إلى دخل سهل التال وافر السكبة لإشباع

شهوات ورذائل لا يمكن أن يتيح إشباعها الدخل المستمد من العمل الشريف .

٤ - الرغبة الشديدة في المخاطرة والمجازفة وهي تفسر كذلك هيام محترفي السرقة بلبس القمار .

٥ - الشعور بارتياح واستمتاع داخليين يصحبان تنفيذ السرقة .

٦ - الشعور بالفرور والكبرياء والترفع عن الاستجداء وطلب الإحسان .

٧ - اندام الطاقة الاحتمالية للعمل الشريف وعدم الاستعداد الجبائى والنفسانى للهوض به الأمر الذى يدل عليه قلب فى المزاج وزهد فى قيود النظام .

ويفسر هذا الميل التكوينى إلى السرقة بانحراف فى غريزة الاقتناء والامتلاك باعتبارها متفرعة عن غريزة البقاء سواء أكان هذا الانحراف منصبا على كية الحاجة الغريزية أو على نوع هذه الحاجة . ويطلب أن يكون الانحراف فى تلك الغريزة مصحوبا كذلك بمخل فى الإفرازات الداخلية للحدد يزيد من حدته ويضاعف جسامته .

ويندرج الميل التكوينى إلى السرقة تحت نوعين رئيسيين : أحدهما يتميز به المجرم ذو التكوين الناقص والثانى يتميز به المجرم ذو الاتجاه السيكوباتى أو العصبي السيكوباتى . فالميل إلى السرقة عند المجرم ذى التكوين الناقص يفسر بأن هذا المجرم لديه نقص عام فى النمو الحلقى والتهدبى لشخصيته ، ومن ثم يجعله هذا النقص ممعداً لارتكاب

الجريمة بصفة عامة سواء كانت من جرائم المال أو من جرائم الدم أو العرض . والميل إلى السرقة عند المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى أو المصبى السيكوباتى يفسر بظواهر خاصة عضوية ونفسية فى هذا المجرم تصحبها اضطرابات انفعالية وتساعد على نشأة الفكرة الإجرامية بحيث تنسلط هذه الفكرة على الذهن من جهة وتقرن بها من جهة أخرى حالة من القلق النفسانى . تلك الظواهر ترجع إلى خلل فى وظائف الأعضاء والغدد والأعصاب . من أجل ذلك كثيراً ما تعتري ذلك النوع من المصوص فى لحظة تنفيذ السرقة نوبات من الرعدة الجسمية التى تزايد كلما كان التنفيذ محفوفاً بالمخاطر . كما أن بعضهم لا سيما النشالون منهم تعتريه أحياناً إلى جانب حالة القلق الذى يساوره عند تنفيذ السرقة حالة من الاضطراب الجنسى تصل أحياناً إلى حد إنزال السائل المنوى .

أما عن العوامل التى توقف الميل إلى السرقة وترتب عليه مقوله فهى عديدة . وإن أولها وأهمها هو عامل الشعور بالحاجة . ولا يقاس هذا الشعور بمقياس مادى وإنما يتوقف على التقدير الشخصى للمجرم نفسه ومدى ما يطمح إليه من متع مادية أو من متع غير مادية ولكنها تتطلب المادة كوسيلة للحصول عليها مثل التمتع بالنساء . ومن منبهات الميل إلى السرقة كذلك تعاطى الخمر ولو لم يفض إلى السكر والإيحاء القاتل الناشئ من العشرة السيئة والمثل السيئ ومن الصحف والسينما .

على أن الميل إلى السرقة كما يفضى إلى النوع البسيط منها يؤدى كذلك إلى السرقة بطريق الكسر وإلى السرقة بالإكراه وإلى النصب وغيره من جرائم الاعتداء على المال بصفة عامة .

فالسرقه بالإكراه تكون عادة وليدة الجمع بين عامل غريزة القتال والدفاع وعامل غريزة الاقتنا. إما عرضاً لاصطدام الامس بعقبات لم يكن يتوقعها أو بمقاومة فجائية من جانب المجنى عليه ، وإما لخلل مشوبة به غريزة القتال والدفاع إلى جانب ذلك الذى يشوب غريزة الاقتنا ، فيتوافر مع الميل إلى السرقه ميل إلى العنف . والنصب اعتداء على مال الغير كالسرقه يتميز عنها بأن وسيلته هى الاحتيال والخداع . وينتهى الميل إلى السرقه بالاعتداء على المال فى صورة النصب حين تكون لدى الفرد إلى جانب ذلك الميل خصال معينة منها الخيال الخصب والإفراط فى التصورات غير الواقعية ، والمغالطات فى الإحساس بالكيان الدائى ، والشراهة مع الرغبة فى المشاريع الضخام ، والضعف فى ملكة النقد وفى الحساسية الحفائية الأدبية .

مثل هذه الخصال هو الذى يفسر كيف ينتج الميل إلى السرقه أنواعاً مختلفة من الاعتداء على المال . فالبعض ينشل والبعض الآخر يسرق بطريق الكسر أو يسرق من الفنادق أو يسرق بالتسر والإكراه أو ينصب . وكثيراً ما يكون لدى الامس تخصص فى نوع معين من الإجرام المالى بحيث يحسّ بالعجز عن ارتكاب أى نوع غيره بل يشمر أحياناً بالنفور من الأنواع الأخرى وعدم استساغتها . وقد لوحظ على امرأة عائدة فى جرائم المال من المودعات سجون روما ، أنها كانت ترتكب سرقاتها خارج المنزل الذى كانت تقوم بالخدمة فيه ، ولم تكن تستسغ مطلقاً لنفسها أن تختلس شيئاً مما بداخل المنزل عزوفاً منها عن أن تقوم بمخدوميتها ومصدر رزقها . وبما تقدم تبدو أهمية الدور الذى

تلمبه في علم الإجرام دراسة شخص السارق كجرم ، إذ أن هذه الدراسة تلقى الضوء على تكوينه النفساني وتفسر انصرافه إلى نوع دون آخر من جرائم المال .

والسرقة التي ترتكب لميل إليها لا تختلط بالسرقة التي ترتكب لمرض عقلي . فكثيره هي الأمراض العقلية والنفسية التي يكون ارتكاب السرقة من أعراضها ، وليس هذا مجال دراستها . وإنما نشير إشارة عابرة إلى أهم السرقات المرضية المعروفة ويطلق عليها *Cleptomanie* . وتتولد هذه السرقة من فكرة توحى بها تسلط بقوة على ذهن المريض فتدفعه إلى تنفيذ السرقة كرهاً عنه بنوع من القهر لإرادته الواعية بل في حالة من النماء النفساني ؛ ويرتكب السرقة لذاتها دون أن يكون له أي هدف منها أو مطمع يريد إشباعه من ورائها . هذه السرقة الكليبتومانية مختلفة عن أخرى شبه كليبتومانية يرتكبها السارق تحت تأثير حالة مرضية طفيفة من الخلل العقلي والعاطفي ، ولكنه يشعر فيها على العكس بلذة وتمعن ويستخدم حصبتها في إشباع مطالب شخصية .

ثانياً : جرائم الاعتداء على المرضى :

هذه الجرائم ينتجها شذوذ في الفريزة الجنسية . غير أن هذا الشذوذ بمفرده لا يؤدي إلى الجريمة كوسيلة لإشباعه إلا إذا اقترنت به ظروف تجعل منه عرضاً مصدراً للجريمة ولا تبدو خطورته إلا حين يكون مصحوباً بتكوين إجرامي كذلك . فمن الظروف التي تساعد على إشباع الشذوذ الجنسي بطريق الجريمة ما يحيط بالفرد من أحوال صحية سيئة وعادات

قيحة وأسرة منحلة خلقياً وصور فاضحة تثير الاشتباه . على أن هذه الظروف حين يفضى الشذوذ الجنسي تحت تأثيرها إلى الجريمة بحكم الصدفة تنتج منها عادة جريمة على جانب غير كبير من الجسامة كالفعل الفاضح . ولا يحقق الشذوذ الجنسي جريمة خطيرة إلا حين يقترب بتكوين إجرامى فى الفرد . وكثيراً ما تقع جرائم العرض الخطيرة من أفراد يرتكون كذلك جرائم اعتداء على المال والأشخاص ، ويقرون عادة اعتدائهم على المرض باستخدام العنف .

ومن الجلى أن للفريزة الجنسية دوراً كبيراً فى تكوين شخصية الفرد وفى تكييف نشاطه والاتجاه به إلى أعمال جليلة خيرة أو الى أعمال وضعية مؤذية . فلدراسة هذه الفريزة عند الفرد أهمية كبيرة فى تفسير ما يصدر عنه من أفعال بصفة عامة ومن جرائم اعتداء على المرض بصفة خاصة .

على أن الشذوذ كما قلنا الآن كثيراً ما يكون كامناً لدى الفرد دون أن تنتج منه الجريمة . فلكى يشجع الفرد هذا الشذوذ بطريق إجرامى لا بد أن يكون تعلقه العاطفى بقواعد الأخلاق ضعيفاً ، وأن يكون لديه ميل تكوينى إلى الجريمة لا بصفة عامة تبعاً لتخلف أو لارتخاء الزمام المسك عنها لديه وتصاب الفريزة الجنسية بشذوذ إما كامناً وإما كفيفاً ، أى إما كية وإما نوعاً . فالشذوذ من حيث الكية يتعلق بإفرازات الغدد الجنسية ونوضح فيما يلى الشذوذ من حيث النوع .

فالشذوذ النوعى فى الفريزة الجنسية إما أن يتخذ صورة اقلالية وإما

أن يتخذ صورة فسادية . والصورة الاقلاقية هي الجاذبية بين فردين من جنس واحد مذكر أو مؤنث . ولا تختلط هذه الصورة من الشذوذ بأفعال الاختلاط الجنسي التي تقع صدفة بين فردين من جنس واحد وتتميز عنه بأنها مقصورة على ظروف عابرة كالاجتماع في سجن أو في مدرسة أو أى مكان لا يكون مستطاعا لفرد فيه أن يباشر النشاط الجنسي الطبيعي مع آخر من جنس منابر . فلك الأفعال العرضية تكون على خلاف الشذوذ الاقلاقي بمثابة وسيلة تعويضية تحمل "عمل" الواقع الطبيعي بين ذكر وأنثى ، وترجع عادة إلى تفاوت بين الأفراد في التكوين الجندى وفيما يتوافر بهم من خصائص الرجولة وخصائص الأنوثة ، ويفضى هذا التفاوت عند الذكور إلى تمييز بينهم يتيح للفعل الطرفين اللازمين لارتكابه بأن يهيم له إلى جانب الطرف الإيجابي فيه طرفا سلبيا .

ويعلل العلم تعلق الفرد بآخر من جنسه ، إما بعامل وراثى وإما بعامل من الاضطرابات التي أصابت والدته أثناء الحمل به فأثرت على تكوينه وهو جنين ؛ إذ يكون من شأن هذين العاملين أو أحدهما التأثير على القوة المرافقة الموجبة لتتويج الجنسي ، فتتمو الخلايا الجنسية للجنين بقدر واحد في كلا الاتجاهين : الاتجاه المذكر والاتجاه المؤنث ، أو يبدأ نمو خلاياه الجنسية على نحو طبيعى منتظم - ولحلال في تكوين الهرمونات - تنشأ به خصائص ثانوية لكل من الجنسين في وقت واحد . وهكذا يثلب على الفرد قدر كبير أو صغير من الميل إلى ذات جنسه . ويتجلى هذا الميل إما في صورة هيام أفلاطوني وإما في صورة أفعال مادية ، وقد يتخذ

صورة مخلة بالآداب العامة تصل أحياناً إلى الفضيحة وإلى التهديد بإثارتها
بنية ابتزاز المال . بل يفضى ذلك الميل أحياناً إلى غيرة على الفرد المحبوب
من ذات الجنس بل إلى جرائم عنف وجرائم قتل ، لا سيما حين يكون
الميل نفسه مقترناً بتكوين إجرامى فى الفرد .

أما الصورة الفسادية للشذوذ فى الفريزة الجنسية فتتخذ أشكالاً عديدة
فن أشكلها حبّ المرض أى ميل الفرد إلى الكشف عن عضوه التناسلى
وعرضه على الغير وشعوره فى ذلك بلذّة جنسية . هذا الشكل من الشذوذ
تنشأ عنه جريمة الفعل الفاضح العلنى .

وهناك شكل آخر من الشذوذ يطلق عليه (ساديزم) Sadisme
وفيه لا تتور الشهوة الجنسية عند الفرد ولا تكتمل لذتها إلا إذا أتى
أفاملاً من العنف على جسم المرأة . هذه الأفعال تتفاوت فى الجسامّة من
ضرب بسيط إلى جروح بالغة فى الثديين أو فى عضو التناسل ، وأحياناً
تصل إلى حد القتل خنقاً أو بكتّم النفس . وقد يتجلى هذا الشذوذ
الجنسى المعروف بالساديّزم فى نوع آخر من أفعال التصف والتسوية
والاعتداء ، التى تبدو فى ظاهرها مقطوعة الصلة بالفريزة الجنسية بينما تكون
فى الواقع صادرة عن ذلك الشذوذ فيها . من هذا القليل التزام الرجل
فى علاقته بالمرأة غلظة وفظاظة لا موجب لهما سعيًا وراء اللذة الجنسية
التي يشعر بها حين يراها على حالة من العناية الجسدى او النفسانى وتقوم
مقام الساديّزم ظاهرة أخرى شاذة هى بمثابة عوض عنه ، وهى التمتع الجنسية
التي يحسّ بها الفرد حين يتزل بالأشخاص الخاضعين لسلطانه عناه مادياً

أو أديا أو حين يوقع عليهم عقوبات جسدية وكثيراً ما تبدو هذه الظاهرة على بعض المعلمين في المدارس . على أنه يجب عدم الخلط بين العنف الراجع إلى الساديزم وبين العنف الذى وإن صحب جريمة المرض - لا يرجع مع هذا إلى ذلك الشذوذ الجنسى وإنما إلى تكوين إجرامى لدى الفرد يجعله ميالاً إلى العنف بصفة عامة سواء عند مباشرة النشاط الجنسى أو عند إتيان أى نوع آخر من النشاط .

ويقابل (الساديزم) شذوذ آخر عكسى يسمى (ماسوكيزم) Masochismo ومعناه أن يستساغ في سبيل إثارة الشهوة الجنسية وإشباعها الخضوع لأفعال من العنف والإذلال يرتكبها الشخص المحبوب . وقد يلجأ المصاب بهذا الشذوذ إلى العنف في سبيل أن يقابل بمثله أو بأشد منه من جانب المتعدى عليه أو في سبيل أن يلقي اضطهاداً وإذلالاً أو أن يقبض عليه البوليس .

وهناك أيضاً شكل من الشذوذ يطلق عليه (فيتيسزم) Feticismo وفيه تور الشهوة الجنسية عند رؤية أجزاء معينة من جسم الغير رجلاً كان أو امرأة أو ملابس من لون معين يرتديها الغير ، دون أن يكون لهذه الرؤية عند الفرد العادى ذلك الأثر المثير للشهوة . ويؤدى ذلك الشذوذ إلى إتيان أفعال مخلة بالحياء أو إلى أفعال اعتداء على المال كما إذا أقبل المصاب به على إختلاس الشئ أو الملابس الذى رآه على جسم المرأة وراق له ، ويضفى كذلك إلى أفعال عنف حين تكثف إشباعه صعوبة أو مقاومة .

وأخيراً يتخذ الشذوذ شكل الميل الجنسى إلى المحارم أى الجاذبية بين جانبين من رجل وامرأة لا يسوغ أن يشتهى أحدهما الآخر كأب وابنته أو أم وولدها . وبصرف النظر عن التعليل العلمى لهذه الظاهرة

التي لازال تفسيرها محل بحث ، فإنه مما يدخل في نشوئها انحطاط أدبي راجع إلى عدم تعلق عاطفي بأصول الخلق وشذوذ جنسى أو عضوى ينشأ عنه جوح في الشهوة وبالتالي انهيار في قوة ضبط النفس يساعد عليه فساد الجو العائلى وتشعبه بعادات سيئة مثل تعاطى المكيفات ، فضلا عن اتاحته للخطاة على نحو متالى فيه غير مقيد .

من ذلك الشذوذ الذى يصيب الفريزة الجنسية سواء فى الكية أو فى النوع تولد جرائم الإعتداء على العرض بصورها المختلفة من وقاع بالإكراه أو هتك عرض أو فعل فاضح أو خطف إناث . على أن خطورته تتضاعف حين يصحبه تكوين إجرامى عند الفرد المصاب به ، فيصبح اجرام العرض عندئذ أكثر تكراراً وأشد جساماً .

ولما كان للفريزة الجنسية تأثير كبير على النشاط النفسانى للفرد ، فإنها كثيراً ما تكون الباعث الخفى لجرائم تبدو منقطعة الصلة بها ، ويفسر خفاء الطابع الجنسى فى هذه الجرائم إما بأن الطبيعة الجنسية الأصلية لكثير من الأفكار الإجرامية تخضع لتغييرات تحدثها الظروف والملابسات المحيطة بنمو هذه الأفكار وإما بالاتجاهات النفسية التى يتخذها المجرم فى سبيل وضع فكرته الإجرامية موضع التنفيذ ، وإما بالحرص الطبيعى على إخفاء الأصل الجنسى للفعل الإجرامى لاسيما حين يكون هذا الفعل منبعثاً عن ضعف أو شذوذ فى الفريزة الجنسية أو عن ظروف يبدو معها شائناً لكرامة المجرم . فحينما يكتف الغموض مبعث الجريمة يكون من المفيد فى الكشف عن كيفية تولدها البحث والتقصي عن الحياة

الجنسية لمرتكبها ، لاحتمال أن يكون قد ساءم في توليد الجريمة
شدوذ جنسى .

وأخيراً فانه يتعين التفريق في الجرائم الجنسية بين الجريمة العرضية
الواقعة بمحض الصدفة والجريمة المنبثقة عن تكوين إجرامى وبين الجريمة
الصادرة عن مرض عقلى ، إذ لا تدخل الجريمة الأخيرة في موضوع
دراستنا . وبالنسبة للجريمة الناشئة من تكوين إجرامى لا يختلط العامل
السبب لها وهو هذا التكوين مصحوب بشدوذ كى أو كنى في الغريزة ،
بالعامل المساعد أو المنبثـ ومثاله تعاملى الحر أو المسكيات إذ يترتب
عليه إيقاظ الليل الإجرامى مصحوباً في الوقت ذاته بإضـاف للزمـ
المانع من إشـاع هذا الميل . كما أن كلا من هذين العاملين يتميز أخيراً
عن محض الظرف المبهـ وهو ما يعرض للمجرم في الوسط المحيط به
من أمور مختلفة . وقد سبق أن بينا ذلك في الكلام عن
مصادر الجريمة .

ثالثاً : جرائم الاعتداء على الأشخاص :

تتولد هذه الجرائم من شدوذ كى أو كنى في غريزة القتال والدفاع
المتفرعة عن غريزة البقاء . فتجلى غريزة القتال والدفاع في الأفعال التى
يهدف الفرد بها إلى صون وجوده ضد ما يمس به من طينان الآخرين
ولذا فهي غريزة نافعة لبنـ الجماعة حين تـجرى مجراها الطبيعى ،
ولا تصبح ضارة إلا حين تنحرف عني هذا المجري . وتنحرف غريزة

القتال والدفاع إما إلى قصان وإما إلى إفراط . قائلقان يظهر في تهيب الخصام والمنازعة والاستسلام للجبين والركون إلى السكون وأحياناً في عدم الثبات على مبدأ بما للانصياع إلى الجانب القوي أينما كان وفي التمسح بالنير والتزلف له . والافراط يظهر في عنف مغالى فيه وميل إلى التعمدى الذى لا موجب له . والتفاوت بين الأفراد في غريزة القتال والدفاع هو الذى يفسر اختلافهم في الطبع والمزاج ولا سيما في الكيفية التى يقابلون بها المؤثرات الخارجية من حيث مدى السرعة في الرد على هذه المؤثرات ومن حيث مدى العنف في هذا الرد .

وقد تصاب غريزة القتال والدفاع بخلل طارىء عابر يرجع إلى عامل خارجى شاذ صدر من البيئة المحيطة أو إلى اضطراب اعتقلى أو عاطفى ، وعندئذ تفتتح ثغرة في الزمام المسك عن الجريمة يكون من شأنها أن يفلت هذا الزمام فتقع الجريمة . وهكذا تولد الصدقة جريمة العنف في صورتها المرضية . ولا تكون درجة العنف في هذه الجريمة متناسبة مع جسامه العامل المثير لحسب بل مع طبع الفرد نفسه ومدى ما يميزه من ثبات في الحساسية يصعبه أحياناً ميل إلى احتمال الاساءه والغفو أو على العكس من حساسية جياشة منفرطة يصحبها ميل إلى الاستشاطه والعنف . وتكون هذه الجريمة المرضية إما اضمحالية إذا تولدت من اقطاع فجائى سريع المفعول للاتزان العاطفى وإما عاطفية إذا نشأت من اقطاع في هذا الاتزان دام فتره من الزمن فسكان بطيء المفعول نسبياً .

ومن العوامل المساعدة على جريمة العنف العرضية عامل السموم التي تنضمها السمكيات فى الجسم وعامل الايحاء الذاتى وعامل الإفرازات الداخلى للبدن إذ يقرر الطبيب Pende أن الميل إلى العنف يفذه ويدعه إفراط فى إفرازات الغدة الدرقية .

على أن جريمة العنف العرضية لسكونها وليدة خلل طارىء عابر فى التوازن بين الدافع والمانع ، فتفرق عن جريمة العنف الصادرة عن تكوين إجرامى أى عن خلل مستمر دائم فى هذا التوازن . ذلك لأن التكوين الإجرامى كما قلنا هو استمداد فردى للأجرام يتميزه قوة فى الدافع إلى الجريمة مع ضعف فى المانع منها يكفل لهذه القوة قابلية التغلب لا بحكم الصدفة وإنما على وجه دائم . والجريمة بحكم التكوين على هذا المعنى تتميزها عن الجريمة العرضية الفروق الآتية :

- ١ - أن الفترة السابقة عليها من التردد النفسى بين الدافع والمانع أقصر بكثير منها فى الجريمة العرضية .
- ٢ - أن عواملها المؤثرة غالباً ما تكون تافهة عديمة الشأن ، بالقياس إلى العامل الذى يثير الجريمة العرضية .
- ٣ - أنها لا تكون متناسبة مع جسامه العامل المثير كما يحدث عادة فى الجريمة العرضية ، ولذا تتميز بالمبالاة والإفراط إلى حد الوحشية أحياناً بل إلى حد التمثيل بمحنة المجنى عليه .
- ٤ - أنها لا تكون متبوعة بأى تأنيب أو وخز ضمير ولا ينتاب مرتكبها أى إحساس من هذا القبيل إلا فى اللحظة السابقة على النطق بالحكم ، فإذا ما تم النطق بالقوية تلاشي هذا الإحساس . أما الجريمة العرضية

فتميز بأن فاعلها يقع فريسة لتأنيب داخلي مستمر يلزمه إلى ما بعد النطق ضده بحكم الإدانة أو بحكم البراءة .

وبديهى أن كثيراً من الأمراض العقلية مصدر لجرائم العنف والاعتداء على الأشخاص . غير أن جريمة العنف المرضية لا تدخل في مجال دراستنا وتناول فيما يلي أمثلة لحالات تبين كيف يقضى التكوين الإجرامى إلى ارتكاب جرائم العنف عامة والقتل بصفة خاصة .

(١) الانتقام : من الأفراد من لا يتورع عن ارتكاب أشنع جرائم القتل في سبيل إشباع الميل إلى الانتقام . هذا الميل فطرى بدائى يتفرع عن غريزة البقاء وبالتالى عن غريزة القتال والدفاع ، ولا أدل على الصفة الفطرية فيه من أنه متوافر حتى في الحيوانات ، بل حتى في الطفل الصغير . فمن المشاهد أن الطفل كثيراً ما ينتقم لنفسه حتى من الجناد إذا أصابه الجناد بألم . وقد قيل خطأ إن الميل إلى الانتقام ناشئ من الشعور بالكراهة الذى يتولد منذ الحداثة في نفس الصبي ضد كل مصدر للقسوة أو لقيود النظام ابتداء من الوالد باعتباره أول مصدر من هذا القيل . فليس هذا هو الأساس الحقيقى للميل إلى الانتقام لأن هذا الميل مبنى على أحاسيس غريزية عند الفرد كالغضب والغيرة والكبرياء والحقد .

والانتقام باعتباره مقابلة للسوء بمثله أو بأشد منه قد يكون على صفة عنيفة أو غير عنيفة مباشرة أو غير مباشرة . وقد يولد جريمة عنيفة غير متوقعة ولا معدة إعداداً سابقاً كما يحدث من رجل

يطلباً مثلاً برؤية زوجته مثلبة بجبايته ، أو جريمة عنف يقدمها لإعداد
سائق مع فتنة من السكراية والحقد ، أو جريمة عنف مع سبق الإصرار
أى مع التعوى في جبر تضائى من ضئفة وعداوة مستترتين دون أن
يقطع هذا التعوى مشيد يجعل وقوع النتيجة الإجرامية .

والميل إلى الانتقام دليل تأخر في تكوين الأفراد والشعوب ، إذ
أنه يشهد بظنات الشخصية الأساسية وانعدام أو ضآلة الشخصية المهذبة ،
وهو من آثار الوقت الذى لم يكن فيه للدولة وجود ، فكان الأفراد
والقبائل يستميتون في الدفاع عن أنفسهم بسلطانهم الشخصى ، وكان
الانتقام عندئذ قاعدة حيوية من قواعد السلوك ينهض الفرد به لا باعتباره
حقاً فحسب بل بوصفه واجباً كذلك . ولا زالت هذه القاعدة مفعولا
يأ حتى في الوقت الحاضر بعد ظهور سلطان الدولة ، ورغم قوة
هذا السلطان إلى حشد ينق في إقامة العدل بين الناس عن
سلطان الفرد .

ويؤخر الميل إلى الانتقام عند الفرد الذى بشر بشرفه شعوراً
حنائى فيه لا وجود له في الغالية النظمى من الناس ، أى عند من يجمع
في نفسه مع الكبرياء المبالغ فيها قصصاً في نمو ملكة النقد وحساسية
جماعة وقابلية غير عادية للانفعال . وأعراض الميل إلى الانتقام في الفرد
الذى من هذا النوع ، تبدو في التأويل الحاطى . فحقائق وإستناد معنى
الإصانة والمساس بالشرف إلى أمور لا يقهم منها الرجل العادي هذا

المعنى ، وفى شعور الفرد على التمر بالحاجة الماسة إلى الانتقام لأنه - كما يقول هو نفسه أحياناً - لا يقوى على احتمال الإساءة . وتظل فكرة الانتقام بعد الشعور بالحاجة إليه متسلطة على ذهن صاحبها هذا ، لا يفلح فى اقتلاعها أى ظرف من الظروف الملائمة للصالح والمفوح حتى يتم الانتقام ويصبح أمراً واقعاً وعندئذ فقط يعود الصفاء إلى نفس المنتقم .

(ب) فعل الأذى حياً فى الأذى : كثيراً ما يكون الفرد على تكوين إجرامى بحيث يميل إلى الأذى حياً فى الأذى وإلى القتل حياً فى القتل . وقد يتوافر هذا الميل عند النساء لاسيما عند من تكون منهن ذات ولع خاص بالتسميم ، فتشعر بانسراح ومتمتع فى تنفيذ جريمتها ويبلغ شعورها بالقدرة أشده حين تبدأ أعراض التسمم فى الظهور على شخص المجنى عليه وحين يحقق السم أثره بإحداث الموت .

(ج) الغيرة : قد تتولد جريمة العنف أو القتل من الغيرة . والشعور بالغيرة مرتبط بالغيرة الجنسية من جهة وبغيرة الاقتناء من جهة أخرى . وليست الغيرة هى الحسد . فالغيرة الجنسية شئ والحسد شئ آخر . كما لا يصح الخلط بين الغيرة والحب للاعتقاد الشائع بأن الحب الشديد لا بد أن يكون مصحوباً بالغيرة على الشخص المحبوب . ذلك لأنه لأنه بينما ينحصر الحب فى التعلق بشخص الحبيب ، تنحصر الغيرة فى الخوف من فقدان أى الخوف من ضياع السيطرة عليه . ولذا قلنا إنها متصلة أوثق اتصال بغيرة الاقتناء والامتلاك .

وتنشأ الفيرة إما من مبدأ متحكم في عقيدة الفرد هو مبدأ السلطة المطلقة للرجل على المرأة ، وقد كانت هذه السلطة شبيهة في نوعها ومعاصرة كذلك في نشأتها للسلطة الأبوية عند الرومان ، وإما من كون العلاقات الغرامية بين الرجل والمرأة قد دب فيها ديب الشك وعدم الثقة ، وإما من كون العلاقة بين الرجل والمرأة يقوم جلها على الناحية الجسدية الحسية دون ناحية روحانية من الحب السامى النبيل ، فلا يتوافر فيها الانسجام الكفيل بإيجاد الثقة بين الطرفين والذي بدوره لا يكون كل طرف مستيقناً من اتجاهات وميول الطرف الآخر . على أنه متى نشأت الفيرة فإنه يعتبر اضطراب في الملكات النفسية للفرد إذ تنفقد أترانها وزرعها الواقعية ، فيساعد ذلك على تولد الأوهام والتفسيرات الخاطئة للوقائع .

وكما كان للفيرة وجود في الفرد البدائي والشعوب المتأخرة فإن لها وجودها حالياً بين الشعوب المتقدمة كذلك . ويتفاوت الأفراد من حيث مدى استعدادهم لها . فمن الأفراد من تتنابه غيرة عرضية قد تؤدى بحكم الصدفة إلى جريمة افغالية أو عاطفية ، ومنهم من يكون ذا خصال معينة من سهولة الانفعال والتأويل الخاطيء للأمور فيكون أكثر وأسهل وقوعاً في الفيرة من سواه . ومنهم من تتنابه غيرة مرضية راجعة إلى داء عقل من صوره ما يسمى بهذيان الفيرة . على أن الفيرة تكون من ناحية علم الاجرام أشد خطراً حين تتناوب فرداً لديه تكوين إجرامى ، فتبهي له فرصة لارتكاب جرائم جسيمة .

(د) الشعور بالنقص الجُماعى أو النفسانى : قد يتولد الميل إلى العنف من مركب نقص لدى فرد يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين لميب جسمى أو نفسى فيه ، فيقابل بالعنف كل من يعتقد صدور إهانة منه بسبب هذا العيب . وكثيراً ما يكون هذا النوع من مركب النقص مصحوباً بسهولة انفعال غير عادية وسرعة زائدة فى رد الفعل .

(هـ) الفرور والمتعة بمشاهد النار : قد تتخذ جريمة العنف صورة الحريق العمد وعندئذ تتولد غالباً من مجرمين معينين يتميزون بفرور يجلبهم شغوفين باستعراض أنظار الآخرين إليهم ، كما يحلو لهم النظر إلى مشاهد النار ويرون فيها متعة خاصة . ويتحقق هذا على الأخص من المجرم ذى التكوين الإجرامى .

وأخيراً لا ينبغي عن البال أن من العوامل المنبهة لتكوين الإجرامى والمساعدة على ارتكاب جرائم العنف ، ما ينتاب المجرم من انفعالات أو عواطف وما يتعاطاه من مكيفات مثلاً لأن كل هذا من شأنه أن يضاعف القوة الدافعة إلى الجريمة ويزيد من ضعف الزمام المانع منها .

رابعاً : جرائم الجمهور أو إجرام الكتلة الشعبية :

إجرام الجمهور ليس منقطع الصلة بإجرام الفرد الداخلى فى تكوين الجمهور . ومن ثم لا يمكن إغفال علم النفس الفردى فى دراسة إجرام الكتلة الشعبية وإن كان من اللازم فى هذه الدراسة أن يستعان كذلك بعلم النفس الجماعى . فقد سبق لنا أن بينا كيف أن تكوين الفرد نفسه

وخلا كبيراً في تحديد الوسط المحيط به من الأشخاص ، ومن ثم يضح كيف أن إجرام الكتلة الشعبية راجع إلى وجود أفراد فيها لديهم ميل طبيعي إلى التطرف واستعداد للدخول في زمرة المتطرفين والانضمام إلى صفهم . ولا يكفي تكتل الأفراد في ذاته لكي يتولد منه إجرام جماعي ، وإنما يجب أن تسود هذا التكتل فكرة مستحوزة على أذهان جميع أفرادها ومسيطرة عليهم ، ويطلب أن تكون هذه الفكرة ثورية ناشئة من صعوبات اقتصادية أو من كفاح سياسي اجتماعي أو من نزول الفوضى بالمعايير الخلقية . وسيطرة فكرة واحدة على أفراد الكتلة الشعبية معناها أن يكون الأمر غير قاصر على مجرد تجمع بين عدة أفراد وإنما أن يخلق الأمر كذلك بوعي جماعي عام لهذا التجمع . ونبين فيما يلي العوامل التي تفسر كيف يفضي هذا الوعي العام إلى ارتكاب الجرائم :

١ - عامل الميل إلى التعمدى : فمن المعلوم أن لكل فرد ميلا غريزيا

إلى التعمدى يصبح بفعل الظروف الاستثنائية ميلا إلى العنف بل ينجم عنه ارتكاب القتل أحيانا حين يجد الفرد نفسه في كتلة شعبية نائرة هائجة .

٢ - عامل التقليد : يبلغ الميل إلى التقليد منتهاه حين يوجد الفرد

وسط آخرين مجتمعين ، إذ يكون عندئذ أسهل وأسرع انسياقا لتأثير سواء عليه لا سيالاً بوجوده منفلا وسط كتلة يسودها ذات الانفعال ، يوهن لديه ولو وقتياً القدرة على ضبط النفس باعتبارها التزام المسك عن الجريمة . ولذا فكثيراً ما يأتي الفرد وهو في الجماعة فلالا تبدو له غريبة ويلوم نفسه من أجلها حين يخلو إلى نفسه . (الحكمة في قانون منع التجمهر) .

٣ - عامل لطيفه السر على التحير : فمن المشاهد أن الكتلة الشعبية تربة صالحة لنمو جرثومة الشر ومن ثم تكون هذه الكتلة عادة أميل إلى أفعال الشر منها إلى الخير . ذلك لأن الحاصل الجيدة للفرد وهو في وسط الجماعة الثائرة نفوس وتختفي بينما تملو وتتغلب خصاله السيئة ، لأن حالة الانفعال التي هو عليها من شأنها أن تظهر في الممعة شخصيته الأساسية وتمحجب شخصيته المهدبة . ويزيد من خطورة هذا العامل أن التقليد - وقد رأينا أن الميل إليه يتضاعف عند الفرد وسط الجماعة - يكون منصبا على محاكاة أشرار الجماعة لا أخيارها تبعا لأن الأفراد لاسما غير المكترئين منهم أصلا ينساقون إلى من يكون في الجماعة أشد نشاطا وأكثر حركة .

٤ - تعطيل ملكة الذكاء : من المعلوم أن افعال الفرد يعطل لديه إلى حد ما ملكة الذكاء . والتقد فتسم فعاله بالاندفاع والتسرع وعدم التروي . وقوة الانفعال تناسب تناسباً طردياً مع عدد الأفراد الذين يعضون له في ذات الزمان والمكان ، فيكون الانفعال أكثر حدة كلما كان المنفعلون به أكبر عددا . وينتج على تداعي ملكة الذكاء والتقد انهماك التمسك بالعدالة وبالمثل الخلفية وإفلات الزمام المسك عن الجريمة والتهنية لاسوأ صنوف العنف والقسوة .

٥ - الظروف التي يغيبه فيها التعب : إن كل كتلة من الشعب لا بد أن تكون متأثرة بظروف الشعب الذي هي جزء منه . فدراسة هذه الظروف اقتصادية كانت أو اجتماعية تلقي الضوء على حالة الانفعال

والهياج والنضب والحقد السائدة على الكتلة الشعبية . وهذه الدراسة تبدو بالغة الأهمية بالنسبة للقائمين على حكم الشعب ؛ فإن مهمتهم القضاء على أسباب العناء المادى والمنعوى فيه وبالتالي على مصادر الحقد والتذمر عنده . وقد دلت أحداث التاريخ وما صاحب الثورات من جرائم ، على أن الشعوب دائماً تقيم لإيمانها السياسى رمزاً تحترمه إلى حد التقديس والمادة طيلة الوقت الذى يظل فيه هذا الإيمان . فإذا ما ضعف أو انهار الإيمان بما يمثله الرمز ، اقلب الشعب على الرمز عينه بنصف يزداد حدة كلما كان قد الإيمان أكثر غورا وكلما طال الوقت الذى ظل فيه رمز الإيمان المنهار ، سائداً على الأذهان مفروضاً على الوعى العام . وهكذا يتغير الشعب فيجمل محلاً للزراية والاحتقار ذات الشيء الذى كان لديه محلاً للتقديس والمادة .

الشمور بالقوة والجبروت : إن من طبيعة الفرد ذى السلطان أن يسكره الشمور بالسلطان ، وبالتالي يسهل أن تصدر منه أفعال التصف والاستبداد . وكذلك الحال فى الكتلة الشعبية ؛ فالاتحاد بين أفرادها يشهرهم بقوة قصوى لا يمل عليها فى نظرم ولا محل أمامها لحاسب أو مسائل ، ولذا يستجرى الفرد فى الكتلة الشعبية على أفعال لا يتأتى له مطلقاً أن يرتكبها منفرداً .

٧- وهو عناصر فردية تغزى جو الجبريم : من المفيد فى دراسة إجرام الكتل الشعبية الوقوف على نوع الأعضاء الداخلين فى تكوينها . فمن المعلوم أن احتواها على أحداث وعلى نماء يساعد على حدوث

الإجرام . ذلك لأن الحدث لمدى نضجه وقص ملكة النقد عنده ، أكثر قابلية للتأثر وأوفر استعداداً لأن ينهار عنده المانع من الجريمة ، كما أن المرأة لكونها بطبيعتها عاطفية سهلة الانفعال ، أسرع وقوفاً من الرجل في حالات الثورة النفسية ، وهذا ما يفسر ارتكاب الضغار والنساء لأبشع أفعال العنف حالة دخولهم في تكوين كتلة شعبية ثائرة . وقد تحدث من الكتلة الشعبية جرائم بالغة في القسوة حد الوحشية لوجود أفراد في هذه الكتلة إما من المصابين بأمراض عقلية وإما من ذوى التكوين الإجرامى . فالشاهد على الفرد ذى التكوين الإجرامى أن التجمع الشعبى التأثير يكون عاملاً مهيئاً ينبه مفعول هذا التكوين عنده ، فيكون أسبق من سواء إلى مواقف العنف وأول الداعين والمنفذين ، لأنقطع الأفعال الوحشية التى عند صدورها من غيره لا يرتكبها هذا الغير إلا وهو محس بضرب من النفور والاشمئزاز .

الآن وقد بينا كيف يتولد إجرام الكتلة الشعبية ، يتعين علينا أن نوجه النظر إلى الفرق بينها وبين المصابة الإجرامية . فالكتلة الشعبية تختلف عن المصابة الإجرامية من ناحيتين : من ناحية التكوين ومن ناحية طبيعة الجريمة المرتكبة . فالأفراد الداخلون في تكوين الكتلة الشعبية يجتمعون عادة بمحض الصدفة ولا يلزم أن يكون بينهم تعارف سابق ، في حين أن المصابة الإجرامية أفرادها معروفون بعضهم لبعض اجتمعوا على أساس اختيار الواحد منهم للآخر . والجريمة التى تقع من الكتلة الشعبية لا تكون مددة إعداداً سابقاً ومن ثم تحدث في العادة

عرضاً بضير أن يكون من الممكن تعديدها مقدماً أو التكهّن بنوعها ،
أما الجريمة التى ترتكبها المصابة الإجرامية فقع بناء على خطة مرسومة
ويتقدمها برنامج متفق عليه بين أفراد المصابة . ومن قبيل المصابات
الإجرامية الجماعات التى تؤلف للسرقة أو القتل بناء على برنامج يعدّه
أعضاؤها بطريقة منظمة بعد التروى والتدبر .

على أن الكتلة الشعبية والمصابة الإجرامية تتفقان من حيث كيفية
نشوء الجريمة فى كل منهما . فكلتاها تحتوى على قائد ومقود إلى الجريمة .
فالقائد هو المحرض فى الكتلة الشعبية أو الزعيم فى المصابة الإجرامية ،
ويطلب أن يكون ذا تكوين إجرامى . والمقود هو شخص أضعف نفساً
وإرادة من القائد وبالتالى يكون عرضة للانصياع إلى ما يشير به هذا
الأخير على نحو من الإيحاء الذاتى الذى ينشأ لدى شخص ضعيف بالنظر
إلى شخص قوى . وهذان الطرفان لازمان فى توليد الجريمة الجماعية .
وقد يكون الطرف القائد محترفاً للسرقة أو التزويّم المتناطيسى فيوجه بهما
إلى ارتكاب الجريمة الطرف المقود . وبديهي أن الطرف المقود
لا ينساق على هذا الوجه إلى الجريمة إلا إذا كان كامناً فيه هو الآخر
ميل إلى الإجرام يكون بمثابة تربة صالحة لفعل الإيحاء والتحريض
الذين يقتصر أثرهما عندئذ على مجرد إيقاظ هذا الميل وخلق مناسبة
لتحقيق مفعوله .

وقد تنشأ الجريمة الجماعية من معتقدات خرافية سائدة على أذهان
الأفراد ، ومن هذا القبيل اعتداؤهم بالعنف على من يُعتقد فيه الخصوص لسيادة

الجن أو على من يُعتقد فيه أنه مجلبة لعنة وسوء الحظ . وعندئذ لا تكون تلك المعتقدات الحافظة هي بمفردها مصدر الجريمة وإنما يلزم لكي تتولد الجريمة منها أن تحدث أثرها في أفراد لديهم من الأصل تكوين إجرائي وبالتالي ميل إلى الجريمة يكون المعتقد بمثابة عامل منبه له .

خامساً : المهارة :

قبل الكلام عن المهارة باعتبارها ظاهرة متألقة مع ظاهرة الإجرام ، يتعين أن نفرق بينها وبين ما قد يختلط بها من ظواهر أخرى . وقصر كلامنا هنا على المهارة في نوعها الحالى بصرف النظر عن أنواعها التي عرفت قديما واقترضت مثل المهارة الضيافية والمهارة المبادية . فالتوسع الحالى للمهارة هو المهارة الرسمية المروفة أى المهارة المنظمة قانونا ، وحتى بالنسبة لهذه المهارة نجد أن كثيراً من التشريعات قد قضى عليها وقرر إلغائها . والتفرقة بين المهارة بمعناها الحالى وبين الظواهر الأخرى التي قد تختلط بها ، لا تنأى إلا بتعريف المهارة ذاتها . فالمهارة هي اتجار المرأة بمجدها وذلك بتقديمها هذا الجسد على وجه الاعتقاد ، نظير المصلحة المادية ، إلى أى رجل قادر على تحقيق هذه المصلحة . ومن هذا التعريف يستفاد أن المهارة تقوم على أركان ثلاثة : -

أولاً : ركن المصلحة ثانياً : ركن الاعتقاد ثالثاً : ركن التصرف في الجسد لأى رجل قادر على تحقيق المصلحة المادية ولو كان على درجة من القبح الخلقي لا تقبل معها المرأة العادية أن تواقفه . فإذا كانت المرأة لا تتوخى في وقاعها للرجال مصلحة مادية وإنما مجرد المتعة الشخصية

بهم فلا تمتد عاهرة ولو كانت متزوجة فتخون الأمانة الزوجية إذ يمد سلوكها عندئذ في نظر القانون زنا لا عاهرة . كما لا تتوافر صفة العاهرة في المرأة التي تسعى إلى قضاء مصالحها المادية عن طريق موافقة الرجال دون أن تحدث منها هذه الموافقة على وجه الاستمرار والاعتياد . فإذا استسلمت امرأة بمحرم المصلحة المادية إلى موافقة أكثر من رجل دون أن تتوافر في مسلكها هذا صفة الاعتياد اللازمة في كل تجارة وإنما كان هذا المسلك منها وليد ظروف عرضية عابرة ، فإنها لا تعتبر عاهرة . وأخيراً فإن كل وقاع تكون المرأة مدفوعة إليه بمحرم إعجابها الشخصي وهيامها بالرجل الذي تواقفه لا يتحقق به معنى العاهرة . وسيلان في المصلحة المادية التي تقوم عليها العاهرة أن تكون شيئاً مادياً كالنقد أو الهدايا ، أو غنياً ذا قيمة مادية ، وإن لم يكن شيئاً ملموساً ، كتقديم شخص أو قضاء أمر لدى مصلحة عامة .

ولذا فالتانون السوفيتي يعتبر من قبيل الرشوة أن يؤدي الموظف لامرأة عملاً من أعمال وظيفته نظير موافقته إياها . وأقرت هذا النظر نصوص القانون المصري الأخيرة في باب الرشوة إذ قضت م ١٠٧ بأن المعطية في باب الرشوة يراد بها بالنسبة للموظف أية فائدة مادية أو غير مادية .

وعلى هذا أيضاً قضاء محكمة النقض الإيطالية في تفسير النص المقابل من القانون الإيطالي .

كما تقدم يتبين أن العاهرة بالمعنى الصحيح ليست هي الموافقة التي

تم مع أكثر من رجل في ظروفه عابرة ولو بدا عليها مظهر الاعتياد ما دامت وقتية زائلة ، وإنما هي التجارة بالجسد بمعناها وأركانها السابق يأتها أى جعل المواقفة الجنسية صناعة أو حرفة تؤدى لقاء أجر والانحراف بها عن الدور الروحاني الاجتماعي السامى الذى أعدتها من أجله الطبيعة . ولانتشاً المهارة بهذا المعنى إلا بناء على ميل تكوينى كامن فى المرأة يجعل لديها استعداداً لأن تكون عاهرة . هذا الميل التكوينى إلى المهارة شبيه ومماثل للميل التكوينى إلى الإجرام كما سيجى .

على أنه بين المهارة بمعناها الصحيح والمهارة المرضية الناشئة عن حالة استثنائية مؤقتة من الظروف الحلقية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العائلية ، يوجد نوع آخر من المهارة يدنو بالمرأة فى الظاهر إلى مستوى المرأة الطبيعية الشريفة ، ويطلق عليه اسم المهارة المترفة . ويمتاز الماهرات فى هذا النوع بذكاء وقوة مراس وروح مجازفة وإرادة قوية وحظ لأبأس به من الثقافة يتيح لهن الامتزاج بالأوساط الاجتماعية الراقية وإتيان وجوه من النشاط الدقيق كالتجسس مثلاً . ويضرب عليهن كذلك إحساس مغالى فيه بالشخصية القاتية وغرور وعدم استقرار فى العواطف وإفراط فى الإيحاء القاتى المنافى للأخلاق وشغف بكبير الصفقات ونوع من حياة مضطربة تقوم على التمتع واللذة ، وجشع وجسارة وعدم تورع فضلاع عن خيال خصيب يذكر بالمختالين والنصابين ويبرر اعتبار عاهرتهم بمثابة عوض عن إجرام الاحتيال والنش .

أما المهارة بالمعنى الصحيح وهي القائمة على ميل تكوينى إليها فى

نفس المرأة فيهن وبين الإجرام بالتكوين شبه كبير . هذا الشبه يبدو في أن الماهرة بالتكوين تكون عادة ذات نمو ناقص في الجسم وفي وظائف الأعضاء وفي النواحي النفسانية التي يتوقف عليها النمو الخلقى والفرد . فكثيراً ما تتسم بسمات خلقية بدائية وتكون حساسيتها الجلدية للألم قليلة ، كما تتميز بمحظ قليل من الذكاء وبرود عاطفى وفقر خلقى ، ومن ثم ينعدم لديها الإحساس بالحياء ويغلب عليها حب الذات والاعتساف وقصر النظر وعدم الاكتراث بأية إساءة توجه إلى كرامتها أو أنوثتها فضلاً عن برود جنسى كبير . وقد تكون الماهرة بالتكوين من نوع آخر ، فتوافر فيها أحياناً وجوه من الشذوذ الخلقى كما يغلب عليها الاضطراب العصبى والفكرى والخيال الخالم والميل إلى الكذب والتقلب في الماطفة وفي المزاج والإفراط في قابلية الانفعال والضعف في الإرادة مع الميل إلى العنف . ويتجلى كل هذا لديها إذ تكون كثيرة الرغبات والأهواء نهمة مفترة كذابة سهلة الانفعال عنيفة . وكثيراً ما يكون هذا النوع من الماهرات خلافاً للأمر في سابقه على شراهة جنسية لا حد لها قد يتخذ التعبير عنها صورة عنيفة أو صورة فاضحة مخلة بالحياء أو صورة فسادية أو اقلالية في الغريزة الجنسية مما سبق لنا يانه .

وفضلاً عما تقدم فإن الماهرة بالتكوين كثيراً ما يكون لديها كذلك ميل تكويى إلى الإجرام لا سيما إلى السرقة والنصب والسب والقتل بالسم أو الاعتداء العنيف الذى يتفاوت في الجسامه بين حالة وأخرى ويصل أحياناً إلى القتل . وإذا كانت النساء المحرمات أقل عدداً من

الرجال المجرمين فإن هذا راجع إلى كون الماهرات تحت وقاية رقائهن من الرجال ، كما أن إجرامهن كثيراً ما يتخذ صورة الاشتراك بالتحريض بل كثيراً ما تقصر المـدالة عن بلوغه لأنه قد ينحصر في مجرد الإيحاء بالجريمة على نحو لا تتوافر به صورة من صور الاشتراك .

وأخيراً فإن المهارة قد تكون لا عرضية ولا تسكيفية وإنما مرضية . فهناك أمراض عقلية تكون المهارة من أعراضها . هذه الأمراض مثالا المستيريا والصرع والسكينسوفرينيا (أو توم الاضطهاد) وليس هذا مجال دراستها .

ولا تبق لنا في الكلام عن المهارة سوى مسألة أخيرة هي وجه المناسبة في إلغاء المهارة الرسمية أو الإبقاء عليها فالمهارة الرسمية هي ذلك النوع من المهارة الذي تسمح به الدولة وتنظمه تنظيمًا إداريًا بأن تخضمه لضروب من الرقابة لا سيما من الناحية الصحية . وأهم مميزات هذه المهارة التي تسمى أيضا بالبقاء الرسمي أن المرأة الماهرة تخضع فيها لفحص طبي مستمر يكفل اكتشاف ما قد تكون مصابة به من أمراض تناسلية على الأخص ويضمن استبعادها وعزلها حين يتبين أنها ابتليت بمرض من [هذا القيل ، حتى لا تسرى عدواه إلى غيرها . وقد ألقى البقاء الرسمي في كثير من الدول حاليًا كما في إيطاليا وفرنسا ومصر ، بحجة أنه مما يشين الدولة وهي القوامه على الأخلاق أن تعترف رسميًا بـمهنة تنافي الأخلاق .

غير أن هذه الحجة لا تستقيم في نظر كثيرين من الباحثين في علم الإجرام لكونها نظرية بحتة . فمنهم من يحبذون الإبقاء على البقاء الرسمي لسببين : إذ يرون من جهة أن إلقاء هذا البقاء من شأنه أن يدع المجال واسعا للمهارة السرية وهي أخطر من المهارة الرسمية لكونها تقلت عملا من رقابة الدولة ولا تخضع للنظام الصحي الذي تكون مقيدة به حالة الاعتراف بها رسميا ، فيعم المرض بفعلها ويستشري بين الأفراد على نحو يهدد الصحة العامة بالخطر . فمع التسليم بأن الإبقاء على المهارة الرسمية ضرر ، فإن القضاء عليها يكون ضرراً أجسم وأشد ، ومن الحكمة أن تقبل الدولة أهون الضررين عملا بالقاعدة القائلة بأن الضرر اليسير يدفع به الضرر الخطير . ومن جهة أخرى يذهب أولئك المحبذون إلى القول بأن المرأة العاهرة حارسة واقية للمرأة الشريفة وأنها حصن يرد عنها عادية الرجال الذين لا تتوافر عندهم أسباب الأمانة في معاملة المرأة ، وبذا تكون المهارة متمشية لامتناع مع المتعضيات الحقيقية للنظام الاجتماعي . ولا زالت هذه المشكلة على أية حال من مشاكل الساعة ، ومن السير البت فيها برأى قاطع .

سادسا : التسول والنشر :

التسول وهو الاستجداء من الغير . ظاهرة اجتماعية تتخذ في الأخرى صورتين : صورة التسول عرضا وصورة التسول بحكم ميل تكويني . فالتسول عرضا هو الذي يغلب في تسوله فعل ظروف خارجية من البيئة العائلية أو الاجتماعية ويظهر بكثرة في فترات الضيق الاقتصادي

والفوضى الخلقية . أما المتسول بحكم التكوين فيعزى تسوله إلى ميل
كامن فيه مصحوب بضعف في الذكاء وفقر في العاطفة وبرود في قابلية
الانفعال وإرادة ضعيفة وعدم اكتراث بالمثل الأدبية . ويتجلى مفعول
هذه الحصال عنده في الركون إلى الكسل والتحول والزهد في العمل
واستعذاب القعود عنه والاتجاه في التمشي إلى الطرق غير الخلقية
والمعاملات التخفية المتلوية .

أما التشرد فهو القعود عن كسب العيش بالطريق الطبيعي ، ويضم
فيما يشمله من الصور ، صورة التسول ، غير أنه أوسع معنى منه ، إذ
يتخذ أشكالاً أخرى غير الاستجداء من الغير . والمتشرد بدوره
إما أن يكون كذلك عرضاً وأما أن يكون كذلك بحكم ميل
تكويني .

فالتشرد عرضاً يرجع تشرده إلى ظروف استثنائية من البطالة أو
الأحوال النفسية الطارئة أو المشاكل الاجتماعية أو السياسية . أما المتشرد
بحكم التكوين فهو الذي يتوافر عنده ميل تكويني إلى التشرد من
أعراضه عدم الاستعداد للماشاة والحاجة إلى الجديد والحرب من كل
طريقة للحياة تجري على وتيرة واحدة أو تقوم على عادات معينة أو تخضع
لنظام ما . ويتميز هذا المتشرد أيضاً بقدرة غير عادية على مقاومة مختلف
أنواع المتاعب الجسمية أو النفسية ، الأمر الذي يفسر استعداده للامتزاج
بكل بيئة والعيش على كل طريقة .

ومن أمثلة التشرد المرضى نوع يسمى بالتشرد « تدينياً » وفيه يكون

التشرد مأخوذاً بشعور ديني يدفعه إلى سلسلة غير منقطعة من أعمال
الحرمان والصيام والصلاة ، ونوع آخر يسمى بالتشرد « شوقاً وحنيناً »
وفيه ينقطع التشرد عن موارد العمل والرزق لفرط تعلقه العاطفي ببقعة
معيّنة أو وسط معين .

أما التشرد بحكم التكوين فشاله التشرد الذي يلجأ إليه ذوو
التكوين الإجرامى سواء ليلهم الطيبى إلى النفلت من كل القيود
النظامية ، اجتماعية كانت أو خلقية أو لرغبتهم فى التخفى والإفلات من
التبض والمقاب .

وأخيراً قد يكون التشرد مرضياً أى راجعاً إلى مرض عقلى مثل
البله والمستريا وهذا النوع منه خارج عن موضوع دراستنا .

على أنه ينبغي قبل ختام الكلام على التشرد أن نشير إلى صورة
خطيرة يتخذها هى صورة التحويل التام على النعير . ووجه الخطورة فى
هذه الصورة إنما يبدو حين يكون التشرد معولاً فى معيشته على امرأة
يأشرها ويستغلها أبشع استغلال ، ويسمى عندئذ بالقواد . وكثيراً ما تتوافر
فى فله إلى جانب صفة التشرد جريمة خاصة .

سابعاً : الإجرام السياسى

لا تختلف الجريمة السياسية فى شئ عن الجريمة العادية ، فطبيعتها
واحدة من حيث الجوهر ولا يميز كلا منهما عن الأخرى سوى الظرف
الخارجى المبهى . فحين يكون هذا الظرف سياسياً توصف الجريمة فى لغة

أئمة القانون بأنها سياسية . غير أن الجريمة السياسية بالمعنى الصحيح ليست إلا جريمة عادية عرضية يرتكبها مجرم بمحكم الصدفة تحت تأثير نوبة انفعال أو عاطفة طارئة تطلب فيها نزعة الإيثار والتفاني في حب الوطن لا نزعة الأثرة وحب الذات . ومن ثم تفترق الجريمة السياسية بهذا المعنى عن الجريمة شبه السياسية ، فالجريمة شبه السياسية إنما يرتكبها مجرم بمحكم التكوين لديه من الأصل ميل لإجرائى كامن ولا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا مناسبة تنهى لهذا الميل فيه سبيل الظهور .

يتعين إذن أن نستبعد من عداد الجرائم السياسية تلك الجريمة التى - رغم وقوعها فى ظروف سياسية - يرتكبها مجرم بالتكوين . ذلك لأن هذا المجرم لا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا بمثابة عامل مساعد أو مهيء لجريمته بينما يكون العامل المسبب لها هو الميل الإجرائى الكامن فيه . وتكون الجريمة السياسية الحقة ضرباً من الجريمة العادية الواقعة من مجرم بالصدفة . غاية الأمر تمتاز بأن العامل المسبب لها ليس فحسب كما هو الحال فى الإجرام بالصدفة عامة - خارجياً أكثر منه داخلياً ، وإنما مطبوعاً بصيغة سياسية أهم خصائصها نبل الغاية واستهداف مصلحة الغير لا مصلحة النفس . بل ينكر البعض على الجريمة السياسية نبل الغاية ويقولون إنها هى الأخرى جريمة عادية لا تختلف عن غيرها من الجرائم الواقعة لمصلحة شخصية ، وليس الظرف السياسى فيها إلا قناعاً يستر هذه المصلحة ويضفى عليها مظهرأ خداعاً من حب الغير والسعى لصالح الآخرين . وهذا ما يفسر اختلاف المصاملة التى تلقاها الجريمة السياسية من جانب المشرعين الجنائيين فى الدول المختلفة .

فهناك دول تشدد العقاب على الجريمة السياسية وهي عادة دول
دكتاتورية كروسيا السوفيتية وهناك دول تخفف العقاب عليها كفرنسا
وأخيراً تسوى بعض الدول بينها وبين الجريمة العادية كصر ، وإن كان
قانون العقوبات المصري يحتوي أحكاماً تعامل الجريمة السياسية
بالشدة حين تضر بأمن الحكومة وبالرفق حين تتخذ صورة جريمة
النشر أو الرأي .

وأخيراً هناك جريمة سياسية مرضية ترجع إلى أمراض عقلية أو نفسية
لا محل لدراستها في هذا المجال .

الباب الرابع

طوائف المجرمين

سبق أن بينا أن الجريمة لابد أن تكون بالنسبة للمجرم ولبيئة الداخل والخارج معاً أى ناتجة من ازدواج العامل الداخلى والعامل الخارجى سوياً . أما كونها راجعة إلى فعل الداخل أكثر منها إلى فعل الخارج أو العكس فيتوقف على دراسة كل حالة على حدها ، وتحليل السكيفة التى تولدت بها كل جريمة وقت . وقد كشفت دراسة الجرائم وأشخاص المجرمين عن اختلاف كبير يميز جريمة عن غيرها ويجرمها عن آخر ، تبعاً لكون الجريمة قد تقلب فى إنتاجها عامل داخلى من النفس أو عامل خارجى من البيئة مع التسليم بضرورة اقتران العاملين مما فى توليدها . فهناك أفراد لديهم - كما قلنا مراراً - ميل لإجرامى كامن فى تكوين أنفسهم فتكون جريمتهم مرتبطة بهذا الميل ارتباط المسبب بالسبب على اعتبار أن العامل الخارجى مع مساهمته فى إنتاجها يعدّ من الناحية السببية ثانوياً بالنسبة لذلك الميل كعامل داخلى . وهناك أفراد ليس لديهم هذا الميل الإجرامى وإنما يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجى طارىء ، وترتبط جريمتهم بهذا العامل ارتباطاً سببياً على اعتبار أن العامل الداخلى رغم اشتراكه فى إحداثها يعدّ ثانوياً بالنسبة له . فالنوع الأول من الأفراد يكون طائفة المجرمين بالتكوين ويعتبر العامل الداخلى فيها بمثابة العامل السبب للجريمة بينما يكون العامل الخارجى مجرد عامل مهيء أو مساعد

والتنوع الثاني من الأفراد يكون طائفة المجرمين بالصدقة . وفيه يكون العامل الخارجى على العكس هو العامل المسبب للجريمة بينما يلعب العامل الداخلى دور العامل المساعد ليس إلا .

والناس فى سوادهم الغالب يتوازن عندهم فعل الخارج والداخل فيؤثر عليهم كل منهما بذات القدر ، غير أن منهم من يكون أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية بحيث يطفى عنده فعل الخارج على فعل الداخل . وكلا النوعين يظهر منه المجرم بالصدقة حين يصبح الفرد مدفوعاً إلى الجريمة وهو متأثر فى ذلك بفعل عامل خارجى أكثر منه بفعل العامل الداخلى . أما المجرم بالتكوين فهو من يكون فى الناس ذا ميل لإجرامى ، فيتمتع فى الجريمة متأثراً بهذا الميل أكثر منه بفعل العامل الخارجى الذى قد يكون عاملاً عادياً بسيطاً لا يأبه له الفرد المادى . وإذا رمزنا إلى فعل الداخل بحرف (ا) وإلى فعل الخارج بحرف (ب) فإن المجرم بالتكوين هو من تكون (ا) عنده زائدة على (ب) ، والمجرم بالصدقة هو من تكون (ب) عنده زائدة على (ا) أو مساوية لـ (ا) ، كما يبين من الرسم الآتى . -

المجرم بالتكوين	المجرم بالصدقة
$a < b$	$a \geq b$ أو $a = b$

وسبق لنا القول بأن المجرم بالتكوين مصاب باختلال مستمر فى التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها على اعتبار أن الدافع إليها لديه قوى بالنسبة للمانع الذى يكون ضميماً بل معدوماً ، ومن ثم يكون

على استمداد دائم لأن بطنى لديه الدافع على المانع فتقع منه الجريمة .
أما المجرم بالصدفة فعنده على العكس توازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع
منها ولا يصاب هذا التوازن عنده بالاختلال إلا على نحو طارىء عرضى
تحت تأثير عامل خارجى فجائى ، فتقع الجريمة على أثر هذا الاختلال .

وسنبداً الآن بالكلام على أنواع المجرم بالصدقة ثم نردف ذلك
بالكلام على أنواع المجرم بالتكوين .

الفصل الأول

المجرم بالصدقة

المجرم بالصدقة شخص ينتمى إلى الطائفة التى يتكون منها السواد الغالب فى الناس ومن ثم يكون الدافع إلى الجريمة والمانع منها لديه فى حالة من التوازن ، ولا تقع الجريمة منه إلا تبعاً لحلل عارض يصيب هذا التوازن ، ويرجع إلى تأثير عامل خارجى غير عادى . المجرم بالصدقة إذن يدخل فى ذلك الجهور من الناس الذى يكون الغالبية فى كل شعب من الشعوب ، والذى يسوده الاستعداد للاتقياد لا لقيادة ، ويحرص على تقاليد معينة من المسير أن يحيد عنها ، ويلتزم مستواه المادى والأدبى فى قناعة لا محل منها لطموح أو المبالاة فى المطالب ، ويقضى كل يوم من أيامه على وتيرة واحدة ينلب عليها الهدوء ، ويهجم من الشر إما خوفاً من عقاب القانون وإما خوفاً من العقاب السماوى الذى ينذر به الدين . المجرم بالصدقة شخص عادى من أولئك الأشخاص المكونين لغالبية الشعب ، يقع فى الجريمة تحت تأثير ظرف خارجى استثنائى ، من شأنه أن ينزل الحلل بذلك التوازن القائم لديه أصلاً بين القوة الدافعة إلى الجريمة وبين القوة الحائلة دونها وهى خشية العقاب فى الدنيا أو الجحيم فى الآخرة ، فتصدر الجريمة منه عرضاً نتيجة لذلك الحلل الطارىء . والواقع أن الظرف الخارجى الذى يخل بتوازن المانع من الجريمة مع الدافع إليها ، ويقلب عرضاً ومصادفة الدافع على المانع ، هو بالنسبة للمجرم بالصدقة ظرف استثنائى لا يمكن التسكّن به مقدماً ، وليس فى

الوسع التنبؤ به قبل تحققه ، ولا باستطاع تحديد الوقت الذى يطرأ فيه .

غير أن المجرم بالصدقة ليس شخصاً طبيعياً من جميع الوجوه ، وإنما هو أقرب المجرمين إلى الشخص الطبيعي . ذلك لأن المؤثر الخارجى الذى تولد منه الجريمة بالصدقة ، لا يترتب عليه ذات الأثر بالنسبة لجميع الأشخاص العاديين لو تعرضوا له ، وإنما يجرم بفعله البعض دون البعض الآخر ، الأمر الذى يدل على أنه حتى المجرم بالصدقة لا بد أن يكون إجرامه و ليد امتزاج الخارج بالداخل معاً ، وأن يكون لديه هو اعتماد داخلى نفسانى يجعله أكثر عرضة من سواء للتأثر بالعامل الخارجى ، مع التسليم بأن هذا العامل هو الغالب الطاغى فى إنتاج الجريمة .

ومن أجل ذلك ينقسم المجرمون بالصدقة أربعة أنواع تبعاً لمدى النور الذى يصل إليه تأثير العامل الداخلى هتدم فى توليد الجريمة بالنسبة للعامل الخارجى . فإذا رتبوا ترتيباً تصاعدياً تبعاً لدرجة النور فى تأثير العامل الداخلى اقساموا إلى (١) مجرم بالصدقة المحضة (٢) ومجرم بالصدقة من نوع عادى (٣) ومجرم بالصدقة ذى جنوح (٤) ومجرم بالصدقة عاطفى . فهؤلاء جميعاً يعزى إجرامهم - كما قلنا - إلى العامل الخارجى أكثر من العامل الداخلى ، غير أن تأثير العامل الخارجى على أولهم أقوى منه على من يليه وهكذا كما سيظهر مما يأتى :

فالمجرم بالصدقة المحضة هو الذى يكاد يكون غير محسوس منه فى إنتاج جريمته أى مفعول لا اعتماد لإجرام داخلى ، فتبدو جريمته و ليدة ظروف استثنائية بحتة ، كمن يرتكب جرائم من نوع المخالفة أو من

يرتكب جريمة راجعة إلى جهله بالقانون أو إلى إهمال أو عدم احتياط أو عدم تبصر .

والمجرم بالصدفة من النوع العادى هو الذى يقع فى الجريمة تحت تأثير ظروف خارجية استثنائية مثل الحرب أو الثورة أو الاضطراب السياسى أو الاجتماعى ، إذ تضاف هذه الظروف ثقة الناس فى سلطان القوة الحاكمة من جهة كما يترتب عليها ضيق وحرج فى أحوال المعيشة من جهة أخرى ، وكلا الأمرين يشجع على ارتكاب الجريمة إذ يضاف القوة المانعة منها ويغلب الدافع إليها ، فيزيد فى مثل تلك الظروف عدد المجرمين بالصدفة ، ويغلب أن يقع فى الجريمة عندئذ أفراد يهيئهم الاستعداد الداخلى لما أكثر من سوام تبعاً لأن قوة المانع من الجريمة عندئذ ليست ثابتة صلبة أى ليست متمكنة راسخة .

أما المجرم بالصدفة ذو الجذوح فيكون فعل العامل الداخلى فى جريمته أظهر منه فى جريمة سابقة ، لأنه وإن كان ينتمى هو الآخر إلى طائفة الأفراد العاديين إلا أنه يختلف عنهم فى كونه جانحاً . وجنوحه هذا معناه أن حياته أحاطت بها منذ حدوثه ظروف سيئة من المعيشة غير الصحية والمعايشة الرديئة والعادات القبيحة والحمران من العطف والرعاية والانتماس فى وسط مشبع بالأمور المنافية للأخلاق والصور الباعثة للإيحاء. القاتل بالجريمة ، فكان من شأن قيام هذه الظروف واطراد تأثيرها عليه ، أن صار لديه استعداد داخلى لتأثر بالعوامل الخارجية للجريمة ، لا يتوافر عند سواه من أفراد جرت حياتهم الماضية فى ظروف طبيعية ، ومن أهم الظروف الخارجية التى تولد الجريمة عند المجرم الجانح حياة

الترف والهو وما تقتضيه من نفقات طائلة لا مسوغ لها تدفع إلى الجريمة في سبيل الحصول على الموارد اللازمة لها .

وأخيراً يتميز المجرم بالصدفة العاطفي ، بأن تأثير العامل الداخلي في توليد جريمته أقوى عليه منه على المجرم بالصدفة الجانح ، وذلك تبعاً لخلل في صحته الجسدية أو النفسية يجعله أكثر عرضة من سواء للوقوع في الحالات الانفعالية والعاطفية تحت تأثير العوامل الخارجية .

ومن المعلوم أن الانفعالات والمواطف مردها إلى الفرائز الأساسية ، فترجع إما إلى غريزة البقاء وذلك في صورة البشع طمعا في المال ، وإما إلى غريزة التناسل وذلك في صورة الحب والغيرة العنصرية ، وإما إلى غريزة القتال والدفاع وذلك في صورة النضب أو البغض أو الانتقام . بل إن الانفعال أو العاطفة قد ينشأ لا من الفرائز الأساسية فحسب بل كذلك من الفرائز الثانوية المتفرعة عنها والناشئة من التهذيب والتأديب والمنصرف إلى حب الخير لا حب الذات . ولذا قد تكون الجريمة التي يرتكبها المجرم بالصدفة العاطفي منسمة بصفة من إثارة الخير والعمل لصالحه . ولما كان الناس جميعهم خاضعين لحكم تلك الفرائز وتتأهبهم بفعلها دون شك أنواع مختلفة من الشعور ، كالبنض أو الحب ، فلا مناص من القول بأن من يندفع بسبب ذلك إلى الجريمة منهم ، هو الذي يكون أكثر قابلية من سواء للوقوع في الانفعال أو العاطفة على أثر التعرض للعوامل الخارجية وأسهل انسياقا وراءها .

ولا يغيب عن البال أن المجرمين بالصدفة جميعهم أيا كان نوعهم ،

لا يطنى الدافع إلى الجريمة عندم على المانع منها إلا صدقة وعرضا كما ذكرنا . ولأن جريعتهم خاتمة لحالة عارضة، فإنها في الوقت ذاته تصير عندم فاتحة لحالة مستمرة من تأنيب الضمير والندم المرير والشعور بالخطيئة والاستعداد الدائم للتكفير عنها . وفي هذا يختلف المجرم بالصدقة عن المجرم الذى تكون ظروفه الخارجية أو تكون قابليته لوقوع فى الافعال أو العاطفة مجرد عامل مهيء للكشف عن ميل تكوينى فيه إلى الإجرام .

الفصل الثاني المجرم بالتكوين

إذا كان المجرم بالصدفة يدخل - كما رأينا - في عداد الأفراد الذين يتكون منهم السواد الغالب في الناس ، فإن المجرم بالتكوين يدخل في إحدى طائفتين تمدان بمثابة طرفي النقيض في مجموع تكون منه أقلية الشعب . فالأقلية إما أن تشمل الأشخاص المتأثرين في الذكاء وفي الخلق أى في تكوين العقل وتكوين القلب ، وهؤلاء هم طائفة الصفوة التي تقوم عليها قيادة الأمم ويتقرر بها نهائيا مصير الشعوب ويسكاد يكون الدافع إلى الجريمة عندها منعها بجوار المانع منها . وإما أن تشمل الأشخاص الذين يقل مستواهم العقلي والقلبي عن المتوسط المتوافر لدى معظم الناس ، وهؤلاء هم طائفة المجرمين بالتكوين التي تمثل مصنع الجريمة في حضن الجماعة ويسكاد يكون المانع من الجريمة عندها منعها بجوار الدافع إليها . المجرم بالتكوين إذن رجل دون المتوسط هو أحد طرفي قبض يتكون الطرف الآخر فيه من الشخص المتأثر الذي يعد رجلا فوق المتوسط ، وهو أخيراً أدنى من الرجل المتوسط العادي الذي يتكون منه جمهور الناس والذي يسلس القياد لقوة القائدة وينساق دائماً وراء توجيهاتها ، ويوجد المانع من الجريمة عنده في حالة توازن مع الدافع إليها .

وينقسم المجرم بالتكوين إلى :

(١) مجرم بالتكوين من نوع عادي .

- (٢) مجرم بالتكوين ذى نمو ناقص .
- (٣) مجرم بالتكوين ذى اتجاه عصبي سيكوباتى .
- (٤) مجرم بالتكوين ذى اتجاه سيكوباتى .
- (٥) مجرم بالتكوين ذى اتجاه غناط .

وتجميعهم جميعاً صفة مشتركة هى الميل الداخلى التكوينى إلى الإجرام
تبعاً لانعدام أو ضعف القوة المانعة من الجريمة .

المبحث الاول

المجرم بالتكوين من النوع العادى

لأن المجرم بالتكوين على ما رأينا - رجل دون المتوسط يتوافر
لديه ميل داخلى إلى الجريمة يتميزه الخصائص الآتية : -

أولاً : قص فى الوظائف النفسية يظهر فى اضطراب الوعى أو
الإدراك والحلل فى طريقة التفكير والحكم وفى ملكة النقد ، مع
شهور مبالغ فيه بالشخصية الذاتية ينتج منه الانطواء على النفس
والاغترار بها .

ثانياً : تكوين عاطفى معيب يتميز بقابلية الانفعال بسهولة وضيق
الذرع ، وعدم الاستعداد للتقيد بأى قيد من قيود النظام ، فضلاً عن
بعض وجوه الشذوذ الجنسى كمثا أو كيثا .

ثالثاً : إرادة ضميعة تمتاز بسهولة الاتقياد لفعل الايجاب وعدم القدرة على صدّ القوة الشموزية الدافعة إلى فعل السوء والقصور عن التمشى مع مقتضيات الحياة الاجتماعية .

رابعاً : انعدام أو ضعف التعلق العاطفى بالخير والبرّ أى تخلف أو قص قوة المانع من الجريمة .

وقد يحتاط المجرم بالتكوين مع الشخص الشاذ نفسانياً ، ولكنهما يختلفان فى أن هذا الأخير ليس عنده ما يتميز به المجرم بالتكوين من انعدام أو ضعف التكوين الخلقى أى التعلق العاطفى بالخير ، ولذا نجد أن الهوة التى يوجد على حاقها المجرم بالتكوين هى هوة الإجرام بينما تلك التى يوجد على حاقها الشاذ نفسانياً هى هوة الجنون .

على أن المجرم بالتكوين الموصوف فيما تقدم ، يعدّ مجرمًا بالتكوين من النوع العادى . وقد تتوافر فيه إلى جانب الخصائص السالف ذكرها ، بعض خصائص تميز أنواعاً أخرى من المجرم بالتكوين . هذه الأنواع أربعة تشمل المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه المصبى السيکوباتى ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه المختلط ، ومعنى هذا أن المجرم بالتكوين من النوع العادى قد تتوافر لديه بالإضافة إلى مميزاته السابق بيانها بعض سمات أخرى هى :

١ - إما وجوه قص جمانية كالمنظر البدائى الفطرى وقلة الحساسية الجلدية بالألم . وهذه الخصصة الأخيرة تصحبها عادة خصصة من ذات

نوعها نفسية لا جسمية هي قلة الحساسية بألم الآخرين كذلك وعدم الاكتراث بما يلحق بهم من أذى . ويلاحظ أن هذه الحصصة من مميزات المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص كما سنرى .

٢ - وأما وجوه شذوذ فى وظائف الأعصاب تظهر فى قابلية مفرطة للانفعال والاستشاطاة وضيق الذرع . وهذه القابلية من مميزات المجرم بالتكوين ذى الاتجاه العصبى السيکوباتى كما سنبين .

٣ - ولما وجوه شذوذ فى وظائف النفس تبدو فى التأويل الخاطىء للأُمور وتعدّ من مميزات المجرم بالتكوين ذى الاتجاه السيکوباتى كما سيجى .

على أن المجرم بالتكوين من النوع العادى وإن توافرت فيه أحيانا بعض مميزات مجرمين بالتكوين من أنواع أخرى - كما يننا - ، يمد فى تدرج الخطورة وسطا بين المجرم بالصدفة وهو أقل خطورة وبين المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص أو ذى الاتجاه العصبى السيکوباتى أو السيکوباتى وهو أشد خطورة . ويميزه عن المجرمين بالتكوين الداخلى فى هذه الأنواع الأخرى ، أنه ينما يرجع العامل المساعد أو المهيء لمفعول الميل الإجرامى عنده إلى ظروف البيئة الخارجية ، يعزى هذا العامل لدى هؤلاء إلى أنه إلى جانب ميلهم الإجرامى وهو داخلى يوجد لديهم تكوين خاص ، داخلى هو الآخر لا خارجى ، يعزز هذا الميل ويعمد له سبيل الظهور .

ونبين فيما بلى ما هو العامل الداخلى المساعد أو المهيء لفعل التكوين الإجرامى فى كل نوع من الأنواع الأخرى للمجرم بالتكوين .

المبحث الثاني

المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص

يرجع اكتشاف هذا النوع من المجرم بالتكوين إلى لومبروزو وفترى الذين قررا أن بينه وبين الإنسان البدائي الوحش شبيها كبيرا ، إذ يميز كلا منهما الاندفاع المهور والمزوف عن كل عمل مرتب وعدم قابلية الخضوع لأى نظام .

ويمكن تعريف المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص بأنه مجرم تغلب لديه الحياة المادية على الحياة الروحية ، وينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالخارج ، ويتميز بنقص فى نمو وظائفه العضوية والنفسية التى يتوقف عليها التماسى بالطبع . وله خصائص بعضها جثائى وبعضها عضوى وبعضها نفسانى . فمن خصائصه الجثمانية شذوذ فى شكل الدماغ والوجه واتساع فى مدى افتتاح القراعين بالنسبة للبنى وآثار جروح ملتزمة فى جلد الرأس من أعلى ترجع إلى صدمات من أجسام صلبة كالأحجار وتُفسّر يميل إلى العنف ظهر مبكراً ، فضلا عن وشمات متعددة متنوعة . وإنما يندر أن توجد بذلك المجرم آثار جروح أهدتها بنفسه ، لأن مثل هذه الجروح - كما سنرى - تميز المجرم ذا الانقياء العصبى السيكوپاتى .

ومن خصائصه العضوية ، بطء وخمول يقلبان على نشاط الوظائف الداخلية لأعضائه ، ونظر حاد قوى يفوق المستوى العادى ، وحساسية

مفرطة بتلبات الجو ، وقابلية لمواجهة المشقات تفسر تحمل الحياة في السجن مع ما فيها من صعب ، ومناعة ضد الأمراض ، وعدم تأثر بالجروح وبمختلف صنوف الآلام الجسدية ؛ وقلة في الإحساس الجلدي بالألم يصحبها برود في العاطفة كذلك وفي التعلق بالخير .

ومن خصائصه النفسانية قص في نمو ملكة التفكير والنقد ، وقصر نظر مرتبطان بسبب في تكوين الجبهة ، الأمر الذي يؤيده أن كل إصابة تحدث بالجبهة قصيراً كان وقتها أو طويلاً ، ينتج منها عادة اضطراب في الملكات الفكرية ، فضلاً عن أن ذلك المجرم بالذات تكون جبهته عادة ضيقة ناقصة النمو . هذا النقص في الملكات الذهنية هو الذي يميز المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، عن الشخص عديم الأخلاق الذي تكون الملكات الذهنية عنده طبيعية وقدرته على ضبط النفس متوافرة فلا يشجع ميوله المنافية للخلق عن طريق الجريمة وإنما بسلوك سبل أخرى ضارة خطيرة تفلت مع ذلك من قبضة القانون الجنائي .

على أن أهم مميزات ذلك المجرم هو النقص الخلقى ، لأن الإرادة إنما تتأثر في انعقادها بالعامل الشعورى أكثر من تأثرها بالعامل الفكرى . فيغلب على ذلك المجرم برود الانفعال هو الذى يفسر لديه صلة التقابل بين عدم إحساس الجلد بالألم وعدم إحساس النفس بحب الخير وبفض الشير . بل إن هذا البرود الانفعالى يصاحبه كما رأينا جود وخول في وظائف الأعضاء. كما يتوافر معه فتور في التعبير وعدم اكتراث في المزاج

وركود في الطبع وكسل في النشاط بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عدم الحساسية الجلدية بالألم فليس المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص شخصاً عاطفياً غضوباً ثائراً ، وإنما هو على العكس هادئ ساكن بارد ، على نحو يفسر كيف يسهل عليه أن يحيا حياة الإجرام وكيف يوفق في إخفاء جريمته . بل كثيراً ما تصدر منه أفعال القتل المصحوبة بوحشية تصل أحياناً إلى حد إحراق الجثة أو ملاحاتها بوسائل كيميائية .

وذلك النفس الخلقى المميز للمجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ، يرجع عادة إلى الوراثة وإلى ما قبل الولادة وإلى ما بعدها من ظروف أحاطت على الأخص بدرر الحداثة . ويتجلى في هذا المجرم منذ الصغر ، في صورة التشاحن مع الأقران والتدو عليهم والفرار من المنزل لعدم الشعور بالحببة نحو والدين أو أفراد الأسرة ، والقسوة على الحيوانات ، وعدم الاكتراث لآلام الآخرين ، وعدم الاستعداد لتأثر بالوم أو التنيف ، وعدم الشعور بالخبجل أو بالتأنيب أو بالاستهجان ، فضلاً عن عدم القابلية لتلقى العلم لا سيما لأن النفس في المللكات الذهنية عنده يعرقل الجهود اللازمة لتعليم من اتباه واستدكار وتصور .

والغريب في المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ، أنه يكون أحياناً مصاباً بما يسمى « الفشاوة الخفية » ومنهاها التعلق ببادئ خلقية منحرفة شاذة ، بأن يبرر جريمته الشخصية ويشمئز من جريمة سواه ، ويفخر بأنه نشال مثلاً بينما يحقر غيره من المصوص الماديين ، ولا يتحرج من ارتكاب قتل مثلاً بينما يتحرج من السرقة . كما أنه لا يخلو أحياناً من

أحاسيس تبدو طيبة في ظاهرها ولكنها تنحصر مع ذلك في نطاق غرائزها الأساسية وفي الشعور بالحب والمطف نحو أفراد أسرته دون سواهم ، بينما تعتمد لديه الأحاسيس الصادرة عن الغرائز الثانوية والمنصرفة إلى مصادقة الآخرين ومبادلتهم الود والحرص على عدم إيذائهم .

خلاصة ما تقدم إذن أن أهم مميز للمجرم ذي النمو الناقص هو قص في النمو الخلقى مرجعه إلى طغيان الغرائز الأساسية وانعدام ما يتفرع عنها بطريق التهذيب من غرائز ثانوية ، وهذا النقص متوافر كما قلنا ونكرر القول - في جميع المجرمين بالتكوين ، إلا أنه في المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص ، يكون مصحوبا بنقص كذلك في الملكات الذهنية من شأنه أن تكون معيبة مختلة مرحلة التفكير والتردد السابقة لانعقاد الإرادة على الفعل الإجرامى ، وأن تكون معطلة بالتبعية القدرة على ضبط النفس .

وكثيراً ما يتفاقم ويتضاعف هذا النقص في الملكات الذهنية إلى حد المرض العقلى فيتحول المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص إلى مجرم مجنون ، نسئ عاهته العقلية « بالجنون الخلقى » على اعتبار أن أظهر أساس لإجرامه قبل جنونه هو قص النمو الخلقى .

المبحث الثالث

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوباتي

يتميز هذا المجرم بأن العامل المساعد أو المهيء لمفعول التكوين الإجرامى عنده هو خلل فى الجهاز العصبي مصحوب بظواهر من الآلية النفسية تبدو فى الانسياق السريع وراء شعور طارىء لا يقاوم .

ويختلف عن المجرم بالتكوين ذى الاتجاه الناقص ، فى أن لديه إفراطاً فى القوى الفريزية المتعلقة على الأخص بالقابلية للاستجابة والانفعال ، وفى أن هذا الإفراط يؤدى إلى أفعال يغلب فيها التعسف والتعدي والعنف .

وتوافر فى هذا النوع من المجرم بالتكوين خصائص جنائية معينة منها عدم التناسب والتناسق بين أجزاء وجهه ودماغه وصدره ، واختفاء عظمة أفهه تقريباً ، وانتشار آثار لجروح ملتزمة بحمسه ترجع إما إلى الأزمات العصبية وإما إلى اعتدائه على نفسه ، مع قلة فى الوشومات تفسر بأن ذلك المجرم - على خلاف المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص - ليست به خاصة عدم الإحساس الجلدى بالألم .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوباتي إلى (١) مجرم ذى اتجاه صرعى (٢) ومجرم ذى اتجاه نورستانى (٣) ومجرم ذى اتجاه هستيرى .

فالمجرم ذو الاتجاه الصرعى يتميز بأن لديه خلافاً فى الوظائف العصبية المتعلقة على الأخص بالحركة النفسية المتولدة من المؤثرات الخارجية ،

ويغلب عليه ارتعاش جسمى ولون جلدى أميل إلى الاحمرار يفسر بحالة من الاضطراب فى حركة الأعضاء الداخلية ، كما أن الحلل يسود كذلك إفرازات الغدد عنده ومنها الغدة الدرقية ، ويكون لديه غلو فى غريزة القتال والدفاع ، وعدم ثبات شعورى وقابلية لسهولة الانفعال تنشأ عنها أزمات من الهياج المصعب تنتهى إما بمجروح يحدتها المجرم بنفسه وإما بأفعال عنف يرتكبها على الغير . لذا كلما تسنح لهذا المجرم فرصة احتكاك بينه وبين سواه أو تصادفه عتبة ما فى تحقيق رغبة له ، تستولى عليه حالة من الهياج النفسانى مصحوبة برعشات جسمية منتشرة ، واضطراب فى الأوعية الدموية ودقات القلب وسير التنفس ، وتوتر عصبي ، فيصبح على استعداد لأفعال العنف أيا كان نوعها ، ويقع منه اعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح أو تعدى على السلطة العامة الخ وقد تؤدى تلك الخصائص الصرعية إلى الجريمة بمفردها ولكن هذا لا يحدث إلا صدفة . ولا خطورة لتلك الخصائص إلا حين تنبه فى مجرم بالتكوين مفعول التكوين الإجرامى الكامن فيه .

على أن المجرم ذا الاتجاه الصرعى قد يصل به الانفعال إلى حد الوقوع فى حالة من التشنج . عندئذ إما أن تبدد فى هذا التشنج قوة الانفعال ، فلا تقع جريمة ما ، وإما أن تقع بسببه جريمة من نوع أخف كجريمة اعتداء على المال أو على العرض .

أما المجرم ذو الاتجاه النورستانى فيتميز بأنه تسود عليه حالة من الإرهاق المصعب تنشأ عنها إما ظاهرة توتر نفسى وإما ظاهرة انقباض

نفسى . فالتوتر النفسى يتولد عنده من بعض مؤثرات إما خارجية وإما داخلية كالمكيفات ، ويتخذ صورة من التوجس والقلق تتحول بتفاتها إلى قابلية مفرطة للهياج والانفعال تفضى إلى أفعال عنيفة . وينتلب على المجرم ذى الاتجاه النورستانى إلى التوتر النفسى اصفرار فى لون الوجه وميل إلى عض أطراف اليد .

والانتباض النفسى يبدو فى الانهيار المعصبى المصحوب بضعف الإرادة والركون إلى الخمول . وإن كان يؤدي أحيانا إلى جرائم اعتداء على المال أو على العرض إلا أنه ينتهى فى معظم الأحيان بأفعال أقل جسامه مثل التسول أو التشرذ أو التمويل فى المعيشة على ما تكسبه الداعرات .

وأخيراً فإن المجرم ذا الاتجاه الهيستيرى يظهر غالباً من النساء ، ويتميز بخيال خصب تصدر عنه أشد أنواع الأكاذيب غرابة فضلاً عن مختلف أنواع القذف ، وبقلب كبير فى المزاج وطموح مفرط إلى حد الفرور ، وقابلية للانفعال يلزمها استعداد لتأثر بفعل الإيحاء وضعف فى قوة الإرادة .

هذا الاتجاه الهيستيرى كثيراً ما يتوافر فى النساء معترفات المهارة . وهو يفضى كذلك الى ارتكاب جرائم النصب والقذف أو السب والقتل بالتسميم . وقد يكون مصحوباً أيضاً بأزمات عصبية تنتهى أحيانا بأفعال عنف على النفس أو الغير .

وأخيراً نوجه الأذهان إلى ما سبق أن قلناه مراراً . وهو أن الاتجاه المعصبى السيكوپاتى أيا كان نوعه إنما يلعب دور العامل المساعد أو المنبّه

لمفعل تكوين إجرائى كامن أصلاً فى نفس المجرم ، وإلا فهو بمفرده لا يؤدى إلى الجريمة إلا عرضاً ومصادفة .

المبحث الرابع

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى

هذا النوع من المجرمين يبرز الميل الإجرائى لديه خلل فى الملكات الذهنية لا يصل بطبيعة الحال إلى حد المرض العقلى . وينتمى إليه جانب كبير من المجرمين العائدين . فقد دلت أبحاث علماء الإجرام فى ألمانيا على أن نسبة كبيرة من المجرمين العائدين يكونها مجرمون بالتكوين ذوو اتجاه سيكوباتى ، فتبلغ هذه النسبة فى نظر العالم Strumpfl ٩٩٪ من بين العائدين عوداً متكرراً .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى بدوره إلى : -
(١) مجرم ذى قصور فى ملكتى الاستنتاج والنقد (٢) مجرم سريع الانسياق وراء فكر متسلط (٣) مجرم غير طيبى فى الاعتداد بالذات (٤) مجرم ذى انطواء على الداخل (٥) مجرم متقلب فى الوضع النفسانى (٦) مجرم قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة .

١ - فالمجرم بالتكوين القاصر فى ملكتى الاستنتاج والنقد ، يتميز إلى جانب الحسة الحلقية القائمة فى كل مجرم بالتكوين ، بنقص كبير فى الجانب الفكرى والذهنى من نفسه . وهو من الناحية الحلقية وإن كان لا يصل فى الوضاعة والحسة الى حد المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ،

إلا أنه يفوق هذا المجرم من ناحية النقص الذهني ، الأمر الذي يجعل إجرامه متسا بقصور النظر وعدم الاحتياط وسرعة الانسياق وراء العامل الموحى بالفكرة الإجرامية داخلياً كان أم خارجياً . ولأن النقص الذهني يفتل في تكوينه على النفس الخلقى لا تكون جرائمه على ذات القدر الذى تكون عليه جرائم المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص من حيث الشراسة والتوغل فى الفساد . ومن جهة أخرى لا تتوافر فيه الخصائص الجنائية والمضوية والفسانية القائم عليها الانحطاط فى التكوين لدى المجرم ذى النمو الناقص مثل عدم حساسية الجلد بالألم وما يقابلها من عدم الحساسية الأدبية .

٢ - والمجرم سريع الانسياق وراء الفكر المتسلط تميزه ظاهرة المعجز عن التحكم فى النفس بمعنى أن الفكرة الإجرامية اذ تساوره يتجمد وعيه حولها وتنحصر نفسه فيها على نحو يسر لها سبيل التحقيق ، كما أنها تستحوذ عليه سواء من ناحية تكرار تعرضه لها واستمرار متابعتها اياه أو من ناحية استسلامه لها فور نشأتها والشعور بالقلق وعدم الارتياح ما لم تحقق ولو بشروع فى تنفيذها . ولا يختلط هذا النوع من المجرمين بالتكوين ، بنوع آخر من المجرمين يكون مصابا بالفكر المتسلط كمرض عقلى . ذلك لأن جنون الفكرة المتسلطة يميزه أن هذه الفكرة تكون غريبة على شخص صاحبها بحيث تدخل فى صراع معه ويصحبها احساس بالنفور وشعور بالقلق ، فى حين أن المجرم بالتكوين غير المريض تدخل الفكرة المتسلطة كجزء فى تكوينه النفسانى بحيث يكون تحقيقها لديه مصحوبا على المكس بشعور من الارتياح والاستعداد . ومن جهة

أخرى فإن كل مجنون بفكرة متسلطة يحقّقها بنوع من الآلية في الاندفاع لا يتوافر لدى المجرم بالتكوين . وسبق أن ضربنا مثالا يميز النوعين من المجرمين حين تكلمنا عن السرقة الكلّيتومانية وهي مرضية ، وعن السرقة شبه الكلّيتومانية التي يرتكبها على العكس مجرم بالتكوين غير مريض في عقله .

ويطلب أن يتوافر ذلك النوع من المجرم بالتكوين المناسق وراء فكرة متسلطة ، من بين المتادين على السرقة بطريق النشل أو بطريق الكسر ومن بين لصوص الفنادق . ويوجد كذلك بين المتادين على الجرائم الجنسية كالفعل الفاضح وهتك العرض أو المتادين على جرائم الاعتداء على الأشخاص وإن كان هؤلاء تعصّب عندم ظاهرة الانسحاق لفكرة المتسلطة بظاهرة أخرى سنتارها هي الإفراط غير الطبيعي في الاعتداد بالذات .

أما عن المحرك المثير للفكرة المتسلطة فقد يكون شعوراً بحاجة وقد يكون مادة مسكرة أو مخدرة تعاطاها المجرم ولو بقدر ضئيل وقد يكون أى عامل طارىء من العوامل الخارجية . فإذا ما تحركت الفكرة صار لازماً أن ينفذ المجرم في سنبل تنفيذها ما لم تعترض طريقه مصادفة عوامل جديدة تنحرف بمجالاته النفسية عن الطريق الذي كانت ماضية فيه .

٣ - والمجرم بالتكوين غير الطبيعي في الاعتداد بالذات يتميز بميل ظاهر إلى التأويل الخاطئ للأمر ، إذ ينسب إليها من معاني الإساءة ما ليس فيها . ويطلب أن توجد هذه الصورة من المجرم بين المجرمين السياسيين أو المجرمين المتادين على النصب أو المجرمين السابق أن حكم عليهم أكثر من مرة فكأن

من شأن توالى إجراءات التحقيق معهم أن تولد لديهم شعور بأنهم مضطهدون وصار سلوكهم متسماً بعدم الثقة وقلة الصبر والحقد الدائم على السلطات . غير أنه بصرف النظر عن هذه الفئة الأخيرة التى قد تتخذ فيها الظاهرة محل البحث صفة عرضية ، يعيننا أن نتناول بالتفصيل تلك الفئات من المجرمين التى تكون هذه الظاهرة فيها بمثابة ميل راسخ فى تكوين أفرادها مهما اختلفت جرائمهم من حيث النوع .

والمراد بصفة عامة من المجرم بالتكوين غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات ، ذلك المجرم الذى بالإضافة إلى أنانيته وشراسته وكبريائه وعدم ثقته وعناده ويميله إلى الثورة والمنازعة والتمرد على النظام ، يفهم على وجه خاطئ حقوقه ومواهبه الشخصية بحيث يعتبر نفسه بدون موجب ضحية لإهمال أو سوء معاملة أو إهانة أو اضطهاد لا وجود له فى الحقيقة والواقع ، ومن ثم يصدر منه السلوك الإجرامى كما وجد نفسه فى موقف يشعره بخيبة أمل أو بإخفاق ، لا سيما لأن مبالته فى الإحساس بالكيان الذاتى تسهل أن يتولد عادة مثل هذا الشعور لديه دون مبرر ، فيرتكب قدفاً أو أية صورة أخرى من صور العنف ويصبح هو نفسه مصدر اضطهاد للآخرين على قدر شعوره بأنه محل اضطهاد .

هذا الاتجاه غير الطبيعى فى الاعتداد بالذات قد يتخذ ظهراً آخر من الحماسة والتعصب لوجه من وجوه الإصلاح الذى لا داعى له ، وعندئذ يطالب المجرم بحقوق لا أساس لها ويرسم للإصلاح برامج لا عقل ولا مناسبة فى السير عليها ، ويزعم لنفسه الحق فى سلوك أى سبيل لتحقيق هذه البرامج ولو بالعنف الجسيم ، وهكذا يتخذ ذلك النوع من المجرمين صورة المجرم السياسى .

وقد يظهر الاتجاه غير الطبيعي في الاعتداد بالذات على صورة شاذة من الهيام الغرامى تنتج عنها أفعال فاضحة عنيفة أو غير عنيفة ، لاسيما لمبالغة المجرم في الاعتقاد على خلاف الحقيقة بأنه جميل الجسم الأمر الذى من أجله يفهم أنه شخص محبوب أو مرغوب فيه ، إذ يتبادر إلى ذهنه هذا الفهم تفسيراً لأمور لاتؤدى إليه إطلاقاً ، وتكون علاقته بزوجه إن كان متزوجاً مشوبة بغيره مبالغ فيها على هذه الزوجة وميل إلى التساويل الحاطىء لسلوكها العادى . وقد يمحصر كل نشاطه الذهنى حول التفكير فى امرأة يتعلق بها ، ولو على نحو من الهيام الأفلاطونى ، فإذا ما صادفته العقبات فى تحقيق رغباته منها وقع فى حالة من الاضطراب العاطفى العميق ، وأول الحقائق أغرب تأويل ، وانزلق إلى الجريمة كردة فعل أو تعداً أو انتقام . وقد يتخذ الاتجاه نفسه فى بعض الحالات صورة الميل إلى مرادة النساء وغزو قلوبهن لمجرد اشباع الغرور الشخصى والمتعة الروحية بالغزو فى ذاته . وعندئذ تتضاعف نشوة الغزو فى نفس المجرم كلما كان الغزو مخفوفاً بالمجازفات ، بل كلما وجدت فى طريق الغزو عقبات ، صار المجرم أشد جسارة فى سلوك هذا الطريق وأكثر اصراراً على بلوغ النفاية منه . ومن شأن هذا الميل أن يدفع المجرم عادة الى ارتكاب سرقات فى سبيل ارضاء المطالب الشخصية الناشئة من الميل نفسه كالتأنىق فى الملابس والاعداق فى الاتفاق على النساء ، أو الى ارتكاب جرائم عنف كلما اعترضت العقبات طريق الاغواء والاغراء .

وكثيراً ما يكون اجرام العنف كما قلنا راجعاً الى ذلك الاتجاه غير الطبيعي فى الاعتداد بالذات ، الذى يسهل انزلاق المجرم الى أفعال الاعتداء على الغير كما

اعتقد في مسلك الغير اهانة ؛ بينما لا يكون لهذه الاهانة وجود الا في مخيلته تبعا
لاغتراره بنفسه وإفراطه في الكبرياء . وديهي أن مثل هذا الاتجاه النفساني
للمجرم لا يؤدي بذاته وبفردته الى الجريمة الا صدفة وعرضا ، ولا تبدو
خطورته الا حين يكون - وقد كررنا القول بذلك في أكثر من مناسبة -
بمثابة عامل مساعد أو مهيئ. لمفعول تكوين اجرامى قائم أصلا في نفس المجرم
وهو اتقاء الإزام المسك عن الجريمة .

وأخيراً كثيراً ما يكون الاتجاه غير الطبيعي في الاعتداد بالقدات عاملا
مساعداً للإجرام بطريق الاحتيال . فالحتمال يبدو في الظاهر على ذكاء
وشعافية غير عادية ، ولكنه في الواقع ذو معلومات سطحية ، كما تعوزه
الجدية وينقصه العمق في فهمه للحياة ، ولا يطلب النظام على تفكيره ،
كما يكون تقديره للأمور مجرداً من كل عاطفة خيرة ومشوباً في الوقت
ذاته بعدم النضج . ويصف علماء الإجرام بمبارات أخرى الكذاب
النصاب بقولهم إنه رغم خياله الخصب ، ضعيف في ملكة النقد وفي
الإحساس بالوازع الخلقى ، وإن نفسه قابلة لأن تشحن داخليا بالإيحاء
الثاني على نحو خارق للعادة يضفي طابعاً من الثبات والسهولة التلقائية
على الطريقة التي يمرض بها أكاذيبه وبلون بها حيله ، حتى أنه لا يفلح
في إقناع بعض الأذكياء أحيانا بحسب وإنما قد يصل إلى حد الاقتناع هو
شخصيا بصحة ما يديه من أقوال وحسن ما يأتيه من أفعال ، وبأنه
بالتالى ذو شخصية جذابة . وهذا ما عناه أيضا لومبروز حين وصف
الاحتمال بأنه مجرم تنفني فيه جميع الخصائص التي تثير الحذر وعدم الثقة ،

وتوافر فيه على العكس مظاهر بهية جذابة هي التي تكسبه الاستطاف والثقة من الغير وتسهل له بالتالي ارتكاب فعله الإجرامى . وهو ما عناه كذلك علماء آخرون بقولهم إن النصاب والوص وإن اتفقا من حيث الطمع في مال الغير وأحياناً من حيث التعطش إلى الكسب الوفير ، يختلفان في أنه بينما يتميز الوص عادة بمحمول إرادى وميل إلى الرزق السهل ، يتميز النصاب على العكس بنشاط كبير ومجازفة خارقة للعادة وهيام بكبار الأعمال والصناعات .

مفاد ما تقدم أن النصابين باعتبارهم نوعاً من المجرمين غير الطيبين في الاعتداد بالذات ، تميزهم الخصائص الآتية :

- (١) نشاط غير عادى في التخيل .
- (٢) قص في ملكة النقد .
- (٣) مغالاة في الشهور بالكيان الدائى .
- (٤) تعطش غير عادى إلى كسب المادة .
- (٥) حالة دائمة من التلق النفسانى الخفيف .

وبدعى أن هذه الخصائص لا تؤدى بمفردها إلى جريمة النصب إلا عرضاً ، وتبدو خطورتها حين تنبه مفعول ميل إجرامى كامن أصلاً في نفس القاعل بأن تهوى لهذا الميل سبيل الظهور . ولا أدلّ على ذلك من أن الفرد حين يفتنى عنده مثل هذا الميل ، أى حين يكون الزمام المسبك عن الجريمة قويا لديه ، لا يجعل منه التعطش إلى المادة نهياً

كبيراً ، وإنما يصيره رجل أعمال كبيراً ينفع نفسه وأمة بنشاط اقتصادى مباح ولو كان ضخماً .

وإجرام الاحتيال عند أولئك المجرمين ، كما يتخذ صورة النصب ، قد يتخذ صورة الزعم بنفوذ غير حقيقى لاستلاب المال من يود استغلال هذا النفوذ فى قضاء مأرب . وقد يتخذ أيضاً صورة تنمية النساء بالزواج احتيالا عليهن . فى هذه الصورة الأخيرة يخدع المحتال عدداً من النساء قد يكون كبيراً ، إذ يعنى المرأة بالزواج منها ويستولى بالتبعية على مالها فى صورة هبة أو هدية أو قرض ، فإذا ما بلغ مأربه منها بحث عن ضحية أخرى فى غيرها وهكذا ، مستخدماً فى ذلك مقدراته على إقناع التظاهر الذى يجذب النساء وعلى الإيجاء لمن بكل ما يصادف فى نفوسهن هوى .

وأخيراً فانه لا يفوتنا أن نوجه النظر إلى ظاهرة كشفت عنها ملاحظات علماء الإجرام ، وهى أن جريمة النصب كثيراً ما تكون راجعة إلى ما يكون عند المجنى عليه فيها من استعداد للوقوع ضحية لها . هذا الاستعداد بالإضافة إلى السلوك الاجرامى للجانى نفسه هو الذى يتيح للجريمة سبيل التحقق ، وهو ينحصر فى تمطش إلى الكسب وهيام بكبار الصفقات يتميز بهما المجنى عليه نفسه وبدونهما ما كان سهل الاحتيال عليه . ومن أجل ذلك قيل بحق إن المنسوب عليه يكون عادة على استعداد شخصى يمكن معه أن يصبح هو نفسه نصاباً .

٤ - والمجرم بالتكوين المتطوي على الداخلى يختلف عن سابقه فى أنه

محصور في ذاته مفلق النفس تدور حياته حول الداخل دون الاكتراث لما يجرى في الخارج . ولذا يفرق في التفكير إلى حد يبعد به عن واقع الأمور وبتجه ذهنه اتجاهات غريبة لا تجاوب بينها وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية في معاملة الناس ، وينصرف نشاطه إلى العناية بالذات على نحو مبالغ فيه . كل هذا من شأنه أن يولد في ذلك المجرم حساسية غير طبيعية لقاء أمور العالم الخارجى تتخذ صورة عدم الاكتراث بالناس وبفض وسطهم الاجتماعى ، وتفسر التنافر بين مقتضيات رعاية النفس ومقتضيات معاملة الغير وما يستتبعه هذا التنافر من إتيان أفعال خالية من كل معنى ، أو ارتكاب أفعال عنف فجائية أو جرائم لا يعرف لها أحد غرضاً .

ولأن ذلك المجرم يحيا حياة خاصة دائرة حول قصور من الخيال بشيدها داخل نفسه ، وتجعله في واد آخر بالنسبة للحياة العامة وفي معزل عن علاقات الناس ، فإنه يقابل مؤثرات العالم الخارجى على نحو شاذ غريب ، ويكون مضطرباً قليل الميل إلى المصرة أناانيا دائم الزهد في الحياة المنظمة متظاهراً على خلاف حقيقته سريع الانزلاق إلى العنف . وكثيراً ما تقع منه جرائم عنف خطيرة تكون وليدة تسرع ظاهر وقد تصل خطورتها في بعض الأحيان إلى حد القتل بل قد تتخذ صورة بشعة كقتل الأب أو الأم . وعندئذ لا يجد الباحث في المؤثرات الخارجية التى أحاطت بارتكاب جريمة على هذه الجسامة أى عامل يمكن أن يمال به وقوعها . بل إن ذلك النوع من المجرم حين يرتكب جريمة كذه ، تسود عليه لا سيما بعد تنفيذها حالة من عدم الاكتراث لما

حدث بل حالة من الاسـتهتار والسخرية .

وأخيراً فإنه من البديهي كما سبق أن قلنا أن هذا الاتجاه النفساني الشاذ لا يولد بمفرده الجريمة ألا عرضاً ولا يفضى إليها عادة إلا حين يلعب دور العامل المنبه لتكوين إجرامي كامن أصلاً في الفرد تبعاً لتخلف الزمام المسك عن الجريمة لديه .

• - والمجرم بالتكوين المتقلب في الوضع النفساني يتميز بنوبات دورية تتناوب من الاقباض تارة والانشراح تارة أخرى . فتوبة الاقباض تنبه لديه الميل إلى الخمول والنفور من العمل والتعويل على الغير في الارتزاق بطريق غير مشروع . ونوبة الانشراح تشير لديه اليقظة النفسانية والنشاط الذهني فيقبل على أنواع من السلوك غير المشروع الذي قد يتخذ صورة الاعتداء على مال الغير لا سيما بطريق النصب أو صورة الاعتداء على الأشخاص .

٦ - والمجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة ، ينبه التكوين الإجرامي فيه تقلب في المزاج يجعله غير أهل للشابرة على أى عمل أو أية مهمة ، وإذا ميل إلى تغيير المهنة ومحل الإقامة ومضطرباً في نظامه ومهمل في أداء واجباته العادية ، وتبعاً لعدم ثباته الحسى بالإضافة إلى ضعف إرادته ، تتناوب دائماً الرغبة في السعى وراء كل جديد ، والانتقال إلى نشاطه أو وسط مختلف ، ولذا يتخذ إجرامه عادة صورة التشرد أو التسول أو الدعارة أو التعويل على ما تكسبه الداعرات . كما أن ضعف إرادته يعجزه عن تذليل ما يلاقيه في الحياة من عقبات يقرى عادة على

تخطيها الرجل العادى ، ويجعله أكثر عرضة للتأثر بكل صنوف الإيحاء والاستسلام للردائل والمعدات السيئة . والدخول في زمرة الكتل الشعبية الثائرة ، إذ كثيراً ما ينفذ جو الإجرام في هذه الكتل مجرمون قليلو الاحتمال للأوضاع الثابتة يدخلون في تكوين جمهورها ويكونون بمثابة أداة طيعة سهلة الاقبياد في تلبية النداء إلى الجريمة .

ومن النادر أن تتوافر في المجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة هذه الخصيصة بمفردها بل يفلب أن تكون مقترنة لديه بأخرى غيرها مما سبق أن تناولناه في تصويرنا لمختلف الاتجاهات السيكوباتية فيكون في الوقت ذاته قاصراً في ملكى الاستنتاج والتقد أو سريع الانسياق وراء فكر متسلط أو غير طبعى في الاعتداد بالذات أو متقلبا في الوضع النفساني .

المبحث الخامس

المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط

هذا المجرم يكون التكوين الإجرامى لديه مصحوباً بموامل منبهة له من الشذوذ النفسانى تجمع بين اثنين أو أكثر مما سبق لنا يانه من اتجاهات يتخذها هذا الشذوذ ، ولذا سمي بالمجرم بالتكوين ذى الاتجاه المختلط . وكما أن الحالة الصحية للمريض تزداد سوءاً كلما تشعبت العوامل المرضية التى قدح فى سلامتها إذ يكون العلاج معقداً على قدر تعقيد الداء ، فكذلك المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط إذ تتجمع لديه خصائص أكثر من اتجاه واحد فى الشذوذ النفسانى ، تدبر منه جرائم غاية فى الخطورة من جهة ويكتنفها الفوضى البالغ من جهة أخرى .

فقد يجمع هذا المجرم فى وقت واحد خصائص النمو الناقص مع خصائص الاتجاه السيكوباتى فيكون نشاطه الإجرامى مطبوعاً بالفساد والمنف أو خصائص الاتجاه المصبى السيكوباتى مع خصائص الاتجاه السيكوباتى ، أو خصائص الاتجاهات الثلاثة معاً .

وقد يجمع بين أكبر من طابع مميز لذات الاتجاه ، كالعاطبين الصرعى والمستبرى معاً ويميزان كما رأينا الاتجاه المصبى السيكوباتى ، أو خصائص القصور فى ملكنى الاستنتاج والتقد ، والانطواء غير الطبيعى على الداخل ، والتقلب فى الوضع النفسانى ، وهى تميز كما رأينا الاتجاه السيكوباتى .

فحين تظهر أفعال خطيرة شاذة من الإجرام ، يظلم أن تكون هذه الأفعال صادرة من مجرم بالتكوين ذى اتجاه مختلط ، تفاعلات لديه تيارات عديدة من الشذوذ النفساني الجارى فى أكثر من اتجاه واحد ، فعزيزت الميل الإجرامى الكامن فيه ويسرت لهذا الميل طريق الظهور بصور غاية فى التعقيد والجسامة .

المبحث السادس

وضع المجرم العائدين طوائف المجرمين

من المعلوم أن المجرم يكون عائداً فى نظر القانون الجنائى حين يكون ارتكابه لجريمته مسبوقاً بحكم نهائى صدر عليه فى جريمة أخرى . وعندئذ يقيم القانون وزناً ، إما لجسامة هذه الجريمة الأخرى ، وإما لوقت الذى ارتكبت فيه بالنسبة لوقت ارتكاب الجريمة الجديدة ، فى سبيل تحديد المعاملة التى يلقاها المجرم جزاءاً له على عدم الارتداع بالحكم السابق أن صدر عليه فيها . فتارة يشدد القانون العقاب على المجرم الذى سبق أن وقعت منه جريمة خطيرة قبل ارتكابه للجريمة الجديدة مهما كان الوقت الفاصل بين الجريمتين ، وتارة يتطلب لتشديد العقوبة على الجريمة الجديدة أن تقع فى حد زمنى معين بالنسبة لوقت ارتكاب الجريمة السابقة وذلك حين لا تكون هذه على درجة كبيرة من الخطورة فى سلم الجرائم . هذا الاعتداد بالجسامة المادية للجريمة السابقة مرة ، وبالوقت الفاصل بينها وبين الجريمة الجديدة مرة أخرى ، جرت عليه التشريعات الجنائية كلها فى وضعها لأحكام المود وتقريرها .

للجريمة الجديدة عقوبة أشد من تلك التي كان يستحقها الفاعل لو لم تكن له في الإجرام سابقة . ويوجد مثال لذلك في المائتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات المصري .

ومن جهة أخرى ، فإنه طبقاً للقانون الجنائي المصري ، لا محل لتشديد العقوبة على جريمة جديدة وقعت من ذات الفاعل لجرائم أخرى ، حيث لا يكون قد صدر على هذا الفاعل حكم نهائي في واحدة على الأقل من هذه الجرائم الأخرى وقت ارتكابه لتلك الجريمة الجديدة . وهذا ما يعبر عنه بضرورة التفرقة بين حالة العود إلى الجريمة وبين حالة تمدد الجرائم . فبينما يشدد العقاب على المجرم من أجل جريمته حين يكون وقت ارتكابه لها قد سبق صدور حكم نهائي عليه في جريمة أخرى ، لا توقع عليه إلا عقوبة جريمته بدون تشديد حين لا يكون قد صدر عليه هذا الحكم وقت أن ارتكبها مهما تعددت في حقه الجرائم الواقعة منه قبلها أو معها . هذا النظر تكاد تجمع عليه القوانين الجنائية . ذلك لأن سبق صدور حكم نهائي في جريمة سابقة على نفس المجرم الواقعة منه الجريمة الجديدة ، هو الذي يدل على عدم ارتداع هذا المجرم ، وعلى اجتراءه في مخالفة القانون الجنائي رغم سبق مجازاته عن هذه المخالفة ، الأمر الذي يسوغ التشدد في معاملة ، ويبرر النسوة في عقابه لحله على عدم الوقوع مرة ثانية في هذا العود إلى عصيان القانون . ولا وجود لهذا الاعتبار من عدم الارتداع حيث تعدد الجرائم من الفاعل دون أن يكون قد سبق صدور حكم عليه في إحداها وقت ارتكابه للأخرى التي تلوها .

على أن المدرسة الوضعية في الفقه الجنائي الإيطالي لا تقر هذا النظر ولا ترى مبرراً للفرقة بين العود والتعدد في تشديد العقوبة ، إذ ترى أن هذا التشديد في العود ليس مبناه عدم الارتداد بحكم سابق وإنما أساسه ما كشفت عنه وقائع الحال من خطورة في المجرم تجلت في استمراره طريق الإجرام ، ويستوى في الكشف عن هذه الخطورة أن يكون قد صدر عليه حكم سابق في إحدى الجرائم المتعددة التي وقعت منه أو لا يكون قد صدر عليه مثل هذا الحكم .

والعود في نظر القانون الجنائي إما أن يكون بسيطاً بأن يتحقق مرة واحدة ، وإما أن يكون متكرراً بأن يقع أكثر من مرة . فالعود المتكرر معناه أن يكون المجرم وقت وقوع جريمته قد صدر عليه في إجرام سابق لا حكم واحد بل أكثر من حكم . وحكم القانون الفرنسي والقانون الإيطالي في المجرم العائد عوداً متكرراً ، أنه لا تشدد عليه العقوبة عن جريمته الجديدة فحسب بل يحكم عليه ، إذا توافرت فيه شروط معينة ، إلى جانب العقوبة المشددة بالخضوع لتدبير وقائي يتخذ معه بعد انتهاء تنفيذ هذه العقوبة عليه . هذا التدبير هو طبقاً لقانون الفرنسي الصادر في ٢٧ مايو ١٨٨٥ النفي المؤبد خارج فرنسا وهو طبقاً للمادتين ١٠٩ ، ٢١٦ من قانون العقوبات الإيطالي الإبداعي لأجل غير مسمى في مستعمرة زراعية أو في إحدى مؤسسات العمل . والحكم بهذا التدبير الوقائي إلى جانب العقوبة المشددة إجباري بالنسبة للقاضي طبقاً للمواد ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ من القانون الإيطالي ، وكان كذلك

أيضاً طبقاً للقانون الفرنسى إلى أن صدر فى ٣ يوليو ١٩٥٤ قانون يجعله اختيارياً للقاضى أما تشديد العقوبة بسبب العود فى ذاته ولو كان بسيطاً ، فهو إجبارى بالنسبة للقاضى فى القانونين خلافاً للأمر فى القانون المصرى .

وقد كان هذا الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائى فى وقت واحد بالنسبة لنفس المجرم محل تقد شديد من أئمة علم الإجرام والقانون الجنائى لا سيما من جانب الأستاذ العالمى Fillippo Grispigni . ذلك لأن العقوبة كوسيلة إيلام تعارض مع التدبير الوقائى كوسيلة علاج ، ولايسوغ الجمع بينهما ممّا فى معاملة مجرم واحد بعينه ، إذ الطيبى أن يحكم عليه إما بالعقوبة وإما بالتدبير الوقائى طبقاً لما تقتضيه حالته ، لا بهما ممّا . وأبدى رأى نفسه كذلك المؤتمر الدولى لقانون الجنائى وعلم العقاب المقود فى لاهاي ١٩٥٠ كما أوصى به المؤتمر الدولى لقانون الجنائى المقود فى روما ١٩٥٣ وبض القوانين يجرى عليه فعلاً مثل القانون السويدى الصادر ١٩٣٧ والقانون الانجليزى Criminal Justice act الصادر فى ١٩٤٨ والقانون اليونانى الصادر سنة ١٩٥١ . وهو الرأى الذى يسير عليه القانون الجنائى المصرى على كل حال . فالمواد ٥١ وما بعدها من قانون العقوبات المصرى تجعل القاضى مخيراً فى جميع أحوال العود المتكرر بين أن يقضى على المجرم المائد بالعقوبة المشددة وبين أن يقرر اعتباره مجرماً اعتاد الإجرام ويقضى بوضعه فى المحل الخاص أى إصلاحية الرجال ، دون أن يملك الجمع فى حكمه بين الأمرين بالنسبة للمجرم الواحد .

الوضع في إصلاحية الرجال طبقاً لقانون المصري ، تدبير وقائي يتخذ مع المائد عوداً متكرراً ولكنه يتميز عن مثيله في القانونين الإيطالي والفرنسي بأنه من جهة يحكم به منفرداً لا بالإضافة إلى العقوبة ، وبأن الحكم به من جهة أخرى خلافاً للأمر في القانون الإيطالي جوازي لا وجوبي على القاضي .

ومتضمن المبادئ الأساسية في علم العقاب أن يكون الوضع في الإصلاحية كتدبير وقائي غير مقيد بمحد أقصى ، وألا يتحدد أجله إلا بالوقت الذي يتطلبه علاج المجرم . وهذا بالفعل ما قضى به القانون الإيطالي في صدد التدابير الوقائية المنصوص عليها فيه ، إذ تنص المادة ٢٠٧ منه على أن هذه التدابير لا يمكن الرجوع فيها إذا لم يكن الأشخاص الخاضعون لها قد زالت عنهم حالتهم الخطرة على المجتمع . غير أن القانون المصري قد قيد الوضع في الإصلاحية بالنسبة للمجرمين المائدين عوداً متكرراً بمحد أقصى هو إما ست سنوات وإما عشر سنوات على حسب الأحوال .

الآن وقد بينا المراد بالمجرم المائد في نظر القانون الجنائي ، بقي أن نحدد الطائفة التي يندرج تحتها - في نظر علم الإجرام - من بين طوائف المجرمين .

نص القانون الإيطالي على صورتين للمجرم المائد عوداً متكرراً وهما صورة المجرم المعتاد وصورة المجرم المحترف . فتعرف المادة ١٠٢ منه المجرم المعتاد بأنه ذلك المجرم الذي - بعد سبق الحكم عليه ثلاث مرات في

جرائم عديدة متماثلة - يحكم عليه في جريمة من نفس النوع ارتكبها خلال عشر سنوات من وقت وقوع آخر تلك الجرائم . وتعرف المادة ١٠٥ المجرم المحترف بأنه ذلك المجرم الذى إلى جانب استيفائه شروط الاعتياد السالف ذكرها تدل طبيعة جرائمه وطريقة حياته على أنه يمول في معيشته ولو جزئياً على الحصيلة الناتجة من هذه الجرائم .

وقد قلنا إن المجرمين بصفة عامة ينقسمون إلى طائفتين كبيرتين : طائفة المجرم بالصدقة وطائفة المجرم بالتكوين . فمن يجرم بالصدقة يندر أن يعود إلى نفس جريمته إذ تبدر منه في حالة عوده النادر جريمة تختلف في النوع عن جريمته السابقة أما المجرم بالتكوين فهو الذى يطلب أن تظهر منه صورة المجرم العائد عوداً متكرراً . فقد دلت الإحصائيات في فرنسا على أن كثيرين من المجرمين العائدين لا تخلع العقوبة في ردعهم فيعودون إلى ارتكاب جرائم من نفس النوع الذى سبق أن حكم عليهم من أجله بل وفي صورة أشد من سابقتها كأن ينقلوا من السرقة البسيطة إلى السرقة مع حمل السلاح أو إلى السرقة بطريق العضوية في عصابة إجرامية . ويعزى هذا عادة إلى كونهم لم يتأثروا بالعقوبة وأتيح لهم كذلك أن يصلوا إلى مزيد من الإقنان في عملية تنفيذ الفعل الإجرامى بحيث يأملون في أن يقلتوا من قبضة العدالة حالة المود إلى ارتكاب هذا الفعل .

غير أن للسبب الحقيقى الدفين لعودهم في نظرنا هو ما يكونون عليه من تكوين إجرامى يظل باقياً بغير علاج من جهة كما تستمر في الازدواج به من جهة أخرى عوامل مساعدة أو مهيئة، إذ دلت ملاحظات علماء الإجرام في فرنسا

على أن معظم المائدين عوداً متكرراً في جرائم متأنلة لم يتلق التعليم السكافي أو لم يتلق أية حرفة يمكن أن يرتزق منها ، فبانضمام عامل الجبل بوسيلة الارتزاق إلى التكوين الإجرامى السكامن أصلا فى نفس الفاعل ، يظل بعد خروجه من السجن عرضة لأن يسلك طريق الإجرام من جديد فى سبيل قضاء ما يشعر به من حاجات .

المجرم المعتاد والمجرم المحترف فى القانون الايطالى مضافاً إليهما المجرم العائد عوداً متكرراً فى القانون المصرى ، يندرجون جميعاً تحت طائفة المجرمين بالتكوين ذوى الانبجاء السيكو باقى إذ تظل عندهم حالة التفاعل قائمة بين تكوين إجرامى لم يصادف فى السجن علاجاً ناجحاً وبين عوامل خارجية مهيشة للإجرام تستمر فى إحداث مفعولها بالإضافة إلى هذا التكوين .

المبحث السابع

الخبرة في المسائل الجنائية

لا يخلو أى قانون للإجراءات الجنائية من نص يخول للقاضى ندب خبير فيما تثيره القضايا من مسائل فنية . ومن الواجب فى سبيل الوصول إلى عدالة مثالية تمكين القاضى من ندب خبير فى القضايا الجنائية . فقد جرى القضاء الجنائى حتى الآن على الحكم فى كل جريمة بناء على ملف الدعوى الخاص بها وهو يتلقى بالفعل ، دون ملف آخر يكمله له هو الآخر ضرورته ، وهو ملف الفاعل .

ومهمة الخبير فى القضية الجنائية تنصب على فحص شخص المجرم لتحديد قدر ما كان لديه من أهلية الإدراك والاختيار وقت أن ارتكب جريمته ، ومدى خطورته الاجرامية كذلك أى مدى ماتنذر به حالته من جرائم جديدة يرتكبها بعد الجريمة الواقعة . ويلزم لأداء هذه المهمة نوعان من الدراسة : دراسة خط سير المجرم إلى أن هوى إلى الجريمة ، ودراسة شخصية المجرم أيضا . فالدراسة الأولى تدور حول استعادة الظروف النفسية التى أحاطت سواء بالمقل الواعى أو بالعقل الباطن للمتهم وتولد منها الحدث الاجرامى .

ونبين فيما يلى الأجزاء التى يجب أن يتكون منها تقرير الخبير .

الجزء الأول : هو إعادة سرد الواقعة مع الاستمانة فى هذا السرد بكل المستندات المتعلقة بها مثل محاضر البوليس ، والاقتصار على إبراز التفاصيل التى تفيد فى الكشف عن نفسية المجرم والملايسات التى أحاطت به وقت أن ارتكب

الجريمة وأفضت به إليها . ومن المستندات الهامة في هذا الصدد الأوراق المتعلقة بصحة المجرم وما آل إليه من عوامل موروثية تكشف عنها سوابق مرضية أو شاذة في أفراد أسرته أو أمراض أصابته في مراحل حياته الماضية . كل ذلك يقرره الخبير مستخدماً علمه في أسباب الجريمة بصفة عامة وفي العلاقة بين الوراثة أو المرض أو الشذوذ وبين الجريمة بوجه خاص .

وبما يفيد في دراسة الواقعة شهادة الشهود إذ تعاون في الكشف عن الأفعال ذات المفزى التي بدرت من المجرم قبل تنفيذ الجريمة أو أثناء أو بعد هذا التنفيذ .

الجزء الثاني : ينصب على الفحص الكلينيكي للتهم أى فحص الناحية الجثمانية والناحية النفسانية في تكوينه . ويلزم في الخبير الذى يتولى هذا الفحص ، أن يكون على إلمام تام بعلم الخصائص الجثمانية وعلم وظائف الأعضاء وعلم النفس ولا سيما بالنواحي التى تتصل من هذه العلوم بعلم الاجرام . ومن ثم يتعين أن يبرز فحص التكوين الجثمانى ووظائف الأعضاء مثلاً المميزات ووجوه الخلل التى تبدو مهمة فى صلتها بالاجرام ، ومن قبيلها آثار الجروح الملتزمة والوشمات والخمول فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل والاضطراب فى إفرازات الغدد فلا بد إذن فى الخبير من أن يكون على الأخص محيطاً بعلم الاجرام إلى جانب إحاطته بعلم الطب البشرى والشرعى وعلم النفس وعلم طب الأمراض العقلية .

الجزء الثالث : يتناول تفسير العوامل المستقاة من بحث الجريمة ومن فحص شخص المجرم . هذا التفسير يقتضى على الأخص إلماماً بمشاكل علم الاجرام

وبكيفية تولد الجريمة ، حتى يتأتى للخير لإيضاح الصلة بين الأحوال الصحية العادية للمجرم والخصائص الأساسية لتكوينه النفساني والظروف المساعدة أو المهيئة التي تعرض لها وبين الظاهرة الاجرامية التي بدرت منه . ومن هنا يتضح كيف أن دراسة شخص المجرم هي التي تهيم السبيل لدراسة جرميته وتلقى الضوء عليها .

ومن الخطأ الجسيم أن يقع الخير بما كشفت عنه دراسته شخص المجرم دون أن يقيم الصلة بين نتائج هذه الدراسة وبين الجريمة التي وقعت بالفعل . فسلوك الخير على هذا النحو المريب يقضى به إلى نتائج مغلوطة ضارة بحسن سير القضاء . عليه إذن أن يبدأ يبحث الصحة الجسمية والنفسية والعقلية للمجرم لتحديد ما إذا كان شخصا عاديا صحيحا أو شخصا شاذا أو شخصا مجنونا . وإنما عليه بذلك أن يظهر الصلة بين نتيجة هذا البحث الأول وبين الجريمة الواقعة حتى تتضح الظروف العقلية والنفسية التي كانت تتناب المجرم وقت أن أجرم . ولعل فشل الخبراء النفسيين في القضايا الجنائية راجع إلى عدم عنايتهم باظهار حالة المجرم وقت أن ارتكب جرميته وإلى اقتصرهم على تشخيص حالته النفسية أو العقلية بصفة عامة دون بيان ما عساه كان لهذه الحالة من صدى أثر على المجرم أو استحوذ عليه حين انحدر إلى جرميته ، فهذا أمر يعنى القاضى الجنائى بالوقوف عليه في سبيل أن يكون حكمه في تحديد مدى المسؤولية سليما عادلا .

فلا تحصر مهمة القاضى في تحديد نوع المثل المائل أمامه من بين أنواع

الرجال بقدر ما تنصب على تحديد مدى ما كان المتهم يملكه من أهلية الإدراك والاختيار وقت أن أنزل إلى جرمه حتى يتأتى قياس الجزاء على قدر الإثم .

وبناء على ذلك فإنه من الخطأ الظاهر أن يقرر الخبير عدم مسؤولية المتهم لمجرد اكتشافه أن هذا المتهم مصاب بمرض عقلي أو بشذوذ ففاسنى . فحق المرض العقلي الإجرامى قد لا يكون هو السبب فى الجريمة التى وقعت بالذات على النحو الذى ارتكبت به ، إذ قد تكون راجعة إلى سبب آخر غير ذلك المرض وإن كان من الأمراض التى يمكن أن تولد عنها الجريمة . ويكون من المفيد عندئذ فى تحديد المسؤولية بيان ما إذا كان سير المرض قد أدى إلى الجريمة بطريق غير مباشر أى عن طريق التأثير على استعداد سابق فى نفس المجرم .

وعلى العكس فإن عدم اكتشاف مرض عقلي فى المجرم وقت الفحص لا يقطع بأن حاله وقت ارتكاب الجريمة كانت غير مرضية .

كل هذا يثبت ضرورة أن ينصب البحث لا على تشخيص الحالة العقلية والنفسية للمتهم بصفة عامة فحسب ، بل على صلة هذه الحالة بالجريمة التى وقعت ، حتى يتحدد مدى أهلية الإدراك والاختيار وقت ارتكاب هذه الجريمة . وقد تأيدت هذه الفكرة عنها بأبحاث العالمين Ottolenghi & De Sanctis حول التشنج العصبي وصلته بالجريمة .

ولا مانع هنا من وضع إرشادات يستهدى بها الخبير في أداء مهمته .
فلا بد أولاً من بحث مدى ما كان للمجرم من أهلية الإدراك وقت
تنفيذ الجريمة . والمراد بهذه الأهلية لا ملكة الوعى المجرد وإنما ملكة
الوعى السليم . فقد يكون المجرم على قدر من الوعى يتيح له استجماع
أفكاره وتحديد غاياته بل اللام بمخاطرة هذه النيات وما تستتبعه من
نتائج ، ورغم ذلك لا يصح اعتباره ذا وعى سليم .

على أن فحص مدى ما كان للمجرم من أهلية إدراك وقت الجريمة ،
يجب أن يكله فحص ما كان لديه من أهلية اختيار عندئذ أى الحالة
التي كانت عليها لإرادته . ذلك لأن كثيراً من المجرمين يكون على
حالة سليمة من أهلية الإدراك وقت ارتكاب الجريمة فيكون مقدراً
لغاية الاجرامية محيطاً بها وبتنتائج تحقيقها ، وإنما يكون انزلاته إلى تنفيذها
راجعاً إلى نقص لا فى أهلية الإدراك وإنما فى أهلية الاختيار أى فى
ملكاة الإرادة ، إذ لا تقوى إرادته على تغليب المانع من الجريمة على
الدافع إليها فيقع الحدث الاجرامى . على أنه لما كانت كل جريمة وليدة
خلل فى ملكاة الإرادة كان من شأنه تغليب الدافع إلى الجريمة على
المانع منها ، فانه لا يفهم مما تقدم أن كل جريمة يعتبر مرتكبها
معدوراً . فالخلل فى ملكاة الإرادة أو الاختيار ليس معناه انعدام هذه
الملكة أى ليس معناه أن المجرم يساق بغير طوع إلى جريمته دون أن
تكون له خيرة فى الإحجام عنها . ذلك لأنه إذا بلغ الخلل فى
ملكاة الاختيار هذا الحد يعتبر المجرم مصاباً بجنون لا شخصاً سليم
العقل ، وهو ما يعنى الخبير باستظهاره على كل حال .

فهمة الخبير بيان مدى ما كان للمجرم من ملكة الارادة والاختيار أى مدى ما طرأ على هذه الملكة من خلل وقت الجريمة وما إذا كان هذا الخلل يعد مرضاً عقلياً يعدم المسؤولية أو شبه مرض يقتصها أو لا يعد كذلك وبالتالي لا يؤثر على المسؤولية إطلاقاً .

على أن مهمة الخبير لا تقف عند الكشف عن حالة المجرم العقلية والنفسية وقت الجريمة وإنما تمتد كذلك إلى الكشف عن مدى الخطورة الإجرامية فى المجرم . ويلزم لقياس الخطورة الإجرامية هى الأخرى فحص شخصية المجرم أولاً وتفهم الجريمة الواقعة منه ثانياً . وعلى أساس هذا البحث المزدوج يمكن تحديد نوع الخطورة الاجرامية من حيث كونها عامة تنذر بالجريمة أياً كان نوعها أو خاصة تهدد بنوع معين من الجرائم . وعلى الخبير كذلك أن يستمين بهذا البحث لتحديد ما إذا كانت الخطورة الاجرامية مطلقة من شأنها أن تجعل المجرم عرضة للوقوع فى الجريمة بفعل مختلف أنواع المثيرات أياً كان زمانها أو مكانها أو بفعل أنواع معينة منها وفى زمان أو مكان معين . وعليه أخيراً أن يحدد درجة الخطورة الاجرامية وتكون كبيرة حين ترتبط قابلية الانزلاق إلى الجريمة بعوامل داخلية أكثر منها خارجية ، والعكس بالعكس . وهنا تبدو أهمية دراسة الفعل الاجرامى الواقع وتبع الفكرة التى أفضت اليه والعوامل التى أحاطت بها فى نشأتها وتطورها وخروجها الى حيز التنفيذ ، وكيف جرى التفاعل بين قوة الدافع وقوة المانع ، وكل هذا يتضح على الأخص بالنظر الى زمن الجريمة ومكانها ووسيلتها والطريق الذى سلكه فاعلها فى سبيل تنفيذها *Modus operandi* .

وعلى الحبير أن يتوخى منتهى الحذر في بحثه ، وأن يفتن الى تصنع الجنون حالة النجاء المتهمة الى هذا التصنع . والامارات السكاشفة عن الجنون التصنع منها ألا يكون هناك أى ارتباط جدى بين وجوه الخلل البادية على سلوك المتهمة وبين مرض عقلى ما ، وأن تكون مشوبة بالاضطراب والتناقض وعدم الاتساق فيما تتخذه من صور .

وقد لاحظ علماء الاجرام أن الأمراض العقلية التى يغلب تصنعها هى التى يكون من أعراضها الوعى المختلط أو الهذيان أو الوهم . وقد دلت التجربة كذلك على أن المتظاهر بالجنون كثيرا ما يلجأ الى الاجابات غير المقولة وتكون هذه الاجابات عادة أقوى دليل على التصنع . وقد يدلى أحيانا باجابات أو يبدى أفعالا أو مواقف أو حركات مصنفة متنوعة ينقلها من نماذج فكرية مختلفة تمثلها مخيلته .

وكما أن العاقل يتصنع الجنون فإن هناك صورة عكسية يعنى الخير باستفهارها وهى أن يتصنع المجنون العقل . ويغلب تصنع العقل لدى المصابين بجنون متقطع تتخلله فترات من الافاقة مثل وهم الملاحقة . وتصنع العقل يصعب التنبه له حين يكون المجنون طليقا ويسهل اكتشافه على العكس حين يكون المجنون فى سجن أو مستشفى .

الجزء الرابع : يستخلص الحبير فيه رأيه حول ملكة الإدراك والاختيار عند المتهمة وحول خطورته الإجرامية . هذا الرأى له أهميته القصوى فى سير المدالة الجنائية لا سيما من حيث تفريد العقوبة أو التدبير الراقى .

ومن أجل هذا ينادى علماء الإجرام في إيطاليا بضرورة تعميم الخبرة في جميع المحاكم الجنائية والاستعانة بها في محاكمة المجرمين الكبار كما هو الحال في شأن المجرمين الأحداث . فليس في وسع القاضي بمفرده أن يقف على الفصيلة التي ينتمى إليها المجرم حتى ينطق بالعقاب أو بالتدبير الواقى الملائم له . فهو مضطر لا إلى الإلزام فحسب بلم الإجرام وقسط على الأقل من علم الأمراض العقلية الإجرامية ، بل لابد له كذلك من الاستعانة بالخبراء في دراسة المجرم والجريمة المرتكبة ، لاسيما حين تكون هذه الجريمة على قدر خطير من الجسامه . فهذا أمر أصبح من مستلزمات العدالة الجنائية في العصر الحاضر .

وقد أحست بذلك محكمة النقض الإيطالية سنة ١٩٣٧ حين قضت بأن جسامه الجريمة تفرض على القاضي ألا يهمل في تقدير العناصر المشتبهة عليها القضية والتصلة بالشخصية الجنائية والنفسانية للمجرم ؛ وبأنه حين تظهر القضية على جانب خاص من التعقيد والجسامه يتعين على القاضي أن يسلّم بوجه المناسبة في الاستعانة بعلماء النفس وبأنه كلما تبين للقاضي أن المتهم لأسباب تتعلق بسوابقه العائلية والشخصية ليس شخصاً طبعياً ، صار لازماً له أن يتطلب عمل الخبير في سبيل إظهار طبيعة مالمدى المتهم من وجوه الشذوذ وأثرها على ملكاته الذهنية والإرادية .

الباب الخامس

اجرام الاحداث

الإيمان ببراءة الطفولة خطأ شائع بين الناس يجافى حقائق العلم .
ففس الطفل ليست كما يظن الناس ساذجة تقيّة نقاوة الملائكة الأظهر ،
وإنما هي مطبوعة على العكس بسجاياء النفس الإنسانية البدائية .

فقد ألف الناس سوروات النفضب التي تنتاب الأطفال دائما ، كما
لا يخفى على أحد ما يديه الطفل عادة من ميل إلى الانتقام العاجل أو الآجل
ونو لمجرد أن عقبة اعترضت إشباع رغبة من رغباته . كما أنه من المعلوم
عن خلق الأطفال الشعور بالغيرة لقاء ما يصيبه الغير من عناية واتباء ،
والميل إلى الفرور والكذب والهوى ، والمزوف الشديد عن الجهود
الجسمية والفكرية ، والقسوة على الضيف أو الفقير أو الشائه ، وانسدم
الشعور بالرفق والرحمة ، والإحساس الضعيف بمحبة سطحية مفرضة ، والحرص
على الاستئثار بكل شىء فى سبيل الذات .

وتتجلى فى الطفل على الأخص وجوه نقص فى الإحساس بالوازع
الخالقى ، كما ينعدم لديه معيار التميز بين الخطأ والصواب ، حتى أنه إذا أحجم
عن فعل سوء ، لا يكون ذلك واجبا إلا إلى خشيته أذى العقاب . أليست
هذه الميول والمشاعر شبيهة بتلك التي تفعل فعلا فى المجرمين الكبار وتدفع
بهم إلى ارتكاب الجرائم ؟

غاية الأمر أن قصص النمو في الوازع الخلقى وفى القوى الضابطة
لنفس عند الصبى ، إذا أمكن تفسيره ولو جزئيا يكون النمو العصبى
النفسانى العصبى لم يكتمل بعد ، فان الدائرة الخلقية من نفس المجرمين الكبار ،
يمكن وصفها على العكس بأنها ذابلة فانية بسبب عدم الغذاء . وإذا صح
أن تستمر فى تصوير النفس تشبيهات جثمانية مادية ، فانه يمكن القول كذلك
بأن الفرق بين المجرم الحدث والمجرم الكبير هو كالفرق فى عالم الطب
الجثمانى بين جنين يملأ الكبد كل فراغ بطنه تقريبا وهذه ظاهرة فسيولوجية
معروفة وبين رجل كبده مصاب بسرطان وهذه ظاهرة مرضية .
قد يكون انحراف الحدث راجعا إلى أسباب فسيولوجية كثيرا
ما تزول بفعل الطبيعة من تلقاء نفسها ككثير من الظواهر الخاصة
بسن الحداثة .

وتتكون الشخصية الانسانية من جملة طبقات بعضها فوق بعض ،
منها ما هو راسخ لرجوعه إلى الماضى البعيد بل إلى ما قبل التاريخ
ويراد به الطبقات البدائية المكونة من الفرائز الطبيعية الأصلية ، ومنها
ما هو أقل ثباتا ورسوخا لكونه حديثا فى تكوينه ويراد به الطبقات
المكونة من الأفكار والمشاعر السامية الناشئة من التطور والتسمة بالطابع
الخلقى الاجتماعى .

وإن خط السير الذى يتخذه النمو العقلى والأدبى للطفل يكاد يمثل
مختلف المراحل التى مرّ بها الجنس البشرى فى تطوره البطىء من أول
المصور إلى حين بلوغه عهد الرق الفكرى والأدبى الذى يشتمل فى سنّ
قواعد معينة للسلوك وفى نشأة القيم الخلقية .

وكثيراً ما تفضى الفراز الأصلية الدنيا حين تتخذ صورة منحرفة ، إلى إرتكاب أفعال شاذة ، يكون معنى الشذوذ فيها أنه لا يأتينا الفرد العادى المتوسط من أفراد المجموع الذى وقعت فيه . وهذه ظاهرة مدووسة لا فى عالم البشر فحسب بل فى عالم الحيوانات كذلك . فكثيراً ما يرتكب بعض أفراد جنس حيوانى معين أفعال سرقة واغتصاب بل أفعال قتل على أفراد آخرين من نفس الجنس ، مع أن المألوف بين غالبية العظمى المسكونة من الأفراد العاديين فيه أن الكفاح الفريزى فى سبيل البقاء لا يؤدى إلى إتيان مثل تلك الأفعال . ومن ثم يبدو بمجلاء شذوذها .

يصدق هذا على الأحداث الصغار من البشر . فكثيراً ما يرتكب أفراد منهم أفعالاً شاذة إما أن تتخذ صورة جرائم منصوص على عقابها فى القانون ، وإما صورة أفعال أخرى إن لم تبلغ جسامتها حد الجرائم يمكن مع ذلك أن تسمى « نظائر الجريمة » .

وقد لاحظ بحق العالم الايطالى Tanzi أن الأطفال يخالجهم غالباً شعور مختلط بالحاجة إلى العمل ، وتساوهم رغبة غامضة فى المخاطرة ، ويفلب عليهم هيام شديد باللعب ، وأن الجريمة فى بداية الطريق إليها ليست إلا ضرباً من اللعب ، بل إنها أكثر الألعاب تلبية ، ولكنها اللعب المحرم المحذور وإن كانت فى مخيلة الصبى من قبيل لعب الكبار بل لعب الأبطال . وليس ذلك الميل الى التوثب والتحفظ والنشاط والحركة استثنائياً بين الأطفال . وليس هو بالفساد ولا بالخطر فى ذاته ، ولكن منه تنبعت جرائم الأحداث ، حين يسوقون أنفسهم إلى قارعة الطريق العام مضطرين إلى ذلك أو شبه مضطرين ، بفعل البؤس والحرمان من رقابة الأسرة إذ يشتغل جميع أفرادها خارج البيت أو مجتمعون

واكدين في أمكنة ضيقة خائقة يعوزها الهواء . عندئذ يدفع بالأحداث إلى الشوارع حب في الاستطلاع نهم لا يشبع ، يجذبهم إلى الرققاء ويجعل همهم منصبا على إيجاد السبل لتخضية الوقت ، يضاف إلى ذلك أن الميل إلى التثقل والمخاطرة عندهم يمززه حب التقليد وهو غريزة طبيعية فيهم ، فينشأ بينهم نوع من التضامن يضاعف إقداهم وقد يصل بهم إلى تكوين جماعة إجرامية تهدف إلى المجازفة للكشف عن كل مجهول ومجابهة كل خطر . فلكي لا يتحول هذا النشاط إلى عادة أو حرفة ، أو يفقد طابعه الظاهري من البراءة واللاشعورية ليصير نشاطا إجراميا شعوريا ، يتعين التدخل للمحد منه في الوقت المناسب دون تسامح عاطفي أو مغالاة في اللين يصبح معها من قبيل البعث الصباني ما هو في حقيقته نواة للجريمة الغد إن لم يكن قد أصبح بالفعل جريمة .

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن ننقل صحيفة حية واقعية من اعترافات أوريليو أجوستينو إذ جاء فيها « من أجل هذه الأمور التي أسردها وأعترف بها أمامك يا إلهي ؛ كنت محل ثناء من أولئك الذين كان تأييدهم في ذلك الوقت يعني في نظري الحياة الشريفة . ذلك لأنني لم أكن مبصرا بؤرة الفساد التي كنت قد ترديت فيها بعيدا عن عينيك . والواقع أنه لم يكن في نظرها مخلوق أكثر دنسا مني ، وقد صرت مجلبة للاستياء حتى من هؤلاء : من الربوبي والمعلمين والوالدين ، إذ كنت أخذهم بأكاذيب عديدة ، إما حبا في اللهو ، وإما رغبة في رؤية مشاهد الرعونة ، أو حرصا على تقليد ممثلي المسرح . كنت كذلك أصرق من مخزن البيت أو المائدة ، إما بدافع الشهية ، وإما دفعا لأجر الصبيان

الذين كنا نلهم بمشاهدة ألعابهم . غير أنه حتى في اللعب كان يفلب على التملّش
النبي إلى التفوق ، فكنت أحرز النصر عن طريق الفش . ومع ذلك فإنه لم
يكن بين الأخطاء التي كنت أضبط الآخرين يرتكبونها ، أى خطأ يفتقدني
صبرى ويضاعف قسوتى في اللوم ، بقدر ذلك الخطأ بالذات الذي كنت أنا أول
مرتكب له في حقهم ؛ فإذا ما ضبطت وأنا أرتكبه كنت بدلا من التسليم أنزلق
إلى الغضب . أهذه إذن هى براءة الأطفال ؟ لتصفح عني ياسيدى ، فليس هذا
من البراءة فى شئ . ذلك لأن ما كان يكثر له المربون والمعلمون من أفعال
الاحتيال لسلب نواة فاكهة أو كرة لعب أو عصفور طير ، ليتحول على مر السنين
إلى الاحتيال لسلب ذهب أو قطعة أرض أو عيد ، مما يوضح له الحكم والمالوك ،
على ذات النحو الذى به تلو ضرب السياط أجزية أشد جسامة .

على أن الكلام عن إجرام الأحداث يقتضى أمراً أوليا هو بيان المراد
بالحدثات وتحديد مبدئها ونهايتها فى حياة الإنسان . لذلك نعرف الحدثات بأنها
تكوّن من الحياة الإنسانية تلك المرحلة التى تتميز بمجموع من الظواهر الحيوية
الجبائية والمعضوية والنفسية التى ينتقل بها شخص الانسان من دور التكوين
والنمو الجسمى والنفسى الخاصين بالوليد إلى دور التكوين والنمو الجسمى
والنفسى الخاصين بالبالغ .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة على وجه التقريب الى الفترات الآتية :

١ - فترة الولادة وتشمل الأسبوعين الأولين من حياة الوليد بعد ولادته .

٢ - فترة الطفولة الأولى وتمتد الى نهاية السنة الثالثة بعد الولادة .

٣ - فترة الطفولة الثانية وتمتد من السنة الرابعة الى نهاية السنة السادسة .

٤ - فترة الطفولة الثالثة أو الصبي وتمتد من السنة السابعة إلى نهاية السنة الرابعة عشر .

٥ - فترة الفتوة وتمتد من الخامسة عشر الى نهاية الثامنة عشر .

٦ - فترة الشباب وتمتد من التاسعة عشر الى نهاية الثلاثين تقريبا .

ويمكن كذلك من الناحية البيولوجية أن تدخل في سن الحداثة فترة من الحياة السابقة على الميلاد خاصة بالجنين .

ولكن كلامنا عن اجرام الأحداث يقصد بالحداثة فترة الصبي وفترة الفتوة بوجه خاص .

ومن أصعب الأمور تحديد الوقت الذي يكتمل فيه نمو وتطور الشخص الانساني ، لاسيما من الناحية النفسانية . فرغم أن النفس تبدو كاملة النمو بصفة عامة في سن الثامنة عشر ، وذلك فيما يتعلق بمحاصنها الجوهرية على الأقل ، إلا أنها لكي تكون نفسا ناضجة من جميع الوجوه ، فقد يلزم لذلك أحيانا تجاوز سن الثلاثين .

ورغم أن نهاية السابعة عشرة تعتبر في القانون الجنائي المصري سن النضج الذي تصبح فيه المسؤولية الجنائية للانسان كاملة ، إلا أن هذا السن كثيرة مايتخلف النضج فيها فعلاً . ولما كان بلوغ النضج الكامل جسميا ونفسيا يختلف باختلاف الجنس والبلد والجو بل من فرد الى آخر في نفس الظروف ، فإنه لايمكن - الا من الناحية النظرية - تحديد سن واحد يكتمل فيه على حد سواء نمو الجميع .

ويتناول علماء الاجرام عادة نوعين من عمر الانسان : نوع يسمى بالعمر

الزمنى وآخر يسمى بالعمر العقلى . فالعمر الزمنى يمثل عدد السنين والشهور التى اقتضت على الولادة ، والعمر العقلى تمثل درجة النمو الفكرى للشخص العادى فى سن زمنى معين .

فكلما تقدم الزمن بالطفل تطورت ملكاته العقلية وكل من تقابلها كقاعدة درجة متوسطة معينة من النمو العقلى يمكن قياسها بأساليب خاصة لتشخيص النفسانى . ويتقدم النمو العقلى للفرد العادى باطراد ليس واحدا وإن كان يمكن تصويره بخط صاعد يرتفع درجات معينة يعتبرها علم النفس التربوى بمثابة مراحل للعمر العقلى ويمكنه أن يحددها على وجه التقريب بـ ١٠ سنين وبكسور من السنة . وإن العمر العقلى للأشخاص الطبيعيين يتفق عادة مع العمر الزمنى سنة وشهراً .

والمعيار الأساسى الذى يحدد التدرج فى نمو الذكاء هو اختبارات الذكاء المعروفة فى علم النفس . فكل عمر زمنى ذكاؤه ، وإن طفلاً طبيعياً فى الثمانية من العمر أقل ذكاء من طفل طبيعى فى التاسعة وأكثر ذكاء من طفل طبيعى فى السابعة ، هذا هو الأصل . غير أنه إذا افترضنا أن طفلاً فى التاسعة لم ينجح إلا فى الاختبارات المخصصة لدوى الثامنة ، فإنه يعتبر متخلفاً سنة من الناحية العقلية . أما إذا نجح حق فى الاختبارات المخصصة لدوى العاشرة من العمر فإنه يعتبر عندئذ متقدماً سنة .

ورغم أننا سنتناول فيما يلى تقسيم المجرمين الأحداث بالتفصيل ، إلا أنه يمكننا منذ الآن إدراج الأحداث المنحرفين عامة فى طائفتين كبيرتين : طائفة الشواذ فى الذكاء وطائفة الشواذ فى الطبع . فالطائفة الأولى تتكوّن من أفراد دائرة العقل لديهم ممية . أما الطائفة الثانية فيجب أفرادها يتوافر فى دائرة القلب أى فى دائرة الأهواء التى يدور حولها التعلق العاطفى للفرد وتتجلى فى طريقة سلوكه ونواحي نشاطه ، كما سبق أن بينا .

فالمراد بالشواذ في الذكاء أولئك الأحداث الذين يعتبرون من ناحية العمر العقلي متخلفين بالقياس إلى عمرهم الزمى . ومن الخطأ الفاحش أن يعامل المعلم هؤلاء الأحداث نفس معاملته للأحداث الطبيعيين في ذكائهم أو يطالبهم بذات النتائج التى ينتظرها من هؤلاء ، أو أن يفسر حالتهم على أنها من قبيل التراخى أو التكاسل أو عدم الاجتهاد مع أنها في حقيقتها حالة عجز أو نقص تحول دون أن يسير صاحبها ركب الآخرين . وبدیهى أن مثل هؤلاء الأحداث الضعاف أو المتخلفين من الناحية العقلية ، تبدو أهمية دراستهم فى علم الاجرام من ناحية أنهم يستوجبون عناية خاصة تحول دون تعرضهم لمدوى الأوساط الفاسدة أو الإجرامية ، إذ أنهم بحكم الضعف العقلى قابلون لتأثر السهل بالمثل السوء أو للوقوع أداة طيعة فى يد عتاة المجرمين . وعن هذا سنتكلم بالتفصيل حين نتناول بالبحث علاج الجريمة والوقاية منها .

على أن الجريمة حين تظهر فى محيط الأحداث ، إنما تقع من بعضهم دون البعض الآخر كما هو الحال حين تحدث فى محيط الكبار . ومن ثم يحق التساؤل عن السبب الذى يفضى إلى جريمة الحدث والذى من أجله ، رغم تعرض أحداث معينين لذات المؤثرات الداخلية أو الخارجية ، يجرم بفعل هذه المؤثرات بعضهم دون البعض الآخر . يصدق فى الرد على هذا التساؤل ما سبق أن قلناه فى صدد إجرام الكبار .

فالمجرم الحدث إما أن يكون مصابا بمرض عقلى ترجع إليه الجريمة وعندئذ تخرج عن نطاق بحثنا ، وإما أن يكون مجرما بالتكوين ، وإما أن يكون مجرما بالصدفة .

فالحدث المجرم بالتكوين ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامى الذى سبق أن حددنا معناه فى كلامنا عن المجرمين من الكبار . وقد سلم بوجود هذا التكوين الإجرامى حتى فى الأحداث الصغار ، عدد كبير من علماء الإجرام الذين تقدموا بأبحاثهم وقريراتهم إلى المؤتمر الدولى الأول لعلم الإجرام المقود سنة ١٩٣٨ . بل إن التكوين الإجرامى فى المجرمين الكبار لا بد أنه كان متكاملاً فيهم منذ طفولتهم . وأعراضه التى تبدو منذ الطفولة المبكرة تنحصر فى التعلق الفاتر بالأسره بل عدم الاكتراث بها أحياناً ، وفى تخلف مشاعر المحبة السامية ، وتقوى هذه الأعراض فى مرحلة الفتوة إذ تتخذ صورة ضعف فى الشعور بالإخاء والتحاب الاجتماعى ، وإفراط فى الاندفاع النفسى الأرعن ، وقسوة بل وحشية مصحوبة بمدم استعداد للتضحية ، وتراخ فى قوة الوازع الحلقى ، أى تتمثل إجمالاً فى الطغيان المطلق لقوى الفرائز الأصلية الدنيا والعجز التام عن إخضاعها لمقتضيات الحياة الاجتماعية . ومن ثم فليس التكوين الاجرامى كما سبق أن قلنا سقوطاً حتمياً فى الجريمة لا سبيل إلى تفاديه ، وإنما هو ميل أو استعداد سابق للانزلاق إليها يجعل صاحبه أيسر وقوعاً فيها من سواه . وما دامت حتمية الاجرام ليست متوافرة فى التكوين الإجرامى ، فإنه يمكن بالتبعية الحيلولة بينه وبين أن يفضى إلى الجريمة ، وذلك عن طريق التدخل لمعالجه فى الوقت المناسب ، لاسيما فى الوقت المبكر الذى يبدأ عنده ظهور الأعراض الأولى ، حتى لا يستفحل الداء مع مضي الزمن ويشعر بالتالى الدوا .

ومن أظهر الأمثلة للأحداث المجرمين بالتكوين ، مثال تضمنه تقرير الجمعية السولية لقضاة الأحداث ، المقدم إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين (جنيف : أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٥٥) بعنوان « وسيلتان للوقاية من إجرام الأحداث : الكفاح ضد المؤثرات الضارة بالحالة المنوية وتهذيب الآباء » . فقد ورد في الصحيفة الخامسة من ذلك التقرير أن كل من لا توجد بعد روابط بينه وبين ذوية أو من يعيش في حالة نزاع ولو خفي مع أسرته قد ينضم إلى جماعة من أحداث ضالين مثله منحرفين على شاكلته . ويصبح بعدئذ جزءاً لا يتجزأ من هذه الجماعة أو العصبة ؛ ويداعب الحلم رؤساءها وأبطالها الصبيان . وعندئذ تملكه روح الجماعة ويحذو حذو زملائه فيها ، ويسمى إلى أن يكون ذا شأن بينهم . ومن هنا ينشأ ذلك النوع من الفروغ الإنساني المشؤوم الذي قد يدفع بصاحبه إلى سلوك سبيل القتل لمحض التباهي والتخايل المجرد وبشعور بارد لا حياة فيه ويقال إن هناك أكثر من مائة عصبة يؤلفها أحداث دون العشرين من العمر ، من جنسية واحدة في العادة ، ويعملون لأنفسهم حق السيادة على بقعة معينة من نيويورك حتى أن كل حدث أجنبي عنهم يمترق حدود دائرة نفوذهم يكون عرضة لأن يمتبروه عدواً لهم .

وتناولت الصحافة بالسرد أخيراً تفاصيل جريمة بالغة الفظاعة تكشف عن عقلية الأحداث المكونين لتلك العصابات . مرتكب هذه الجريمة كان على رأس عصبة بنيويورك يؤلفها صبيان بين الخامسة عشر والسابعة عشر وتسمى Navajos

وقد وقعت جريمته على النحو الآتى : احاطت جماعة من أعضاء العصبة بصبي فى الخامسة عشر من العمر كان وديما مسالماً صريحاً لطيفاً ، وسأله أفرادها عما إذا كان ينتهى إلى عصاة معادية فأجاب بالنفى . ومع ذلك شهر عليه أحدهم مسدسه ثم عدل . عن استخدامه وهم بإعادته إلى حيث كان . وفى هذه اللحظة رمى رئيس العصبة هذا الأخير بالجبن وقتل ذلك الصبي على التو . وحين قبض على القاتل لم يبد أى أسف على فعلته وظل عديم الاكتراث . وعوضاً عن أن تثير فعلته الشناء موجه من الامتناع ، لم يتورع فتيات صغيرات من الذهاب الى مقر البوليس لتعبير عن تعلقهم برئيس العصبة الاجرامية طرزانين المحبوب . وحتى فى جناز المجنى عليه تجلت مظاهر اخلاص منقطع النظير من الأحداث المنحرفين لصنهم (الرجل ذى الرداء الجلدى الأسود الذى كان يبنى الفوز بالبطولة فى عالم الملاكمة ، وكان يستخدم المسدس فى سبيل ألا يرهق يديه) .

والحدث المجرم بالصدفة هو الذى يقع فى الجريمة عرضاً دون أن يكون فى تكوينه استعداد سابق للوقوع فيها . فهو لا ينزلق إلى الجريمة حباً فيها واستمراء لها ولا يتكرر ارتكابه إياها كما هو الحال فى كل مجرم بالتكوين ، وإنما فعل الخارج فى جريمته أقوى من فعل الداخل . فهو يرتكبها عرضاً ومصادفة دون أن تبدو منه أمارات تنذر مقدماً بوقوعها منه . ويتوقف حدوثها على عامل خارجى طارىء . وقد يكون هذا العامل داخلياً كذلك مثل الأزمات المميزة للصور المراهقة ، وعندئذ يتمين عدم الخلط بينه وبين التكوين الإجرامى كعامل

داخلي هو الآخر . على أن المجرمين بالصدفة من بين الأحداث م
كالمجرمين بالصدفة من بين الكبار ، يرجع تأثيرهم بالعامل العائى إلى
استعداد داخلى عئدم قئأأر به لا ىأوافر فى الفرد العاى المتوسط
منهم . هذا الاستعداد الداخلى هو القى ىهىء لجرىءة الصدفة سبيل
الوقوع مع التسليم بأنه لا ىصل إلى حد التكوين الإجرامى ، وأن
هذه الجرءة تطلب علبا صفة الصدفة العرضىة وىمزى وقوعها إلى العوامل
الخارجىة أكثر مما ىنسب إلى العوامل الداخلىة .

وسبق أن تكلمنا عن مصدر التكوين الإجرامى فى المجرم
بالتكوين وإلبه يرجع كذلك ولو جزئىا الاستعداد الداخلى فى المجرم
بالصدفة . وىبنا أنه الوراثة والسلااة ؛ فلا داعى للخوض فىه من
جديد ، وإنما نأىل إلى ما سبق أن قلناه فى صءءه عئء الكلام عن
الجرىءة بصفة عامة . ذلك المصدر ىفعل فعله فى الإجرام عامة سواء فى
أىط الأحداث أو فى أىط الكبار . وإنما ىعنىنا أن نوجه النظر إلى
أن كؤن الوراثة مصءرا لتكوين الإجرامى ، وعاملا سببىا للإجرام ،
أمر لىس ىعمء لإأاع علماء الإجرام علبه . قء جاء فى القرر المءء من
سكرتارىة المنظمة التهذىبىة والعلمىة والثقافىة للأمم المتحدة ، والمقءم
تأ ١ رقم 1/L. 3/C. 6/CONF. A إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة
فى شؤون الوقافىة من الجرءىة وعلاج المجرمن ، الذى عقد فى أئف
بىن أغسطس وسبأبر سنة ١٩٥٥ بئءوان « البئواحى التهذىبىة
وأجرام الأحداث » .

The Educational Aspects of Juvenile Delinquency.

ما يأتي في الصحيفة الثالثة منه :

" Heredity appears to operate, not directly through the transmission of a criminal disposition as such, but rather indirectly, through such constitutional conditions as a dull or defective intelligence, an excitable and unbalanced temperament, or an over-development of some single primitive instinct. Of environmental conditions, those obtaining outside the home are far less important than those obtaining within it; and within it, material conditions such as poverty are far less important than moral conditions such as ill-discipline, vice and, most of all, the child's relations with his parents. Physical defects have barely half the weight of psychological and environmental. Psychological factors whether due to heredity or environment are supreme both in number and strength over all the rest. Intellectual conditions are more serious than bodily; and emotional than intellectual ",

ومعنى هذا أن الوراثة يبدو أثرها لا مباشرة عن طريق تحمل الاستعداد للجريمة كما هو ، وإنما على نحو غير مباشر بطريق عوامل تدخل في تكوين الفرد مثل ذكاء منطقي ، أو معيب ، وطبع سهل الانفصال أو غير متزن ، وإفراط في نمو بعض الغرائز البدائية . وتعتبر العوامل الخارجية المحيطة بالفرد خارج بيئته أقل أهمية من تلك المحيطة به داخل البيت . ومن بين العوامل المحيطة داخل البيت تعتبر الظروف المادية كالبؤس أقل أهمية من الظروف المعنوية مثل النظام المحتل والرياسة وعلى الأخص علاقات الطفل بوالديه . والعيوب الخلقية نصف أهمية العيوب النفسية وعيوب الوسط المحيط . وتفوق العوامل النفسية غيرها سواء في العدد أو في القوة ، وسواء كانت ترجع إلى الوراثة أو إلى الوسط . وتعدّ الظروف الفكرية أفضل أثراً من الظروف الجسمية ، كما تعتبر الظروف العاطفية أهم من الظروف الفكرية ...

وجاء في التقرير الذى قدمه إلى المؤتمر سالف الذكر الاتحاد العالمى للصحة العقلية أن الوراثة تلعب دورها كمصدر للجريمة . فقد ورد فى الصحيفة الثالثة من هذا التقرير المقدم تحت عنوان " Comment prévenir la délinquance juvénile " أنه مهما كان مدى الدور الذى تلعبه الوراثة فإنه من المسلم به عامة وجود عامل تكوينى يقوم عليه طبع المجرم .

" Quel que soit le rôle exact de l'hérédité on convient généralement qu'il entre un facteur con-

stitutionnel dans la formation d'un caractère de
délinquant..."

هذا عن مصدر التكوين الإجرامى أو الاستعداد الداخلى للجريمة .
وقد سبق أن تناولنا بالبحث فى كلامنا عن الاجرام بصفة عامة ،
مختلف العوامل المساعدة أو الهيئة للجريمة داخلية كانت أم خارجية .
فما قلناه فى صدها يصدق على الأحداث فى إجرامهم . غير أن اجرام
الأحداث يقتضى الكلام بسبب طابعه الخاص عن عوامل مساعدة له
داخلية وخارجية اما مقصورة عليه واما أظهر فى ميدانه منها
فى سواه .

لذا سنخصص مبحثا لهذه العوامل ثم آخر لأسلوب البحث فى اجرام
الأحداث ، فثالثا لتقسيم المجرمين الأحداث . أما علاج اجرام الأحداث
والوقاية منه فسنواجهه فى الباب السابع المخصص لمعالجة الجريمة والوقاية
منها بصفة عامة .

المبحث الأول

العوامل المساعدة أو المهينة لأجرام الأحداث

ليس إجرام الأحداث إلا وجهاً من وجوه مشكلة أعم وأشمل ، هي انحراف الطفولة . ومن البديهي في هذا الميدان كما في غيره أن الوقاية خير من العلاج ، وأن الفرغ المالي والاجتماعي الذي تتحمله الدولة من جراء جرائم وقعت ، باهظ ضخم بالنفاس إلى ما كانت تكلفه لو عنيت بالوقاية من هذه الجرائم قبل أن تقع . الوقاية من الجريمة إذن مهما كانت تكاليفها تعد أهون عبءاً على ميزانية الدولة واجتماعياتها من علاج الجرائم بعد وقوعها . وأحد ميادين هذه الوقاية أن لم يكن أهمها ، هو بالذات ميدان الطفولة المنحرفة .

ولقد كانت النظريات القديمة تصور إجرام الأحداث على أنه مرض لا يختلف عن سواء إلا في كونه مرضاً نفسانياً أو عصبياً ، وأن كل ما يتطلبه هذا المرض هو العلاج فيما يمكن تسميته بمسنفيات الجريمة ، بأساليب طبية ونفسانية .

غير أن هذه النظريات لم تحط بالحقيقة إلا في جزء منها هو الخاص بالجريمة المرضية . أما بالنسبة لأحدث المجرم بالتكوين ، والذي ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامي وهو ليس مرضاً كما يبتنا ، فتدخل في إجرامه عوامل مساعدة أو مهينة تنبه مفعول هذا التكوين وتؤدي به إلى الجريمة . ومن ثم فهذه العوامل وإن لم تكن سببية بالنسبة إلى هذا المجرم لسكون جريمته راجعة إلى تكوينه الإجرامي ، تعد مع ذلك ذات شأن بالنظر إلى أهمية الدور الذي تلعبه كهيئة لهذا التكوين . ولذا يتعين - كما سنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها - أن

تعى الجهود العلاجية والوقائية لا بالحد من التكوين الإجرامى فحسب ، وإنما بمكافحة العوامل التى توقفه وتبطل له سبيل الإفضاء الى الجريمة .

هذه العوامل إما داخلية وإما خارجية . وقد سبق أن تناولناها فى الكلام عن الإجرام بصفة عامة . وقلنا انها أحياناً تصبح من العوامل السببية للإجرام ولا تقتصر على مجرد التهيئة له والمساعدة عليه ، وذلك حين تتخذ صورة استثنائية تقضى عرضاً الى جريمة تقع من مجرم بالصدفة .

وذكرنا كذلك أن المجرم بالتكوين كثيراً ما ينبه تكوينه الاجرامى ظرف تافه داخلياً كان أو خارجياً ، يمر أمامه الرجال العاديون مرّ الكرام وهم بالقات أولئك الذين يظهر من بينهم أحياناً مجرمون بالصدفة . وقررنا أن هذا التكوين الاجرامى ليس مع ذلك سقوطاً حتمياً فى الجريمة لافتر منه ، وأنه من الممكن ، لو عولج فى الوقت المناسب ، الحيلولة بينه وبين أن يفضى الى الاجرام . وما من وقت أنسب لذلك غير عهد الطفولة والحدأة . فإذا ماترك هذا المهد يمشى حتى تضافرت فى تنذية التكوين الاجرامى لدى الحدث عوامل داخلية وخارجية اطرد تأثيرها عليه فمززت هذا التكوين فيه ، أصبح العلاج عندئذ أمراً شاقاً . ولن نتناول فى هذا المبحث من بين العوامل الهيئة للإجرام ، وقد سبق الكلام عنها ، إلا مايكون منها ذا أهمية خاصة فى جريمة الحدث بالذات ، ونعنى بذلك من بين العوامل الداخلية أزمات المراهقة والشباب ، ومن بين العوامل الخارجية حالة الأسرة . وسيد الدراسة .

أولا - العوامل الداخلية

أزمات المراهقة والشباب :

يقرر العالم البلجيكي Quetelet أن الميل إلى الجريمة *penchant au crime* يختلف باختلاف المراحل التي تمر بها حياة الإنسان . ودلل على ذلك بالإحصاءات المبنية لنسبة عدد المجرمين في كل طائفة من طوائف العمر الإنساني بالقياس إلى عدد أفراد هذه الطائفة ، إذ تبين له أنه بينما تنخفض هذه النسبة قبل سن السادسة عشر ترتفع بعدئذ بسرعة في طائفة من يتراوح عمرهم بين ١٦ ، ٢١ سنة ثم توالى الارتفاع في طائفة المتراوح سنهم بين ٢١ و ٢٥ سنة إذ تبلغ في هذه الطائفة أقصى حدها .

هذه الإحصاءات التي يستند إليها Quetelet ترجع إلى المدة الواقعة بين سنة ١٠٢٦ ، سنة ١٨٢٩ . وقد كانت محل دراسة منه لا لتحديد نسبة عدد المجرمين بصفة عامة في كل طائفة من طوائف السن فحسب ، وإنما لتحديد نسبة كل نوع منهم في حدود طائفة السن التي ينتمون إليها ، أي نسبة عدد القصوص من بين أفراد كل طائفة أو نسبة عدد القتالين ، إلى غير ذلك من نسب تكشف عن كية كل نوع من الإجرام على حدة ولا تقف عند الكشف عن كية الإجرام في مجموعه . وتبين له أن السرقة تبلغ أقصاها في السن الواقع بين ١٦ سنة ، ٢١ سنة ، وأن جرائم العرض توجد أقصى نسبة لها بين سن ٢١ ، ٢٥ ، وأن جرائم القتل والضرب والجرح تقع أكبر نسبة لها في السن بين ٢٥ ، ٣٠ سنة ، وجرائم التزوير تصل إلى أقصى نسبة لها بين سن ٣٠ ، ٣٥ .

وإذا ترجحت الإحصاءات نفسها بلغة أخرى يتبين أن درجة إجرام الرجال المتراوح سنهم بين ٦٥ ، ٧٠ سنة ، تعدّ أقلّ ست مرات من درجة إجرام الشبان المتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها فيمن يقع سنهم بين ٥٠ ، ٥٥ سنة أقلّ ثلاث مرات منها في طائفة هؤلاء الشبان ، وأنها فيمن هم بين ٤٥ ، ٥٠ سنة أقلّ أكثر من مرتين منها في طائفة الشبان عينا . وتبدو الحقيقة نفسها من وجهة النظر الثانية الخاصة بدرجة الإجرام في كل نوع خاص من أنواعه : فقد أظهرت تلك الإحصاءات أن الميل إلى السرقة لدى الرجال المتراوح سنهم بين ٥٥ ، ٦٠ أقلّ عشر مرات منه لدى الشبان بين ٢٥ ؛ ٣٠ ، وأن الميل إلى القتل أقلّ عشر مرات كذلك الخ ...

خلص العالم البلجيكي من ذلك إلى القول بأن النمو الفكري والنفسى للإنسان يستغرق وقتاً أطول مما يستغرقه محض النمو الجسمى لبعض الخصائص الجسمية كالبنية أو القوة العضلية ؛ وأن الإجرام إنما يبلغ أقصاه في طائفة الشباب بالنظر إلى بلوغ النمو الجسمى كماله في هذه الطائفة بالإضافة إلى ازدياد العواطف لديها حدة وشدة وأنه حين يبلغ النمو الفكري والنفسى كماله في وقت لاحق ، يصبح بمثابة ضابط للسلوك الانسانى ينحى به الاعتدال ويحدث بالتالى مع تقدم السن أثره في الحدّ من موجة الاجرام . فاذا ما حان وقت الشيخوخة وجاءت بما يميزها من تدهور جنائى وعاطفى ، صار هذا العامل بالإضافة الى سابقه مقيداً لدرجة الاجرام ، اذ ينكسر سلاح الجريمة في يدين ولى عنهما عهد القوة وصارتا تتداعيان رعشة وارتخاء .

وبالرجوع الى الاحصاءات الايطالية في الموضوع نفسه ؛ تبين من احصاء

سنة ١٩٢٨ أنه في كل ١٠٠ من المحكوم عليهم وجد أكثر من ١٢ حدثاً يتراوح
عمرهم بين ٩ سنين و ١٨ سنة ؛ وأنه في كل ١٠٠ ألف من أفراد الشعب
الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنين و ١٨ سنة ؛ وجد نحو ٥٠٠ محكوم عليه ؛
وأنه في كل ١٠٠ ألف من الأفراد المتراوح سنهم بين ١٨ و ٣٠ سنة وجد نحو
٨٠٠ محكوم عليه ؛ وأنه في طوائف الأفراد المتجاوزين من العمر الثلاثين أخذ
يناقص عدد المحكوم عليهم . بل اتضح أن درجة اجرام الرجال الذين يتجاوز
عمرهم الخمسين أقل بمراحل من درجة اجرام الأحداث المتراوح سنهم بين ١٤ و
١٨ سنة ؛ بمعنى أن الحدث أكثر اجراءاً من الرجل الناضج أو الرجل الشيخ .
ويستفاد من احصاءات سنوات ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ في مجموعها أن درجة
اجرام طوائف العمر الواقعة بين ١٤ ، ٥٠ تملو على المتوسط ؛ بينما تقل عنه من
جهة درجة اجرام الصبيان المتراوح عمرهم بين ٩ ، ١٤ ومن جهة أخرى درجة
اجرام الشيوخ المتجاوز عمرهم خمسين سنة .

وأظهر الإحصاء الخاص بالسنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ والإحصاء
الخاص بالسنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ، أنه من بين ١٠٠ حدث محكوم
عليهم لختلف الجرائم كان يوجد نحو ٧٥ محكوم عليهم لسرقات أو لجرائم
اعتداء على المال ، ونحو ٩ محكوم عليهم لجرائم اعتداء على الأشخاص .
وبين إحصاء ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ عدد المحكوم عليهم في كل ١٠٠ ألف مواطن
من سن معين ، وبالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم ، فأتضح أن
الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنوات ، ١٤ سنة وبين ١٤ ، ١٨ سنة
إنما يكون أكثر ميلهم منصرفاً إلى السرقة المشددة عقوبتها ، وأن أقصى
نسبة للمحكوم عليهم في هذه السرقة إنما توجد في الأحداث الواقع سنهم

بين ١٨ ، ٢١ سنة ، وأن أعلى نسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص تتحقق في الأحداث بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأن النصب والإخفاء يلغان أقصى نسبة لهما بين ٢٥ ، ٣٠ وبين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، في حين أن السب يصل إلى أكبر نسبة له فيمن هم بين ٤٠ ، ٥٠ سنة .

فعلی ضوء الإحصاء الأخير ، يمكن أن يقال بحق إن الإنسان في بداية شبابه لا يضرب ولا يمتال بقدر ما يسرق ، وأنه في غفوان شبابه يجرح ، وفي رجولته يمتال أو يقذف أو يسب .

وبالرجوع الى الإحصاء الإيطالي الخاص بالخمس سنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ وهو من أقوى الإحصاءات تعبيراً ، يتضح كذلك أن أعلى نسبة لعدد المحكوم عليهم في السرقة باكراه وغصب المال بطريق التهديد والسرقة المقرنة بطروف مشددة والجرائم الجنسية ، إنما توجد في طائفة المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة .

لماذا إذن يبلغ الإجرام أشده في سن الحدائة الواقع بين هذين العديين ، وتختلف درجته وصورته باختلاف السن على النحو الذي يبينه الاحصاءات المتقدمة ؟

اختلف الرأي في تحليل هذه الظاهرة . فذهب بعض المثاليين في أهمية العوامل الاجتماعية الى القول بأن تآور الاجرام كية ونوعا في مراحل العمر الانساني يرجع هو الآخر الى تطور الظروف الاجتماعية المحيطة بالانسان في هذه المراحل . ذلك لأن الوسط المحيط بالطفل والصبي يختلف عن ذلك الذي يحيط فيما بعد بالشاب ثم بالرجل وبعدئذ بالشيخ .

فإنما الوسط الذى يتهيأ للإنسان فى أولى مراحل عمره لا يمتدى الأسرة والمدرسة ، نجد أنه فى المراحل التالية يمتد وينسع بدخول الإنسان فى معمة الحياة العملية وتشعب علاقاته واحتكاك مصلحته بمصالح سواه . ومن أجل ذلك يرجع تطور الاجرام تبعاً لمراحل العمر الى تطور الوسط ، ولا محلّ لارجاعه الى اعتبارات شخصية خاصة بتطور النمو العضوى والنفسانى للإنسان ذاته .

ويعزز أصحاب هذا الرأى وجهة نظرم بقولهم إن كمية اجرام الأحداث تختلف اختلافاً محسوساً من بلد الى آخر ، بل من وقت الى آخر فى البلد الواحد ، الأمر الذى يدل على أن هذا الاجرم متوقف على ظروف البيئة المحيطة بالأحداث والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان . ولو كان الأمر متوقفاً على عامل التكوين العضوى ما كانت درجة اجرام الأحداث تختلف حتى فى الشعب الواحد من وقت الى آخر مع تجانس أفرادهم فى هذا التكوين .

غير أن هذا النظر مردود عليه بأنه يبالغ فى نقي أهمية التطور العضوى والنفسانى لنمو الإنسان باختلاف مراحل سنه وأثر هذا التطور بالتبعية على درجة الاجرام ونوعه . فلا ينكر أحد أن الإنسان فى بداية كفاحه العملى يستولى عليه نوع من القلق وعدم الطمأنينة ينتابه حين تعرض أمامه للمرة الأولى مشكلة الظفر لنفسه بمركز اقتصادى واجتماعى ، وأنه بفعل السعى وراء هذا المركز تتولد لديه تلك البواعث التى بتزايدها وتوالى ضغطها عليه قد تدفع به إلى سلوك منحرف بل إلى فعل إجرامى . ولا

يشك أحد كذلك في أنه يلوح الإنسان في مستهل سنه الناضجة أول مركز اجتماعي له ، تأخذ في التناقص تلك البواعث التي تدفع في القليل إلى الإخلال بقواعد الأخلاق إن لم تدفع إلى الإجرام . وثبت أيضا أن الإجرام يتناقص كية منذ الفترة التي يبدأ فيها تزايد الإنتاج الاقتصادي للإنسان ، وأنه يستمر في التناقص حتى في فترة الشيخوخة التي يقلب الركود أو التدهور الاقتصادي على معظم أفرادها ، الأمر الذي يدل على نفسية الشيخوخ وما يطلب عليها من زهد وإذعان للأمر الواقع .

على أنه مع التسليم بأن تلك الأمور وما إليها من ظروف اجتماعية تمكس أثرها على الاجرام ، فانه ما من شك في أن هذا الأثر إنما ينصب على كية الاجرام في مختلف مراحل السن لا على خط سيره بين هذه المراحل . فالظروف الاجتماعية تؤثر على مجموع الاجرام في كل مرحلة من السن من حيث ارتفاع هذا المجموع أو انخفاضه ، لا على الوجهة التي يتخذها كية ونوعا بالانتقال في العمر من مرحلة إلى أخرى ، إذ تظل هذه الوجهة ثابتة مهما كانت الظروف ، والمراد بها حالة الاجرام لا في كل مرحلة على حدها وإنما بالقياس إلى المراحل الأخرى . فالنسبة التي يكشف عنها هذا القياس تظل ثابتة وإن اختلفت الكميات الجارية القياس بينها بارتفاعها تارة وانخفاضها أخرى تحت تأثير العامل الاجتماعي .

وبناء على ما تقدم يذهب رأى آخر هو الراجح إلى التسليم بأنه ما دام للسن أثره الملموس في تطور النمو الانساني سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسية ، فانه لا بد أن يكون بالتبعية ذا شأن في اختلاف الوجهة

التي يتخذها الاجرام كية ونوعا باختلاف مراحل السن . فكما يتطور النمو الجسدى والنفسى يتطور الاجرام كذلك ، وقد اختلفت الآراء فى تصوير هذا النمو الانسانى .

فذهب رأى إلى القول بأن للفرد الواحد شخصيات متعاقبة مختلفة باختلاف سنه رغم ما يبدو فى الظاهر من أنه ذو شخصية واحدة لا تتغير . فشخصيته بالأمس غير شخصيته اليوم وغير شخصيته فى الغد ، بمعنى أنه يموت أكثر من مرة ليحيا حياة جديدة كلما ولّى عهد وبدأ عهد آخر من الزمن .

وذهب رأى آخر إلى القول بأن شخصية الفرد واحده مهما تغير الزمن وتقل كما هى باقية على خصائصها الذاتية من المهد إلى المهد .

غير أن هناك رأيا ثالثا يتوسط بين المذهبين ويعزو إلى الفرد الواحد شخصية واحدة فى خصائصها الأساسية وإنما متعددة فى صورها الخارجية . فطبقا لهذا الرأى ، يظل تكوين الشخصية على ما كان عليه وقت أن ولد الفرد بها ، فيفعل الزمن والسن فعلهما لا فى الأساس الذى تقوم عليه الشخصية وإنما فى الصورة المبررة عنها . فمن يولد شرسا يظل كذلك على مرّ السنين ، ولا يتغير سوى القناع الذى ترتديه شراسته .

والرأى الأخير فى نظرنا هو أقرب الآراء إلى الصواب ، غير أنه يتطلب مزيدا من التحديد والتفصيل : فلا شك فى أن تقدم الإنسان فى السن يؤثر على الوجه الخارجى والداخلى لشخصيته على حد سواء ، بحيث يتمكن هذا التأثير كذلك على طريقة السلوك ، غير أن نمو الإنسان

تبعا للسن محكوم بثلاثة أنواع من العوامل : عامل الشخصية التى ولد بها وعامل التأثيرات الجسمية والنفسية التى ترسم مع الوقت آثارها على الأساس القائمة عليه تلك الشخصية ، وعامل الظروف المادية والمعنوية التى تنبأ للشخصية من المجتمع المحيط بها وتؤثر بالتبعية عليها من بين هذه العوامل يظل ثابتا ، العامل الأول وهو عامل الشخصية ، بينما يتغير العاملان الآخران بتغير الزمن وباختلاف مراحل السن ، وينتج من ذلك أن الفرد الواحد كلما تقدم به المسير فى طريق الحياة ، وإن ظل على شخصية واحدة ، تبدو عليه مع ذلك صور أفراد متباينين ، يقتصر التباين بينهم على بعض النواحي فقط دون البعض الآخر ، أى على النواحي القابلة للتطور تبعا لكونها لا ترجع إلى أصل راسخ فى تكوين الشخصية . وليس لنا فى هذا المجال الخاص بالعوامل الدخيلة المهيئة سوى أن نتكلم عن عامل التأثيرات الجسمية والنفسية المرتبطة بمراحل السن فى ذاته ، مرجئين الكلام عن عامل الظروف المحيطة إلى موضع آخر هو الذى سنتناول فيه العوامل الخارجية المهيئة .

فمن وجهة التأثيرات الراجعة إلى السن ذاته كعامل داخلى ، لا يشك أحد فى حدوث هذه التأثيرات مع الزمن سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسانية .

وأول ما تقع عليه الملاحظة هو التطورات الجسمية . فقد قيل قديما إن الرجل مخلوق يسير فى فجر حياته على أربعة أقدام وفى وضوح نهاوها على قدمين وفى غروب شمسها على ثلاثة أقدام . وقال Lavater إن كل

إنسان يحمل في وجهه شهادة ميلاده ، كما وصف كثيرون من أتباعه
الاقلابات الجنائية التي تحدثها المراحل المختلفة للسن في جسم الإنسان
تاركة على وجهه أثارا لا تمحى ، ومؤثرة كذلك على شكل الجسم وحجمه
ولونه وتكوينه . وقد وصفوا على التوالي ملامح الطفل والشاب والرجل
والشيخ حتى وصلوا إلى وصف الموت باعتبار أنه يعدم كلية كل تعبير
للملامح ؛ وإن كان الوجه بعد الموت بقليل تبدو ملامحه أكثر وضوحا
وتناسبا مما كانت بل أكثر إتساقا ونبلا . على أن هذه الأوصاف لم
تتخذ صورة التعبير بالأرقام ووحدات القياس إلا منذ عهد الباحث
البلجيكي Quetelet

منذ ذلك الحين أصبحت التطورات الجسمية محل قياس بالاستقيمترات
والمليمترات فيما يتعلق بالطول والعرض وكذلك بالجرامات فيما يتعلق
بالوزن كما امتد القياس من الأعضاء الخارجية إلى الأعضاء الداخلية
وأمكن به الوقوف حتى على مدى قوة التنفس والقوة المضطية والقوة
الاحتمالية للمخ .

ومن جهة ثانية قلنا يعلم كيف يتأني للطب الشرعى أمام جثة المجهول
أو أمام أشلاء جثة أو بقايا عظام ، أن يعرف على سن صاحبها ، إذ
يستعين في هذا التعرف بما كشف عنه العلم من مميزات جسمية للإنسان
في كل مرحلة من مراحل السن . من قبيل هذه المميزات مثلا في مرحلة
الشيخوخة ، وجود دائرة حول قزحية العين وعدم وجود تباعد بين
العظام في خطوط اتصالها ، ووجود تجعبد في الثنية القعرية للعين وفي
ذناد غضروف الأذن الخ ...

ومن جهة ثالثة قد أثبتت أبحاث المعامل في الوظائف الداخلية للأعضاء أن هذه الوظائف يطرأ على سيرها تغيير بالتقدم في السن ، كما يحدث هذا التغيير حتى في تكوين الدم وفي تكوين العظام . فالدم مثلاً يتناقص فيه مع الزمن المواد المنبهة بينما تتكاثر المواد السامة . ومن أجل ذلك قل مع الزمن قابلية الجروح لمرعة الالتئام ، فبينما تبلغ هذه السرعة أقصاها في نواة الجنين ، تنزل درجة في الجنين ثم في الوليد ويستمر نزولها في الشاب ثم في الرجل حتى تبلغ حدها الأدنى لدى الشيخ .

ومن جهة رابعة يبدو أثر السن كذلك في شكل الكتابة ونبرات الصوت وطريقة المشي . فقد أثبت فحص الكتابة سواء بتصويرها تصويراً مكبراً أو بقياس جزئياتها أو بتتبع سرعة حركاتها أن كتابة الشخص الواحد وهو صبي تختلف عنها وهو شاب وعنها وهو شيخ ، بمعنى أن للكتابة منها كذلك مثل الشخص الذي يخطها سواء بسواء بقياس نبرات الصوت كذلك سواء بترجمة خصائصها في أرقام أو بتسجيل الصوت نفسه تبين أن للصوت هو الآخر سناً مثل صاحبه . وأخيراً فإنه بفحص آثار الأقدام التي يتركها الرجل في طريق مسيره وقياس مسافاتهما وزواياها ومدى غورها ، تبين أن مشية الرجل في صباه غيرها في شبابه وغيرها في شيخوخته .

ومن جهة خامسة فقد أظهرت الأبحاث الحديثة في علم وظائف الندد ، أن الإفرازات الداخلية للندد ذات شأن كبير في نمو الإنسان . فهي العامل المحرك لهذا النمو سواء في الناحية الظاهرة منه على أعضاء الجسم الخارجية

أو في الناحية الخاصة منه بأعضاء الجسم الداخلية . بل إن تلك الأبحاث قد كشفت عن أمر أجل شأنًا وهو أن الإفرازات الداخلية للعدد وثيقة الصلة بطريقة سلوك الإنسان إذ هي التي توجه أحاسيسه وتتحكم في تيارات نفسه وتكيف مزاجه . وقد وصف علماء العدد المراحل المختلفة لنموها من سن إلى آخر ، وأظهروا كيف أن كل مرحلة من هذا النمو تعاصرها مرحلة مقابلة من طرق الإنسان في الحياة وفي الشعور وفي التصرف .

وسنرى إلى أى مدى تتوقف الأطوار النفسية لدور المراهقة على الإفرازات الداخلية للعدد من ناحية أن هذه الإفرازات تتخذ صورة مميزة لهذا الدور عن سواه ، كما أننا سنرى أهميتها كذلك في دور الشيخوخة وما يصاحبه من أعراض نفسانية مرتبطة بشيخوخة الجسم في أعضائه ووظائف غده .

هذه إشارتنا إلى تطورات الجسم تبعاً للسن ، ومنها يبدو صدق الفيلسوف الذي قال إن الحياة موت بطيء يبدأ ببداية الحياة نفسها ، وإن سيرنا إلى الموت راجع إلى أننا وأبنا نور الحياة . بل إنه إذا لاحظنا أن سرعة التام الجرح أوفر في نواة الجنين منها في الجنين نفسه ومنها بعدئذ في الوليد ، فلا يكون من الغفلة أن نقول إن ديب الشيخوخة إنما يصيب الإنسان لا من وقت ميلاده فحسب بل كذلك من وقت سابق على هذا الميلاد .

ودغم أن تطور الإحرام تبعاً للسن مرتبط بالتطورات النفسية

أكثر منه بالتطورات الجسمية ، إلا أنه لم يكن من البعث ذكر ما قدمناه عن تطورات الجسم لإظهار التلازم القائم بينها وبين تطورات النفس على ما سيجي .

فالنفس هي الأخرى تتطور بالتقدم في السن . ورغم أن العلم لم يصل إلى قياس هذه التطورات بذات الدقة الحساية التي تقاس بها تطورات الجسم ، إلا أنه يمكن تحديدها إجمالاً بوصف ما يظهر من إمارات دالة عليها . وقبل الخوض في هذا الوصف لا يفوتنا إبداء ملاحظة أولية هي أنه بينما يقف النمو الجثائي عند سن معينة فإن النمو النفسى لاسيما من الناحية العقلية وما يوسع دائرتها من معلومات وتجارب لاتقطع مادام الزمن سارياً ، يظل في تزايد أو يبقى على الأقل محتفظاً بمستوى مرتفع مما تقدم الإنسان في السن . ومن أجل ذلك فإن الإنتاج الاقتصادى للرجل حين يكون متوقفاً على القوة الجثمانية ، يقف أو يأخذ في النزول عند سن مبكرة بالنسبة للسن التي يظل فيها الإنتاج قائماً حين يكون منبعثاً على العكس من القوة الذهنية والفكرية . والتاريخ مليء بأمثلة لإنتاج فكرى لأناس بين سن العشرين وسن الخامسة والخمسين أثبتت تفوقهم بكثير على الشبان الذين يقل عمرهم عن ثلاثين سنة ممن يشتغلون بالإنتاج نفسه .

وفيما يلي وصف التطورات النفسية .

يقول Boileau إن لكل سن مسراته وروحه وعاداته . وإن الزمن كما يشير كل شيء يشير كذلك طابعاً . والشاب إذ يجيش صدره

بالأهواء سهل الانسياق وراء الإغراء بالرزيلة ، مفرور قَلْب قليل
الاحتمال لتند متعشش إلى الذات والسن التالية الناضجة أكثر تأملا
وعلى جانب من الحكمة ، غير أنها مضطربة متربصة ، تغمم نفسها في
جمال الكبار ، وتسمى بكل وسيلة إلى تحاشي الضربات المضادة والوقاية
منها ، وتدفع يصرها بعيداً إلى المستقبل بثقة و يقين . وتأتى بعدئذ
الشيخوخة الشاكية البخيلة لتسير في كل طريق بخطوة باردة بطيئة ،
تحميل على الحاضر وثقل على الماضي ، وإذ تعجز عن المتعة بالسرور
التي يسيء الشباب استخدامها توجه إليها على الدوام كل لوم .

وإذا بدأنا بوصف الطفولة الأولى وجدنا أنها تتميز بنزعة فطرية
إلى الأنانية والإحراز وحصر العالم الخارجى في نطاق الذات . وكثيراً
ما يتخذ الإحراز فيها صورة الابتلاع . وحين تبدأ القواعد الاجتماعية
للسلوك في فرض نفسها على الطفل بطريق التهديدات والجزاءات تبدأ
في الظهور لديه إمارات روح اجتماعية نفعية ، وإنما تظل باقية فيه
صفات الحسد والبغية كما يتولد الحقد في نفسه على أثر الألم والإذلال
الذين يشعر بهما نتيجة الأفعال الأولى للتأديب . وفضلا عن ذلك
تسيطر عليه ميول إلى الكذب حتى أنه يجد لنفسه ملهة في توالى
الكاذب .

وتأتى بعدئذ فترة المراهقة والمراد بها تلك الفترة التي يبدأ عندها
الشعور الجنسي في الاستيقاظ . وقد دلت أبحاث العالم Godin على أنه
في أجناس أوروبا الوسطى تمتد هذه الفترة عادة بالنسبة للإناث من
الثالثة عشر إلى الخامسة عشر ، وبالنسبة للذكور من الرابعة عشر

أو الخامسة عشر إلى السابعة عشر ونصف . ومن ثم يمكن القول بأن بداية هذه الفترة تتقدم سنة أو أكثر في البلاد الحارة ، وتأخر سنة أو أكثر في البلاد الباردة .

على أن دراسة المراهقة تقتضى زيادة في الإيضاح أن يمتد البحث إلى ما قبل المراهقة أى إلى الحادية عشر والثانية عشر بالنسبة للإناث ، وإلى الثانية عشر والثالثة عشر بالنسبة للذكور ، على اعتبار أن هذه الفترة هى المهددة لنمو الجنسى وأن المراهقة يبدأ فيها هذا النمو ثم ينتهى بنهايتها .

ففى الفترة السابقة مباشرة على المراهقة يطرأ تطور فى الإفرازات الداخلية للغدد ، بأن يزداد إفراز الغدة الدرقية وهى التى يتكيف على أساسها استعداد الإنسان للتمددى والمنازعة ، ويزداد كذلك إفراز الغدة النخامية وهى المتحركة فى وظائف غدد الجسم كلها ، وإفراز الغدة التيموسية وهى المكيفة لقابلية الافعال ، وتبدأ الغدة الجنسية إفرازها ، وكثيرا ما يصحب ذلك تحول شديد أو سمنة غير عادية ، إلى غير ذلك من أعراض عنى باستظهارها الأطباء .

وبالدخول فى دور المراهقة بالمنفى الصحيح ، تبدأ فى الظهور أعراض تطور فسانى سببه ابتداء الصراع بين الإنسان وبين الوسط المحيط به ، على أثر تفتح ملكاته النفسية والذهنية نتيجة لذلك التطور الطارئ فى إفرازات الغدد . ويكون هذا الصراع عادة أظهر فى الإناث منه فى الذكور . وفى أثناءه يفترض القبات طريق التربية والتهديب ، إذ يتحقق

في نطاقهما نوع من التهمر قد يبلغ من الجسامة حد الإفراط إلى ارتكاب أفعال إجرامية يطلق عليها العلماء « إجرام المراهقة » .

وأول أسباب ذلك الصراع ، ما تتميز به فترة المراهقة من نزعة فردية فوضوية يتفوض فيها عمل العقل بسبب لطيان النشاط الفريزي والماطفي على النشاط المنطقي ، كما يبرزها قصور في القوة الضابطة للنفس راجع إلى عدم النضج ، فيسهل عندئذ الخضوع للمؤثرات المحيطة ، ويتعين بالتبعية أن يحل الآباء والمربون تفكيرهم محل التفكير الناقص للمراهق ، وأن يجعلوا من أنفسهم في نظره مثالا يحتذى . فالمثال في هذا المجال أقوى وأفضل بكثير من محض الكلام ، إذ يحدث في نفس المراهق آثارا إيجابية مباشرة يتيسر بها سبيل التقليد .

وذلك المراهق يتميز بأنه تارة يتوقد وتارة ينطفئ ، لأسباب تتعلق بالنمو الداخلي المعصوي . وإنما يغلب على المراهقين عادة ميل إلى تغيير الأوضاع والتمرد على كل المعتقدات التي لفتت إياهم في الطفولة والصبي ، وإلى قد الأفكار الدينية والسياسية والحلقية والعلمية وإعادة النظر فيها ، فضلا عن نزعة إلى إثبات الكيان الفردي وإلى السيادة والاستقلال .

على أنه إلى جانب ذلك الإفراط في روح الشك والنقد ، يتوافر في المراهق نوع من الهيام الماطفي والتثبث بالرأى والإسراع إلى حب كل ما يروق للمواطف . كما تتميز إرادة المراهق بالقصور والانطلاق من كل قيد ، وتنقصه سيادته على نفسه ، وتتجدد لديه الحاجة إلى

الحركة والممثل وإن كانت هناك أحوال نادرة ينزع فيها إلى
الاقباض والانطواء حتى يتيسر له في العزلة الانسلاخ إلى الخيال البعيد
عن الواقع .

وأما الناحية الشعورية عنده فيسودها الاضطراب والتخبط ، لأن
مشاعره عرضية عابرة ، يفتر القديم منها دائماً لفرط السعى وراء الجديد ،
كما أنه سريع في التعمس والاندفاع الأعمى ، حاد العواطف ، حائر
أمام الدوافع الجنسية الناشئة فيه ، يتأبه غم فم وشعور بالنقص ، كما
يتخذ أحياناً بعض المواقف الانتقامية وينزع إلى إساءة الظن وإلى إدراك
الوسط المحيط بطريقة شخصية خاصة ، وقد تدفع به حاجة التنفيس عما
في صدره إلى أفعال عنيفة تتخلف من العقاب عليها والحد منها آثار
جسيمة في طباعه .

كل هذا يقف عقبة في طريق السلوك الطبيعي المراهق ، فتبدر
منه أفعال من الخروج الفجائي على القيود الاجتماعية . وعندئذ يتعين
التحقيق دائماً مما إذا كان هذا الخروج عرضياً موقوتاً بالفترة التي تستغرقها
التطورات الفسيولوجية للمراهقة وزائلاً بزوالها أو من أنه على العكس
علامة تكوين إجرامي كان قائماً في نفس المراهق أصلاً وأتاحت له
المراهقة سبيل الظهور . وتظهر في هذا المجال أهمية الظروف المحيطة
بالمراهق وبما هو عليه من سهولة التأثير وسرعة الاقبياد ، ومن ثم يتعين
استمرار الإشراف بحكمة على صلاته بالمجتمع وبالأصدقاء وعلى ميوله
وما يستولي عليه من حب أفلاطوني وما يديه من تفضيله لأنواع معينة

من الهوى أو الحب قد تكشف عن وجوه انحراف فيه
قابلة للإصلاح .

ويمكن هنا كما قلنا أن نفرق بين المراهقة كمال سببي عارض
لإجرام بالصدقة ، وبينها كمال مساعد منه لإجرام بالتكوين . ذلك
لأنه في الحالة الثانية تظهر على المراهق أعراض خاصة تميزه عن غيره
من ليسوا على هذا التكوين . هذه الأعراض هي شعور مبالغ فيه
بالذات يضاعف حدة الإحساس بكل إهانة توجه إليها ، وميل شديد
إلى التمرد والعصيان ، ونظرة شخصية إلى الحياة تضخم الاعتداد
بالنفس ، فيكون المراهق سريع الغضب قليل الاحتمال لوم ولكل
ما يترسض طريقة تفكيره أو تحقيق رغباته أو التمتع بحريته . ومن
هنا تنشأ كراهيته النظام عاتياً كان أو مدرسياً . وإذا تسولى عليه
الأنواء والدوافع العاجلة لا يطيق المثابرة على أى عمل لا سيما اذا
كان متظلماً ، فيبهر المصنع أو المزرعة أو المدرسة ويلجأ الى التشرذ
ثم الى السرقة لكي يحظى مع قليل من الثمن بما كان يكلفه بالطريق
الطبيعى تعباً كبيراً . ولأنه شديد الاغترار بنفسه ، يزدري بالآخرين
ولا يستسيغ أى قيد فيشور على الوالدين أو المعلمين بل على مشلى
السلطة العامة ، ومن ثم فكثيراً ما يُنبض عليه بسبب أفعال تصدى
ومقاومة من المألوف حدوثها فى اجرام الأحداث . وقد تدفعه لذة
استعراض مهارته الشخصية إلى ارتكاب أشد الأفعال وحشية فى التدمير
والاعتداء على الأشخاص . فإذا ما أضيف الى ذلك انعدام أو قصور

الوازع الحلقى لديه ، أمكن تفسير ما يرتكبه أحيانا من جرائم خطيرة كالقتل تشميا أو تعطشا أو تفاخرا ؛ ولأنه غير ثابت في مشاعره ؛ ينتقل من الحب الى الكره بناية السهولة ، ولأنه غير قابل للشبع من اللذات ، يسوده الحرص الدائم على التلهي والتسلي ، ويستسلم بدون ضابط الى تعاطي الخمر والى التدخين وإلى ألعاب القمار . ولأن نشاطه الجنسي يظهر عادة على نحو مبكر وغير طبيعي ؛ يمزج لديه الميل الى التعدي والمنازعة واثيان أفعال عنيفة ، بل إجرامية قاسية .

وكثيرا ما يتشكل المراهقون من هذا النوع فيؤلفون عصابات إجرامية يبرع أفرادها في النشل أو السرقة أو الإخلال بالأمن العام أو تدمير الحدائق أو المباني العامة أو التعدي على السلطات أو القتل أو الجرح بوحشية . وتظهر خطورتهم على الأخص في الأوقات اللاحقة للحروب وفي أوقات الاضطرابات السياسية اذ تختبج عندئذ ضوابط القانون فلا يجد إجرامهم حداً يقف عنده .

وأخيرا فان المراهق المجرم بالتكوين ، يتميز عن المراهق المجرم الصدفة في أنه لا يكفّ كهذا الأخير عن الجريمة باقتضاء فترة المراهقة ، وإنما يكون عندئذ قد اعتاد على الإجرام وأتقن وسائله فيستأنف السير في طريقه ، وهذا ما يفسر أن عددا كبيرا من أخطر الجرائم يحدث بالذات من فاعلين سنهم بين الثامنة عشر والواحدة والعشرين . ذلك لأنه بانتهاء المراهقة كفترة دقيقة مثيرة تظل باقية خصائص التكوين الإجرامي الذي لم تقل المراهقة سوى اظهاره وإيقاظه . ولا تتوانى

هذه الخصائص بعدئذ في الظهور كلما طرأ من النبات ما يكشف عنها من جديد .

هذا عن أزمت المراهقة . والآن تنتقل الى الحديث عما يتبع المراهقة من تطورات نفسية مميزة للشباب .

فبعد المراهقة تحمل فترة الشباب بقوتها واقدامها ، وفيها تتوقد شعلة العاطفة ، وتفيض روح الشجاعة لافيا هو نبيل لغضب بل فيما ليس كذلك ، فبينما يمثل الشبان في الشجاعة قمة الفضيلة الإنسانية فإنه كثيراً ما يتخذون منها ذريعة حتى في اقتراف الرذيلة . ويحيل الى الشاب أن الدنيا التي بقيت الى أمس زائفة شائبة ، سيتغير غدا وجهها بفضله . يرى في نفسه سمواً يملو بها على كل نفس ولا سيما على نفوس الرجال المستنيرين إذ ينتقدم تارة بروح ازدراء سافر أو مستور وتارة بروح إشفاق . يوزنه الصبر ويحدد لديه القلق فيستبطن الزمن في مروره ويستعجل قدوم المستقبل متلهفاً الى لمسه على الفور يده . مثل الشاب في ذلك مثل طفل أهديت إليه كرة سحرية من خيط الذهب ، يمثل خيطها في انفسكا كه منها مجرى الحياة في سريانه ، فيادر بحبل خيط الكرة على الفور في عجلة تصل به الى نهاية الحيط ، وكأنما يلج به التلف الى رؤية الغد والعيش فيه حداً جله لا يحيا إلا ليوت على الفور . يلج باب الحياة وإذا تبدأ في مفاجاته بوارد ضرباتها ، يضطر له أن يلجأ الى كل حيلة ليظفر بمكان فيها إن لم يفكر في الاتجاه كذلك الى العنف .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الشاب ولم يكتمل بعد نضج الوازع الخلقى لديه ، كثيرا ما تبدر منه مواقف غير مستحبة تبدو له من قبيل الأفعال المستساغة للشباب أو الألوان الطريفة للزاح أو الأعمال الفذة الجديرة بإنشاء روائى يصورها أو بتفكير رجل متعال على الرجال ، يحمل فى طيات نفسه دون أن يشعر علما فى طريق الولادة أو حديث المهد بها ، وقصا حتميا فى الخبرة وإلما خائفا بالطريقة المعقدة التى تسير عليها حياة الإنسان الداخلية والخارجية وحياة المجتمع . غير أن التعالى الذى يحفظ فيه نفسه يفضى به الى الاعتقاد لراسخ بأن كل مشكلة حلها ميسور ، ويمكن تفسير ذلك بما يظل عاقلا لديه من آثار طفولته السابقة على الفطام أو اللاحقة له مباشرة ، حين كانت كل حركة من حركاته تصادف جوابا فوريا يشبع لها ما تطلبه ، وكان من بحواره حريضا على الإسراع الى تلبية ندائه . ولعل هذا هو الأساس الذى تقوم عليه الأفكار السحرية الأولية سواء لدى الفرد أو عند الشعوب البدائية ، والى مقتضاها يرسخ فى القهن الاعتقاد بأن حركة معينة لا بد من أن يتبعها أثر معين ، حتى حيث لا يكون بين تلك الحركة وهذا الأثر أى اتصال .

ولما كانت بضدها تتميز الأشياء فلا مانع من الحديث كذلك عما يتبع المراهقة والشباب من مراحل للعمر تعاصرها هى الأخرى تطورات فى النفس .

فبعد الشباب تبدأ مرحلة السن الناضج . ذلك لأن استئناف المير فى طريق الحياة يهيئ للإنسان فرصا أكثر من الاحتكاك بمصاعب هذا الطريق ، كما يضاعف لديه الخبرة وييسر له استخداما أفضل لذكاؤه

بعد أن نما هذا الذكاء، واغتنى بالمعلومات . ويمضى الزارع الخلقى عند الفرد فى طريق النمو وإن كانت تظل كاملة تحت الرماد آثار مقتنعة من الطفولة والمراهقة وما بعدها ، هى حب القدرات والرغبة فى السيادة والتغلب . وتبدأ فى النمو وفى الثبات حاسة التحرز وبعد النظر . ويأخذ فى النشوء إحساس بالضغينة ضد المجتمع الانسانى إذ يعتبر خصما معاديا ويمزى إليه كل سوء فى المصير وترد إليه كل خيبة فى الأمل . ويستند الرجل أن أى حق له لم يلق من المجتمع احتراما لا سيما بالنظر إلى ما يزرعه لنفسه من حقوق لا حصر لها ، بل يتهم المجتمع بأنه قد سحق له حقوقه بكل قسوة أو يزعم - إذا استخدمنا تعبيراً أكثر شيوعاً - أنه كان ضحية عدم فهم من جانب المجتمع . ومن هنا تنشأ من خيبة الرجاء عقلية تهرز أفعالا مستهجنة يؤمن قائلها بدافع ما يملؤه من سحق على المجتمع ، أن من حقه إتيانها . وفضلا عما تنتج هذه الأحوال النفسية من إجرام فى بعض الأحيان ، فإنه تتزاحم من جرائمها على مسرح السلوك على الأقل أفعال سيئة فاسدة لا تبلغ حد الإجرام ، تمد مرتكبها بالنجده وتبدو فى نظره سائفة مبررة .

ثم نحلّ المرحلة المهددة للشيخوخة وعندئذ ينتفض الفبار عن العينين . فبعد الاعتقاد بأن توهج الشمس مضافا إليه الأثر الطيب لظروف ملائمة ، من شأنه أن يدخل تخميناً على ما يسى بالانسانية والانسان ، فيطرحان ما عساه ظل عالقا بهما من وحشية بدائية سابقة على التاريخ أو آية باليلاد ، يحلّ وقت الغروب بعد عبور شاق لنهار الحياة ، فيبدأ ذلك الاعتقاد طريقه إلى القبول والذوال . وبينما كان الانسان يعتقد فى شبابه

إمكان التغلب على كل شرس بأساليب الرقة والآخاء ، وإمكان الزجّ بالصمص في السجن واحدا فواحدا ينكشف له عند نفوذه عكس ما كان يعتقد ، إذ تظهر له تجربته الشخصية أكثر من تجربة سواء إلى أى حد يقل عدد الشرسين القابلين للّين أمام الصراحة والوفاء ، وكيف أن واحداً في الآف لا واحداً فواحداً من أشدها المراس يترك مأواه المتزايد مع الزمن ثراء ليسلك بعدئذ طريقه إلى الزنانة . وهكذا يرى الرجل لنفسه في هذه السن ينبوعاً داخلياً يستمد منه الصفاء ، كلما أخفق في إشباع حاجاته الفريزية مهما كانت الصعورة التي تتخذها هذه الحاجات .

وبينا يستأنف الإنسان بعدئذ عيشه لاهياً شاردأ ، تسترق إليه الشيخوخة خطاها فبعد أن كان ممثلاً على مسرح الحياة يتحول إلى محض متفرج . وبأنهار آماله في النصر والتغلب على سائر الأشخاص والأشياء يبدأ في الابتعاد بنفسه عن الحياة والحقيقة الواقية ، ولا ينتظر الطرق على بابه إلا من الريح أو من الموت . ويصبح في انزوانه شيباً بفيلسوف يقبل على مشهد عام يضيغ بالرواد ، ورغم رؤيته البعض يهرولون إلى اللهو والإنشاد ، والبعض الآخر يشتغلون بالبيع أو الشراء ، لا يفعل من جانبه سوى أن يستعرض ويشاهد . ومع ذلك فإن للشيخ فضائلاً ثلاثة هي الصبر والمعو والتساهل ، من شأنها أن تجعل حياته خفيفة الظل عليه وعلى الآخرين . كذلك . حقيقة أن هذه الفضائل قد لا تكون منبته من داخل النفس بقدر ما تكون مفروضة على الشيخ بحكم

الظروف الخارجية وضرورة الأشياء . غير أنه مهما كان أمرها فإنها تنشأ تلقائياً وآلياً في نفس الشيخ ولو كانت وليدة التجارب ، وكلنا يعلم كيف أن الشاب إذا اقتطف وردة ينذر ألا تخزّه أشواكها وألا تدمى يدها ، في حين أن الشيخ إذا اقتطف وردة لا تخزّه أبداً .

وإلى جانب اعتزال الحياة الواقعية تميز الشيخ خصيصة فسانية ثانية ، هي طرح حياة اليوم للنظر إلى الورا والنعوص في حياة الأمس ، وعندئذ يرتدئ الماضي في عينيه ثياباً جديدة ، ويبدو له جيلاً على عكس الحاضر الذي يظهر أمامه زائفاً بنيصاً . وهو بذلك يدأب على استبقاء ورود ذابلة من الذكريات .

والخصيصة الثالثة في الشيخ أنه يخشى دائماً قدوم الموت . فبينما كان بالأمس يرى الموت نائياً ، وكان في شبابه يحيا وكأن القدر لا يريد له الفناء ، فنجده اليوم مصاباً بخوف من الموت يلاحقه ويشعره بأن رحلته الأرضية قد أشرفت على نهايتها . وقد صور ذلك تولستوى حين قال « بعد أن عشت وعملت وصرت إلى الأمام جانباً كبيراً من الحياة ، وصلت إلى حافة هاوية فلم يبق أمامي سوى الوقوع فيها . ومع ذلك فلم يعد مستطاعاً لي لأن أتوقف ولا أن أراجع إلى الخلف ولا أن أغض عيني كيلا أرى » هكذا يكون حال الشيخ في خشيته الموت وفي تعقبا إياه . وقد يحمل في المستقبل عهد من التقدم يطلع فيه العلم في القضاء على أسباب الانحلال التي تضيّق الخناق على جسم الإنسان وتقتصر بفعلها الحياة ، وعندئذ تنشأ في الإنسان رغبة في الراحة وعدم الحياة لا يشبها

غير الموت كما تنشأ في العامل الكادح عند حلول المساء بعد نهار من السكد
رغبة صادقة هادئة في النوم . على أنه إلى حين تحقق مثل هذا الحلم البعيد ،
وحق عند المؤمنين بخلود الحياة وعند الفلاسفة القائلين بوجود عدة أسباب
تبرر عقلا عدم الخوف من الموت بل ازدراء الموت ، يظل الخوف منه مع
ذلك قائماً يفعل فله .

والخصيصة الرابعة للشيخ أن مرور الزمن يبدو له سريعاً بينما يراه
الشاب بطيئاً . فالوقت طويل في عيني الشاب بالغ القصر في عيني الشيخ .
والساعات تمر أمام الشاب كما لو كانت سنيناً بينما تمر السنون أمام الشيخ
كما لو كانت ساعات . ومن أجل ذلك قيل إنه يمضي السنين بضيق
الوقت على من يعيشون فيه ، بحيث لو تصورنا وجود جد وحفيد له
ما في نفس البيت ، وكان تقويم الزمن يسجل أمامهما نفس اليوم ،
فإنهما يبدوان كما لو كانا يعيشان في يومين مختلفين من حيث طريقة
التفكير والشعور والتصرف رغم أنهما جاران متلاصقان وثمرتان ناشئتان
من غرس واحد .

والخصيصة الخامسة للشيخوخة هي الشعور بمركب قص راجع إلى
التدهور الطارئ على حياة بدأ أو من المعتقد أنه بدأ يدب فيها ديب
المجزع والتصور . وهكذا يتحقق نوع من التشابه بين الحد الأول للحياة
وحدها الأخير . فكثيراً ما يشعر الطفل في ظروف مختلفة اجتماعية
وعائلية أنه مخلوق ناقص لا سيما إذا كانت به في الوقت ذاته وجوه قص
خفية ، وفي هذا يتشابه الشيخ مع الطفل . وإلا فكيف لا يشعر الشيخ

بالنقص حين يخطو في الطريق خطوة صارت بفعل السنين بطيئة ثقيلة ،
وحين يتيح بذلك للآخرين الذي يسبقونه في سرعة المسير أن يتركوه
وراءهم متخلفاً ؟

تلك مراحل تطورات النفس بتطور السن . ومنها يتضح أن كل
إنسان خلال حياته كلها ، باستبعاد الشق الأخير منها وهو يتميز بالصمت
وباعتزال العالم الخارجي ، إنما يعيش في عالم خيالي من صنعه معتقداً أنه
العالم الواقعي ، وهكذا تستير الأوهام .

فمن قبيل هذه الأوهام عقيدة الفرد عن تفكير الآخرين فيه وكيفية
رؤيتهم له ، ومن قبيلها أيضاً عقيدته التي يكونها عن نفسه هو ،
وعقيدته عن الحياة وعن البواعث المحركة للناس في نشاطهم وكذلك
في احتكاكهم بعضهم ببعض من جهة وبه هو من جهة أخرى . وقد تتميز
هذه الأوهام في محتواها وفي صورها بالتقدم في السن ولكنها تبقى على كل
حال وكما هي أوهاماً .

ولا داعي للخوض في مختلف التقسيمات التي وضعها علماء الإجرام
ولا سيما علماء طب الغدد ليصوروا بها تلك المراحل التي يمر بها تطور
النفس بالتقدم في السن . فهي كلها تتفق فيما انتهت إليه من خلاصة بسلطانها
فيما تقدم . غير أنه لا مانع من أن نذكر على سبيل المثال تقسيماً منها وضعه
Pende الطبيب الإيطالي العالمي في أمراض الغدد مقتصرأ على عهد الحداثة .
فهو يقسم هذا المهد إلى :

١ - مرحلة أولى من سن الواحدة إلى سن السادسة ويسمىها فترة

الحس على اعتبار أن الطفل فيها يبدأ إدراكه عن طريق حواسه فيلتقي بها مختلف المؤثرات الصادرة من الأشخاص والأشياء في العالم الخارجى المحيط به . وكثيرا ما يعزوا إلى الأشياء الجامدة روحا ليس فيها فتصورها أشياء حية على نحو ما كان يفعل الرجل البدائي في الشعوب المتأخرة .

٣ - مرحلة ثانية من سن السادسة إلى سن الثانية عشر يسميها فترة التقليد الهدفي وفيها يكون الإنسان مادة طيبة في يد من يشكها ، إذ يحذو حذو المحيطين به ويفعل ما يفعلونه ، وعندئذ يبدأ لديه تكوين العادات التي تفرسها فيه وتفرضها عليه ظروف العائلة وظروف الوسط الاجتماعي .

٣ - مرحلة ثالثة من سن الثانية عشر إلى سن الثامنة عشر يسميها فترة الفردية والاستنتاج كما تعرف أيضا بالفترة الفوضوية وفيها يميل الإنسان الى التمرد والنقد وإعادة النظر في الأفكار الجارية والمطالبة بالتغيير والتبديل .

٤ - مرحلة رابعة من سن الثامنة عشر إلى سن الخامسة والعشرين يسميها فترة التروى العقلى .

تستخلص من هذا التقسيم وأمثاله صورة موجزة لما فصلناه عن الأحوال النفسية في مراحل العمر عامة وفي مرحلة المراهقة والشباب بصفة خاصة . فالكمل متقنون على أن الكائن الإنسانى يشعر في أحداثه بضغوط التعاليم التي تملأها عليه الأمرة والمدرسة ، وأنه حين يشب ويكبر قد

يخسّر في شخصه وجود مرب أسمى من ذلك الذى كان له في حياته مرياً ، وأنه حين يتقدم به المسير في طريق الحياة يشعر في النفس بمرارة ترجع إلى الجبائل التى تنصب له والحياة التى تصيب آماله ، والمصاعب التى تعترض مبادئه كفاحه ، حتى أنه يتخيل في كل إنسان سواه عدواً ، وأنه حين يشيخ يندب الماضى دائماً ويسخط على الحاضر . فهو في كل خطوات حياته ومهما اختلفت صور أحاسيسه ، يهوتّ على نفسه عناء الحاضر بالأمل في راحة يجيئ بها الند ، يبحث بدون انقطاع عن راحة تموزه اليوم ويأتيه بها الند ، ولكنها على الدوام كما يقول العالم الإيطالى Niceforo ، راحة على الأشواك .

ينجلي من كل ما تقدم كيف تتطور النفس بتطور السن على نحو يتردد صداه في طريقة السلوك الإنسانى وبالتالي في الإجرام كنوع شاذ من هذا السلوك . فلك التطورات النفسية هى التى تفسر خط سير الإجرام في مراحل العمر كما كشفت عنه الإحصاءات ، وتلقى الضوء بصفة خاصة على ظاهرة تضاعف الإجرام في عهد الحداثة وبدئه في التناقص باقتراب الشيخوخة وهدوء عاصفته بمحلوها . ولا محل بعدئذ للشك في أن السن يحكم أحوال النفس ، وأن الناس سواء في خضوعهم لهذه الأحوال . غير أن أكثرهم يجتازها بسلام ولو كلفت جهداً وعناء ، فلا يطأ بسلوكه عتبة الإجرام ، وقليل منهم على العكس يجتاز تحت تأثيرها إلى سلوك شاذ هو الإجرام . وقصارى القول أن هذا الجنوح تملو نسبته في مستقبل العمر ثم تنخفض في المرحلة النهائية منه .

بقى أن نخص بالذكر الإجرام غير العمدى والإجرام الجنسى لنبين أثر تقدم السن عليهما بصفة خاصة .

أما عن الإجرام غير العمدى ، فقد ذهب رأى مرجوح إلى القول بأنه لا يتأثر بالسن بقدر ما يتأثر بظروف الحياة الاجتماعية ، وكأن وقوع إناه الزهور المطلق على النافذة بطريقة تندر بسقوطه ، لا يرجع إلى خطأ واضعه بقدر ما يرجع إلى خطأ الريح . الرأى الراجح إذن أن هذا الإجرام كمواه يخضع فى سيره لتأثير السن . فقد بين الإحصاء الجنائى لعامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ بإيطاليا عدد المحكوم عليهم لجرائم غير عمدية فى كل ١٠٠ ألف مواطن من سن معين . فظهر منه أن أكبر نسبة ييلها هذا العدد إنما تحقق بين المواطنين الذين يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وإن كانت هذه النسبة مرتفعة كذلك فى المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة . ثم تأخذ النسبة فى الانخفاض عند من يقع سنهم بين ٢٥ ، ٣٠ سنة وإن كانت تظل قريبة من الحد الأقصى الذى بلغت له لدى المتبين إلى مرحلة السن السابقة . وتستمر فى التناقص بمراحل السن التالية حتى تصل إلى حدها الأدنى عند الشيوخ المتجاوزين فى العمر سبعين سنة .

فارتفاع نسبة الجرائم غير العمدية بين الأحداث والشبان راجع دون شك إلى قلة خبرتهم وعدم تحرزهم وقوة اندفاعهم وعدم دقهم فى حساب النتائج وتوقع العواقب ، رغم ما يملفونه فى سنهم من قوة جسمية ومهارة وإلى جانب هذا الاعتبار يمكن تبليل الظاهرة نفسها

باعتبار آخر كذلك هو أنهم أكثر من سوامم احتكاكا بالحياة وأوفر حركة وتنقلا . ولذا فالتحديد الدقيق لدرجة الإجرام غير العمدى فى كل طائفة من طوائف السن ، لا يتأتى إلا بقياس مجموع حركات الفرد فى كل طائفة والوقوف على نسبة ما يوجد فيها من حركات تسرع وعدم احتياط ، وهو أمر متعذر . ومع ذلك فلا محل للشك فى أن الرجل الناضج والمتقدم فى السن أدق توقعا وأوفر انتباها وأكثر سيطرة على حركاته المنعكسة وأبعد احتياطًا وأغنى خبرة من الحدث والشاب . وهذا ما يظهر من الإحصاء الإيطالى سالف الذكر . إذ يبين منه أن درجة الإجرام غير العمدى عند الرجال المتراوح سنهم بين ٥٠ ، ٦٠ سنة تقل ثلاث مرات عنها عند الشبان الواقع سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها عند المتجاوزين السبعين من العمر تقل خمس بل ست مرات عنها عند هؤلاء الشبان .

وقد قيل إن الجرائم غير العمدية وإن قلت نسبتها بين الشيوخ بالقياس إلى نسبتها بين الشباب ، تعتبر نسبتها مع ذلك مرتفعة بالقياس إلى نسبة الجرائم الأخرى التى تقع فى دائرة الشيوخ أنفسهم . غير أنه إن صح هذا بالنظر إلى بعض الجرائم الأخرى فإنه لا يصح كما يستفاد من الإحصاء المتقدم ذكره - بالنسبة للبعض الآخر منها مثل أفعال العنف والتهديد والاعتداء على الأشخاص والسب والسرقة... الخ .

وأما عن الإجرام الجنسى ، فقد قرر العالم البلجيكي Quetelet

مستنداً إلى إحصاء جنائى تم عن السنوات من ١٨٢٦ إلى ١٨٤٤ ، أن درجة هذا الإجرام وإن كانت تبلغ أقصاها فيمن يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، ثم تنقص في مراحل السن التالية ، إلا أنها بعد التناقص يطرأ عليها إما ثبات وإما ارتفاع وقى لطيف تارة في المرحلة الواقعة بين ٤٥ ، ٥٠ سنة من العمر ، وتارة في المرحلة الواقعة بين ٧٠ ، ٥٥ سنة .

وأثبت الإحصاء الايطالى الخاص بالسنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ، أن درجة الإجرام الجنسى فى كل ١٠٠ ألف مواطن من نفس السن ، تبلغ أقصى نسبتها في مرحلة السن الواقعة بين ٢١ ، ٢٥ سنة كما تظهر بوادر هذه النسبة التصوى منذ المرحلة الواقعة بين ١٨ ، ٢١ سنة ٠ كما بين الاحصاء الايطالى الخاص بعامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، أنه بينما تبلغ جرائم إفساد الصغار أقصى نسبتها فيمن يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة (وأحيانا بين ١٨ ، ٢١ سنة) ، وبينما تنقص نسبتها في مرحلة السن التالية ؛ يقف تناقص هذه النسبة فثبت وقتيا في المرحلة الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، ثم يستمر بعدئذ تناقصها بنير وقوف حتى تصل إلى حدها الأدنى عند من تجاوزوا السبعين .

لا يحتاج الأمر إلى تفسير فيما يتعلق يلوغ درجة الإجرام الجنسى أقصى نسبة لها فى السن الواقع بين ٢١ ، ٢٥ سنة . فهذا يرجع بوضوح إلى استيفاظ الفريزة الجنسية والتزايد المطرود فى إفراز غدتها عند بلوغ تلك المرحلة من العمر فضلا عما يصاحب المرحلة ذاتها من تطورات نفسانية

سبق أن بسطناها . وإنما التفسير لازم لتلليل ما يطرأ على تناقص هذه النسبة فيما بعد ، من وقوف أو ارتفاع وقى ، أثناء المراحل المتأخرة من السن . فيقرر العالم Cazzaniga (فى المجلة الإيطالية لقانون العقاب - عدد يوليو وأغسطس سنة ١٩٣٥) أن درجة الإجرام تتناقص عند الشيوخ بفعل الموت إذ يقضى على أشدم إصابة باليوب ، وبفعل السجن إذ يقيم فيه جانب منهم ، وبفعل تجانسهم تحت تأثير التجارب مع الحياة الاجتماعية ، وبفعل تفوقهم فى النضج العقل وكذلك تخلفهم فى شدة الجسم وحدة العاطفة أى فى القدرة التنفيذية اللازمة لبعض الجرائم ، غير أن الجرائم الجنسية فى سنهم يزيد عددها نسبيا لإصابتهم بأزمة اختلال فى توازن الهرمونات ويعنى بذلك اختلالا فى توازن إفرازات الغدد . وفضلا عن ذلك الثبات أو الارتفاع الوقى الطارىء فى درجة الإجرام الجنسى ، تبدو فى المراحل المتأخرة من السن ظاهرة أخرى كذلك هى من قبيل الصورة الفسادية أو الاقلالية فى إشباع الفريضة الجنسية . فكيف تفسر كلتا الظاهرتين ؟

إن تفسيرهما يستفاد من تلك الأزمة التى أشار إليها ذلك العالم ، والى تصيب الإنسان رجلا كان أو امرأة حين تبدأ فضارته الجنسية فى القبول . فكما أن المرأة يبدأ نجمها الجنسى فى الأفول من بعد اقطاع الحيض تقريبا ، فكذلك الرجل تأخذ طاقته الجنسية فى التدهور بين الخمسين والستين من العمر . هذا الغروب فى شمس الجنس حين تدق ساعته ، تنشأ من جرائه أحداث باطنية وتطورات نفسية .

يقتصر إحساس الإنسان بالقوة الشخصية ، وتقل مقاومته للأزمات العصبية ، ويتناقص انسياقه التلقائي واندفاعه الجفائي ، ويضعف ميله إلى التجديد والمغامرة وكذلك تقديره لوجوه المناسبة في الإقدام على العمل . وكثيرا ما يتأوده الخيال العاطفي الحالم المميز لمهود الصبا ، فيفسره هو على أنه افتتاح لآفاق مثالية جديدة ، بينما هو العرض الكاشف عن تراخي الحياة الجنسية الطبيعية ، وقد أظهر العلم أن الواقع بين والدين أحدهما متقدم في السن قد ينتج عنه طفل ناقص في عقله أو مصاب بعب في وظائف غدده ؛ وغالبا ما يكون هذا الطفل آخر حبة في عقود التناسل .

وبالإضافة إلى ذلك - وهذا هو الأهم - يتحول النشاط الجنسي عن طريقه الطبيعي ويتخذ أوضاعا شاذة فحل محل وضعه الطبيعي أو تنضاف إليه . من قبيل ذلك أفعال يائسة من عجب الإنسان بجسمه وهيامه بشخصه ومن إشباع نفسه بنفسه جنسيا ، أو تعلقه بأوضاع خيالية شاذة ، أو إبدائه ميلا إلى أشخاص من نفس جنسه . ولعل هذا الانحراف الجنسي راجع عند الكبار إلى نفس الظروف التي يرجع إليها عند تحققة بين الشبان . فقد بين الأطباء النفسانيون أن الفريضة الجنسية تمنح عن طريقها الطبيعي لدى الشبان حين يجدون أنفسهم أسرى مكان معين لا يتاح لهم فيه إشباعها مع شخص من جنس مغاير . عندئذ يرتكب بعضهم تحت تأثير هذا الأمر أفعال تمارج جنسى مع أفراد من نفس الجنس ، سواء أكان مكان الأمر مبيحا أو مستنقيا ، أو غير

ذلك من أمكنة يتجمع فيها سويًا أفراد من جنس واحد . وما دام الأمر كذلك لدى الأسرى من الشبان ، ألا تعتبر من قبيل الأسر بالنسبة للإنسان المسن كذلك ، تلك الحالة التي يوجد فيها حين تملو التجاعيد سطوح وجهه أو حين تلاحقه المرأة بإهانتها كلما نظر فيها يوميًا إلى نفسه ؟ كيف يتأتى له وهو على هذا الحال الظفر بشخص من الجنس الآخر ليشبع مع هذا الشخص هواه ؟ إنه قد تغير في مظهره ، ولكنه في جوهره لا زال يحس بأنه لم يصبح بعد جثة هامدة ، فتظل تداعبه أحلام المغامرة . يعوزه الجمال ، ومع ذلك لا يكف عن السمو وراء الجمال . يفعل ويقدم ، ولكن الغالب في ذلك أن يركب مطية الإخفاق . وقد يصاب كذلك بوابل من رشاش السخرية والاستهزاء . فلكي يطلق سراح نفسه من هذا السجن بغير حوائط ، قد يشذ عن سائر الناس في إشباع هوايته وقد يحرم في سبيل إشباعها ، لإصراراً على الشباب وإن مضى ، وعلى إثبات الكيان ولو أنكر . وهكذا تنجلي الظاهرة . وقد قلنا ونؤكد القول بأنها أكثر وقوعاً في مرحلة الشباب كما رأينا منها في مرحلة النضج والشيخوخة . بل تبلغ في تلك المرحلة أقصى درجاتها .

بعد ما قدمناه في شأن الحداثة والشباب والشيخوخة ، يحق للقارئ أن يتساءل عما عساه يكون لهذه المراحل من قيمة اجتماعية في الحياة الإنسانية . فقد علجناها من ناحية صلتها بالإجرام كسلوك إنسانى شاذ ضار ، ولم تناوئها من ناحية صلتها بغير الإجرام من أنواع السلوك

الإنسانى الطيعى النافع . ولا شك فى أن هذه الناحية الثانية إنما تدخل دراستها فى علم الاجتماع العام ، أكثر مما تدخل فى علم الإجرام ومع ذلك فلا مانع من إشارة عابرة إليها .

لم يخف على الباحثين الاجتماعيين أن يلاحظوا فى معممة التيارات المتعارضة بين الناس بالمجتمع الواحد ، وجود تعارض بين فئات أفراده أساسه اختلافهم فى السن . فلا شك فى أن تباير الحياة الجسمية والنفسية بين الأفراد يتبايرهم فى السن ، من شأنه أن يجعل لكل منهم حسب سنه طابعا خاصا فى الميول والرغبات . عن هذا الطابع تنشأ بالضرورة مصلحة معينة يهدف الفرد إلى إشباعها وتعارض مصلحة سواء ممن يختلفون عنه فى السن ومن هنا يتولد نوع من تضارب المصالح إذا نظر إليه سطحيا بدا مقصورا على الاتجاهات المتعارضة لهذه المصالح ، بينما يتبين من إعمال النظر فيه أنه مستمد مصدره وسبب وجوده من أساس عميق دائم هو بالذات الاختلاف فى طريقه التفكير والشعور .

وفى هذا الصدد يقول الشاعر الإنجليزى Chaucer قلا عما كتبه فيلسوف الرومان Cicerone فى شأن الشيخوخة De Senectute إنه إذا كان قهر الشيخ بالقدمين ممكنا فإن قهره بالرأس مستحيل . فلا شك فى أن الشيخ محنك بطول التجارب التى مر عليها ، وأنه أسلم تقديرا للأمور وأحكم حسابا للمواقب ، حتى أن الشعوب منذ فجر تاريخها كانت تعتمد فى قيادتها وتدبير شؤونها على مجالس من الشيوخ .

وأينا أن انشباب يجلب معه موجة صاخبة يبلغ بها الإجرام أقصى

درجاته . ومع ذلك فقد يحدث أن هذه الموجة من حدة المواقف بدلا من أن تنحرف بالشاب عن القاعدة في اتجاه خسيس هو الإجرام ، فقد تنحرف به عنها في اتجاه جليل هو المبقرية . ولكن المبقرية في الشباب ليست قاعدة .

فالتاريخ يثبت أن المذاهب المختلفة في الآداب والعلوم والفنون كانت في الغالب من عمل الرجال والشيوخ ، وأنه إذا كان للشباب فيها فضل ، فقد كان مقصورا على الدعاية والترويج لها . وفي هذا تتمثل القيمة الاجتماعية للشباب باعتباره أسرع تحمسا وأكثر قابلية للإيمان الأعمى ، وبالتالي خير وسيلة تكفل لمتجات الفكر ذيوعا وانتشارا . وبديهي أن النضج الفكري - كما قلنا - يتأخر أوان اكتماله بكثير عن وقت النضج الجفاني ، وأن هذا التاموس الطيبي هو الذي يجعل للرجولة والشيخوخة روادها وبهاهما بالقياس إلى الصبي والشباب ، فحسبهما ما في هذا من عزاء . ألم يؤلف Victor Hugo جانبا من رواياته وهو في الخامسة والسبعين ؟ ألم يضع Verdi قطعا من موسيقاه الرائسة بعد أن بلغ السبعين ؟ ألم يرسم Michelangelo روائع من لوحاته الفنية بعد تقدمه في الشيخوخة ؟ ألم يوال إدارة دفة الحكم والسياسة رجال مثل Gladstone , Clémenceau بعد أن ملا الشيب شعر رءوسهم ؟

ثم إن للشيخوخة قيمة اجتماعية ثانية . ففي ذلك التضارب بين مصالح الشباب من جهة ومصالح الشيوخ من جهة أخرى ، يصطدم الاندفاع العنيف للشباب غير المتقل بلجام من الاعتدال بمسك به

الشيخ ، فيصبح من فضل هؤلاء الدائم - رغم الازدراء بهم دائماً ،
ضبط عملية التطور الاجتماعى والسير بها فى طريق طبيعى يتأى بها من
كل تطرف .

وأخيراً فقد بقى أن نختم هذا الموضوع بكلمة عن شيخوخة
الشعوب . فالشعب كالفرد قد يكون شاباً وقد يكون شيخاً . وقد دلت
الأنبحاث على أن الشعوب فى طريقها إلى الشيخوخة . ذلك لأنه بخص
جاءم القدامى تبين أن قليلاً منها يحمل العلامة المميزة للشيخوخة وهى
التحام الخط الفاصل بين العظام ، الأمر الذى يدل على أن الموت كان
يديم الأفراد فى سن مبكر . وعلى العكس فإن تقدم أساليب العلاج
الطبي فى حضارة القرنين التاسع عشر والعشرين كان من شأنه الحد من
أسباب الموت المبكر والمضاعفة من عدد الشيخوخة فى الشعب تبعاً لظفر
أفرادهم بطول العمر . هذا هو المراد بقولنا إن الشعب يشب ويشيخ
مثل الفرد .

ويعتبر الشعب شاباً أو شيخاً تبعاً لنسبة عدد الشيخوخة فى مجموع
أفرادهم . فإذا كانت هذه النسبة منخفضة كان الشعب شاباً وكان معنى
ذلك أن الموت يصعب بصغار أفرادهم وأن العمر فيه قصير وإن كانت
المواليد فيه عديدة . وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة كان الشعب شيخاً
وكان معنى ذلك أن عمر الفرد فيه طويل وأن المواليد قليلة ، وأن
كثرت الرجال المتقدمين فى السن عديدة .

وبديهى أن الشعب الشيخ يختلف فى نفسيته كجموع أفراد عن

الشعب الشاب ، تبعا لاختلاف النفسيات الخاصة بالأعضاء الداخلين في تكوينه ، وأن هذا الاختلاف النفساني يبدو واضحا في طريقة سلوك الشعب بين الشعوب . على أنه اختلاف يلعب دورا هاما خطيرا في درجة الإجرام كذلك .

ثانياً - العوامل الخارجية

إن العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان بوجه عام وبالحدث بوجه خاص ، يمكن قسمها على درجات من حيث نطاقها الزمني والمكاني . فالمراد بهذه العوامل على الأخص الحالة الفكرية والشمورية السائدة على الوسط المحيط . ذلك لأن الإنسان منذ حدوثه إنما تتجاوب أفكاره ومشاعره بدون انقطاع مع أفكار ومشاعر الزمان والمكان اللذين يعيش فيهما . ومن البديهي أن هذه الأفكار والمشاعر التي تؤثر عليه ويحيرى التجاوب بينها وبين نفسه ، قد تكون من الناحية الزمنية خاصة إما بالجيل وإما بفترة من الجيل . وقد تكون من الناحية المكانية خاصة إما بنطاق واسع هو نطاق الدنيا جمعاء في فترة معينة من الزمن ، وإما بنطاق ضيق يتدرج في ضيقه من أرض الدولة إلى أرض الإقليم . ويختلف نطاق الأفكار والمشاعر كذلك باختلاف الفئات الإنسانية في حدود الإقليم المكاني الواحد . فكل فئة من الأشخاص أفكارها ومشاعرها سواء كانت هذه الفئة اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية أو مدرسية أو بلغت في مداها أضيق الدوائر المحيطة بالفرد وأصغرها وهي دائرة الأسرة . وهكذا تتدرج الأفكار والمشاعر التي يتلقى الفرد تعبيراً عنها

من الوسط المحيط به ، فنزل في تدرجها من دائرة واسعة هي الإنسانية جماء إلى دوائر أضيق هي الشعب ففئاته الإقليمية ثم فئاته الاجتماعية أى الاقتصادية والمهنية ثم المدرسة فالأسرة .

وقد احتدم النقاش من قديم بين علماء الاجتماع حول التأثير المتبادل بين الفرد وعوامل الوسط المحيط به ، ونشأت في هذا الصدد نظريتان متطرفتان .

النظرية الأولى تنال في تقدير أهمية الوسط حتى أنها تمحو شخصية الفرد في المجموع . فيرى أصحابها أن الفرد لا يفكر برأسه وإنما برأس المحيطين به ، وأن المشاعر التي تبدو منه ليست إلا صدى للمشاعر التي أبدت حوله ، وتجلت صورها أمامه . ليست أفكار الفرد ومشاعره شخصية وإنما هي أفكار ومشاعر الأوساط التي يعيش فيها . وإن معظم الأفراد الذين يتكون منهم كل مجتمع يفكرون ويشعرون على نحو واحد متجانس ، إذ يرى كل منهم أن من صالحه مساندة الوسط حتى يتيسر له أن يقضى حاجاته منه ، لعله بأن معارضة الناس وعدم السير على وتيرتهم نوع من المخاطرة يذهب برضامه ويجلب سخطهم ويسوق حسن التفاهم معهم ، ولودقق الباحث النظر في مختلف الأوساط البشرية لوجد لكل وسط طريقته في التفكير والشعور ، حتى أنه كثيراً ما يضطر الفرد الواحد إلى التلون كلما انتقل من وسط إلى آخر ، كي يتاح له قضاء حاجاته من كل وسط جديد يحمل فيه . وحتى مع التسليم بأن الأوساط على اختلافها تتفق في إيمانها المشترك ببعض المثل العليا الخلقية ، فإنه رغم إجماعها على هذه المثل ، نجد أن كلا منها يلونها على طريقتها ، ويظهرها أو يفسرها على الصورة التي تبدو له أكثر من سواها انسجاماً مع ميوله وتجاوباً مع مصالحه . وهكذا يتلون الفرد بلون المجتمع ، وتنعكس في آرائه ومشاعره آراء الآخرين ومشاعرهم حتى لو بدا

له - ويقلب أن يبدو له - أن رأى رأيه وأنه إنما يندى شعوراً شخصياً .

وبستطرد دعاة النظرية في تأييدها بقولهم إن تفكير الفرد محكوم بما وصل إليه التقدم الفنى في الزمان والمكان ، فطفل اليوم إذ تستخدم أمامه وسائل الاتصال بالبرق أو المسرة أو الطائرة ، يختلف في تفكيره عن طفل الأمتس الذى كان بين الإغريق مثلاً يشاهد العربة تسير بمجلة يديرها العبيد . وليس مايتلقاه الطفل من تربية وتعليم إلا نموذجاً صنعه المجتمع نفسه يعتبر بمثابة قالب نصب فيه نفس الطفل ويختلف باختلاف الزمان والمكان . وإن كل من يلج باب الحياة يجد أدوات العمل الفكرى معدة أمامه ، فلا يكون عليه سوى أن يستخدمها . فهو على الدوام يباشر نشاطه بأدوات من صنع الآخرين ، ويبنى تفكيره على أسس وضما سواه في فهم مختلف الأشياء والكائنات . بل إن إدراك الفرد وذاكرته - وإن كان الظاهر فيهما أنهما فرديان - يعتبران هما الآخران من صنع المجتمع ، إذ تطبع وسومهما على نسيج من إنتاج المجتمع . بل إن ذكاء الفرد لاوجود له إلا حيث يكون المجتمع ذكياً . وأن رأس مال واحد من الذكاء يختلف ربحه من مجتمع الى آخر باختلاف درجة الذكاء بينهما . وكما يصدق ذلك على الناحية الذهنية في الفرد ، يصدق أيضاً على الناحية الشعورية فيه . فشعور الفرد بالشرف وبالميل الى الانتقام وبالطمع وبالحسد يرجع الى كون الفرد قد لمس في سواه مظاهر الشعور نفسه ، والى أن الأشخاص الذين احاطوا به منذ حدثاته قد تجلّى فيهم هذا الشعور . ومن العبث القول بأن شعور الإنسان راجع اليه وأنه منبعث من نفسه تلقائياً . فهو وإن بدا في ظاهره كذلك ، يعتبر في حقيقته مفروضاً على الإنسان من الوسط . بل إن الحاسة الدوقية والفنية عند الفرد أى الحاسة التى يقدر بها فن العماره أو الرسم أو الموسيقى أو الرقص ليست

الاصدى للحاسة الاجتماعية ، بل يمكن الاسترسال في هذا الطريق بقياس أحوال الفرد النفسية في تجاوبها مع الوسط على أفعال الجسم المنعكسة في تولدها من المؤثرات المادية . فكأن أن وخزة الإبرة تولد في جسم من يصاب بها فعلا منعكساً هو وعشة آلية أو انتفاض جبرى لاخيرة للإنسان في منعه ، هدفها الطبيعي تحاشي مصدر الوخز ، يكون الحال كذلك في مختلف المؤثرات الشعورية من حيث ما تولده في النفس من آثار آلية ، إذ تمتزج هذه الآثار هي الأخرى أفعالا منعكسة ، ولكنها أفعال منعكسة نفسانية .

ويختلف أحداث اليوم سواء في العقلية أو في المشاعر أو في الميول عن أحداث الأمس ، تبعاً لاختلاف الثقافة التي يتلقونها سواء في المدرسة أو خارج المدرسة فقد كانت وسائل الثقافة القديمة هي الروايات الخيالية وصفحات البطولة التاريخية . أما الثقافة الحالية فقد استحدثت من الوسائل ما لم يكن قائماً في القديم مثل السينما والصحف المصورة وألعاب رياضية جديدة كسباق السيارات والدراجات . ولا تخلو الكتب التقليدية في الاقتصاد من شخصية خيالية يضرب بها المثال هي شخصية روبنسن كروزو الذي أُلقت به المقادير في جزيرة مهجورة عزلاء . بعد أن عرفت سفينته ، واستطاع أن يظفر من حطامها بقية باقية من متاعه . وقد قال كتاب الاقتصاد عنه إنه لا يعتبر مع ذلك فرداً وحيداً في تلك الجزيرة بل مجتمعاً بأمره يعيش في فرد . أليست المواد والأدوات التي استطاع اقتادها من صنع المجتمع الذي ولد هو وعاش فيه ؟ أليست كائنة كذلك في نفسه وفي طريقة تفكيره وشعوره وسلوكه تعاليم ذلك المجتمع أيضاً ؟ بل يذهب البعض إلى القول بأنه ليس المجتمع الحاضر وحده منعكساً في الفرد وإنما يعكس الفرد

كذلك الإنسانية الماضية كلها اذ تصر على أن تبقى حية فيه ، وليس الأحياء .
محكومين فحسب بأحياء منهم ، وإنما يحكمهم كذلك الأموات .

وفضلاً عما تقدم ، يبرز أصحاب هذه النظرية الاجتماعية المنطرفة حقيقة ملموسة في مختلف الجماعات البشرية . هذه الحقيقة هي أن كل جماعة من البشر إذ تجرى على طريقة خاصة في التفكير والشعور ، لا تعتبر نفسها في سلوكها هذه الطريقة على حق فحسب ، بل ترى بالضلal كل جماعة أخرى لا تسلك الطريقة نفسها . كل جماعة معتدة بنفسها مقتنعة بأن مبادئها هي وحدها الصائبة وأن كل ما عداها خطأ مبين . ويظهر ذلك أيضاً بالدراسة التاريخية . فإكان حقاً بالأمس يمد اليوم باطلاً . ومن الأعمال ما كان يسمى البرابرة في القديم شهامة وفخاراً ، مع أنه يمد الآن من قبيل اللصوصية وقلم الطريق . وتشبه الجماعات البشرية في هذا التضارب بينها ، أفراداً زعم كل منهم أنه خير من أبدعت صنعه يد الخالق ، وكان أحدهم أبيض الوجه والآخر أحمر الوجه والثالث أسود الوجه ، وعندئذ تصدى أحمر الوجه لزميله قائلاً « إن وجهي خير الوجوه ، لأنه بينما الأبيض خرج من فرن الخالق نيئاً ناقص الطهى ، فإن الأسود خرج منها متفحماً محترقاً . »

خلاصة هذه النظرية إذن أن المجتمع سيد الفرد بل أنه سجن لا يستطيع الفرد الإفلات منه ، إذ لا يفسر من الأمر شيئاً أن يترك الفرد مجتمعا ويعيش في غيره ، لأنه يجد كذلك في المجتمع القى انتقل إليه سجنًا جديدًا . غاية الأمر يختلف المجتمع كسجن للفرد عن غيره

من السجون ، في أنه ليس مسوراً بالسياج والمحيطان ، وفي أن المقيمين به لا يحسون أنه سجن بفضل الأوهام التي تسود على تفكير الناس وعلى تقديرهم للأمور والتي يخضعون هم أنفسهم لحكمها ، ولعل في هذا الخوض خيراً لهم . فكما يكون المجتمع هكذا يكون الفرد .

أما النظرية الثانية فتبجه اتجاهها عكسياً إذ تذهب إلى القول بأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع . فقد ينشأ شخصان في نفس الوسط ويتقنان تربية واحدة ومع ذلك يختلفان في طريقة السلوك باختلاف الطبع الفردي لكل منهما . والناس في ظاهرم كرمال البحر . فكما أن الرمال يخالها المرء متجانسة متطابقة مع أنه لا توجد واحدة منها كالأخرى ، فكذلك الناس وإن كانوا في مظهرهم متماثلين ، يختلف كل منهم عن الآخر في الجوهر . فلكل منهم بنيته الجسمية الخاصة ، ولكل منهم مزاج خاص يتوقف على كيفية أداء غددته لوظائفها . وإلى جانب اختلاف الأفراد في البنية والمزاج ، يتبايرون كذلك في الطبع أى في الاتجاه السائد بصفة دائمة على طريقة كل منهم في السلوك . فالطبع الذي يميز كلا منهم عن الآخر ، هو تلك الوجهة التي تغلب دائماً على سلوك المرء لكونه ولد بها أو لكونه اكتسبها نهائياً فدخلت في تكوينه النفساني بفضل الظروف المحيطة ، والتي يتخذها سواء لإزاء العالم المادى المحيط وما يعرض فيه من صعاب وعقبات تستدعى حلاً وتذليلاً ، أو لإزاء العالم الاجتماعى ومن فيه من أناس يدخلون في علاقة معه ، أو لإزاء العالم النفساني الداخلي وما يحيش فيه من شعور بمحاجات ناشئة من الفرائز

الأصلية الدفينة . فن مجموع البنية والمزاج والطبع ، تكون للإنسان شخصيته الخاصة المميزة له عن شخصيات الآخرين .

والشخصية النفسية تتكون من ذاتيتين : الذاتية الشعورية (أو القلب) والذاتية الذهنية (أو العقل) . واختلفت تقسيمات علماء النفس للشخصيات سواء على أساس الذاتية الشعورية أو على أساس الذاتية الذهنية . وقيل إن الأعراض الكاشفة عن الجنون تعد صورة مكبرة لأعراض نفسية توجد كذلك في الأشخاص الطبيعيين . والظاهرة النفسية الواحدة إذا وجدت في الفرد بقدر معتدل كان الفرد طبيعياً . غير أنها كثيراً ما توجد إما ناقصة عن قدر الاعتدال وإما زائدة عن هذا القدر ، وفي الحالين تخرج الفرد من عداد الأشخاص الطبيعيين . وقدر الاعتدال يقع عادة بين حد أقصى تصبح الظاهرة مرضية إذا علت عليه وحد أدنى تصير الظاهرة كذلك مرضية إذا نزلت عنه . فظاهرة الإحساس بالكيان الذاتي مثلاً لها حد أقصى من الطمع وحد أدنى من الزهد ولها كذلك حد أقصى من الكبرياء وحد أدنى من التواضع . وظاهرة التجاوب الوجداني لها حد أقصى من الرغبة في البرّ وحد أدنى من الرغبة في السوء . وظاهرة التعبير الخارجى لها حد أقصى من التبعج السافر وحد أدنى من المداراة والرياء . وظاهرة المزاج لها حد أقصى من الفوران المنشرج وحد أدنى من الركود المتقبض وظاهرة الانفعال لها حد أقصى من سهولة التأثر وحد أدنى من عدم الإحساس الخ

ولا يصدق هذا على الناحية الشعورية فنعسب ، بل كذلك على الناحية الذهنية بالنسبة للملكة الوعى والاستيماب والحكم على الأمور . وفيما يلي نورد على سبيل المثال بعض تقسيمات العلماء للأفراد من الناحية الشعورية .

فيقسمهم فرويد إلى عاطفي ومزهو ومتهيب . العاطفي هو الذي بدافع الإفراط في غريزته الجنسية يميل إلى حب الآخرين وإلى أن يكون منهم محبوباً . والمزهو هو الذي لاقم له سوى أن يصون ذاته ويحقق لنفسه بكل الوسائل تفوقاً على الآخرين . والمتهيب هو الذي تحتق لديه مشاعره الغريزية لفرط المفعول الذي تحدثه بها الطبقات السامية من نفسه ، حتى أنه لا يقدم رجلاً إلا ليؤخر اثنين ، ويحسب لكل فعل حساباً عسيراً ، ويستولى عليه الجبن من قوة داخل نفسه أشد رهابة له من قوة السجّان . وهناك من الأفراد نوع رابع مختلط ، يجمع أكثر من صفة من هذه الصفات . وكثيراً ما تظهر المستيريا بين العاطفين ، ويظهر الإجرام بين المزهوين ، وتظهر حالات مرضية من الضيق العصبي بين المتهيبين .

وينقسم الأفراد في نظر العالم السويسري Jung إلى منطقيين ومنطويين . فالمنطقي هو الذي يكاد يعيش خارج نفسه لفرط تجواله بين الأمكنة واحتكاكه بالأشخاص . فهو كالسائح الذي لاهم له سوى أن يطرق السبل ويكشف المجهول ويمرّ في مختلف بلاد الدنيا مرتاداً كل زواياها وأركانها . أما المنطوي فهو من يعيش داخل نفسه في عالم عامر هو الآخر ولكن بأشخاص وأشياء من صنع تصوره لا من واقع الحقيقة .

ويمرّ هذا الاختلاف بينهما على الأخص إلى عوامل الوراثة وما قبل الولادة . وقد قيل إن الكتابة تكشف عن انتماء الكاتب إلى أحد هذين النوعين . فإذا كانت تميل إلى اليمين متفقة في ذلك مع حركة الذراع إذ يتفتح ليستقبل الدنيا كان كاتبها منطلقاً . أما إذا كانت تميل إلى اليسار متفقة في ذلك

مع حركة الذراع الذى يضم إذ ينطوى كل شيء ، كان كاتبها منظوياً . وقيل كذلك إنه إذا كانت المقاطع العليا للكلمات المكتوبة كبيرة نامية دلّ ذلك على أن كاتبها منظوى تسود ذهنه وروحه النظريات المجردة . أما إذا كانت كذلك المقاطع السفلى دلّ ذلك على أن الكاتب منطلق ذو نظرة مادية متفقة مع الأمر الواقع . وقد وضع العالم Kretschmer ما يشابه هذا التقسيم . وفى سنة ١٩٣١ طبق تقسيمه عالم الإجرام Benneka على ١٥٠ مسجوناً فى السجون المتساوية درست طباعهم ، فبين أن نسبة المنظوين ممن لا يقبلون الإصلاح فيهم تبلغ ٥٨٪ بينما بلغت نسبة المنطلقين منهم بالمعنى الصحيح ١٢٪ .

ويقسم العالم Szondi الأفراد إلى شاذ جنسيا وذى طابع تشنجى وذى طابع هستيرى وذى طابع انطوائى ، وذى طابع شرودى ، وذى طابع اقباضى وذى طابع هياى . فالشاذ جنسيا هو من يميل إلى أفراد من نفس جنسه أو من بلذله إشباعاً لشهوته الجنسية إلحاق الأذى بالآخرين أو تحمل الأذى من الآخرين . ويتميز بالرفقة والخضوع إذا كان من النوع الأول ، وبالتعدي والتعطش الى السيطرة اذا كان من النوع الثانى ، وبالسوك المثير للاستياء والغضب اذا كان من النوع الثالث . أما ذو الطابع التشنجى فيتميز بفيض زائد من حدة المشاعر . وذو الطابع الهستيرى يتميز بفيض زائد من الأحاسيس المرفقة وافراط التعبير عن الوجدان . وذو الطابع الانطوائى يتميز بالميل إلى الاعتزال وإلى العيش فى عالمه الداخلى وبالاعتداد والزهو بالنفس . وذو الطابع الشرودى يتميز بأن ذهنه شارد فى عالم بعيد عن الحقيقة من صنع خياله وتصوره . وذو الطابع الاقباضى يتميز بغلاته فى الاستسلام لمختلف الأحاسيس

والخضوع لتأثيرها ، وكذلك بالميل إلى التكديس . وذو الطابع الهياي يتميز أيضا بالميل إلى تكوين المجموعات وتكديسها وإلى انهم والشراعة .

ويقرر العالم نفسه أن هذا التقسيم له أهميته في تفسير المهنة التي يختارها كل فرد لنفسه . فالشاذ جنسيا ذو الميل إلى أفراد من جنسه ينزع إلى مهنة الحلاق أو المغنى أو الراقص أو الخادم الشخصى ، والشاذ جنسيا ذو الميل إلى ليداء الآخرين ينزع إلى مهنة الطبيب البيطرى أو التمورجى أو طبيب الأسنان أو قاطع الأحجار أو لاعب القوى . أما ذو الطابع التشنجى فيميل إلى مهنة الطيران أو البحرية بل إلى مهنة الدين أو المساعدة الاجتماعية . وذو الطابع المستيري يميل إلى الفن أو الهزل أو السياسة . وذو الطابع الانطوائى يهوى مهنة التدريس أو المحاسبة أو الحفر أو الرسم . وذو الطابع الشرودى يهوى بالانشاء والتنظيم ولذا يحترف مهنة طب النفس أو الموسيقى أو الكيمياء بل مهنة القضاء أو التحقيق أو المحاماة . وذو الطابع الاقباضى يتجر بالمواد القديمة أو القديمة أو الأثرية أو يشتغل بمهنة النقد وقد يحترف من المهن ماهو غاية في الوضاعة . وذو الطابع الهياي قد يشتغل بعلم أصول اللغات أو بمهنة الخدمة في المقاهى الخ .

ويتحدث علماء النفس عن نوع من الناس يطلقون عليه اسم « المضروب » وهو الذى قد يظهر بين عظماء الرجال فيسجل له التاريخ غضبته ، وقد يظهر من بين الرعاع وذلك حين تدبر منهم في الاضطرابات أفظم أفعال الوحشية تحت ستار الازدراء النبيل بانظم أو الكفاح في سبيل العدل الاجتماعى .

ويربط العلماء بين المضروب وبين ظاهرة التشنج العصبي ، منذ أن تحدث لومبروزو في ايطاليا عن سماه بالجرم المتشنج . فيقال عن المتشنج العصبي إنه

سهل الانزلاق الى أفعال العنف والاساءة والى احداث الحرائق ومشاهد الذبح ،
أو الى سلوك أقل من ذلك عنفاً مثل اغتصاب الصغار والمواقعة بالإكراه
والأفعال الفاضحة ، وإنه إذا كان يعمل في الخدمة العسكرية ، يتخصص في أفعال
التمرد والعصيان . فالأزمة التي يعاين بها المنشنج العصبي تحت تأثير مرضه
يشبهها سلوك الغضوب حين يقع فريسة لسورة غضبه ، حتى أن العلماء قالوا
عن الغضوب إنه شبيه بالمنشنج تميزاً له عن المنشنج الحقيقي ، ويحصر العالم
الايطالى Levi-Bianchini الفرق بين الاثنين في أنه بينما المنشنج الحقيقي ،
تغلب على دأته طبيعة جسمية عضوية ، يتميز الغضوب بأن شدوده نفسى بحت .

ويعزو هذا العالم الايطالى طبع الغضوب الى جروح نفسية قديمة ترجع
عادة الى سبب جنسى أو الى معارك نفسية داخلية لاشعورية أو الى أحوال
نفسية ناشئة من أحداث خارجية أحدثت ألماً أو فزعاً . ويتخذ شدوده هذا
مقره فيما يسمى Mesencephalo أى الفص الأوسط من المخ .

ويقرر العالم Stekel أن التشنج العصبي الحقيقى يرجع أصلاً الى أسباب
نفسية وأنه يؤلف ميلاً اجرامياً قوياً يطرحه العقل الواعى كما لو كان يزعم عن نفسه
حلاً لا يطاق ، وأن الأزمة التشنجية لا تكون الا بديلاً عن الفعل الاجرامى .
وتجمع بين التشنج العصبي والغضوب صفة مشتركة هى - كما يقرر العالم الايطالى
السالف ذكره - الآلية اللاشعورية .

ويقسم العالم الايطالى Del Greco الغضوبين الى غضوب غير مؤذى
وغضوب شتّام وغضوب قاسى فقط وغضوب زائف . فالغضوب غير
المؤذى هو الذى يصبح ويلوح من وقت الى آخر ويضرم نارا في قش سرعان

ما تطفئ ، ويوجد منه كثيرون في جمهور الناس وإن كان يقلّ مثله في طبيعتهم . والنضوب الشتام كثير الكلام بحمد الإهانة ويحمد في الشتام ما ينفس عن صدره ويوجد منه كثيرون في وقت الأزمات والاضطرابات وتنص به الميادين والتجمعات كما يظهر في أعمدة الصحف اليومية . والنضوب القاسى اللفظ وهو أخطرهم هو من يجعل لقوته وفظاظته مبرراً من العدالة والخلق ويندفع إلى أفعال العنف والاعتداء والتحرش ، ويوجد منه كثيرون في الماضي والحاضر كما لن يخلو منه المستقبل . أما النضوب الزائف فهو من يوجه الإهانة ويرفع صوته دائماً في فتور بارد ويقصد التخويف .

وقد يظهر النضوب بين الكتاب والروائيين وذلك حين تنحرف الكتابة اللاذعة إلى مجرد إشباع شهوة الغضب على شخص ما وإلى الإيذاء والإبلام تنكيلاً به دون أن يكون هدفها توباً أو تهدياً ، ولو كان هذا الشخص وهماً من صنع خيال الكاتب . من قبيل ذلك أن يجرى أحد الكتاب على لسان شخصية من شخصيات كتابه قولاً تُقصد به امرأة متبرجة في استخدامها للمطر وهو أن الكلب يرسل هو الآخر رائحة عطرة لو أنه تطر مثلاً . وعديدة أمثلة ذلك في كتابات الكتاب . ويرى كثيرون من علماء النفس أن النضوب مصاب بيب في إفرازات غدده ولا سيما الغدة الدرقية .

ويشرح العالم Le Senne بعض الخصائص المميزة للنضوبين فيقول بوجود مميزات معينة فيهم بنسبة أكبر من وجودها في عامة الناس :

من ذلك الإفراط في الحركة ، والاشتغال بأمر عديدة ، والرغبة في التنوير ، والإكباب على العمل ، وسهولة الاندفاع ، والميل إلى المبالغة في المظاهر الخارجية ، وحضور الذهن ، والاستعداد لإهداء المعروف .

ولعل الخصيصة الأخيرة ترجع نسبتها الكبيرة بين الفضويين إلى محاولة النضوب أن يهون من الأثر السيء الذي أحدثته في الغير سورة غضبه ، لاسيما لأنه كثيراً ما يدرك بعد زوالها أنه كان مبالغاً فيها . ويقرر العالم نفسه أن الفضويين يتساوون تقريباً مع عامة الناس في خصائص معينة منها مدى السرعة في الاستسلام لعوامل التثبيط ، والحاجة إلى اللهو ، والرغبة في ملذات المائدة .

وعلى العكس يقرر ذلك العالم أن الفضويين توجد بينهم بض الخصائص بنسبة أقل من وجودها في الكافة مثل المدهو ، والاتزان ، وطول الاحتفاظ بالحدود والميل إلى الانطواء على النفس .

كل ما قدمناه من آراء ونظريات يظهر كيف يتباين الأفراد فيما بينهم من حيث القائية الشعورية . على أن تباينهم لا يقتصر على هذه الناحية بل يشمل كذلك - على ما سنرى - القائية الذهنية .

فيري علماء النفس أن القائية الذهنية تقسم على ملكات ثلاث هي الذاكرة والخيال والحكم . وقد شبه Cyrano De Bergerac هذه الملكات بأنهار ثلاثة . النهر الأول وهو أوسمها هو الذاكرة ويصب شطاه بالبيغاوات . والنهر الثاني أضيق من الأول ولكنه

أحق ، وهو الخيال ، وفيه تفرق رمال ذهبية كثيرة . والنهر الثالث وهو أصغر الأنهار ، هو الحكم ، ويبدو ماؤه كما لو كان ثلجاً . فكل فرد توجد به الملكات الثلاثة ، كما أنه كلما زادت لديه الذاكرة قص الخيال وكلما تضاعف لديه الخيال قصت الذاكرة . ويختلف الأفراد اختلافاً ينافي نصيبهم من كل ملكة من هذه الملكات .

هذه النظريات التي قدمناها هي بعض من كل يظهر التباين في الطبيعة بين الأفراد الداخلين في تكوين المجتمع . فهي تعزز الرأي القائل بأهمية العامل الفردي وبأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع .

غير أنه من الواضح بمجلاء أن النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية لا تخطوان كئناهما من مغالاة وتطرف ، وأن الحقيقة وسط بينهما ، إذ لاشك في أن العامل الاجتماعي والعامل الفردي يتضافران مما في توجيه الإنسان وتكوين سلوكه بحيث لا يمكن بحال ما تجاهل أحدهما . وقد ظهرت في هذا الاتجاه المتوسط عدة نظريات نشير فيما يلي إلى بعض منها :

فيفرر العالم الإيطالي Buscaino أن سلوك الإنسان هو ثمرة التفاعل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية ، وأن نصيب كل من هذه العوامل في ذلك التفاعل ، تختلف نسبته من فرد إلى آخر وباختلاف الظروف التي تحيط بالفرد الواحد . فهو يقسم العوامل الموجبة للشخصية الإنسانية إلى عوامل خارجية بمعنى أنها خارجة عن جسم

الإنسان نفسه ، وإلى عوامل داخلية بمعنى أنها تستمد مصدرها من هذا الجسم . وليست العوامل الخارجية في نظره إلا التأثير الدائم الذى يحدث فى الإنسان دون شعور منه بفعل الوسط الفكرى والخلق المحيط به ويبدأ بالأسرة .

أما العوامل الداخلية فيقسمها إلى عوامل داخلية محية وعوامل داخلية غير محية . فالعوامل غير الحية هى طرق أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها ولا سببا للفرد من حيث إفرازاتها المختلفة ، إذ لا شك فى أن لذلك أبلغ الأثر على سير الحياة النفسية سواء فى الجانب القهنى منها أو فى الجانب الشعورى .

والعوامل الداخلية الحية تنقسم بدورها إلى عوامل محية خارجية عن قشرة المخ ترجع إلى وظائف تلك الأجزاء الحية التى لا تكون جزءا من هذه القشرة ويراد بها على الأخص قاع المخ والفص الأوسط من Mesencephalo وإلى عوامل محية قشرية تتعلق بالقشرة الحية نفسها من حيث نموها ومن حيث نشأة وتطور مختلف الظواهر الفكرية تبعاً لهذا النمو .

ويذهب علماء الوراثة إلى القول بأن الطبيعة الموروثة لفرد ترسم له القاعدة التى يجرى على مقتضاها التجاوب بينه وبين عوامل البيئة المحيطة ، فى مختلف المراحل التى يمر بها إذ ينمو ويتقدم فى العمر ، وأنه بينما تعتبر هذه الطبيعة بمثابة القاعدة التى يسير عليها السلوك فى جوهره ، لا تؤثر عوامل البيئة إلا بقدر محدود يسكاد يكون قاصراً على رسم

الشكل الذى يتخذه السلوك فى مظهره .

وحى الأسرة التى تضم الطفل فور أن يرى نور الحياة ، يختلف تأثيرها على الطفل باختلاف طبيعته الموروثة حتى أنه كثيراً ما يختلف أبناء الأسرة الواحدة فى طباعهم رغم تنشئتهم فى نفس الظروف .

ومن يتابع سلوك الصبيان حين تضمهم مدرسة واحدة ، يلاحظ أن كلامهم ينحذب إلى آخر على شاكلته بحيث يكونون داخل المدرسة جماعات متميزة . ويشعر كل فرد ينتمى إلى جماعة ما إما بنفور وإما بعدم اكتراث إزاء أفراد الجماعات الأخرى . ويجرى بين كل جماعة والأفراد الداخلين فى تكوينها تأثير متبادل يطلب أن يقوم على المباشرة والتقليد ، ويجرى بينها وبين الأفراد الداخلين فى تكوين غيرها نوع من التعارض والتضارب . فبين الانجذاب والنفور وبين المسيرة والخروج وبين التردد والخضوع فحيش بنفس كل صبى مشاعره ويبدو فيها واضحا الفعل المشترك للطبيعة الموروثة والبيئة المحيطة سوا .

ويستشهد العالم الايطالى Niceforo فى بيان الأثر المشترك للطبيعة الفردية والبيئة الخارجية بكلمات الفيلسوف La Boétie إذ تحدث عن طريقة تهذيب الجنس البشرى بقوله « إن لكل شجرة طبيعتها الخاصة وإنها تمجد الاحتفاظ بهذه الطبيعة كلما تركت لحالها ، فغير أنها تتخلى عنها لتنتج ثمرا مختلفا لم يكن من ثمارها ، إذا أحدث لها التثقيب ، وإن الحشائش لكل منها خصائصها وطبيعتها ونوعها المتميز ، غير أنه فضلا عن ظروف كالجليد والعفس وطبيعة التربة ، نجد أن يد البستاني كذلك

تشذب أو تمس بالتص كيانها . وقد أضاف الفيلسوف نفسه إلى ذلك قوله بأن رجلا من نفس المادة البشرية منهم من كانوا مواطنين أحراراً لمدينة البندقية ومنهم من كانوا عبيداً أذلاء في الشرق . وأنتك إذا دخلت في زمرة بعضهم شعرت بأنك في مدينة من مدن الناس بينما تشعر إذا دخلت في زمرة البعض الآخر كما لو كنت في حديقة للحيوان ، لا لشيء إلا لاختلاف اليناث الفكرية والروحية التي عاشوا ويعيشون فيها . وبشبه هذا التأثير بين النوعين من البشر ، ما حدث من اختلاف بين كلبين أخوين حين تمت تنشئة أحدهما باطعامه للحا ، وجرت تنشئة الآخر بمناولته مرقا ، فصار الأول ماهرا في تقب حيوانات الصيد ، بينما شب الثاني عاجزاً عن مجاراته في نفس المضمار .

تلك بعض النظريات المتوسطة بين التطرف في إظهار أهمية العامل الاجتماعي ، والتطرف في إظهار أهمية العامل الفردي . ونرى أن هذا الاتجاه المتوسط هو الجدير بالاعتبار ، فقد أصاب العالم Niceforo الحق حين قال إن كل ضغط خارجي توجد تحته أو بجانبه أو ضده الشخصية التي ولد الفرد بها ، وأن ذلك الضغط مهما بلغ مداه لا يمكن له أن يسحق هذه الشخصية أو يحوها . وفيما يلي نعرض بالتفصيل نظرية هذا العالم الجليل .

فيقرر Niceforo أن قياس الخصائص الجسمية والنفسية للأفراد أثبت أن الفرد الطبيعي من جميع الوجوه لا وجود له . وتظهرت التجارب ذلك سواء في قياس الخصائص الجثمانية مثل البنية والوزن والصدر والقوة

المضلية وقدرة الرئتين وطول الاطراف وحجم الوسط ومدى اتساع الوجه ، أو في قياس الخصائص النفسانية مثل سرعة الحساب ودرجة الانتباه ومدى الترابط بين الافكار والقدرة الإستيعابية للذاكرة . فيكاد لا يوجد أحد تتوافر فيه جميع هذه الخصائص بالقدر المعتدل المتوسط ، لأنه إذا وجدت فيه بعض الخصائص على هذا القدر ، فإن القياس يسجل في البعض الآخر منها إما زيادة عن المتوسط المتوافر في معظم الافراد وأما نقصانا عن هذا المتوسط . ومن ثم فالرجل الطبيعي على وجه مطلق الكامل في كل ناحية من نواحيه لا يوجد . وإذا كان الناس قد اعتادوا استخدام هذا التعبير ، فانهم يقصدون به على كل حال ذلك الرجل الذى يعتبر معتدلا في معظم أو في أهم خصائصه الجسمية والنفسية ، وإن كان لا يخلو من عيب يشوب فيه خصيصة أو أكثر من هذه الخصائص . فهو في نظرم طبيعى على وجه الترجيح والتليب ولا يمكن أن يكون كذلك من جميع الوجوه .

وكلنا يعلم أن الفرد مهما كان طبيعيا لا بد فيه من قيصرة تغور الناحية الشعورية فيه أو الناحية الذهنية . فقد يكون مغاليا في عاطفة من العواطف أو تظهر فيه مبادئ فساد في أحد اتجاهاته التريزية ، أو يبدو منه ميل إلى الاقتباس أو الشرود ، شديدا كان هذا الميل أو طفيفا . وقد تشوبه من الناحية الذهنية أفسكار منسلطة ، أو يكون قاصرا عن فهم أنواع معينة من النظريات الفكرية أو الاحداث الواقعية . وليس أدل على وجود فكر منسلط لدى كل فرد من أنه كلما تسكف عن ذلك

الحياة اليومية - لا يرى ولا يحس إلا ما يتجاوب مع فكرته كما لو كان كل ما عدا ذلك لا وجود له . وكثيرا ما يشذ الفرد في مظهر عارض من مظاهر سلوكه ، ولا يحول ذلك دون اعتباره فردا طبيعيا بالنظر إلى سلوكه في مجموعه .

مفاد ذلك أن الفرد الطبيعي بالمعنى المطلق لهذه الكلمة ليس إلا صورة خيالية ، وأن السكية الضخمة من الناس يكونها أفراد يشبهون هذه الصورة في معظم صفاتهم النفسية ومعظم المظاهر التي يتخذها سلوكهم الاجتماعي ، غير أن فيهم من يفايرها ويشذ عنها إما ليفوقها وإما لينزل عن مستواها ، فيكون في الحالة الأولى ساميا وفي الحالة الثانية ضيعا . وليس هناك إنسان طبيعي في كل شيء . وإنما يوجد أناس يمكن اعتبارهم طبيعيين .

بناء على هذه المفدمات ، يرى العالم Niceforo تعريف الرجل الطبيعي على أساس آخر له أهميته القصوى من ناحية علم الإجرام . هذا الأساس هو التطابق أو التناظر مع القواعد الاجتماعية للسلوك . فيسكون الرجل في نظره طبيعيا إذا التزم قواعد المجتمع أو سار عليها ، ويكون غير طبيعي إذا خرج عليها أو حاد عنها . وهو لذلك يقسم الأفراد إلى مجانسين وخوارج . والخوارج بدورهم على أنواع ، تضمها طائفتان رئيسيتان ، هما طائفة الخوارج وضاعة من جهة وطائفة الخوارج سموا من جهة أخرى . فالخوارج الوضع يتدرج في مدى الضاعة من عديم أخلاق بمعنى قواعد اللباقة أو أدب السلوك ، إلى قاطن السجن . أخل كذلك

بقواعد القانون . والخارج سموا هو الذى يتميز عن سواد الناس بسلوك
قطر خيراً على الآخرين مصدره إما عاطفة بر أو عبقرية علم أو قوى من
الدين . وأساس الاختلاف بين طائفتى الخوارج هو الحالة التى توجد
عليها النفس من طبقتين احدها أساسية والأخرى اضافية . فالطبقة
الأساسية مكونة من الفرائز الأصلية وما تولده من شعور بمحاجات تنحصر فى
اشباع الذات . والطبقة الاضافية مكونة من الفرائز الثانوية التى تنشأ
من عقل وتهذيب الفرائز الأصلية وتولد شعوراً بمحاجات تهدف الى
اشباع الغير . فحين تكون الطبقة الأساسية طاغية لكون الطبقة الإضافية
منعدمة الوجود أو ناقصة التشكوين ، تجعل النفس من صاحبها أحد
الخوارج وضاعة ، ويكون مدى خروجه على أوضاع الجماعة ، متوقفاً على
مدى الضالة فى نصيب نفسه من الطبقة الأخيرة . أما حين لا تقف
الطبقة الإضافية عند حد مقاومة الطبقة الأساسية والتقييد من قوتها
العامة ، وإنما تتجاوز هذا الحد وتطغى عليه بحيث تصبح هى نفسها
الباعث المحرك الى السلوك ، فعندئذ تجعل النفس من صاحبها أحد
الخوارج سمواً . وبين الطائفتين المتطرفتين من الخوارج ، توجد طائفة
ثالثة تضم من يسمون بالخوارج الممكن الماهل . وهؤلاء هم
الذين يخرجون على أوضاع الجماعة فى أمور ليست ذات بال بحيث
لا يحس بخروجهم عليها غيرهم هم أنفسهم ، ولا يصل بهم
السلوك الى حد مخالفة قواعد ذات صفة الزامية مطلقة . ويوجه
العالم نفسه النظر إلى نوع من خوارج الناس يبدو فى الظاهر سامياً مع

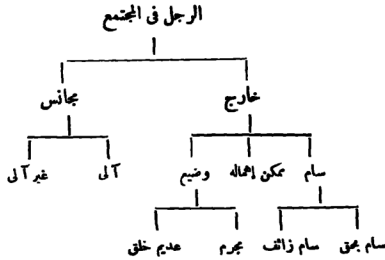
أنه في حقيقته وضع . هذا النوع يشبه ذئاباً في ثياب حملان ، لكون أفرادهم يخلعون على مسلكتهم طابعاً خداعاً من البر أو المثالية أو المبقرية أو السذاجة وحسن القصد ، في حين أن المحرك الحقيقي لهم هو الغرائز الأساسية الدنيا وما تولده - حين تكون طليقة من كل قيد - من حوافز لا تنبأ بمقتضيات الخير وتعارض معها . أمثال هؤلاء إذ يدخلون حقيقة في زمرة الضعيف يمكن لهذا السبب تسميتهم بالخوارج ذوي السوء الزائف .

ويستأنف العالم حديثه عن طائفة الخوارج فيقول إنها لاتنضم فحسب من سبق الكلام عنهم وهم من أصحاب العقول ، بل يدخل فيها كذلك المجانين جميعهم ، والمجانين هم الآخرون على أنواع . ويمكن تقسيمهم على نفس الطوائف الثلاث الخاصة بالخوارج الأصحاء عقلاً والتي تناولناها فيما تقدم . فمنهم خوارج وضاعة ومنهم خوارج سموا ومنهم خوارج يمكن إهمالهم . وهم جميعاً يبنأى عن تفكير الجماعة وشعورها وعن مجموع القواعد المرعية فيها إذ أنهم يعيشون في عالم من صنعهم ، ويعتبرونه رغم كونه داخلياً محضاً ، بمثابة العالم الخارجى الواقعى ، وبين حدوده وعلى هديه يسلكون . والخوارج فيهم وضاعة هم الخطرون والمجرمون . والخوارج سموا هم الذين يتخذ اعتدادهم بالمثالية صورة مرضية . والخوارج المدكن إهمالهم هم الذين لا ينطوى جنونهم فيما يتخذونه من مظاهر على أى اعتداه موجه ضد الجماعة .

بعد الكلام عن الحوارج يتحدث العالم عن المجانسين ، فيقول أن
المجانس هو الذى يزعم طوعا لعرف الجماعة ويطيع قانونها وقواعد السلوك
فيها ويتكون منه السواد الغالب فى الناس . وقد صور أحد الكتاب رجلا بطلا
يرجع الفضل فى بطولته إلى جمهور المجانسين . فقال عنه إنه كان يفوز بالتصفيق
والإعجاب كناقده فى خطيب وشاعر ونائب يمثل الشعب ؛ مع أنه لم يكن فى
حقيقته إلا آلة حديد وصلب تمحوى فى داخلها سائلة اسطوانات كل منها تردد
حديثا يصادف لدى سامعيه هوى إذ يستخدم عبارات من المؤلف أن يصفق
الشعب لها وأن يستعذب المتوسطون من القوم سمعها . هذا شأن المجانسين
ومن يفوز عليهم بالزعامة ، فيكاد يكون كل منهم رجلا آلة ، غير أنهم فى
حقيقته متفاريون وأن كانوا فى ظاهرهم متماثلين متطابقين ، يبدو عليهم أنهم
جميعا آلات بشرية مع أن كلا منهم يعانى داخل نفسه صراعا . حقيقة إن منهم
من بسائر قواعد الجماعة لمجرد أنه خامل كسول لا يرغب فى بذل ما يتطلبه
غير ذلك من جهد ، وإنما الكثيرون منهم يجارون الجماعة بفضل طبقات
سامية فى تكوين نفوسهم تهر القوة الدافعة لفرائهم الأساسية الأصلية ، ولا
شك فى أن هذا القهر لا يتم بذات النظام والانسياب اللذين يتميز بهما الجهاز
الآلى فى سيره ، فالإنسان ولو كان مجانسا كائن ذو روح ، وإذا كان فى ظاهره
عائنا فقد يكون فى داخله عاصيا ، وكثيرا ما تساوره رغبات الخروج على
الأوضاع المستقرة فى الجماعة ، ولكنه يحمل مع ذلك نفسه على كبت
تلك الرغبات ، ويخضع على مضض لهذه الأوضاع تمهيدا لما يجلبه الحيد
عنها ، وفى سبيل ذلك ، كثيرا ما ينفس عن رغبات العصيان بسبل أخرى
لا نجبر له أجزيه وإن كانت هى الأخرى من قبيل التمرد ، ولكن التمرد
الذى يمثلي فيها لا يبلغ الحد الجسم الذى يبرر الاكتراث بها ؛ إذ تكون

بثابة منافذ تنفج بالانطلاق خلاها نفس ضيق عليها الحرج .

وفيا لى رسم وضعه العالم Niceforo ليصور به طوائف الأفراد على النحو الذى حددها به والذى بسطناه فيا تقدم .



ثم يقرر العالم الحقائق الآتية :

أولاً : أن الوسط الاجتماعى والنفسانى ولو كان واحداً بالنسبة لجميع أفراد جماعة ما ، يحيط بكل منهم ويدوم الاحتكاك به منذ نشأته ؛ فإن مدى تأثيره على كل فرد منهم ، يتوقف على نوع الشخصية التى له من ناحية ما هى مطبوعة عليه من استعداد للجانسة أو استعداد لقمرد والخروج .

ثانياً : أنه طبقاً للناموس الطبيعى الذى يحكم الاختلاف بين الأفراد فى الجسم والنفس ، يتراوح استعداد كل منهم للجانسة أو

للخروج بين حد أقصى وحد أدنى ، ويختلف نصيب كل فرد من هذا الاستعداد - إلى حد ما - عن نصيب غيره .

ثالثاً : أن الدرجة القصوى في الاستعداد للخروج على قواعد الوسط الاجتماعي أى الحالة التى يكون فيها الاستعداد لمجانسة هذا الوسط منعما ، لا تتوافر إلا فى قلة من الأفراد .

رابعاً : أن كل شخص تتنازع نفسه ذاتيتان : ذاتية فردية وذاتية اجتماعية ، وأن سلوكه هو خلاصة التفاعل بين هاتين الذاتيتين . وإذا كان السلوك فى بعض الأحوال وليد الذاتية الفردية ، فإنه فى معظم الأحوال ناتج من الذاتية الاجتماعية أو على الأقل من حالة توازن بينهما وبين الذاتية الفردية ينجم عنها هدوء وسلام نفسيان .

خامساً : أنه لا ينبى عن البال الضغط الذى تحدثه ظروف استثنائية قوية مثل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية . وما يترتب على هذا الضغط من تأثير ولو وقى فى درجة استعداد الأفراد للخروج أو للمجانسة .

سادساً : أن الذاتية الفردية هى المصفاة التى يمر أو يحاول المرور خلالها الوسط الاجتماعى والنفسانى ، وأن طبيعة تلك الذاتية هى التى تتوقف عليها عملية هذا المرور من ناحية كونه يتم كلياً أو جزئياً أو من ناحية كونه لا يتم على الإطلاق .

مفاد ما تقدم أن كل فرد فيما يراه ويحس به ، إنما يحول العالم الخارجى الذى يعيش هو فيه ، تحويلاً متفاوت مداه تبعاً للمساكنة

الشخصية ودرجة استعداده لتلقى مختلف المؤثرات المحيطة ، وأن الصورة التي تخلص له من كل ذلك ، وإن بدت لتفكيره الساذج مادية واقعية ، ليست في حقيقتها إلا فردية شخصية .

ويستأنف العالم Niceforo بعدئذ عرضه لنظريته بمحدثه عما يسمى « الرأي الشخصي » . فيقول أن البعض يعرفونه بأنه الصورة التي يتخذها التعبير عن مصلحة الفرد الشخصية سواء أكانت مادية أو معنوية ، وأن البعض الآخر يعرفونه بأنه الصورة التي بها يعبر الذكاء الإنساني عن نفسه بصرف النظر عن الظروف الخارجية . أما هو فيعرف الرأي الشخصي بأنه الحاصل الناتج من تفاعل رأى الجماعة مع ما يكون عليه الفرد من استعداد للمجانسة أو الخروج . ولما كان معظم الناس مجانسين لا خوارج ، فإن ما يبدو للفرد رأياً شخصياً كثيراً ما لا يكون سوى ترديد لرأى الجماعة . أما من لا يرددون رأى الجماعة ، فهم قليلون قلة الأفراد الذين يوجد لديهم استعداد للخروج أو المخالفة ، أى يقل أو ينعدم استعدادهم للمجانسة . وبديهي أن رأى الفرد سواء أكان مطابقاً أو مغايراً لرأى الجماعة ، إنما يقوم على أساس دفين هو مصلحة الشخصية . وكثيراً ما تتفق هذه المصلحة مع مصلحة الجماعة .

ويضيف العالم إلى ذلك ملاحظات غاية في السداد والنظر التائب فيقول أنه حين يردد الفرد رأى الجماعة ، يختلف مدى القوة في دفاعه عن هذا الرأى ، باختلاف الدرجة التي يكون عليها استعداده للمجانسة ، أما حين يختلف رأيه عن رأى الجماعة فيندئذ يجب على الباحث أن يتوخى

الدقة في تقديره لكي يضع ذا الرأي المخالف في موضعه الصحيح . ذلك لأن صاحب هذا الرأي لا يبدو أن يكون واحداً من ثلاثة . فهو إما دعى ينسب لنفسه رأياً مخالفاً لرأى الجماعة ويزعم أن هذا الرأي رآه مع أنه في الحقيقة رأى جماعة أخرى ينتسب هو إليها أو يرغب في الانضواء تحت لوائها بدافع مصلحته الشخصية وأن كان لا يظهر منه ذلك والغالب ألا يظهر . وإما رجل فكر يحاول في مباشرته للمكاته الذهنية والمنطقية الخاصة أن يحررها من ضغط الوسط ، كي تصل به إلى حكم أصح وأصوب ، وهذا نادر . وإما تافه تعوزه الأهمية فيسعى إلى اكتسابها بأن يخالف الرأي لمجرد المخالفة وعندئذ يجنل إلى المخالف أنه مبتكر مع أنه في حقيقة الأمر ناقل . ذلك لأنه من اليسير في كل رأى أن أن يُقلب أو يحوّل إلى وجهه الآخر كي يصبح رأياً مخالفاً . فهذه مهمة لا تقتضى كبير جهد أو عناء ذهني وتمدقلا لا ابتكار فيه . وكثيراً ما تتخذ نزعة الفرد إلى أن يخالف حبا في المخالفة وضماً مستترا دائماً ، وذلك حين يكون الفرد مشحوناً بالحق على الجماعة وبالميل إلى التمدي على الآخرين . هذا الميل القوي لا يخلو منه الأفراد وإن تفاوتت درجة وجوده باختلافهم ، من صورة أن يصّر الفرد على المصارعة باستمرار وأن يناقض لمجرد المناقضة على نحو ثابت آلى لا يسبقه تأمل أو أعمال نظر .

بعد تلك المقدمة الطويلة عن العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان وعى تأثيرها على سلوكه ، أصبح جلياً أن فعل هذه العوامل في الفرد

إنما يتوقف على مدى استعداد الشخصى لتأثر بها ويرجع هذا الاستعداد غالباً إلى الطبيعة التى انتقلت إلى الفرد بالوراثة أو التى ولد بها . هذه الطبيعة هى التى تتحكم فى الإنسان منذ طفولته حتى بالنسبة للمحيط الضيق الذى يبدأ فيه الحياة وهو الأسرة ، من ناحية مختلف العوامل التى يتكون منها هذا المحيط ومدى استعداد الحدث لتأثر بها سواء أ كانت عوامل خير أو فساد . ويصدق هذا على جميع العوامل الخارجية الأخرى التى يلتقى بها الإنسان منذ الحداثة . وتتناولها الآن بالحديث واحداً بعد الآخر ، لنبين كيف تساعد على إجرام الأحداث ، حين تصادف بطبيعة الحال تجاوفاً بينها وبين نفس الحدث ، بادئين بالكلام عن حالة الأسرة .

١ — حالة الأسرة

سبق أن عرفنا الجريمة بأنها إشباع الحاجة غريزية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادى إذ يسمى إلى إشباع الحاجة نفسها . والآن نقول إن أظهر ما فى الجريمة شعور يتميز به شخص فاعلها ويفسر اتجاهه إلى طريقها الشاذ . هذا الشعور هو قلق فى نفسه يزعزع ثقته فى الحاضر والمستقبل ، ولا يخرج فى الجوهر عن أن يكون يأساً من دنيا الناس ، يدفع باليأس إلى عصيان نظام الناس ، فكثيراً ما يتولد من اليأس عصيان وعنف . هذه الظاهرة النفسية من القلق والثقة المزعزعة واليأس ، يئلب أن يرجع مصدرها إلى الطفولة المبكرة ، أى إلى

المرحلة التي يكون الإنسان فيها معوّلاً كلية على غيره لأنه لا يزال بعد طفلاً . وهنا يظهر الدور الخطير الذي تلعبه الأسرة في تنشئة الطفل ، إن كان للأسرة وجود . ويكون دور الأسرة سيئاً وبالتالي وثيق الصلة باجرام الحدث ، حين يكون جوّها منشئاً أو مفزياً لذلك الشعور باليأس من الحاضر والمستقبل . وينبسط فيما يلي العوامل التي يستمد منها هذا الشعور مصدره .

فن البديهي أن الطفل الصغير لا ينفرس فيه حبّ الآخرين إلا إذا ظفرت نفسه الغضة الناشئة بالحب من شخص يرعاه ، لأن من لم يعرف للحب طمأناً لا يرجي الحبّ منه ، وفاقد الشيء لا يعطيه . ومن جهة أخرى فإنه لا سبيل إلى التجاوب بين المربي وبين الطفل إلا حيث يكون الحب متبادلاً بينهما . فالطفل لا يصنئ إلى شخص ما إلا إذا استماله هذا الشخص بالحب والعناية أولاً ، فتدثّر ياداه الطفل حباً بحبّ وينصت إلى أقواله وتعاليمه رويداً رويداً وينتهي به الأمر إلى قبولها واستماعها والسير على مقتضاها ، بل قد يصل به التمثل والتشبه بشخص مصدرها إلى حدّ الاندماج الكليّ معه . من غير هذا الطريق لا يمكن لإنسان ما أن ينفذ إلى أعماق الطفل ، ويتهد بالتربية والتهديب نفسه ، ولا بد من ذلك للربين عامة وللوالدين على وجه خاص .

ولا يحتاج الأمر إلى تفصيل بالنسبة لطفل رأى نور الحياة دون أن يجد حوله والداً يحضنه أو مربية يرعاه ، فهو أباأس الناس وأكثرهم

عرضة للدمار . اذ يكفي أنه مفتر الى وجود شخص على استعداد لأن يجه ، وعرضة لوجود شخص على استعداد لأن يسخره دون كبير اكرثات بآدميته ، اذ لا يمر الطفل على أحد تجمه به صلة الدم كي يعنى به فى القليل تلبية لنداء الدم ، وهكذا يقع فريسة للمستغلين وأحيانا للمجرمين ، اذا ما عدم يدا رحمة تتولى أمره . وانما تناول بالتفصيل حالة الحدث الذى يشاء له القدر أن يولد فى أحضان أسرة ما يمكن أن ينتهى إليها ، فنبين تلك العوامل التى بقيامها فى هذه الأسرة تولد لديه شعورا باليأس من دنيا الناس وتنبؤ له الطريق لإجرام عاجل أو آجل .

أول هذه العوامل تفكك الأسرة . فقد دلت الإحصاءات فى جميع الدول على نسبة تتراوح بين ٦٠٪ ، ٨٠٪ من المجرمين الأحداث تشمل من لا تحضنه فيهم أسرة متماسكة ، لنزاع بين الوالدين أو لطلاق أو انفصال . ومما يشعر الحدث كذلك بأنه محروم من العطف أن تغيب أمه عن البيت طويلا فلا يجد من يعنى به أو من يعنى إلى الأمور التى يود أن يسردها أو يستمع إلى تفسيره عن الرغبات التى ينى إشباعها . ومن قبيل ذلك أيضا أن يتخلى الأب عن كل عناية روحية بالأولاد قاننا بمحض العناية المادية التى يهبى لهم أسبابها وغير مكثرت بما عداها ، فلا يحس له أحد بسلطة ولا يثبت له فى البيت مكان ، أو ينصرف إلى عشق أو عبث خارج البيت قد يسجزه حتى عن العناية المادية الاقتصادية بشؤون الأسرة .

وهناك عامل آخر قد ينشأ عنه شعور الحدث باليأس ، هو تمدد الأولاد في الأسرة إلى حد يتجاوز حدود الطاقة العاطفية للوالدين أو لأحدهما ، فلا يتبهاً لكل منهم من جانب أبيه أو أمه القدر الذى كان ينشده من العطف والحب والعناية لأن عاطفة الأبوة أو الأمومة قد نشئت وتوزعت على جمع لا يسعها معه أن تحتضن على حدة وبالتقدير الكافى كل فرد من أفرادها .

وقد تكون الأسرة متماسكة لقيام الوفاق بين الوالدين والتزام كل منهما دارها الوقت الكافى ، وقد تكون كذلك مشتملة على عدد غير كبير من الأولاد ، ومع ذلك يعجز الوالدين عن النهوض بأعباء الترية جهلا منهما بأصولها . فجعل الوالدين بسبيل الترية الصحيحة هو إذن عامل ثالث قد يتسبب عنه نشوء شعور باليأس فى نفس الحدث ويحتاج هذا العامل الثالث إلى شئ من البسط والتفصيل .

فوقف الأب أو الأم مع الحدث كثيراً ما يولد فى نفسه شعورا غير طبيعى يـدوق حزن مسير نموه النفسانى ويدمغ هذا النمو بشائبة يمتد إلى المستقبل أثرها قاتطع بالشذوذ وجها من وجوه شخصيته فى تكوينها وفى السلوك الصادر عنها هذا الشعور على أنواع :

فقد يكون شعورا بالخذلان نشأ من تحقير وازدراء .

وقد يكون شعورا بضيق يرجع إلى تقييد حرية الشخصية فى الإفصاح عن ذاتها وعما يحول فى نفس صاحبها .

وقد يكون شعورا بأمر راجع إلى عدم إمكان التخلص من إشراف أو وصاية عائلية اشتد وطاؤها .

وقد يكون شعورا بالقصور والنقص ينتاب الصغير إذ ينظر الى سواء من أفراد أسرته أو الى غيرهم من الناس أو الى الحياة عامة ، سواء أكان لهذا الشعور أساس من الواقع أم لا ، وهو ينشأ من عدم تبصير الصغير بأن لذاته قدرا أو من اغفال العمل على ايقاظ كوامن الموهبة في نفسه والكشف عن مكامل القيمة فيها .

وقد يكون شعورا بالحياة والاختفاق لقاء شقاق بين الوالدين أو سوء سلوك منهما ، أو أساليب غير موفقة في التربه .

وقد يكون شعورا بالفيرة نتيجة معاملة طيبة خاصة بها أخ أو أخت .

وقد يكون شعورا بالخطيئة ترتب على مبالغة في التننيف واصرار على التذكير بأخطاء مضت وعلى تكرار اللوم من أجلها ، كما لو كان الصغير كتاباً وأصر أحد والديه على أن يقف عند صحيفة من صفحات هذا الكتاب وعلى ألا يقلبها ليطالع غيرها .

وقد يكون شعوراً بالتوجس نشأ من قسوة النزمها أحد الوالدين ، فكان من شأنها على غير إرادة منه أن ولدت في نفس الحدث هذا الشعور مصحوباً بالميل إلى الكذب ولو دون موجب تخلصاً من جزاء مخوف .

وقد يكون شعوراً بالثقة الزائدة من بلوغ كل مراد ، تبعاً لتدليل الحدث في إجابته إلى كل ما يطلب ، وتظفيره بكل ما يهواه ، وعدم تموينه على الهزيمة إلى جانب النصر ، وعلى العطاء إلى جانب الأخذ ، وعلى الترك والتنازل إلى جانب الظفر والكسب ، وعلى التفاضى والتسامح إلى جانب الغلبة والإصرار ، فيكون من شأن ذلك أن قوة المقاومة والصبر تولد عنده معدومة ، فلا تواتيه القدرة على سد أى عائق يعترض فى المستقبل سبيله ولا يتحمل أى ضرب من المكروه ولو كان هيناً ، وعندئذ يقابل كل معترض له من الناس أو الظروف بتمرد أو عنف قد يجرأه إلى ساحة القضاء .

كل هذه المشاعر إذا استقرت فى النفس الناشئة للصبي وأثرت على تكوينه تولدت منها وجوه من الشذوذ فى السلوك ترد كلها إلى كون الصبي قد أستولى عليه يأس من دنيا الناس يدفعه إلى عدم الحرص على التزام نظامهم ويجعله على اعتماد لهولة الخروج عليه .

وليست مصادر ذلك فى نفس الصبي سوى أساليب اتبعها معه منذ حدثته مريه سواء أكان أباً أو أما أو شخصاً آخر عهد إليه بأمر الصبي ، أو أحداث وقعت فى الأسرة ورددت فى نفسه صداها . ومن أهم مصادر اليأس عند الصبي أن يحرم من حنان الأمومة فى الوقت الذى تبدأ فيه حاجته إلى هذا الحنان ، أو أن يتقطع عنه حنان الأم بعد أن يكون قد تذوق طعمه . وفى الحالة الأولى يكون نحو الآخرين عديم الإحساس بحب حرم هو منه ولم يكن له عهد به . وفى الحالة الثانية

يكون نحو الآخرين ميالا إلى التعدى والعنف . ومن قليل تلك المصادر أيضاً أن يلقي الصبي من والديه معاملة تمتاز فيها التسوة بالمطف ولا تتخذ لها اتجاهًا ثابتًا وإنما تتخبط بين قبيضين أو أكثر ، فهذا يفرس في نفسه الميل إلى العنف .

ولإن شعور الصبي باليأس من دنيا الناس أهم مظاهره عدم استعداد الحب الآخرين ويكون ذلك على درجات تبدأ من صبي لا يحس بأنه عجيب وليست لديه عقيدة حسنة عن نفسه وتنتهى بآخر مشبع بميل إلى العنف يظهر في كراهيته لكل من يلاقيه . فلأول كثيراً ما يرتكب أفعالا تنوض له الشعور بأنه ليس محبوباً كأن يسرق أو يسبيء إلى الوسط المحيط به أو إلى نفسه . والثانى هو الذى يرتكب أو يكون على استعداد لأن يرتكب جرائم البغض والكراهية والانتقام . وبين هاتين الدرجتين تتوسط أخريات كثيرات ، تتباين فيها درجة اليأس من دنيا الناس باختلاف الصبيان . فعدم الاستعداد لحب الآخرين كظهور للشعور باليأس يتحقق إما في صورة سلبية من عدم الاكتراث العاطفى وإما في صورة إيجابية من الميل إلى التعدى والعنف . وهو قابل لأن يتوافر في كل من الصورتين على درجات . ومن المتصور أن يحرم الصبي من الحب والحنان وأن يزد على العكس بجميع أسباب الرخاء واليسر المادى بحيث لا يصوزه شيء ولا يحس بالحاجة إلى شيء ، فلا يؤذى أحداً حين يشب ولا يسلك طريق الجريمة . غير أنه حتى في هذه الحالة يشوب الفتور علاقته بالآخرين فتكون خالية من حرارة الحب والمودة .

ويخطئ من يعتقد أن سبيل إصلاح الصبي اليأس من دنيا الناس
والنفس في طريق الإجرام إنما يكون بتشديد وطأة الأوامر والنواهي
الحقيرة ومضاعفة الجزاء التأديبي على مخالفتها . فانتهاج هذا السبيل قد
يؤدى إلى تفاقم الداء بدلا من علاجه . ذلك لأن الشاعر بالحرمان
من الحب إذا أصاب عفاً من ذات المصدر الذى يعزى إليه هذا الحرمان ،
لا يفعل هذا العنف لديه سوى أن يوطد ويؤكد شعوره بأنه غير محبوب ،
وهكذا يأتى العنف بعكس المقصود منه ويضاعف حدة الإحساس
بالحرمان من الحب ويزيد الصبي إمعاناً في طريق الانحراف . فليس
الأمر عصياناً خلقياً يتطلب جزاءً وإنما هو معضلة إنسانية تتطلب حلاً .
ومن الثابت أن يولد العنف رقة أو ينجى من الكره حب ، والنفس قد
جبلت على بنض من يؤلمها ولو كان هذا الألم لخيرها لا سيما إذا كانت
قاصرة عن إدراك وجه الخير فيه . وهكذا ينجلي مدى الصعوبة في تربية
الأحداث وكيف أن هذه التربية مشكلة ليس من المهن حلها تتطلب في
المربين عامة وفي الوالدين على وجه خاص إن كان لهما أو لأحدهما وجود ،
دراية وفنا كثيراً ما يكونان مختلفين .

وبالإضافة إلى جهل الوالدين بأصول التربية قد ينشأ الشعور باليأس
عند الصبي من عامل رابع هو فقدان رعاية أحد والديه ووقوعه تحت
رحمة زوج أمه أو زوجة أبيه ، إذا ثبت أن الغالب في الرجل ألا يخلص
في حبه لأبن لم يكن منه وإنما أنجبته زوجته من رجل غيره ، كما أن
الغالب في المرأة ألا تخلص في حب ابن لم يكن منها وإنما أنجبته زوجها
من امرأة غيرها .

مما تقدم يبين أن سلوك الوالدين مع الحدث قد يكون سبباً غير مباشر لإجرام هذا الأخير أو لتشرده . غير أن هذا السلوك قد يكون في حالات أخرى غير نادرة هو السبب المباشر لهذا الإجرام أو التشرده ، وذلك حين يشوب سوء السلوك حياة الوالدين نفسها أو حين يحض الوالدان أو أحدهما ابنهما الحدث على السرقة أو الاستجداء من الغير أو على أية صورة أخرى من النشاط المنحرف . في الحالة الأخيرة كثيراً ما يكون اشتراك الوالدين في جريمة الصبي أو في تشرده مكتملاً من حيث الأركان اللازمة لقيامه قانوناً ، في حين أنه في الحالات السالف يأتها لا يعد اشتراكاً بالمعنى القانوني وإن كان مساهمة في توليد السلوك الجانح للحدث تمت عن غير علم من الوالدين بهذا السلوك ودون أن تنصرف إرادتهما إلى تحقيقه .

تلك هي العوامل التي ينتج عنها في نفس الحدث شعور بالحرمان من حب الآخرين وبالتالي شعور باليأس من دنيا الناس يدفعه إلى الخروج على نظامهم والنفور من السير على قواعدهم . هذه العوامل نجمها في خمسة هي كما رأينا :-

١ - تفكك الأسرة .

٢ - وتعدد أفرادها .

٣ - وعدم دراية الوالدين بأصول التربية الصحيحة ولو كانت الأسرة متماسكة قليلة العدد .

٤ - والحرماني من رعاية أحد الوالدين .

٥ - وسوء سلوك الوالدين أوحض الحدث من والديه أو أحدهما على طرق سبيل الفساد .

فالعوامل الأربعة الأولى سبب غير مباشر لانحراف الحدث أما العامل الأخير فسبب مباشر كثيراً ما يتوافر فيه الاشتراك بمناه القانوني .

ومن البديهي كما أسلفنا القول بذلك أن الحدث قد يولد بميل تكويني إلى الانحراف راجع إلى الوراثة أو ما قبل تاريخه بصفة عامة ، وأن هذا الميل إلى الانحراف إذ يصادف في الجو الفاسد للأسرة ما يفسده ويدعمه ، يتعمق ويتفاقم وسرعان ما يؤتي ثماره الضارة . أما إذا تعده منذ الحداثة يد المربي فأنها تفلج في الحد منه والحيولة دون أن تتولد عنه آثاره المؤذية . فالأسرة الصالحة ، علاج ناجع للميل الموروث إلى السوء ، أما الأسرة الفاسدة فتربة صالحة لنمو هذا الميل . وللوالدين إن وجدوا دور خطير في هذا المجال عليهما أن يحسنا أداءه . هذا الدور نصيب المرأة فيه أوفى وأجل من نصيب الرجل لأنها أكثر احتكاكاً بالحدث الصغير إذ يقضي من الوقت في صحبة والدته أكثر مما يقضيه في صحبة والده . وفي كل صبي رجل *in puero home* ، فإن لم تنهياً من الآباء عامة ومن الأمهات على وجه خاص أسباب العناية بالصبي وإنماء شخصيته على نحو طبيعي وإشعاره بقيمة ذاته والإفاضة عليه بحب سيفيض هو منه على الآخرين في مستقبل الأيام ، نشأ محروماً من الحب عاجزاً عن إيلائه لسواه وتشبعت نفسه بكره الناس وبغض مجتمهم . وحفظت

يستولى اليأس على نفس الحدث ، ولا تتوانى في الظهور الإمارات
المبيرة عن هذا اليأس في صور مختلفة منها صورة التشرد أو صورة
الفعل الإجرامى .

٢ - سير الدراسة

إن المدرسة هي الوسط الاجتماعى الذي يحتك به الصبى بعد الأسرة
التي ولد فيها . ويبدأ دورها في الدول المتقدمة من سن السادسة تقريبا
ويستمر حتى سن الرابعة عشرة على الأقل أى يمتد من منتصف عهد
الطفولة إلى نهاية عهد الصبى . بل إنه في كثير من البلاد يلتحق الطفل
بالمدرسة منذ سن الثانية أو الثالثة في رياض الأطفال ويظل بالمدرسة
حتى بداية عهد الشباب إذا كان برنامج الدراسة طويلا . ولا شك في
أن المؤثر الثانى الذى يخضع له الطفل وبلى مباشرة الأسرة كؤثر أول
هو المدرسة التي يلحق بها ، ولها أهميتها القصوى في الدور الذى تلعبه ،
لا في تثقيف الطفل وتنمية ملكة الذكاء عنده فحسب ، بل كذلك في
تكوين شخصيته كلها .

ويستفاد من إحصاء أجبرته بفرنسا في أكتوبر ١٩٥٠ إحدى
مؤسسات الأحداث ، Institut public d'éducation surveillée أنه
بين ثمانمائة من الأحداث المجرمين وجد أكثر من خمسمائة تبين أنهم لم يتلقوا أى
نوع من أنواع التعليم . فما لا شك فيه ، أن الصبى الذى يشب غير مزود
بتعليم يكفل له العيش بأى طريق من طرق الارتزاق ، بحس عاجلا أو
أجلا بعدم الثقة في الحاضر وفي المستقبل ، ويستولى عليه ذلك اليأس

من دنيا الناس الذى يجعل خروجه على نظامهم أمراً متوقفاً ، إذ لا يجد مناصاً من أن يياثر نشاطه ويثبت وجوده بطريق منحرف وقد تضر أن يسلك فى سبيل ذلك طريقاً طبعياً .

وإن نظرة ثاقبة مخصصة من مدرس فى أية مدرسة لكفيلة بأن تكشف له عن أمور هامة كثيراً ما تمر غير ملحوظة . فقد دأب المدرسون على أن يولوا للدروس التى يلقونها كل عنايتهم مركزين فيها كل انتباههم دون اهتمام كاف بالنفوس الإنسانية الناشئة التى تتلقى هذه الدروس منهم والتى عهد إليهم بها . فلا جدوى من الدرس مع نفس لم ترغب فيه ولم تشمل إليه ، إذ لا بد من أن يحجب الدرس إليها أولاً فى سبيل أن يشر فيها . ومهمة المدرس لا تنحصر فى إلقاء درسه بانتظام على تلاميذه وفى مجرد ترديد حقائق العلم على أسماعهم . بل عليه - وفى هذا سر نجاحه - أن يدنو بالعلم من قلوب النشء وأن يلقنه على نحو يفرس فى نفوسهم تعلقاً وشفقة به وميلاً تلقائياً إليه . وبغير ذلك يصبح الكثير من تلاميذه غائباً بروحه وأن كان بجسمه حاضراً ، سامعاً بدون وعى ولا إصغاء . شاردأً بالفكر فى أمور صادقت لديه دون الدرس هوى ، وقد يصل الأمر عندئذ إلى احتجاب التلميذ كلية وتغيبه لا روحاً فحسب بل جسماً كذلك .

على أن الأستاذ الماهر قد يصادفه رغم مهارته أفراد قلت أو انعدمت لديهم الرغبة فى تلقى العلم ، فيكون عليه أن يكتشف فى الوقت المناسب وجودهم وأن يستدل على أشخاصهم لاتخاذ اللازم معهم فى سبيل

أن تنشأ فيهم تلك الرغبة التي تنقصهم . وهذه بادرة كثيراً ما تظهر في صور عديدة لا تسترعى انتباه الأستاذ أصلاً ، أو في القليل لا تلقى لديه بالاحتى إذا أحس بها . من قبيل هذه الصور أن يصير تلميذ على التياب أو يحلو لآخر أن يثير الشغب في الدرس وهو حاضر فيه ، أو يطيب لثالث أن يكون مع رفاقه شرساً ، أو يروق لرابع أن يكون مع أستاذه وقحاً إلخ . .

هؤلاء وأمثالهم يتطلبون في رأى البعض معاملة خاصة تفرد لهم في فصول خاصة يملون فيها عن سوامهم . وليس هنا مجال الكلام عن هذا الرأى الذى سيكون موضعه في مكان آخر هو باب علاج الجريمة والوقاية منها . وإنما يعنينا توجيه النظر إلى أن أولئك الصغار الراغبين عن الدرس لا فيه ، كثيراً ما لا يفتن المدرس إليهم ، أو كثيراً ما يهمل أمرهم حتى إذا فطن إليهم ، فلا يتخذ معهم ولادة الأمر ما يلزم لتقويم اعوجاجهم من أساليب فعالة ، وبالتالى يصبحون في وقت قريب أو بعيد عوامل سوء وفساد بل مصادر لإجرام أحياناً .

والخلل في سير الدراسة منذ الحداثة يتخذ صوراً شتى . فقد لا يلتحق الحدث بمدرسة أصلاً . وقد يلتحق بمدرسة ثم يتقطع عن متابعة الدراسة فيها . وقد يلتحق بمدرسة ويتابع الدراسة فيها دون أن يكون النجاح حليفه فتتقطع صلته بها . وأخيراً قد يلتحق بها ويثابر على تلقى دروسها متعزراً في طريقه متخلفاً عن زملائه إما باستنماحه المنهج في أكثر من الوقت المرصود له بأن يقضي في برنامج سنة ما سنتين أو أكثر ، وأما

بتأخره عن سواء فيما يحرزه من نتائج بأن يكون في ذيل الناجحين لا في مقدمتهم . وكل من هذه الصور يحتاج إلى شيء من التفصيل .

فالصورة الأولى هي عدم التحاق الحدث بمدرسة أصلا ، وتحقق هذه الصورة أما لأن التعليم يتطلب من النفقات ما لا قبل للحدث أو لوالديه بتحملة ، وإما لأن التعليم وإن كان مجانياً وبالتالي ميسراً لكل راغب فيه ليس مع ذلك إجبارياً .

والصورة الثانية هي التحاق الحدث بمدرسة واقطاعه عنها ، وتحقق هذه الصورة إما لأن التعليم الذي لقيه الحدث في المدرسة لم يصادف في نفسه هوى ، وإما لأنه وأسرتة على حالة من العوز اقتضت في سبيل الرزق أن يشتغل بعمل ضئيل الأجر صرفه عن المدرسة دون أن يبيح له في الوقت ذاته أسباب الطمأنينة على مستقبله لأنه من قبيل الأعمال التي لا يرجى أن يعود منها على مستقبل الحدث نفع كبير ، وأما لأنه مع عنايته بالمدرسة إلى جانب اشتغاله بمثل هذا العمل لم يقو على الاستمرار في الجمع بين الناحيتين فأثر على العلم قليلا من الدرامم مشترى العاجلة بالآجلة .

والصورة الثالثة هي التحاق الحدث بمدرسة ومتابعته الدراسة بنير نجاح واقطاعه عنها بسبب فشله فيها ، وهذه الصورة ترجع عادة إلى واحد من أسباب ثلاثة هي إما أن الحدث لم يظفر بالتعليم الذي يتفق مع ملكاته الشخصية واستعداده وإما أنه على ذكاء يقل عن المستوى المتوسط عند من هم في ذات سنه ، وإما أنه على ذهن خامل غير متوقد . ونفصل فيما يلي كلا من هذه الأسباب الثلاثة .

فالسبب الأول هو ألا يجد الحدث في التعليم الذى يتلقاه ما يتجاوب مع ميوله وأهوائه . وتفسير ذلك أن الثقافة التى تصادف قبولاً فى تلقينها تختلف باختلاف الأفراد . فمنهم من حبه الطبيعة منذ الحداثة بروح علمية تجعله مقبلاً على الثقافة النظرية شغوفاً بها واجداً فيها المقدمات اللازمة لنمو الفكرى وإعداده للمهنة التى سيارسها فى المستقبل . ومنهم من تنقصه الروح العلمية فيكون قليل الرغبة فى الثقافة النظرية وتصبح عبءاً عليه لا سيما إذا طال وقتها ، فيكون من الأفضل له ولأمثاله أن يختصر لهم البرنامج النظرى وأن يمدّوا منه بالقدر اليسير الذى يتناسب مع قلة استعدادهم ولا ينقص فى الوقت ذاته عن الحد الأدنى اللازم توافره فى الشخص كى يواجه الحياة العملية . وبعدئذ يوجه كل منهم إلى مهنة غير فكرية تؤهله لها ميوله الشخصية . أما توحيد برنامج الدراسة النظرية والتزام الجميع بالسير على مقتضاه وتحديد مدة زمنية له تكون واحدة بالنسبة للكافة ، ويتعين على كل فرد أن يقضيها فيه ، فأمر لا يتلاءم مع الميول الفردية للأحداث إذ لا يقيم وزناً لتباينها . وقد تفلح المدرسة فى احتضان الحدث وتلقينه برنامج الثقافة النظرية الممددة للكافة من أوله إلى آخره ، مع أنه لا يأنس فى نفسه هوية بهذا البرنامج . غير أن مثابة الحدث على تلقى البرنامج لا تتم فى هذه الحالة إلا على مضض ، ولا يأتى الحدث على نهايته إلا بعد أن يكون قد أرهقه التعامل على نفسه إلى حدّ ييغض إليه تلقى أى مزيد من العلم ولو كان هذا المزيد فى صالحه وبما يقبل أن يصادف هوى لديه ،

فيأدر بالسعى إلى وظيفة سهلة يشغلها بغير أن تدرّ عليه أجراً وفيها ،
وسرعان ما يحس بعدم كفايتها لإشباع مطالبه فيبحث عن غيرها ويعوزه
بالتبعية الاستقرار في العمل ، وهكذا يضيّع وقتاً كان الأجدى أن
يقضيه في استزادة تدعيم له طريق المستقبل وتكون كفيلة بأن تنأى به
عن الانحراف . وكثيراً ما يحدث ذلك على الرغم من وجود برامج
أخرى رسمتها سياسة التعليم خصيصاً لمن يكونون على غير اعتماد للتمق
في الثقافة الفكرية النظرية .

على أن نجاح المدرسة في إبقاء الحدث بها إلى نهاية برنامج لا يحد
في نفسه ميلاً إليه إنما هو أمر نادر الوقوع ويكون كما قلنا غير مستحب
حتى إذا وقع . فالفالب في هذه الحالة أن يعتصم الحدث بالمروب من
المدرسة وأن يتحالف مع الغياب عنها . ودلت التجارب في مختلف الدول
على أن أهم سبب لعدم مواظبة التلميذ على الحضور بالمدرسة هو عدم
ميله إلى التعليم الذي يجري فيها ، والذي يحدث في العمل حينئذ هو
أن يتوالى من جانب التلميذ غياب فوق غياب إلى أن تئأس المدرسة
من إمكان حضوره ولا تتخذ إزاءه سوى قراراً بفصله لا يماح الإشكال
بل يزيده تقيداً . فالمدرسة إذ تفصل التلميذ ترفع عن نفسها عبأه
لتلقى به على المجتمع ، مع أن وجود التلميذ بها فيه رقابة عليه - في
القليل من الناحية النظرية - وهذه الرقابة لا يمكن إيجاد مثلها في خضم
البحر الزاخر للمجتمع .

والسبب الثاني لفشل الحدث في المدرسة واقطاعه بالتبعية عنها ،

هو أن يكون ناقص الذكاء mentally subnormal . فقد جاء في تقرير لسكرتارية المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين رقم A/CONF. 6/C. 3/L. 1 أن واحداً أو اثنين في المائة من أطفال المجتمع يولدون بملكة عقلية ناقصة إلى حد يجعلهم على نحو ظاهر ملموس عاجزين عن متابعة الدراسة العادية ، وأنه عند هؤلاء على الأخص يتوافر الاستعداد للإجرام فن السير أن يجرفهم أقران السوء إلى تيار الجريمة أو إلى تيار الدعارة أن كانوا إناثا .

ويطلب في إجرامهم - حين يجرمون - أن يكون متمسكاً بالغباء stupidity وألا يرجع إلى نزعة الشر والرذيلة بقدر ما يرجع إلى قصور في أهلية تقدير المواقف .

وجاء في تقرير قدمته إلى نفس المؤتمر المنظمة الدولية للعمل برقم D. 10 F. 1955 أن تجارب التعليم في أمريكا كشفت عن وجود بعض تلاميذ في المدارس الثانوية تموزم ملكة وعى ما يلقى عليهم شغوباً أى ما يسمى intelligence verbale وأنهم لذلك يكونون مصدر شغب في الدروس ، وأنه من اللازم أن يمزوا في فصول خاصة تجنباً لأضرار بقائهم مع غيرهم من الأقران ، وأنه من الواجب أن يلقوا معاملة خاصة تناسب مع عجزهم عن متابعة الدراسة النظرية ، كأن تبذل معهم جهود مضاعفة من جهة ، وأن يكتفى معهم من جهة أخرى بالمرحلة الأولى لتعليم الثانوي كي يلمحوا على عجل بالمدارس غير النظرية التي تلقن مختلف الحرف .

فلا شك في أن إغفال أمر الأحداث ذوى الذكاء الناقص وتركهم في صراع مع دروس لا يقوون على استيعابها والإلقاء بهم - كما يحدث عادة - في مؤخرة الفصل وذيل التلاميذ معاقبة لهم لكونهم في لغة المدارس lazy كسالى يستحقون اللوم والمؤاخذة ، مع أنهم في الحقيقة يتطلبون علاجاً لا عقاباً ، كل هذا من شأنه إما أن ينفرهم من الثقافة وإما أن يولد في نفوسهم اضطرابات عاطفية وعصبية ، فينشأون في الحالين أذلاء لليأس وللليل إلى العنف . ومن الصالح العام أن يفتن الأساتذة في المدارس إلى أمثال أولئك وأن يتخذ معهم ولادة الأمور السبيل الكفيل بعلاج نقصهم وتوجيه الوجهة التي تؤمن مستقبلهم وتجمل منهم أعضاء صالحة في جسم المجتمع ، وإلا عاثوا في الأرض فساداً .

وإن بعض الدول المتقدمة توجد فيها مدارس أو فصول خاصة لناقصي الذكاء غير أن معظم الدول إما أن توليهم عناية غير وافية وإما ألا تعنى بأمرهم على الإطلاق وترتب على ذلك أن صاروا مصدر إجرام في معظم الدول ولا يزال خطر إجرامهم قائماً . فلا مناص من اكتشاف وجودهم في الوقت المناسب لتعديمهم بما يكفل عدم انزلاقهم إلى الجريمة . وكثيراً ما تبدوا إمارات الذكاء الناقص في الوقت السابق على الالتحاق بالمدرسة ، ويغلب أن يكون دخول المدرسة أول مناسبة لظهورها ، فيكون من المجدي بالصالح العام الوقوف عليها فور اكتشافها واتخاذ اللازم مع من ظهرت عليه . ويتطلب ذلك أن يكون المدرسون حتى في المرحلة الابتدائية لتعليم ملينين بأساليب الكشف عن الذكاء الناقص .

والسبب الثالث للفشل الدراسي هو أن يكون الحدث خامل الذهن dull وخامل الذهن يفوقون في النسبة ناقصي الذكاء ، إذ دلت الإحصاءات على أنهم يتراوحون بين ١٠ ٪ ، ١٢ ٪ من مجموع الأطفال . والمراد بحمول الذهن ألا يكون الذكاء ناقصا إلى حد معيب وإنما أن يكون ناقصاً عن الحد المتوسط فحسب . وقد ثبت أن المجرمين الأحداث والمجرمين الكبار في السن ينخفض مستواهم العقلي عن المستوى المتوسط لعامة الناس والطفل خامل الذهن يناضل في السنة الأولى أو في السنتين الأوليين من المدرسة الابتدائية ، غير أن استمرار رسوبه مرة بعد أخرى يهبط بمجموده إلى أن يصل إلى الحادية عشرة أو الثانية عشرة فيجد نفسه مدفوعا إلى إشباع أهوائه خارج المدرسة ، وعند مفادته لها لا يكون متخلقا من الناحية العلمية فحسب ، بل يكون مضطرباً من الناحية العاطفية ومكتمل الاستعداد للانزلاق إلى طريق الإجرام . وفي معظم الدول يترك أمثال هؤلاء الصبيان المدرسة في عنفوان الصبي ليسموا وراء عمل لا يتطلب مهارة أو كفاية . وإن النظم التعليمية التي تضع لحامل الذهن معاملة خاصة لا توجد إلا في دول قليلة . فقد دلت التجارب في أمريكا والمملكة المتحدة وغيرهما على أنه من النافع الإبقاء على خامل الذهن في جو المدرسة وإنما يلزم إفراد فصول خاصة لهم يسبغون فيها على برنامج خاص يتلاءم مع حالتهم ويتميز عن البرنامج العادي ببطء في سير عملية التنشيف . وجرى العمل في اسكتلندا واستراليا على إجراء إمتحان يتولاه علماء النفس لتحديد مدى استعداد الصبي للسير على

البرنامج العام للثقافة ، وذلك لكي يضم إلى فصول خاصة سير التعليم فيها بطل. أو لكي يؤخر له وقت الالتحاق بالمدرسة إذا تبين أنه على ذهن خامل .

والصورة الرابعة من الحلال في سير الدراسة هي التمر والتخلف عن الزملاء إما في المدة التي يستغرقها استيعاب المنهج وإما في الدرجة التي يكون عليها النجاح . فالحالة الأولى تتمثل في بقاء الحدث سنتين أو أكثر في سبيل أن يستوعب منهج سنة واحدة ، وهذا ما يسمى بالفصول الماعدة doubling Classes . ولا يلزم في الإعادة أن تكون راجعة إلى قصان في إستعداد الصبي . فقد ثبت أن برنامج التعليم الابتدائي في فرنسا وهو موزع على خمس سنوات لا يقطعه معظم الأطفال إلا في ست سنوات . ويتبين من دراسة أحوال التعليم في بلجيكا أن أربعين في المائة من الأطفال يعيدون على الأقل سنة واحدة من برنامج التعليم الابتدائي ويطلب أن تكون هي السنة الأولى . غير أنه بصرف النظر عن الحالات التي ترجع الإعادة فيها إلى كون المنهج قد رسم دون مراعاة التدرج الطبيعي في النمو العقلي للطفل ، كثيراً ما تكون الإعادة راجعة إما إلى أن الصبي هوايته بالدراسة قليلة أو معدومة ، وإما إلى كونه على تكوين نفساني شاذ يدمغ بالانحراف شخصيته وطريقة سلوكه ، وفي الحالين يقتضى الأمر توجيه عناية خاصة إليه ترفع عنه أسباب تخلفه .

وفي حالة ثانئة من التخلف ، ينجح الصبي في قطع المنهج

وأجتيار الامتحان وإنما يكون في مؤخرة الناجحين لا في مقدمتهم . وكثيراً ما يكون تأخره عن أقرانه الذين هم من ذات سنه واجباً لا إلى كونه أقل منهم مستوى من حيث المسكة العقلية ، وإنما إلى ظروف لا يد لطيعته ولا المدرسة في إيجابها ، كأن يكون مقياً في مسكن غير صحي أو مسكن اكتظ بساكنيه إلى حد لا يتيح للصبي ركناً يخلد فيه إلى الهدوء ويهيئ له أسباب المطالعة والاستذكار ، أو أن تكون أسرته على ضيق مادي يضع عبء في سبيل صفائه الذهني اللازم لتلقي العلم . ولقد قام بعض الباحثين في روما بدراسة الأحوال العائلية لكثيرين من التلاميذ الذين سجلت لهم المدارس تأخراً أو تخلفاً في النتائج الدراسية فثبت أن سير دراستهم وثيق الصلة بظروفهم العائلية من ناحية المسكن ومن الناحية الاقتصادية . وقد يرجع التخلف من جهة أخرى إلى خلل في النمو العاطفي والنفسي للصبي ، إذ ثبت ذلك من تجارب بلاد عديدة مثل بلجيكا وكندا والدانمارك والسويد والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وتبين عندئذ أن اقتران العلاج النفسي بالتثقيف الذهني من شأنه أن يدفع بالصبي المتخلف إلى التقدم .

ورغم أنه ليس من المحتم أن يصبح المتخلفون في الدراسة مجرمين أو على استعداد للجريمة ، إلا أنه ثبت وجود صلة وثيقة بين التخلف للدراسي وبين الإجرام ، إذ تبين من دراسات قام بها العالم Burt أن ٥٦٪ من مجرمين أحداث فحصرهم لم يحققوا من الناحية الدراسية سوى ٨١٪ مما حققه أقرانهم الذين هم من ذات سنهم .

وقبل اختتام كلامنا عن الحلل في سير الدراسة كعامل من العوامل المساعدة على إجرام الحدث : لا يفوتنا أن نبدى ملاحظة سجلتها المنظمة الدولية للعمل في تقريرها إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، وهي أن الإجرام منتشر بين الأحداث الذين عهد بتربيتهم إلى السلطات العامة نفسها أو إلى مؤسسات اجتماعية خاصة كالأيتام أو بيوت الأطفال أو المدارس الصناعية وأن ذلك راجع إلى أنهم رغم تلقيهم تعليماً يكفل لهم الارتزاق بعمل شريف ، لم يحظوا مع ذلك بفيض من عطف وحب فعانوا من الناحية العاطفية شعوراً بالحرمان كثيراً ما لا يسكنى في تعويضه مجرد التنظيف بعمل يصلح مصدراً للرزق . وهذا يؤكد في نظرنا أهمية الدور الذى يلعبه الجو العائلى فى التنشئة السليمة للحدث سواء أكان ذلك الجو طبيعياً أو مهيأ .

وأخيراً لا يخفى أن دور المدرسة كان ولا يزال قاصراً على الناحية الثقافية فى تكوين التلاميذ دون أية عناية بالناحية الاجتماعية . فقد قلنا إن التخلّف الدراسى للحدث قد يرجع إلى خلل فى نموه العاطفى والنفسانى وأن علاج هذا الحلل كثيراً ما يهدد للتخلّف فى الدراسة سبيل التقدم فيها . والآن نضيف أن هذا العلاج إن كان لازماً فى سبيل التقدم بالتكوين الثقافى فهو أُلزم فى سبيل التقدم بالتكوين النفسانى وضمان النمو السليم لشخصية الحدث ذاتها على نحو يكفل حسن سير علاقاته الاجتماعية بالناس فى مستقبل الأيام . ذلك لأنه بدراسة تاريخ الأحداث الذين مثّلوا أمام القضاء الجنائى ، تبين أن إجرامهم كان مسبوقاً بتقدمات

تُتدبر به بدرت منهم على الأخص في نطاق المدرسة . هذه المقدمات كما تكون تفترا في طريق الدراسة قد تكون سرقات تافهة أو انفجارات عنيفة من الغضب أو التعدي ، أو قصصا غير طيبي في الاتصال الاجتماعي بالآخرين ، أو مداومة الصمت أو الإنزواء بغير موجب ، أو اضطرابات ظاهرة في النمو الجنسي ، وغير ذلك مما يدل على أن هناك خلا ما في نفسية الصغير . وكثيرا ما تمر تلك البوادر على المدرسين غير ملحوظة أو يلاحظها المدرسون دون أن يكثرثوا بها أو دون أن تلقى منهم أو من سواهم عناية خاصة ، مع أنها كاشفة عن قائص تلبى بسوء مصير الصغار لو تركت لديهم بغير علاج .

على أن تسجيل البوادر المتقدمة ليس بالأمر الهين ولا يكفي في الوقوف عليها أن يعتمد المدرس على مجرد قوة الملاحظة . وإنما يلزم لضبطها إعداد معين يتوافر للمدرسين عامة ومدرسي التعليم الابتدائي على وجه خاص ، كي يقوموا إلى جانب مهمتهم التعليمية بمهمة أخرى اجتماعية تنحصر في أن يكتشفوا وجوه الشذوذ في سلوك الصغار ، وان يبلغوا بها المختصين حتى تلقى العلاج اللائم في الوقت المناسب . وعليهم أن يساهموا هم أنفسهم في هذا العلاج ولو في حدود ضيقة لا تتجاوز الإتصال بالآباء وإسداء النصيح إليهم . وسنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها أن كل مدرسة لا بد من أن تضم بين جدرانها إلى جانب فصول التدريس ، فصولا لتطبيب النفساني والإرشاد الاجتماعي .

الفصل الثالث

أسلوب البحث في إجرام الأحداث

ليس هذا الفصل منقطع الصلة بالباب الأول المخصص لأسلوب البحث في علم الإجرام بصفة عامة .

ذلك لأن الباب الأول تعرض هو الآخر لأسلوب البحث ، ولكنه عنى بتحديد مجالات الفحص ، أكثر من عنائه بتحديد طريقة الفحص في هذه المجالات .

فيستخلص من ذلك الباب الأول ، أن الباحث في علم الإجرام عليه أن يفحص النواحي الذهنية والشعورية والإرادية في اختباره لنفسية المجرم على النحو الذى تفحص به نفسية كل إنسان ، أى باعتبار الإنسان كائنا يفكر ويشعر ويريد .

وقد فصلنا في ذلك الباب عناصر الناحية الذهنية في النفس ونفى بهذه الناحية ملكة الذكاء ، ثم عناصر الناحية الشعورية وال عاطفية وأخيرا عناصر الإرادة في عملية انعقادها .

غير أن إيضاح الطرق العملية التى تتبع في فحص هذه النواحي الثلاثة لم يكن موضوع تفصيل في الباب الأول ، وإن كان هذا الباب لم يخل من إشارة موجزة عابرة إلى بعض من تلك الطرق .

وقد آن لنا في هذا الفصل الثالث من الباب الخامس ، أن نتناول

بالتفصيل ما تعرضنا له في الباب الأول بإيجاز ، فتكلم عن الطرق العملية الممكن اتباعها في فحص النواحي الثلاثة التي تتكوّن منها نفسية المجرم . ولما كانت هذه الطرق رغم صلاحيتها في فحص المجرمين بصفة عامة ، تتبع في فحص المجرمين الأحداث على وجه خاص ، فقد أرجأنا الكلام عليها إلى المجال الحالي الخاص باجرام الأحداث .

ولم تكن الطرق المتبعة قديما في استخلاص نفسية المجرم ، تعدى جمع المعلومات من أتيح لهم احتكاك به أو إشراف عليه ، وتوجيه استجواب مباشر إليه ، وتحليل إجاباته في مرحلة التحقيق أو المحاكمة ، وتصويراته المكتوبة ، فضلا عن تتبع سلوكه التقائى .

غير أنه مع التقدم في الزمن ، استحدث الباحثون في علم الإجرام طرقا عصرية اتبعت ولا تزال متبعة على الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إيطاليا وفي دول أمريكا الجنوبية .

هذه الطرق العصرية يغلب اتباعها - كما قلنا - في فحص المجرمين الأحداث وإن كان من الممكن أن تتبع كذلك في فحص المجرمين الكبار ، وسنبيها فيما يلي تفصيلا .

وهي تفحص إما ملكة الذكاء ، وإما الميول والأهواء الغريزية ، وإما المستوى الخلقى أى نصيب النفس من الفرائز الثانوية السامية .

ولذا سنتناول في مبحث أول طرق فحص الذكاء ، وفي مبحث ثان طرق فحص الناحية الشعورية والماعطفية أى فحص الفرائز الأساسية

والذرع والحساسية الانفعالية وفي مبحث ثالث طرق فحص الفرائز
الثانوية السامية أو ما يسمى بالمستوى الخلقى .

المبحث الأول

طرق فحص الذكاء

تعرض الباحثون القدامى فى علم الإجرام إلى بيان نصيب المجرمين
من الذكاء . واتفقت أقوالهم على أن المجرم على ذكاء ناقص ، وإن
كان يبدو للوهلة الأولى أنه مثل الرجل المتوسط فى ذكائه .

فقال Garrara إن المجرم على خفة عقلية غير عادية ، يكشف عنها
متطراذه أثناء دفاعه عن نفسه فى سرد تفاصيل عديمة الجدوى تغيب
بها عن باله أهمية الأمر الرئيسى وهو أن يدرأ التهمة عن نفسه . ولؤمه
هو الذى يوصف خطأ بالذكاء وكل مهارته منحصرة فى أنه يجيد دائما
تنفيذ جريمة معينة على طريقة معينة .

وقال Ferrero ، Lombroso فى كلامهما على إجرام النساء إنه
ثارة تكن غيبات وثارة ذكيات ، غير أنه فى حالة ذكائهن يكون
الذكاء عندهن مشوبا بعبب من جهة ومنحصرا فى وجهة خاصة من جهة
أخرى . *intelligenza lacunare e specializzata*

وتبين من الأبحاث التى قام بها علماء عديدون فى مجال الأحداث ،
مثل العالم الإيطالى Vergani ، وعلى الأخص عن طريق اختبارات

الذكاء ، أن الأحداث الجرمين على ذكاء يقل فى مستواه عن متوسطه لدى الأحداث غير الجرمين .

وقال العالم Niceforo إن الذكاء الناقص يؤدى إلى الإجرام حين يقتن بميل إجرامى ، وإنه حتى إذا كان صاحب هذا الميل على ذكاء يكفل له إلى حين نجاحا فى خططه الإجرامية ، فانه سرعان ما تنكشف قائص ذكائه على نحو ينتهى به إلى الإخفاق . وأضاف إلى ذلك أنه حيث يوجد الإنسان على ذكاء ناقص بدون ميل إلى الإجرام ورائى أو مكنتسب ، يكون مصيره احترام مهن متوسطة أو متواضعة يقات منها ، ولا ينتهى به النقص فى الذكاء إلى طارق سبيل الجريمة .

وقبل الكلام عن طرق الفحص المعروفة باختبارات الذكاء ، نشير إلى وجه الصعوبة فى وضع تعريف للذكاء نفسه . ولا داعى فى هذا المجال للغوص فى تفاصيل الموضوع وإيراد كافة الآراء التى صاغها العلماء ليعرفوا بها الذكاء ، وحبنا أن نشير إلى تعريف واحد له هو الذى قال به AUGUSTE COMTE . فهو يعرف الذكاء بأنه قدرة المرء على تعديل سلوكه بما يتلاءم مع ظروف كل حالة .

وقيل إن الذكاء على أنواع لا يلزم توافرها كلها فى الفرد الواحد ، فهناك ذكاء الفهم وهناك ذكاء الابتداع وهناك ذكاء النقد . كما قيل إن الذكاء قد يكون عمليا متمثلا فى الملاءمة بين النشاط المادى للإنسان وبين أشياء وأحداث العالم المحيط ، وقد يكون مجردا متمثلا فى الملاءمة بين التفكير الذهنى للإنسان وبين تلك الأشياء والأحداث . فبينما الأول

يسمى مجازاً بذلك اليدين والرجلين ، يسمى الآخر بذلك الذهن .
واختبارات الذكاء التى متكلم عنها تكاد تجمع بينها ميزة مشتركة
هى ترتيب الحاضمين للاختبار من حيث عدد الإجابات الموقفة ومن حيث
مدى التوفيق فيها ومن حيث مدى الوقت الذى استغرقه فيها كل منهم .
ونعرض فيما يلى لأهم هذه الاختبارات .

١ - طريقة Binet & Simon

تنحصر هذه الطريقة فى تحديد عمر عقلى لكل عمر زمنى ، وذلك
بالوقوف على سلسلة الاختبارات التى يمكن للأحداث الطبيعيين أن يجيبوا
عليها فى كل سنة زمنية من سنوات العمر . فإذا اختبر حدث على سنة
معينة من السنّ بأن اخضع لاختبارات هذه السنة ولم ينجح فى اجتيازها ،
كان معنى ذلك أنه متخلف فى عمره العقلى عن غيره ممن هم على ذات
عمره الزمنى . فلو أنه كان فى الخامسة من عمره ولم يوفق فى اجتياز
سلسلة الاختبارات التى يمكن للأحداث الطبيعيين البالغين الخامسة أن
يجتازوها ، وإنما اجتاز فقط اختبارات السنة الرابعة من العمر . دل بذلك
على أن عمره العقلى متخلف سنة عن عمره الزمنى . أما إذا وفق فى اجتياز
اختبارات السنة الخامسة من العمر ، فيدل على أن النوعين من العمر
متساويان لديه . فإذا بلغ به التوفيق حدّ الإجابة على اختبارات السنة
السادسة من العمر ، أى على الاختبارات التى لا يوفق فيها معظم
الأحداث من ذوى الخامسة ، دل على أن عمره العقلى يسبق عمره الزمنى
بسنة وهكذا ،،،،،

وقد شاع اسمال الباحثين لهذه الطريقة ولو أن بعضهم أدخل عليها تعديلا لم يكن قائما بها وقت أن رسمها واضعاها .

وجرى البحث عليها بالنسبة لأحداث طبيعيين يترددون على المدارس ، وأحداث من نفس سنهم مودعين بالإصلاحيات ، قتيين مدى الفرق بين هؤلاء وأولئك من حيث المستوى العقلي الغالب .

بل إنه بفضل التعديل الذى أدخله العالم Terman على تلك الطريقة ، أمكن تدريج كل من الذكاء والتخلف العقلي على مراتب ، فأصبح الذكاء قابلا للتقدير على درجات تصاعدية تبدأ بالأبله ، يتلوها النقي ، فضعيف العقل ، ثم الدانى إلى العقل ، وبعده خامل العقل ، فذو العقل المادى ، ثم ذو الذكاء المرتفع ، وذو الذكاء الأعلى ارتفاعا وأخيرا ذو العبقرية .

وقد قام ORTEGA يبحث فى يونوس أيريس أخضع فيه للاختبار خمسة وعشرين حدثا من الصالحين وخمسة وعشرين من المجرمين ، قتيين له أن الأولين لا يوجد فيهم من البله والأغبياء وضعاف العقول والدانين إلى العقل سوى اثنان ، بينما يوجد من هؤلاء فى الأخيرين خمسة عشر .

٢ - طريقة WECHSLER

ابتكرت هذه الطريقة لقياس الذكاء لدى من تجاوزوا من العمر اثني عشر عاما . ذلك لأنه تبين أن العمر العقلي لا تعطر الزيادة فيه بذات الاطراد فى زيادة العمر الزمني ، حين يدخل الإنسان فى الثانية عشرة

من عمره . وقد رُئي لهذا السبب أن يقاس العمر العقلي لا بقسمته على العمر الزمني للشخص الخاضع للاختبار ، وإنما بقسمته على العمر الذي يقف عنده اطراد التقدم في النمو العقلي .

ولكن الدكتور Wechsler لم يكتف بذلك ، واقترح أن يكمل الفحص في هذه الحالة بنوع خاص من الاختبارات التي تتفاوت الإجابة عليها بالرغم من تجاوز الثانية عشرة من العمر . ومعنى ذلك أنه بالإضافة إلى الاختبارات التي يقف تطور الإنسان في الإجابة عليها عند حد معين لا يحدث بعده تطور ذو شأن ، كاختبار الفهم العام ، والإنشاء في موضوع ما ، أو إكمال النص في صورة ما ، تجرى اختبارات أخرى من النوع الذي يستمر فيه تطور الإنسان حتى بعد أن يبلغ من العمر اثني عشر عاماً مثل اختبار قدرة الذاكرة على استيعاب الأرقام ، والقدرة الحسية والتصميم بالمكعبات والموزايكو ، وترتيب جمع من الأشكال على نحو يكون صورة متناسقة الخ ...

وقد تبين أن اختباراً كذلك الذي يدور حول تصميم هيكل من المكعبات والموزايكو ، يكشف عن عدة جوانب من النفس فضلاً عن الذكاء . فهناك من ينجز تكوين الهيكل كله ، وهناك من يكون جزءاً منه ثم جزءاً آخر وهكذا ، الأمر الذي يبين مدى ما يتوافر لدى الشخص من تسرع ونزق أو من شدة مراس ودقة ، ومدى ما لديه من استعداد لهبوط المهمة والحالة المعنوية أو مدى ما لديه على العكس من استعداد للجلد والمثابرة .

وبضم نتيجة النوعين من الاختبارات ؛ يستخلص الدكتور Wechsler

نصيب الشخص الخاضع للاختبار من ملكة الذكاء .

٣ - طريقة Baker

يجرى الاختبار بهذه الطريقة بأن تعرض على الحدث سبع صحائف فى كل منها بعض الرسوم ويطلب إليه تفسير كل رسم والتعليق عليه ، وقدر له درجة من ثمانية . وبإخضاع الأحداث لنفس الاختبار على اختلاف أعمارهم واختلاف سنى دراستهم وفى كل من الجنسين يمكن تحديد الدرجة المتوسطة لذكائهم فى كل فئة من فئات العمر وفى كل سنة دراسية وفى الذكور من جهة والإناث من جهة أخرى .

وقد أثبت هذه الطريقة فى يونوس أبريس فانضح أن الصبية الذين يضمهم فصل دراسى واحد ، يكون صغارهم أكثر ذكاء ممن يكبرونهم فى العمر بنفس الفصل ، وأن الصبية الذين يضمهم الاشتراك فى عمر واحد يكون المتقدمون فيهم من حيث السنة الدراسية أذكى من المتخلفين عنهم فى سنة دراسية سابقة ، وأن الصبية فى السنة الدراسية المتقدمة أذكى هموما ممن هم فى سنة دراسية متأخرة .

ويمكن أن تتبع الطريقة عينها فى المقارنة بين المستوى العقلى للأحداث المجرمين وبينه لدى الأحداث غير المجرمين من نفس العمر .

٤ - طريقة Ballard

هذه الطريقة هى أن تعرض على الحدث قائمة بها مائة سؤال تطلب إليه الإجابة عليها . هذه الأسئلة المائة تضع موضع الاختبار كافة

ملكات الذكاء لدى الحدث ، وعلى قدر إجاباته الصحيحة تقدر له درجة .
فهى تختبر مدى التقدم أو التخلف العقلى ، ومدى قوة الانتباه ، ومدى
قوة الذاكرة ، ومدى التخيل ، والقدرة على المقارنة ، وأهلية التفسير ،
وأهلية التأليف . ولا يخلو الأمر فيها من استخدام المعلومات المدرسية
للحدث نفسه .

٥ - طريقة Vermeylen

هى أن يخضع الحدث فى خمسة عشر ملكة ذهنية ، لعشرة اختبارات
فى كل ملكة ، تدرج فى الصعوبة ، وتقدر له فيها عن كل ملكة
درجة من عشرة ، ثم تجمع درجاته فى الاختبارات كلها ، ويحدد
مجموعها بالنسبة للحد الأقصى وهو مائة وخمسون درجة . ومن الملكات
التي تتناولها الاختبارات ، الانتباه فى ادراك الأمور ، والانتباه فى الرد
على الأمور ، والتعليق على الصور ، وعلى الأشياء ، وملكة الرواية
والسرد الخ...

ويمكن أن توضع كل درجة من عشرة حصل عليها الخاضع للاختبار
فى كل ملكة من الملكات الخمسة عشر ، فى رسم يانى ، ثم يوصل
بينها بخط يبين الشخصية الذهنية موضوع الاختبار .

٦ - طريقة الإنشاء الكتابى

هذه الطريقة هى أن يعرض على الحدث شكل أو رسم معين ،
ويطلب إليه أن يكتب وصفا له . وحينئذ يتيح الإنشاء الكتابى الوقوف على
أمور عديدة تفيد فى تصوير الملكات الذهنية للحدث ، منها وجود

التكرار أو عدم وجوده ، ومدى التنص أو الكفاية فى علاج الموضوع من كافة نواحيه ، وملسكة الخيال ، ومدى التجديد أو التجسيم فى الألفاظ المستخدمة الخ ...

٧- طريقة Maria Diez Gasca

هذه الطريقة تتمثل فى اربعة اختبارات تتناول على التوالى الملكات الآتية :- (١) القدرة على إدراك موضوع الاستفهام إدراكا دقيقا (٢) مدى قوة الانتباه فى الإحاطة بالأمر (٣) مدى الصقل فى المعلومات الدراسية المتعلقة بالنحو والصرف والهجاء (٤) مدى الدقة فى تخير الألفاظ والقدرة على التأصيل الفكرى أى على ردّ الأمور إلى أسسها وأسبابها . وتكمل هذه الاختبارات بأخرى كاختبار يمتحن مثلا مدى النزعة العملية للحدث بأن يطلب إليه تنفيذ رسوم معينة ، يكشف مظهرها وأسلوب تنفيذها على نهيه من تلك النزعة .

٨ - طريقة الكشف عن الاستعداد المهنى

تتمثل هذه الطريقة فى أن توجه إلى الحدث عدة أسئلة من الأنواع الآتية :- بأن يطلب إليه مثلا سرد سلسلة من الأسماء بأقصى سرعة ممكنة وبمحيث يذكر دون تردد أول ما يتبادر منها إلى ذهنه ، ويكلف بأن يكتب فى بحر ثلاث دقائق أسماء ثلاثة أشياء ملونة وأسماء ثلاثة أشياء تحدث صوتا ، ويسأل عن الصلة بين عدة أسماء فى قائمة يطلب إليه قراءة محتواها بصوت مرتفع ، وتوجه إليه الأسئلة الآتية بشرط

أن يجب على كل أمر فيها بكلمة « أهواه » أو « لا أهواه » أو
« لا يهني »

ما هي أكثر وسائل التسلية الآتي يانها قبولاً من جانبك ؟
ما هي أكثر مواد الدراسة الآتي يانها تجاوباً مع هواك ؟
بين المهنة التي تختارها من بين كل مهنتين المذكورتين فيما يلي سويًا :-

رجل بوليس أم رجل مطلق ؟

كبير خدم أم خادم ؟

صانع أم بائع ؟

الخ

ومن ابتكروا هذه الطريقة وجربوها في إيطاليا Ponzo ، Banissconi ،

. Pizzoli

٩ - طريقة قياس المستوى الثقافي :-

لا تقف هذه الطريقة عند تحديد ما إذا كان الشخص أياً أم يعرف
القراءة والكتابة ، وما إذا كان قد آتم الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو
العالية . وإنما تضع الطريقة موضع الاختبار ثقافة الشخص العامة بصرف
النظر عما حصل عليه من الشهادات الدراسية ، وبالتالي تتبع حتى مع
كبار المحرّمين .

فترض على الشخص الخاضع للاختبار مثلاً ألفاظ في صورة أسماء

عامة أو صفات ، ويطلب إليه شرح المفصود منها أو تعرض عليه أسماء لشخصيات شهيرة ويطلب إليه تحديد ما إذا كان يعلم شيئاً عن هذه الشخصيات وعن المجال الذى نشأت فيه شهرة كل منها ، أو تعرض عليه أسماء جغرافية أو أحداث تاريخية ويطلب إليه الإدلاء بمعلوماته عنها ، كما تختبر ثروته القنوية ويمتحن فى الملمه بقواعد النحو ، ويسأل عن قراءاته السابقة وما أحدثته فى نفسه من انطباعات .

ويصح أن توضع أمام كل سؤال إجابات يطلب إلى الشخص تحديد الإجابة الصحيحة من بينها .

فإذا سئل فى معلوماته الجغرافية يطرح عليه هذا السؤال مثلاً .
ما هى طبيعة إيطاليا ؟ أى جزيرة أم شبه جزيرة أم مدينة أم قارة ؟
وإذا سئل عن قراءاته الأدبية مثلاً يطرح عليه السؤال بالكيفية الآتية :-
من الذى كتب عن البخلاء ؟
المبرد أم الجاحظ أم ابن المقفع ؟ الخ

١٠ - طريقة الكشف عن الروايات والآراء الشخصية .

هذه الطريقة هى أن يطلب إلى الفتى وضع خط تحت أنواع المطبوعات المحيية إلى نفسه أو وضع أرقام أمامها حسب ترتيب تفضيله لها ، وذلك من بين المطبوعات الآتية :- الكتب أو الصحف الفكاهية ، والمطاطية وكتب المغامرات الخيالية والروايات البوليسية والروايات التاريخية وكتب

الأسفار والمشاهدات والكتب العلمية . وتضاف إلى هذه البيانات عبارة « عدم تفضيل شيء » كي يضع تحتها خطأ إن كان لا يفضل شيئاً .

ويطلب إليه أن يضع خطأ تحت الأفلام السينمائية التي يفضلها ، أو أن يرتبها ترتيباً رقيقاً حسب درجة تفضيله إياها ، وذلك من بين الأفلام الآتية : أفلام الأسفار بين المدن والبلاد ، أفلام المغامرات في البر والبحر ، الأفلام الكشفية ، الأفلام التاريخية ، الأفلام الخيالية ، الأفلام المصورة للألعاب والباريات الرياضية ، الأفلام المصورة للأخبار ، الأفلام البوليسية ، أفلام الرسوم المتحركة ، الأفلام الغرامية ، الأفلام المصورة لفنون والمهن ، الأفلام الفكاهية ، الأفلام الدينية ، الأفلام الحربية ، الأفلام الموسيقية ، الأفلام المصورة للوطنية ، الأفلام العامضة الأفلام المختلطة . وتضاف إليها عبارة « عدم تفضيل شيء »

ذلك عن الهوايات . أما عن الآراء الشخصية ، فيكشف عنها بأن توجه إلى الخاضع للاختبار أسئلة عن مشكلات تدل أفكاره بشأنها عن مدى ثقافته من جهة ومدى ذكائه من جهة أخرى ، بأن يسأل مثلاً « إلى أى مدى تعتقد أن الحكومة الديمقراطية هي أفضل أنواع الحكومات الممكنة ؟ » ، أو يسأل « إلى أى مدى تعتقد أن الحرية الاقتصادية هي أفضل نظم الاقتصاد ؟ » أو : « إلى أى حد تعتقد أن الإنسان ينشأ طلياً ثم يفسده المجتمع ؟ » وهكذا

تلك هي أم الطرق التي تتبع في فحص الناحية الذهنية من شخصية أى إنسان يخضع للاختبار في هذه الناحية .

وقد أتبت اختبارات الذكاء في فحص المجرمين بالسجون سواء في أوروبا أو في أمريكا . ففي صحيفة إثبات الحالة المخصصة لكل مسجون في بلجيكا ، يوجد ثمانية وعشرون بابا مخصصة لكافة الملكات الذهنية في السجين ، يوضع في كل باب منها تقدير للسجين من حيث نصيبه من الملكة المخصصة لها الباب . فإذا كان الباب خاصا بقوة الانتباه مثلا وضع للسجين فيه تقدير ضعيفة أو طبيعية أو غير ثابتة أو شديدة اليقظة الخ ، وكذلك الحال في الباب المخصص للذاكرة . أو للدقة في الملاحظة أو في الوصف أو في المقارنة ، أو للإرادة أو لأهلية الحكم أو للملكة الخيال الخ

وتجربى على النهج نفسه كذلك صحف إثبات حالة السجين في سجون روما وفي كافة مؤسساتها الجزائية .

المبحث الثاني

طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية

قال الرسام الكبير - في عصر النهضة - بإيطاليا - ليوناردو دافنشي Leonardo Da Vinci في تعليقه على البقع والألوان : « إن مجرد الإلقاء على حائط بقطة من الاسفنج مشبعة بالألوان ، يجعلها تترك على هذا الحائط بقعة يرى فيها ناظرها بلدا جديلا . والحق أنه تراءى في البقعة اختراعات مختلفة من تلك التي يود الإنسان أن يبحث في البقعة عنها ، أى رؤوس رجال ومختلف حيوانات ومعارك وصخور وبحار وسحب وغابات وأشياء أخرى من هذا القبيل ، ويكون شأن البقعة مملك شأن رنين الأجراس إذ يطرق أذنيك فنسمع الأجراس قائلا ما يسن لك من أقوال » .

والمعروف عن الفتيان أنهم يحسون بفرح صياني إذ يلقون في ورقة بيضاء رشاشا من الحبر ويطبون عليه الورقة على نحو يتيح له الانتشار في داخلها على صورة بقع ، ثم يفتحونها لرؤية شكل البقع التي تكونت بها وما يعبر عنه هذا الشكل .

وعلى أساس ذلك ، استخلص العالم RORSCHACH طريقته المعروفة في فحص غرائز الإنسان الأساسية ، وهي طريقة البقع ، التي نجعل منها فيما يلي موضوع كلامنا ، قبل الحديث عن غيرها .

١ - طريقة بقع رورشاخ RORSCHACH

هذه البقع تصل أبعاد كل منها إلى عشرين سنتيمترا أو أكثر عرضا ، وخمسة عشر سنتيمترا طولا ، وليس من اللازم أن تكون كل منها على لون واحد . خمسة بقع منها يختلط فيها اللون الرمادى باللون الأسود ، واثنان إحداهما رمادية والأخرى يختلط فيها الأسود بالأحمر ، وثلاثة تتعدد ألوانها بمعنى أن الأسود والرمادى فيها يختلطان بالأزرق والأصفر .

وبعرض هذه البقع على الشخص الخاضع للاختبار يفسرها على ذات النحو الذى يفسر به المتطلع إلى النجوم أشكلها حين ينفرس فيها بنظرات التأمل ، وعلى ذات النحو الذى يفسر به الصبي بقع الحبر المرسمة على الورقة إذ يفض الورقة بعد طيها والحبر فى داخلها .

ذلك لأنه من المفيد الوقوف على الصور التى تترأى للشخص فى البقع المعروضة عليه وفيما تحويه من ظلال وألوان وفراغات بيضاء .

ونفصل فيما يلى كل أمر من الأمور الواجب على المتحن أن يسجلها كنتيجة للاختبار .

أولا : تحديد الوقت الذى يستغرقه الشخص فى تفسير كل بقعة من البقع حتى ولو انتهى فى التفسير إلى القول باستحالته .

ثانيا : تحديد الجملة العددية للتفسيرات التى يستخلصها الشخص من البقع العشرة .

ثالثا : تحديد نوع التفسيرات من حيث :-

ا - عدد التفسيرات التى تتناول الشكل العام لسكل بقعة وتلك التى تتناول ما فيها من تفاصيل .

ب - عدد التفسيرات التى تتناول من البقعة شكلها بالقياس إلى عدد ما يتناول من البقعة لونها أو ألوانها .

ج - عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان بالقياس إلى تلك التى تدور حول الفراغات البيضاء .

د - مدى ما تنطوى عليه التفسيرات من ابتداع وتجديد وجراة .

هـ - عدد التفسيرات التى يصور بها المفسر وجود حركات لافخص أوضاع ثابتة ، ويان ما إذا كانت هذه الحركات فى نظره صادرة من أناس أو من أشياء أو من حيوانات .

و - طبيعة الصور البادية للمفسر وهل هى لأناس أو لأجزاء من جسم الانسان أم لحيوانات أم لأشياء أو أزهار الخ

رابعا : تسجيل تعبيرات وجه الشخص عند عرض كل بقعة عليه وأثناء هذا العرض ، وحركاته الانعكاسية ، وحركاته المتضمنة ، ونبرات صوته ، ومدى ثقتته من نفسه فى المواقف التى يتخذها ، وما يعتلى وجهه من احمرار أو اصفرار أو ما يذرفه من دمع ، فضلا عن تطورات التنفس لديه وانفعالاته حقيقية كانت أم مقنعة .

ونشير فيما يلى بإيجاز إلى ما تنطوى عليه تلك الأمور من دلالة ومغزى .

فن ناحية الوقت الذى يستغرقه الشخص فى التفسير قبل إنه لا توجد صلة بينه وبين نصيب الشخص من الذكاء ، فقصر الوقت لا يدل على ذكاء ، كما أن طول الوقت لا يدل على غباء .

ومن ناحية الجملة العددية للتفسيرات ، تبين من تجارب أولية أن مجموع التفسيرات المستخلصة من البقع يتجه نحو النقص كلما كان الشخص من النوع المنطوى على نفسه أو من النوع العاصى المتمرد أو من النوع الميال إلى سوء الظن أو من النوع المتقبض ، بينما يتجه نحو الزيادة كلما كان الشخص من النوع المتحمس أو النوع المنشراح أو النوع المنقتر .

ومن ناحية تناول التفسيرات لشكل العام أو دخولها فى التفاصيل ، قيل إنها تدل فى الحالين على ترابط فى الفكر وذكاء متوقد كلما ظهرت على طابع غير عادى من الامتياز الذهبى والاتجاه الشخصى البصير .

أما حين يتساوى عدد التفسيرات العامة وعدد التفسيرات التفصيلية ، وتكون هذه الأخيرة عادية لا ابتكار فيها ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المحدث الثرثار . وحين تتخلف التفسيرات العامة وتتوافر التفسيرات التفصيلية المألوفة ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المجانس ذى النزعة العملية . وحين تغلب التفسيرات الدائرة حول التفاصيل الصغيرة ، يدل هذا على أن الشخص من النوع المتشدد فى

التدقيق . فإذا ما عفى الشخص على وجه خاص بتفسير الفراغات البيضاء في البقع ، كان من النوع الحريص على إظهار المتناقضات .

وفوق ذلك ، تبين من أبحاث أجراها Hans Zulliger على أشخاص معروفين بالتهيب والخوف من الانطلاق ، أن تفسيرات هؤلاء الأشخاص للبقع تدور حول التفاصيل الكبيرة والصغيرة أكثر مما تتناول الشكل العام ، وقلما تترادى لهم فيها أوضاع متحركة ، كما أنها تعنى على الأخص بما في البقع من مواضع قائمة ومواضع زاهية .

وإذا ما كانت التفسيرات منصبة على الألوان دون أن يكون فيها ماهو مبنى على رؤية أوضاع متحركة ، كان صاحبها من النوع الذى يتصل بالعالم الخارجى أكثر مما ينطوى على نفسه . أما إذا كانت التفسيرات منصبة على حركات تراءت للفسر دون أن يكون فيها ماهو دائر حول الألوان ، كان صاحبها من النوع الذى ينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالعالم المحيط وكأن لسان حاله يقول إني لا اشعر .طلقاً بأى ضيق حين أعيش منفرداً مع نفسى ولا أرى لازماً أن أحلّ ذاتى عناء التجانس مع الحقيقة المحيطة أو ألم الاحتكاك بها . فإذا كانت التفسيرات متوافرة بكل أنواعها ، كان المفسر أميل إلى الاتصال بالخارج إن كانت تفسيرات الألوان غالبية على تفسيرات الحركات ، وكان أميل إلى الانطواء على الداخل إذا كانت تفسيرات الحركات أكثر عدداً من التفسيرات الدائرة حول الألوان . فإن كان عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان متساوياً مع عدد التفسيرات المنصبة على حركات ، كان

اتصال الشخص بالعالم المحيط وانطواؤه على نفسه متحققين على قدرين متساويين . فإذا ما انعدم كل من نوعي التفسيرات ، بأن لم يبد المفسر أى تفسير يدور حول اللون كما لم يبد أى تفسير ينصب على حركة ، كان ذا نفس مقهورة ضيقت عليها قيود عديدة من الثقل والتردد .

والتفسيرات الدثراة حول حركات تراءت من البقع لمفسرها ، إما أن تكشف عن أفكار متجهة إلى نفع الآخرين ، وإما أن تم عن أفكار منحصرة في الذات مشبعة بروح الأثره . ويقول علماء الخطوط إنه في الحالة الأولى تمثل النزعة في خط صاحبها بأن يتميز هذا الخط بانطلاق حروف كتابته ناحية اليمين أى في اتجاه الذراع إذ يفتح ، بينما يتميز خط الشخص في الحالة الثانية بانطلاق حروف كتابته ناحية اليسار أى في اتجاه الذراع حين يتقبض .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التفسيرات تارة تقتصر على اللون وتهمل الشكل ، وتارة تناولها مما . ففي حالة اقتصرها على الألوان ، تكشف عن وجود ميل إلى العنف وإلى التمرد على المجتمع . وفي حالة تناولها للألوان وللشكل مما يتوقف الأمر على نسبة عدد التفسيرات اللونية بالقياس الى التفسيرات الشكلية ، فإن كانت الأولى هي الغالبة كان الشخص سهل الانفعال عرضه للإيحاء الدائى ، أما إذا كانت الثانية هي الغالبة كان الشخص طبيعيا في عواطفه وفي روح الانسجام مع المجتمع .

وقد لوحظ أن التفسيرات القائمة على رؤية أوضاع متحركة في البقع ، والدائرة حول الشكل واللون مما أو حول الألوان بمفردها ، يندر أن تصدر من الأحداث .

ولوحظ أنه كلما قل تصور الحيوانات فى التفسيرات ، دلّ ذلك على أن المفسر على جانب كبير من الذكاء ، وأنه كلما زاد تصورهما دل ذلك على خيال خصب ثم على ذكاء متوسط فذكاء أدنى من المتوسط وأخيرا على غباء .

كما لوحظ أنه حين تفسر الأشكال تفسيراً فريداً فى نوعه ، يكون هذا دليلاً على سعة أفق ونشاط ذهنى كبير إن لم يدل فى أحوال نادرة على ميل إلى المنازعة كما فيها أو على حالة تشنج عصبى . أما حين تفسر الأشكال تفسيراً عادياً ولا تترامى فيها للمفسر أوضاع متحركة وتقل بشأنها التفسيرات الإجمالية العامة ويكثر فيها تصور الحيوان ، دلّ ذلك على ضعف فى ملكة الوعى وفى الاعتماد للإنتاج وعلى ميل إلى التعميم ، وقصور فى العواطف ، وثقل ظل أو اقْباض وانكسار نفسى .

وقد قام العالم LUIZ DE PINA بتطبيق طريقة رورشاخ على ثلاثين من القتلة مقارنة بإيham بأشخاص غير مجرمين ، من ناحية الوقت الذى تستغرقه الإجابة ، والعدد الإجمالى للتفسيرات ، ومدى تصور الحيوانات فيها ، فتبين أن الوقت الذى يستغرقونه فى التفسير أقصر ، وأن مجموع تفسيراتهم أقل وأن تصور الحيوانات فيها منتشر ، الأمر الذى استخلص منه ذلك العالم انخفاض مستواهم الثقافى وثباتهم الذهنى على ذات التفكير فضلاً على اقْباض نفسى عزوف عن التمسك بالأخلاق .

وأخيراً فإنه من ناحية تعبيرات السلوك الشخصى عند عرض البقع وفى أثناء عرضها ، تبين بوجه خاص أنه عند فراغ الشخص من تفسير

البقع الرمادية أو السوداء ، وعرض البقع ذات الألوان الأخرى عليه ، قد يمتريه ردّ فعل فجائى كاشف عن عدم استنساغة وينتهى به إلى القول بأن البقع لا توحى له بشيء ما ، أو إلى تردد وعدم ثبات قبل الإدلاء بالتفسير . وفى هذه الحالة يتحدث الأخصائيون عما يسمونه صدمة الألوان . ويرى رورشاخ أن من يبدو عليهم ذلك يميزون باضطرابات ووجوه كبت عاطفية . ومن النادر أن تحدث هذه الصدمة للأحداث .

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام على هذه الطريقة ، أن نشير إلى ما يتطلبه البحث بها من تحديد رقى للمستوى المتوسط لدى أفراد كل فئة من فئات العمر سواء من الذكور أو من الإناث ، والمقصود بهم الأفراد الطبيعيون لا المميون ، حتى يمكن بعدئذ على هدى هذا التحديد ، معرفة ما إذا كان الشخص الخاضع للاختبار من عمر معين ومن جنس معين ، يعتبر مستواه أعلى أم أدنى من المتوسط الخاص بأفراد عمره من ذات جنسه .

وعلى نفس هذا الأساس نحدد حالة كل مجرم من المجرمين .

وقد قام العالم الإيطالى Dalla Volta بتجارب طبق فيها طريقة رورشاخ على أشخاص طبيعيين وغير طبيعيين ، فتبين له أن كل صورة تراهى للشخص خلال البقع ليست إلا انكاسا لصورة غريزية أو عاطفية خافية مستترة فى قرارة نفسه ، يرجع خفاؤها إلى كونه كبتها أو كونه نساها أو كونه مجهول وجودها . واتضح له أن ما يبدو للمفسر خلال البقع من خائل جبلية أو زراعات أو أزهار أو أشكال هندسية ، كثيرا

ما يكشف عن رغبات ومطامح شخصية . وهو يقسم الميول الغريزية التي تعبّر عنها تفسيرات المفسر إلى : ميول غريزية غذائية تبدى فى رؤية أشكال لفواكه مثلا وإن كان ذلك نادرا ، وإلى ميول غريزية ناشئة من غريزة القتال والدفاع وتمثل فى رؤية أشكال مقطعة الأوصال لحيوانات أو أناس ، ويقع دم ، وكائنات مخيفة أو حيوانات تثير الاشتماز أو أشباح ، وإلى ميول غريزية جنسية تمثل فى رؤية أوضاع تمازج جنسى .

وأخيرا فقد كانت طريقة رورشاخ محل تعليق من العالم Mario Gozzano فى المؤتمر الدولى لعلم الإجرام ، الذى انعقد فى روما سنة ١٩٣٨ ، إذ قرر هذا العالم عنها أنها ليست أسلوبا لفحص ملكة الخيال بقدر ما هى أسلوب للكشف عن ميول معينة وعن أوضاع نفسية معينة يصعب ظهورها حتى إذا استجوب الشخص استجابا دقيقا . فما يأتى مثلا فى الصور والأشكال التى توحى بها البقم ، إنما هو الحياة النفسية الباطنية للشخص بكافة ما فيها من ميول غريزية وعقد فكرية عاطفية . فهى أسلوب يسمح بدراسة الجانب الغريزى العاطفى من الشخصية أى أكثر أجزاء الشخصية عمقا وأهمية والتصاقا بذات صاحبها .

٢ - فحص النفس والتنفس

اقترح هذه الطريقة علماء الإجرام القدامى فى إيطاليا . وهى أن يقاس النفس والتنفس لدى الشخص حين تطرح عليه أسئلة أو مرثيات أو مسموعات معينة . وكثيرا ما يتبع الخبراء هذا الأسلوب كذلك فى فحص ما إذا كان الشخص جادا فى موقف معين اتخذه أو أنه كان فى هذا الموقف متنعما .

٣ - طريقة الكلمات الكسفية :-

تجرى هذه الطريقة وقد اقترحها كذلك علماء النفس الإيطاليون بأن تعرض على الشخص ألفاظ في صورة أسماء أو أفعال أو صفات ، ويطلب إليه التعليق على كل منها بذكر ما يثيره لديه من أفكار ، ويسجل على الفور ما يستقرقه الشخص من وقت في التعليق على كل لفظ يطلب إليه أن يعلق عليه ، كما يراعى مضمون إجابته وما ينطوى عليه هذا المضمون من معان ذات مغزى .

وقد لوحظ أن الإجابات التي يدلى بها الشخص منها ما يندر بطريقة آلية سطحية ، ومنها ما يصدر عن مجهود ذهني باطنى عميق ومن المسير تقسيم الإجابات الى من النوع الأخير . أما إجابات النوع الأول الآلى السطحي ، فمن الممكن تبويبها إلى إجابات تردد على وجه التكرار لفظيا مألوف الاستعمال ، وإجابات يستخدم فيها اسم الفعل والفاعل مثل العمل والعمال ومثل العشق والماشق ، وإجابات تشبع فيها المترادفات مثل يصرع ويقتل أو مثل يفرر وينصب ، وإجابات تستخدم فيها ألفاظ لا توجد فيما بينها أية صلة ، وإجابات يطلب عليها تكرار اللفظ الواحد أكثر من مرة ، وإجابات يردد بها الجيب نفس الكلمة موضوع السؤال ، واجات تحتوى على جناس لفظي .

٤ - طريقة فحص الذرع أو قوة الانفعال :

هذه الطريقة استخدمها HUGH.M.Bell في فحص مدى استمداد

الشخص لتحمل الوسط العائلي والوسط الاجتماعي والخصائص الجماعية الذاتية والانفعالات الشخصية ، وذلك عن طريق تلقى الإجابة على أكثر من مائة سؤال تدور حول هذه النواحي الأربعة .

فمن قبيل الأسئلة التي تدور حول الناحية الأولى وهي خاصة بتحمل الإنسان للوسط العائلي ، السؤال الآتي :-

هل أحسست يوماً بالرغبة الشديدة في هجران البيت ؟

ومن قبيل الأسئلة الدائرة حول الناحية الثانية الخاصة بتحمل الإنسان للوسط الاجتماعي ، السؤال الآتي :-

هل تشمر ببذل إلى الاجتماع لمجرد الرغبة في أن يوجد معك أشخاص آخرون ؟

ومما يتعلق بالناحية الثالثة الخاصة بتحمل الانسان لخصائص جماعية فيه السؤال الآتي :-

هل عينك شديداً الحساسة في التأثر بالضوء ؟

ومما يتعلق بالناحية الرابعة الخاصة بتحمل الانسان لانفعالاته الشخصية السؤال الآتي :-

هل انتابك مرة الاحساس بأن أحداً ما أراد أن يخذل لديك إرادتك ويحملك على الانزلاق إلى عمل لست في الحقيقة راغباً فيه ؟

وتجميع الإجابات الإيجابية والإجابات السلبية على الأسئلة الخاصة

بكل ناحية من النواحي الأربعة ، ليسنين نصيب الشخص من قدرة التحمل في كل ناحية منها . فن ناحية تحمل الوسط المائي ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل ، بتقدير معين من بين التقديرات الآتية : ممتاز ، جيد ، طيبى ، غير كاف ، وأقل من الكفاية بكثير . ومن ناحية تحمل الوسط الاجتماعى ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بأحد التقديرات الآتية : - ممتاز ، ميل إلى العنف ، طيبى ، معتزل ، شديد الاعتزال . ومن ناحية تحمل الخصائص الجثمانية الذاتية ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بتقدير : ممتاز ، جيد ، طيبى ، غير كاف ، أقل من الكفاية بكثير ؛ ويكون الأمر كذلك فى تقدير تحمل الإنسان لانفعالاته الشخصية أيضا .

ونسوق فيما يلى مثالا لتطبيق هذه الطريقة فى سبيل الكشف عن قوة احتمال الشخص لانفعالاته الشخصية ومدى مقاومته لها .

قد جاء العالم الايطالى Niceforo بشخصين أحدهما فتاة فى الواحدة والعشرين على حظ من الثقافة غير كبير ، والآخر رجل متقدم فى العمر وعلى جانب غزير من الثقافة ، وطرح عليهما الأربعة وثلاثين سؤالاً الخاصة بقياس مدى مقاومة الشخص للانفعال . ومن هذه الأسئلة ما يأتى : - هل تعرض كثيرا للحالات الحاملة وأنت يقظ مفتوح العينين ؟ هل تتناكب عادة حالات من ضيق الصدر ؟ هل تحس أحيانا بالوحدة وإن كنت فى حضرة أشخاص آخرين ؟ هل تشير لديك اشتزازا رؤوية ثمان ؟

ومن البديهي أنه كلما كانت الاجابة على تلك الأسئلة بالإيجاب ، كان الشخص على جانب كبير من الافراط في الحساسية الانفعالية ، وكلما كانت الاجابة عليها بالنفي كان الشخص على جانب ضئيل من هذه الحساسية أو على برود انفعالي .

وقد تبين للعالم Niceforo ، أن الفتاة المذكورة أعطت واحدا وعشرين جوابا إيجابيا ، واثني عشر جوابا سليا ، وجوابا واحدا مترددا بين الإيجاب والنفي ، وأن الرجل الذي خضع معها لنفس الاختبار أعطى تسعة عشر جواباً إيجابياً ، واثني عشر جواباً سلياً ، وثلاث أجوبة تردد بين الإيجاب والنفي . فدل كل منهما بذلك على نزعته إلى سرعة الانفعال ، وإن كانت هذه النزعة لدى الرجل أقل منها لدى الفتاة بما لكون إجاباته الإيجابية على الأسئلة جاءت أقل عددا مما يقابلها من جانب الفتاة . ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان أوفر ثقافة من الفتاة وأكثر خبرة .

٥ - طريقة اللوحات الكسفية :

تسمى هذه الطريقة TAT وهي اختصار لعبارة thematic apperception test ، وقد ابتكرها وطبقها في المستشفى العصبي والنفساني للجيش الكندي العالم H. A. Murray .

وتتمثل هذه الطريقة في عرض عشرين لوحة على الشخص واحدة ، منها بيضاء ، والتسعة عشر يوجد في كل منها منظر أو صورة ، ويطلب

إليه تفسير كل لوحة من هذه الألواح التسعة عشر بالتعليق على المنظر الذى يوجد فيها أو الصورة المرسومة عليها ، ثم يطلب إليه رأيه فى اللوحة الحالية البيضاء ، ويستشف من إجاباته وتعليقاته وتفسيراته ما يوجد لديه من ميول دفينية أو انفعالات أو عقد نفسية أو وجوه عراك داخلى مع نفسه .

ويكون طرح السؤال بالصيغة الآتية :-

١ - ماذا تمثل اللوحة ؟ ٢ - ما الخطوة اللاحقة فى تسلسل الحوادث للحدث المائل أمامك فى اللوحة ؟ ٣ - ما الخطوة السابقة على هذا الحادث ؟.

ويخضع الشخص فى الوقت ذاته لمناقشات واستفسارات حول الإجابات التى يدلى بها . كما يجوز تحذير الشخص أو تنويعه مغناطيسيا وتسجيل تعليقاته على اللوحة وهو فى حالة الانتقال من النوم إلى الصحو . فمما أكانت إجاباته صادرة منه فى حالة الصحو أو فى حالة الانتقال إليها بعد تنويم أو تحذير ، كثيرا ما يعلى بها الشخص بيانات واضحة تكشف عن غرائزه العميقة وميوله الدفينة ، وكثيرا ما ينسب إلى الشخص البادى أمامه فى المنظر أو الصورة أحوالا نفسية تعتريه هو .

ومن قبيل تلك اللوحات ، لوحة عليها مثلا صبي يمسك بقبضته ، أو عليها منظر قروى ، أو فيها امرأة مسنة وشاب ، أو صورة رجل أو صورة امرأة ، أو صورة رأس لامرأة مستلقية على كتفى رجل ، أو لإنسان مزجى على فراش وبجواره مسدس على الأرض ، أو رجل

يرئى بيجامة معه امرأة تلتفح رداها خفيفا وينظر كل منهما إلى امرأة أكبر منهما سنا تمسك بطن الخ... .

وكثيراً ما تتطوى تفسيرات الشخص للوحات ، على آثار لوجوه فساد في ميوله الدفينة على ما تبين من تجارب من طبقوا هذه الطريقة .

ونسوق فيما يلى أمثلة لبعض الإجابات التى أدلى بها فعلا فى تجارب تطبيقية للطريقة المذكورة .

فقد عرضت لوحة فيها صورة لرجل على أشخاص من الحاضرين للاختبار ، فقال أحدهم تعليقاً عليها : « إنه زائغ النظرات ، فيم يفكر ربما فى بيته الثانى . » وقال آخر : « يبدو سائراً فى ظلام يلقى فى نفسه خوفاً . سوف لا يمكنه أن يعزم أمره وسيعود إلى الورا . فإذا يوجد فى الظلام ؟ » وقال ثالث : « إنه رجل مشغول بأشياء أقوى منه إنه تعىس ؛ ولعل كارثة حاقت به ويحاول أن يوجد فى نفسه القدرة على تحملها » .

وعرضت اللوحة التى عليها صورة لإنسان مزجى على الفراش بينما يوجد سدس بجواره على الأرض ، فقال أحد الحاضرين للاختبار : « هذا شروع فى انتحار ؛ فلعل الشخص قد سيق إلى فعل أمر يؤنبه عليه ضميره ومن المحتمل أن يكون قد ورط نفسه مع امرأة ولكنه متزوج ولا يمكنه أن يبيد إلى نفسه سلامها الداخلى بعد ذلك الذى فعله » . وقال آخر : « يبدو كسير النفس وليست لديه

القدرة على العمل ، وعلى خلق ضعيف ، يخيل إليه أن كل شيء ينتهي بسوء . وحين أوشك على قتل نفسه تبين أن الأمر لم يكن يستدعي ذلك ؛ ولكنه سيماول محاولة الانتحار . الخ

٦ - طريقة اللعب والتماثيل

تناول علماء النفس بالتفسير ميل الأطفال والصبية إلى اللهو باللعب والتماثيل . ف قيل إن هذا اللهو تصرف لا بد منه لقوة محتزنة من النشاط ، وقيل إن فيه تسلية وترويحاً أو إن فيه تقليدا للكبار أو تعبيراً عن أحلام . وذهب البعض إلى اعتباره مباشرة غريزية أولية لوجوه من نشاط مستقبل سيمارسه الصبي حين يكبر ، وذهب البعض الآخر إلى اعتباره تنفيساً ضروريا لطاقات مكمة أو حيصة . وهناك من قال إنه ميراث الحركات البدائية للإنسان ما قبل التاريخ .

فلو عرضت على صبي مجموعات من اللعب في غرفة ما ، وطلب إليه أن يختار من بينها أفضلها في نظره ، وأن يصنع بها ما يشاء من وجوه اللهو ، فإنه لا بد كاشف في اختياره للعب التي جذبه وفي طريقة لهوه بها عن الجانب التريزي والعاطفي الدفين فيه .

وإذا عرضت على الصبي تماثيل نسب إليها أنها تجسم أشخاصاً حقيقيين أو خياليين يحيا الصبي حياته بينهم ، كالأب والأم والأخوة والأخوات وأطفال صفار والحالة والمدرسة وكذلك كالشيطان والساحرة ، أو تمثل الموت أو أنواعاً معينة من الحيوانات ، وطلب إليه أن يحركها على هواه

ويوجهها فيما بينها كيفما شاء ، أو ترك ينظر إليها ويتخذ تلقائياً ما ينسب له إذ ذاك من مواقف ، فانه لا شك تظهر خلال كل ذلك صورة واضحة تمكس أعماق نفسيته وتبين كيفية تجاوبه مع الوسط المحيط به سواء أكان وسط الأسرة أو غيره من أوساط اجتماعية . ومما يفيد في ذلك على وجه خاص تسجيل سلوك الصبي نفسه أثناء عبثه بالتأثيل أو تحديقته فيها أو تعلقه عليها ، وما إذا كان هذا السلوك منسياً بعنف أو بإشفاق أو برقة أو قل بإجرام .

وتبين من أبحاث الاخصائيين في هذا المجال ولا سيما من تجارب Madeleine Rambert أن اتباع تلك الطريقة مع الصبية لا يفيد في التشخيص فحسب ، وإنما ينفع في العلاج كذلك ، بمعنى أنه حين تنكشف من جانب الصبي تلقائياً العقد العميقة في نفسه ، تتحرر قواه النفسية من أسر المركبات العصبية التي كانت مقيدة لإياها ، وتتاح له هو نفسه إحاطة شخصية بما يشتمل في أعماق نفسه من أمور كان لا يحس بها إحساساً واعياً ، فيكون في هذا ما يساعد على برئه وشفائه مما يكون قد نشأ فيه من عقد نفسية .

والواقع أن لمهو الصبية باللعب ، يمثل ما في الانسان من روح اعتداء واغارة على الغير تبدى فيه منذ فجر حياته ، وتتجلى تارة على صورة أفقية حين يصور الصبي بلهوه عراكا يجري بين أنداد ، وتارة على صورة رأسية حين يصور عراكا بين جانب قوى وجانب ضعيف ويظهر سهولة الظفر فيه بالنصر . وهو في كل ذلك ممثل لتاريخ الانسانية

٧ - طريقة قياس الشعور بالحاجات :

هذه الطريقة تستشف من الأحاسيس التى يشعر بها المرء ومن طريقة سلوكه ، قدر ما لديه من الميول الآتية :-

- ١ - الميل الى الاستقلال بالسعى الى التخلص من كل تبعية وكل قيد للحرية .
- ٢ - الميل الى الصلات الاجتماعية وإلى الظفر برضى المجتمع وبحب الآخرين
- ٣ - الميل إلى النجاح وإلى الارتفاع على المستوى المتوسط فى انجاز الواجب الشخصى .

- ٤ - الميل إلى الشهرة وإلى نيل ثناء الناس وتشريفهم .
- ٥ - الميل إلى انتقاد النفس وإلى إغفال الفضل الشخصى .
- ٦ - الميل إلى العنف وإلى استغلال الآخرين .
- ٧ - الميل إلى الظفر بالحماية والمساعدة من الآخرين .
- ٨ - الميل إلى الإشراف على الوسط المحيط والرغبة فى السيطرة وإملاء الأمر عليه .
- ٩ - الميل إلى التهرب من كل ما يسوء .

وتقدر للشخص الخاضع للاختبار درجة تبين نصيبه من كل ميل من هذه الميول وتراوح بين حد أقصى هو ١٠ وحد أدنى هو ٥ . ويجرى الاختبار إما على الشخص مباشرة وإما بالتحرى عنه لدى من يعرفونه .

٨ - طريقة تسجيل الانتباه وعدم الاكتراث :-

هذه الطريقة هي أن تعرض على الشخص أسماء أو أفعال أو صفات من اللغة ، تبهر عن معان مختلفة يراد الوقوف على مدى تعلق نفسه بها ، ويطلب إليه أن يضع خطاً تحت الأسماء أو الأفعال أو الصفات التي تثير في نفسه اهتماماً ، وأن يترك بدون خط ما ليس من بينها ذا بال في نظره ، أو أن يكاف بوضع أرقام بدلاً من الخطوط ، بأن يضع أمام كل اسم أو فعل أو صفة رقماً بين صفر ، ٩ ، يعبر عن مدى ما تثيره الكلمة في نفسه من عدم اكتراث يبدأ بالصفر أو من انتباه يبلغ حده الأقصى برقم ٩ .

وبإخضاع عدة أشخاص للاختبار بهذه الطريقة ، يتضح كيف أن إجاباتهم تختلف رغم وحدة الكلمات المعروضة عليهم .

٩ - طريقة التخدير

هذه الطريقة تتمثل في حقن الشخص خلال عرق من عروق دمه بمادة مخدرة تنومه صناعياً ، وسؤاله عن أمور وتلقى جوابه عنها ، سواء في الفترة السابقة على النوم أو في الفترة اللاحقة له أى فترة البدء في الصحو والاستيقاظ . ذلك لأنه في خلال هاتين الفترتين يتخنى العقل الواعي وتغمد ملكة الإرادة ، وتنفك من عقابها في أعماق النفس أفكار وذكريات وأحاسيس عديدة ، كانت منزوية في العقل الباطن وكان صاحبها يحرص على إخفائها أو كان النسيان قد طواها فصارَت خافية حتى على صاحبها .

وفائدة هذه الطريقة أنها تبصر المحلل النفساني بوجود الشذوذ أو الانحراف النفسى فى شخص تبدو عليه فى ظاهره إشارات الشخص الطبيعى . وكثيرا ما يكون اكتشاف تلك الوجوه فى ذاته عاملا مساعدا على إزالتها وعلاجها .

وقد اتبعت الطريقة المذكورة فى مجال التحقيق العملى للجرائم وفى سبيل الحصول على اعترافات من المتهمين ، ولوحظ عليها عند العمل بها فى هذا المجال ، أن من يخضع لها من المتهمين كثيرا ما يقاوم تأثيرها حتى عند إقباله على النوم بالتهدر أو فى أثناء صحوه من هذا النوم ، إذ يظل عالقا فى نفسه رغم تحذيره الإحساس بأن هناك اعترافا يراد انتزاعه منه على غير رغبته فتصدر عنه أفعال من المقاومة الداخلية التى تموق بوجه بما يراد منه الكشف عنه .

وإذا كان لهذه الظاهرة محل حين يراد بالتحذير الحصول على اعتراف ، فالمرجح أنه لا يصبح لها بعد أى محل ، حين يكون الهدف من التحذير تحقيق غرض آخر كالتشخيص أو العلاج الطبى .

غير أنه حتى فى الحالة الأخيرة ، أبديت فى صدد الطريقة ملاحظتان هامتان .

الملاحظة الأولى أن الامور التى تفتضح وتظهر من أعماق النفس على أثر البدء فى النوم أو البدء فى الصحو ، ليست بالضرورة أمورا عاشها الشخص نفسه أى وقعت منه أو حدثت له فضلا ،

ولئلا يصح أن تكون أمورا لم توجد إلا في مخيلة أى دارت حولها أحلامه في يقظته وكان لها كيائها في حياته التصورية لا في حياته الواقعية .

والملاحظة الثانية أن ما ينشأ عن التخدير من هبوط في ملكة الحكم ووهن في ملكة النقد واستعداد للاقتياد والاستسلام ، كثيرا ما يكون من شأنه حمل الشخص الخاضع للاختبار على الانصياع إلى الادلاء بأمر معين غير حقيقه لمجرد أن الاسئلة الملقاة عليه توحى بأن تكون إجابته منظوية على هذه الامور .

وما يقال في صدد التخدير له محله كذلك في صدد التويم المغناطيسى . فقد تناول العلماء بالبحث مدى استسلام الشخص المنوم تنويما مغناطيسيا للأوامر التى تنهى عليه ومدى تنفيذه لها أو مقاومته إياها حين تمارض هوى في نفسه ، ومدى إفصاحه عن الحقيقة فيما يطلب إليه الكشف عنه من أمور ، سواء في مجال التحقيق حول جريمة وقعت ، أو في مجال التحليل النفسى المجرد .

ولذا فإن اتباع طريقتى التخدير والتويم المغناطيسى في البحث النفسانى يجب أن يكون مصحوبا بكثير من المحاذرة في تفسير النتائج المستخلصة منهما

١٠ - طريقة قياسى المراحل الجسميه :-

استرعى نظر العلماء من قديم ، ما تكشف عنه حركات الجسم من

وجود أحوال في النفس تنعكس على هذه الحركات وتمثل فيها . والمراد بالحركات هنا كافة المظاهر الجسمية التي تبدو على الانسان وهو يتحدث أو يقف أو يمشى ، فضلا عن الميزات الخطية لكتابته كذلك .

وقد جعلت حركة الجسم محل فحص سواء في وجهها المادى الظاهر أو في وجهها الباطنى ، أى من ناحية كونها حقيقة مادية ملموسة في العالم الخارجى ، ومن ناحية ما يسبقها ويهد لها ويقترن بها من محرك نفسى داخلى .

فالناحية الأولى يعبر عنها الايطاليون بمحالة التحرك الخارجى *motilità* والناحية الثانية يعبرون عنها بمحالة المحرك الباطنى *motricità* .

وهناك أساليب أربعة تتبع في فحص الناحيتين : أولها الأسلوب الوصفى ، وينحصر في وصف لنوى معبر عن السكيفية التي تمت بها الحركة الجسمية . وثانيها الأسلوب البيانى وهو التعبير عن الحركة بطريق الرسم . وثالثها الأسلوب القياسى وهو أن يحدد بالمقاييس الوقت الذى استغرقته الحركة وعرضها وطولها واتجاهها وما حدث في اللحظات التالية لانياتها . ورابعها هو الأسلوب السينمائى بأن تلتقط الحركة النقاطا بطيئا عن طريق صورة تبرزها جزءا جزءا في كل تفصيل صغير من تفصيلاتها .

ومن أجروا في هذا المجال بحثا شاملا ، العالم الايطالى Niceforo وقد أجمل خلاصة بحثه فيما يلى :-

أولاً : أن حركات الجسم وثيقة الصلة بشخصية صاحبها من ناحية بنيته الجسمية ، ومن ناحية كشفها عن وجوه تقليد أو عن وجوه تأثير بطبيعة المهنة ، ومن ناحية إفصاحها عن الأحاسيس الفريزية والعاطفية وعما يشغل الذهن من أفكار .

ثانياً : أن الحركات التي تمر عادة غير ملحوظة لصغرها وتفاهتها ، لهاى الأخرى دلالتها ومغزاها ، مثل طريقة التحية ، وطريقة فتح خطاب مثلاً ، أو إشمال لفافة التبغ ، أو طريقة الجلوس على المائدة . ومن هذا القبيل أيضاً طريقة المصافحة باليد إذ كانت محل دراسة سواء فى الأشخاص الطبيعيين أو فى الأشخاص الشواذ .

ثالثاً : أن الرسوم السريعة العارضة التي يخطها الإنسان تكشف كذلك عن نفسيته سواء أكانت رسوما تلقائية أو كان قد أنجزها بناء على طلب .

رابعاً : أن القياس الدقيق لأبعاد وأطوال الخطوة التي يخطوها الإنسان فى مسيره ، وللأثر الذي تتركه قدمه على الأرض ، كقيل لو طبق على الناس بأن يقسمهم على درجات أقصاها درجة الأشخاص الموهوبين وأدناها درجة البلاء فى الحركة . قالبلاهة النفسية تقابلها بلاهة فى حركة الجسم المادية .

ونسوق الآن خلاصة أبحاث علماء الإجرام القدامى فى إيطاليا حول دلالة الحركات الجسمية للمجرمين أى من حيث الصلة بين هذه الحركات وبين أحوالهم النفسية .

قد قيست أبعاد وأطوال خطام ، وسجلت الظواهر المميزة لتحركات الأشول منهم ، كما فحص مدى خفة الحركة لديهم ، وحالت طرق مسيرهم ، وبُحِثَ لديهم الأفعال المنمكة من حيث وجودها أصلا أو عدم وجودها ومن حيث المبالغة فيها عند وجودها :

(١) وتبين مثلا للعالم لومبروزو أن لدى الصوص خفة في الحركة خارقة للمادة شبيهة بما يوجد منها لدى القروود .

(٢) وباستخدام الدينامومتر في قياس قوة الضغط وقوة الجذب ، تبين أن القطة تبلغ قوة الضغط عندم في المتوسط ٣١٫٩ كيلوجراما وقوة الجذب ١١٤ كيلوجراما ، وأن الصوص تصل القوة الأولى لديهم إلى ٣٨ كيلوجراما والقوة الثانية إلى ١٠٤ كيلوجراما الخ ...

(٣) واتضح أن الشول أكثر توافرا في المجرمين منه في غير المجرمين ، إذ بلغت نسبته في المجرمين ٢٤٪ وفي غير المجرمين ١٤٪ .

(٤) كما لاحظ Gaspare Virgilio أن الرعشات واضطرابات الحركة الجسمية أكثر تفشيا في الصوص منها في القطة ، وأنها ترجع إلى خلل عصبي وإلى حدوث تقلصات عضلية .

(٥) وتبين أن الفعل المنعكس الذي يصدر من عظمة الركبة في زاوية حركتها مصاب بيبب إما في صورة نقص وإما في صورة إفراط ، لدى المجرمين بدرجة أكبر منها لدى غير المجرمين .

(٦) وفيما يتعلق بطريقة المشي ، سجل اتجاه القدم في المسير من

حيث ميله إلى اليمين أو إلى اليسار ، وقيست زاوية انحرافها بمئة أو يسرة ، وطول خطوة الرجل اليمى وكذلك طول خطوة الرجل اليسرى ، فتبين أن المجرمين يوجد في مشيتهم عيب أكثر توافرا فيهم منه في غير المجرمين ، وهو أن خطوة الرجل اليسرى لديهم أطول من خطوة الرجل اليمى ، وأن زاوية انحراف القدم إلى اليسار أكبر من زاوية انحرافها إلى اليمين .

هذا وتوجد في بطاقة إثبات حالة السجين في المؤسسات الجزائية بروما بيانات خاصة بحركته الخارجية ومحركه الداخلى ، تستمد من فحص حركانه الجسمية سواء أكانت غير إرادية أو كانت إرادية .

فالحركات غير الارادية يراد بها الأفعال المنعكسة . ومن هذه الأفعال ما هو جلدى كذلك الذى يصدر من قاعدة القدم أو من البطن ، ومنها ما هو عصبى يصدر من عظمة الركبة أو من العصب الموصل بين العضلة الخلفية السفلى في الرجل ومؤخرة القدم ، ومنها ما هو قلبي يتمثل في نبضات القلب ، ومنها ما هو سائل يصدر من داخل الأنف أو من جفن العين ، ومنها ما يتصل بجذور الشعر وحركته ، ومنها ما يحدث في حدقة العين أى في عدستها ، ومنها ما يصدر من الأطراف الخارجية ويتمثل في حركاتها المتعاصرة بذات اللحظة الزمنية كحركة اليدين أثناء المشى ، ومنها ما يصدر من أعضاء الجسم الداخلية النخ

وأما الحركات الارادية فيراد بها طريقة المشى ومدى التناسق في

حركات الأعضاء الخارجية ، والتقلصات ، والرعشات ، فضلا عن لغة الحديث والمميزات الخطية للكتابة ، وطريقة الرسم .

فمحصول لغة الحديث مثلا يكشف عن مدى السرعة في الحديث ، ومدى الترابط فيه ، وعن محتوياته اللفظية وما فيها من عيوب تمثل في اختراع ألفاظ لا وجود لها في اللغة ، أو تلعثم ، أو إفراط في كمية الألفاظ المستعملة ، أو تكرار الألفاظ ، أو محض ترديد آلى لكل ما يطرئ السمع من ألفاظ ، أو وجود جناس بين الكلمات المستخدمة الخ ويكشف الفحص كذلك عن الخلط اللفظي الناشئ من خلل ذهني ، والخلط اللفظي الناشئ من خلل تعبيري فقط أى بشوب القدرة على التعبير ، سواء أكان هذا الخلط التعبيري يتعلق بطريقة استخدام الألفاظ أو يتعلق بمخارجها وطريقة النطق بها .

وفحص المميزات الخطية للكتابة كان موضع عناية من جانب العلماء ، لما تبين من وجود تقابل بين هذه المميزات وبين طابع نفسية وأحوال باطنية معينة . ولا أدل على ذلك من أنه عند تعليم الكتابة للأطفال ، تختلف طريقة قلمهم عن النموذج الواحد المشترك ، فيجئ نسخهم بالنقل عنه متباينا رغم وحدة الأصل الجاري تقليده والخط على مقتضاه . كما أن مميزات الخط تتطور مع السن وتغير بالنسبة للشخص الواحد مع تقدمه في العمر ، فضلا عن أنها تختلف باختلاف الجنس ما لم تكن في المرأة سمات الرجولة وما لم تكن في الرجل سمات الأنوثة . وفوق ذلك فإن الأمراض العقلية والعصبية ينعكس صداها على المميزات الخطية للكتابة المصاين بها ، وكذلك أحوال

الإرهاق أو الاقتباس أو الانشراح النفسى ولو كانت عرضية عابرة ،
وأخيرا فانه لو طلب إلى شخص منوم تنوعا مغناطيسيا أن يقلد كتابة
فلاح أو قاتل أو امبراطور ، فان الخط الذى تجرى عليه كتابته يتباين
تباين الشخصيات التى يكلف بتقليد كتابتها .

وليس المقصود بفحص الكتابة القول بأن لها عند المجرمين مميزات
خطية خاصة تتعلق بالقتلة على حدة أو بالصوفى على حدة مثلا . وإنما
المقصود بذلك هو تسجيل ما يصاحب الحالات النفسية المعينة من
انكسارات معينة تنطبع على طريقة الخط . وقد تكون هذه الحالات
النفسية مما يساهم فى الافضاء إلى جريمة معينة .

ومن العلماء الذين توسعوا فى بحث الدلالة النفسية للمميزات الخطية ،
العالم الفرنسى CREPIEUX JAMIN ولا يتسع المجال لسرد نتيجة
أبحاثه بالتفصيل ، وإنما يكفى أن نسوق بعض أمثلة لما توصل إليه من
نتائج . فقد قال مثلا إنه إذا كانت الكتابة غير جارية على وتيرة معينة
وشكل ثابت دلت إما على جهل وإما على حداثة فى سن صاحبها ،
فضلا عن فظاظة وعناد إن كثرت زواياها ، وكل وحول إن مالت
إلى الانخفاض ، وحساسية انفعالية وضعيفة إن مالت إلى الانتفاخ مع
الارتفاع ، ووضاعة جدية بالازدراء إن كانت ضعيفة الأثر عديمة
القوة ، وتصنع وتظاهر إن كانت حيصة مضيقا عليها ، وتعلق بالثوافة
إن كانت ضئيلة الحروف ، وكذب وزيف إن كانت كثيرة التجاعيد .
فان كانت الكتابة مطلقة دائرية يحتمل أن تكشف عن رقة واتزان ،

وإن كان مستوى حروفها منخفضا دلت على هوان ومذلة . وإن كانت واضحة منظمة جيدة الالتفاف دلت على الأمانة . وإن كانت الكتابة مشوشة ، دلت على عدم إخلاص وهكذا

ولاشك في أن الأبحاث الجارية في هذا المجال لم تبلغ بعد النضج والدقة المنشودين .

أما عن طريقة الرسم ، فلها هي الأخرى مفزاها . فالرسم كثيرا ما يعبر عن شخصية صاحبه ، سواء من حيث الموضوع الذى اختير له ، أو من حيث شكل دقاته وأجزائه ، أو من حيث كية ونوع الانحراف به عن النموذج الجارى النقل منه ، إن كان قد حدد للرسم نموذج . وهذا ما ظهر على وجه خاص فى التجارب التى أجريت على الأحداث وعلى المجانين .

ومن جهة أخرى ، فإن من الرسوم ذات الدلالة الخاصة ، تلك الرسوم الآلية التى تصدر عن الشخص فى غفلة منه بينما توجد أمامه ورقة بجانبها قلم ، وبينما ينصت مثلا فى حضرة آخرين معه إلى حديث طال أو صار مملا . فهذه الرسوم تارة تكشف عن الشواغل النفسية التى كانت تقطع الصفاء الباطنى لراسمها وقت أن رسمها ، وتارة تفصح عن حاجات غريزية عميقة يندر البوح بها وإظهارها من جانب من يشعر بها .

والبيانات الخاصة بالحركة الخارجية والمحرك الداخلى لا تتخلو منها بطاقات إثبات حالة السجين فى بلاد أخرى غير إيطاليا .

فى البطاقه البلجىكىة الخاصة باثبات حالة السجىن ، توجد بىانات عن الأوضاع الجسمىة التى يتخذها السجىن ، ونظراته من حىث كونها ثابتة أو متحركة أو زائفة ، وإشاراته وحركاته من حىث كونها طبعىة أو مغالى فىها أو منسرحة منطلقة أو منعدمة أو مخنلة مضطربة ، وطرىقة مشىته ، وطرىقة وقفته حىن يقف ، وحالته المضلىة ، وأفعاله المنعكسة على اختلاف أنواعها .

ومن جملهم الباحثون محل عناية خاصة فى بحثهم ، الشخص الأشول لاسىما حىن ىدرب منذ حدائته على استخدام العضو الاىمن بدلا من العضو الاىسر الذى أملت علیه طبعته أن ىستخدمه .

وهناك عدة وسائل لقیاس الشول لدى الأشول ، منها أن تقاس حركاته بالدىنامومتر ، ومنها أن ىطلب إلیه وضع قط بالقلم الرصاص مثلا على ورقة ، وىحصى عدد التخطى الذى ىستخدم فى وضعها ىده الیمنى ، وعدد تلك التى ىستخدم فىها على العكس ىده الیسرى ، أو ىطلب إلیه قص شكل معین رسمت حدوده فى ورقین ، وأن یکاف باستخدام ىده الیسرى فى القص مرة واستخدام ىده الیمنى فى القص مرة ثانية ، أو أن تعطى له إبرة معها خیط ، وتسجل طرىقة إمساكه بكل منها وطرىقة إدخاله الخیط فى ثقب الإبرة الخ

غیر أن ما یجدر ذكره فى هذا الصدد ، ىتعلق بالنتائج العلىیة المترتبة على محاولة تصحیح حركات الأشول والاتجاه بها إلى غیر ما وجهها إلیه الطبعیة أصلا .

فإذا كان طفل ما يستخدم في الأكل وفي الكتابة يده اليسرى ، فهو دمه معلّمه أو عودّه أفراد أسرته على أن يستخدم فيها يده اليمنى بدلا من اليسرى ، كثيرا ما تنشأ عن هذا التعويد المضاد للطبيعة آكار سيئة في الصحة المصبية والنفسية للطفل حين ينمو ويكبر . من هذه الآثار أن يشوب الاضطراب المميزات الخطية لكتابته ، وأن تصاب لهجته الخطائية بالتلعثم ، وأن تنزل به اضطرابات نفسية وعصية ، راجعة إلى ازدواج المراكز الضابطة لحركة الجسم ، وقيامها في وقت واحد بوظيفتها التوجيهية . فكثيرا ما تنشأ من ذلك حالات انقباض نفسى أو اضطراب شعورى أو إفراط انفعالى أو مركبات قص بل وجوه خلل عقلى أيضا ، قد تزول إذا ما عاد الشخص إلى استخدام عضوه الأيسر وجرى على النهج الذى وجهته الطبيعة ليسير فيه .

والتجارب التى أجريت على الأحداث والشبان المدلل لديهم شولهم ، أثبتت أنهم أكثر من غيرهم نزعة إلى التردد ، وإلى الكذب ، وإلى السرقة من المنزل ، وإلى الحرب على غير هدى ، وإلى عدم احتمال الغير ، وإلى اختلال الذكاء سواء فى قدرته التأصيلية أو قدرته التحليلية ، وإلى اضطراب الأفعال المنعكسة .

وقد خلص العالم OSERETZKY من أبحاثه فى مجال الحركة الخارجية والحرك الماخلى ، إلى وضع مقياس تدرجى يحدد الحركات الجسمية المميزة لكل عمر من الأعمار ، على غرار المقياس التدرجى الذى وضعه Binet فى صدد العمر العقلى لكل عمر زمنى ، والذى سبقت الإشارة إليه .

فذلك العالم حدد معالم الحركات الطبيعية للجسم في كل سنة من سنوات العمر الإنساني ، وذلك بناء على قياس تحركات الجسم وما يتخذه الجسم من أوضاع ، وما يعلو الوجه من تعبيرات ، وما يصدر عن الجسم من إشارات ، وطريقة المشي ، وطريقة الكتابة ، وطريقة الخطابة ، وطريقة المصافحة ، والأفعال المتمكة وما إلى ذلك ، وحدد بناء على المتوسط الغالب في كل عمر مقياسا يميزه عن غيره من الأعمار ، ويسمح بتحديد ما إذا كان الشخص المنتهي إلى عمر معين يعلو في مستوى حركاته الجسمية ، على المتوسط الخاص بعمره ، أم أنه يتخلف عن هذا المتوسط . ومن الممكن أن يستعان بهذا المقياس في مدارس التدريب المهني والحرفي .

وما تجدر الإشارة إليه تقسيم وضعه العالم الإيطالي DE LISI وزع به الأفراد بين فئات شائعة أربعة : -

الفئة الأولى تفهم الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية والسرعة والكفاية والنشاط (وإلى هذه الفئة ينتمي رجل الرياضة الخفيفة ذو الحركة النامية المتناسقة) ، والفئة الثانية تشمل الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية وإنما بالبطء وعدم الكفاية وثقل الحركة (وإلى هذه الفئة ينتمي العامل الذي يجيد أشغالا شاقة تتطلب مقاومة) ، والفئة الثالثة تشمل أفرادا يتميزون بالضعف في القوة الجسمية وإنما بالسرعة والكفاية والنشاط (وينتمي إليها رجل الرياضة منهوك القوى رغم ذكائه ورغم نمو حركاته الداخلية) ، والفئة الرابعة يدخل فيها أفراد يتميزون بالجمود والبطء وعدم الكفاية وتناقل الحركة ، وإلى هؤلاء ينتمي الشخص عديم الأهلية

لأى نوع من أنواع الرياضة أو العمل البدوى ، أى الشخص الذى تغلب عليه حركات عديدة التناسق وعديدة الجدوى .

وقام العالم الإيطالى MANUNZA بفحص الحركات الجسمية لأربعة وأربعين من المجرمين ولست من المجرمات ، فى سجون كاليارى ، بأن وصف طريقة مشيهم وطريقة عدوهم وطريقة قفزهم وسائر حركاتهم ومظاهرهم التعبيرية ، عن طريق المشاهدة المباشرة ، وعن طريق التصوير المؤيد لما انتهت إليه المشاهدة ، فانهى إلى تقسيمهم بين فئات أربعة :-

(١) فئة طبيعية تتميز بقوة جسمية كافية وقدرة على الإلتقان ودقة وسرعة فى الحركة .

(٢) فئة تتميز بقوة جسمية ملحوظة وإنما يبطء فى الحركة وتردد ظاهر حتى فى إتيان الحركات الأساسية الأولية ، وإهمال وعدم صقل فيما يتخذ من الأوضاع الجسمية ، ورد فعل متأخر لقاء المؤثرات الخارجية تغلب فيه الأوضاع العضلية على الحركات الآلية .

(٣) فئة تتميز بعدم التناسق فى الحركة ، والمغالاة فى التحركات اللازمة للوصول إلى هدف معين ، وعدم قدرة على قطع الحركة أى على التوقف والثبات .

(٤) فئة تتميز بكمال مطلق لاشعورى فى الأوضاع والحركات الجسمية ، وقدرة غريزية دقيقة فى النهوض بالحركات البسيطة أو المركبة ، وملسكة الوزن الدقيق لتقدر اللازم من الحركة فى سبيل الوصول إلى

هدف معين ، فضلا عن قدرة استعادة الطاقة المحركة بعد أن تنهك الخ ..
ولوحظ أن الفئة الثانية ينتمى إليها القتلة ومرتكبو جرائم الضرب
والجرح ، وأن الفئة الثالثة يدخل فيها مرتكبو الجرائم غير العمدية وأن
الفئة الرابعة يدخل فيها القصوص والنصابون .

وفي سنة ١٩٣٣ فحص الدكتور Pintus الحركات الجسمية لجمع
من المصابين بخلل عقلى فثنين له أن منهم البطيء الجامد الثقيل ، ومنهم
لخفيف النشاط ، ومنهم المتحرك غير الهادى .

كما حاول العالم Manunza أن يبين خصائص الحركة الجسمية المميزة
لأفراد كل فصيلة من فصائل الدم الأربعة ، فوجد أن الفصيلة (١) توجد
بين أفرادها نسبة كبيرة من الأشخاص ذوى الاستعداد للرياضة البدنية ،
كما يشيع فيها الأشخاص ذوو الرأى الحاسم ، والميل إلى التحكم ،
وشدة المراس .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ اقترح العالم الأسباني Emilio Mira
Y Lopez على الجمعية الطبية الملائكية فى لندن ، طريقة لاختبار مدى
استعداد الإنسان للعدى والعنف . هذه الطريقة هى فحص حركات
الفرد العضلية إلى اليمين وإلى اليسار سواء من حيث الشكل الذى تتخذه
أو من حيث الأبعاد والأطوال .

وقد شاع اتباع هذه الطريقة منذ ذلك الحين فى بلاد أمريكا
الجنوبية ، وعلى الأخص فى فحص القتلة . وطبقها مثلا فى شىلى العالم
MAC IVER ، فخلص منها إلى القول بأن الشخص الطبيعى يتميز عن
الشخص العنيف فى أن لديه قدرة أكبر على قهر نزعته الداخلية
إلى العنف .

المبحث الثالث

طرق فحص الغرائز الثانوية أو المستوى الخلقى

رأينا أن فحص الغرائز الأساسية وفحص الجانب الشعوري وال عاطفي للإنسان ، من الممكن أن يتم بطرق عديدة للقياس . ولكن فحص المستوى الخلقى ليس بذات السهولة لأنه غير قابل للقياس بآلات وأدوات مادية .

ولاشك في أن سلوك الإنسان عملا خير كاشف عن مستواه الخلقى . غير أن الباحثين حاولوا الوقوف على المستوى الخلقى بأساليب عديدة تستخدم حيث لا تتاح الفرص اللازمة لتتبع سلوك الشخص المراد اختباره .

من هذه الأساليب طريقة تسجيل الانتباه أو عدم الاكتراث السابق أن أشرنا إليها بمناسبة كلامنا عن فحص الناحية الشعورية وال عاطفية . وفي هذه الطريقة تعرض على الشخص الخاضع للاختبار قائمة بها عدة كلمات ، ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الكلمات المعبرة منها عن معان سيئة ، أو عن أفعال لا يصح إتيانها ، أو عن تصرفات حقيقة بأن يلام عليها صاحبها . فن قيل هذه الكلمات : الاستجداء - الكسل - الجبل - الكذب - التدخين - تصنع الغباء الخ ..

على أنه فوق هذه الطريقة السابق أن تناولناها ، توجد طرق أخرى ، منها :

(١) أن تعرض على الصبي أقاصيص عشرة ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل أقصوصة منها الوصف الذى يخلطه على الواقعة المروية فيها ، مثل وصف الكذب أو النصب أو السرقة أو أى فعل سىء آخر ، فان كانت الواقعة بريئة فى نظره يكاف بأن يضع أمامها تعليقا يدل على أنه لا تهريب فيها ولا ملامة .

ومن هذا القبيل أن يطلب إليه الاطلاع على القصة الآتية : كان زيد ينتقل فى الترام بدون تذكرة وحين جاء المقتش فجأة وطلب إليه التذكرة ، أبرز له تذكرة قديمة . فهل هذا فعل سىء أم سرقة أم كذب أم فعل لا لوم عليه ؟

(٢) ومن الطرق المثبتة فى نفس المجال ، أن تعرض على الشخص عشرة أقوال معبرة عن حكم ، ويطلب إليه أن يعلق على كل قول منها بما إذا كان قولاً حقاً أم قولاً زائفاً . فمثلاً يكلف بإبداء رأيه فى القولين الآتيين : « إن الحديث بدون استخدام ألفاظ سيئة أو وقحة نوع من الملق والرياء » أو « إنه من عدم التبصر فى بعض الأحيان قول الصدق » الخ ...

(٣) فى سنة ١٨٩٨ اقترح العالم Sharp أن تعرض مواقف محرجة على الشخص ويطلب إليه أن يحدد كيفية تصرفه فى هذه المواقف لو أنه شخصياً وجيد أمامها . من هذا القبيل أن يقال له : هب أنك عامل محول للقضبان فى السكة الحديد أقدمت على تحويل الطريق لقطار قادم من شأنه لو لم يحدث له هذا التحويل أن يقع له حادث بأن يصطدم

بسلسلة من العربات ، وإذا نظرت من بعيد إلى الطريق الواجب أن
تحويل إليه انقطاع فورا ، لمحت فجأة أن ابنك موجود بين التضيئين في
هذا الطريق بحيث إذا حولت إليه القطار ، دهم القطار ابنك وقضى
عليه . فهل تفضل إقازد القطار وركابه من الحادث أم إقازد حياة ابنك ؟

وقد أخذ على هذه الطريقة أنها تعرض بدون داع مواقف محرجة ،
مع أنه من الممكن أن تعرض مواقف خالية من المآسى ومواطن الحرج .
ولذا اقترح Watson سنة ١٩٢٩ ، الطريقة الآتية .

(١) تتمثل طريقة واتسون في أن تعرض على الشخص الخاضع
للإختبار مواقف يمكن أن تتبع أمامها سبل عدة ويطلب إليه تحديد
السبل الذى يفضل من بين هذه السبل . فيقال للحدث مثلا : هب أن
صيا من رفقائك عن" له أن يحل" مسألة الحساب عن طريق غش الحل"
من كتاب يحتوى على الحل" ، وعرض الاجابة بعدئذ على المدرس ،
بوصفها نتيجة مجهوده الشخصى ، فإذا تفضل أن يحدث : هل ينش
الزميل الاجابة دون أن ييوح لأحد بأنه غشها ، أم أن ينش ثم يعترف
بالغش للمدرس ، أو أن يقلع عن نية الغش ، أو أن يطلب إلى
المدرس إذنا بالغش ؟ فإذا ما آثر الحدث سييلا معينا يطلب إليه أن
يفسر سبب إثاره لهذا السبل .

أو أن يقال للحدث : هب أن زيدا رأى زميله فى لحظة تناول
الفاكة بمطعم المدرسة يختلس سلة بها كية من البرتقال ، فإذا تفضل
أن يضل زيد لقاء هذا المنظر ؟ هل تفضل أن يبلغ أمر زميله إلى

المراقب ، أم أن يسكت ، أم أن يسكت مع اشتراط حصوله من هذا الزميل على نصف كمية البرتقال ، أم أن يسرد الواقعة لسائر الزملاء . ويطلب إليهم التزام الصمت على نحو لا يمكن المراقب من اتهام أى واحد ، أم أن يعنف الزميل على ما فعله ويطلب إليه ردّ السلة إلى مكانها ؟ فإذا ما أجاب الحدث بأنه يفضل أحد هذه السبل يطلب إليه بيان الأساس الذى بنى عليه تفضيل هذا السبل .

(٥) فى سنة ١٩٣٠ اقترحت مارثا مورس Martha Moers أن تعرض على الحدث مشاهد ، يبين كل مشهد منها طفلين يسلكان فى واقعة ما مسلكين متناقضين ، ويطلب إلى الحدث أن يحدد أى الطفلين أصاب وأيهما أخطأ . وتتبع هذه الطريقة مع الأحداث المتراوح عهدهم بين ست سنوات واثنى عشرة سنة .

ومن أمثلة المشاهد التى تعرض بهذه الطريقة أن يقال للحدث مثلا هب أن امرأة عجوزا كانت تحمل بإحدى يديها سلة مليئة بالبرتقال وتجر باليد الأخرى طفلا ، وأخذ الطفل يصيح ويبكى لأنه لا يقوى على المسير ويريد أن تحمله المرأة على ذراعها ، غير أن هذه لم تستطع ذلك لاشتغال إحدى يديها بحمل سلة البرتقال ، وإذا رأت الصبية « عفيفة » هذا المنظر ، خطر لها أن تخف إلى فجدة المرأة غير أن الحبل منها من ذلك ، فوقع الطفل على الأرض وسال الدم من أنفه ، وإذا ذلك ترى « لكريمة » وكانت هى الأخرى شاهدة للموقف أن تساعد المرأة بأمل أن تحصل منها على برقالة ، وقد ساعدتها بالفعل وحصلت منها على البرقالة المنشودة ، فأى انصبتين كانت أفضل تصرفا من الأخرى ، « عفيفة » أم « كريمة » وبماذا تعلق رأبك ؟

(٦) من طرق الفحص أيضا ، أن تعرض على الحدث واقعة معينة ،
وتحدد له تحتها أجزية يمكن أن تصيب فاعلها ، وتنتج يمكن أن ترتب
عليها ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل جزء وكل نتيجة كلمة محتمل
أو كلمة ممكن أو كلمة مستحيل . من هذا القليل أن يقال له إن زيدا
حطم زجاج مصباح من مصابيح الطريق العام بأن قذف في الجو قطعة
حجر أصابت بدون قصد هذا المصباح . فتقرر عقابه بالحبس ستة
شهور ، فهل هذا محتمل أم ممكن أم مستحيل ؟ وهب أن زيدا هرب
بعد ذلك ولم يخبر بالأمر أحدا ، فهل ترى هذا محتملا أم ممكنا
أم مستحيلا ؟ وهكذا ...

(٧) ومن الوسائل كذلك أن يطلب الحدث تحديد ما يعتبر واجبا
عليه من بين أفعال معينة تعرض عليه في قائمة ، مثل قراءة جميع
الجرائد كل يوم ، معاونة الوالد في العمل ، الاعتراف بارتكاب فعل
مشين حين يتم بهذا الفعل شخص آخر ، الهرب من المدرسة الخ ...
وتكون إجابة الحدث بأن يضع أمام كل فعل من هذه الأفعال كلمة نعم
أو كلمة لا .

(٨) ومن الطرق المتبعة أيضا أن يطلب إلى الحدث كم مرة يحلو
له أن يأتي كل فعل من أفعال معينة تعرض عليه ، مثل الذهاب
للمسلة ، واستذكار الدرس ، والذهاب إلى السينما ، ومساعدة الوالدة ،
وقتل المصافير ، والتصدق الخ وتوضع بجوار قائمة الأفعال خمسة
أعمدة يستطيع الحدث أن يبين في أحدها الإجابة على السؤال المطروح

عليه ، وهذه الأعمدة تحمل في رأسها على التوالي ، عبارة كل يوم وكل أسبوع وكل شهر وكل سنة أو عبارة لا يعنى أصلا .

(٩) ومن الطرق المستخدمة كذلك طريقة التقدير المتدرج حسب جسامه كل فعل بالقياس إلى غيره من الأفعال ، بأن يوضع أمام الفعل الأكثر جسامه ومدعاة للاستهجان رقم ١ ، ثم يوضع رقم ٢ أمام الفعل الأقل منه جسامه ، وهكذا تسلسل الأرقام حسب الترتيب التنازلى - في نظر الحدث - لجسامه الأفعال المعروضة عليه .

هذه الأفعال قد تكون سلسلة من أفعال القسوة أو من أفعال الكذب أو أفعال السرقة . فن قيل أفعال القسوة التى ترتب فى الجسامه ترتيبا تنازليا : خنق الكلب ، وشذ ذيل القط ، وإلقاء الطائر عينيه ، والضرب الشديد لحصان مسكين مسن ، وجبس ذبابة فى كوب مقلوب . ومن قيل أفعال السرقة التى يطلب إلى الحدث ترتيب جسامتها تنازليا ما يأتى : -

وجد زيد فى الفصل قلم رصاص فوضعه فى جيبه ، أو قصفه نصفين وأخذ أحدهما تاركا النصف الآخر ، أو نازعه فيه بكر فأساء معاملة بكر ولم بشأ اقتسام القلم معه مؤثرا أخذه كلية لنفسه وهكذا

وقد اقترح هذه الطريقة التى طبقت فى إيطاليا حديثا ، العالم الأمريكى Fernald فى سنة ١٩١٢ وأدخل عليها Jacobson سنة ١٩٢٠ تمديلا يتحصل فى مطابقة الحدث الخاصص للاختبار بذكر

الأسباب المتصورة لترتيبه جسامة الأفعال المروضة على النحو الذي
رتبها به .

• • •

ومما هو جدير بالذكر في مجال هذه الاختبارات ، أن مقياس قياس
المستوى الخلقى للحدث الخاضع للاختبار ، لا يوجد في الاجابات التي
يدلى فيها برأيه عن أفعال صادرة من غيره ، بقدر ما يتمثل في مدى
إقباله هو شخصيا على هذه الأفعال أو عزوفه عنها ، لو أنه وجد في
الظروف الدافعة إلى إتيانها . ذلك لأن الشخص وهو في موقف القاضي
يوجد في وضع مختلف عن وضعه وهو في موقف العامل الفاعل .
فقد يبدو عليه المزوف عن فعل متناف للخلق صدر من غيره وطلب
إليه أن يقضى فيه برأى نظرى مجرد ، ولكنه لا يتوانى شخصيا عن
إتيان مثل هذا الفعل لو أنه وجد في ذات الطرف الذى حدا بالغير
إلى ارتكابه .

فنصيب الإنسان من الأخلاق متوقف على سلوكه العملى لا على
رأيه النظرى .

ولذلك أدخل الباحثون تمديلا على الطرق السالف يانها في
فحص المستوى الخلقى ، ورواوا أن يطلبوا إلى الحدث الخاضع للاختبار
بهذه الطرق ، لا رأيه في ارتكاب الغير للأفعال المروضة عليه ، وإنما
استعداده أو عدم استعداده هو شخصيا لارتكاب هذه الأفعال . فيقال

لحدث مثلا هل تأنس في نفسك الرغبة في خنق كلب من الكلاب
أو قذفه بجحر في عنقه لعله على الوقوف ثم الإلقاء به في اليم ؟ أو
هل تأخذ لنفسك قلم رصاص وجدته في الفصل على مقعد لأحد
أقرانك ؟

ومن الطبيعي أن إجابة الحدث حول مدى استمداده الشخصي
لإتيان الفعل المروض عليه أو الإحجام عنه ، كثيرا ما يعوزها الإخلاص ،
في حين أنه لا شك في إخلاص إجاباته حين يكون المطلوب إليه أن
يرتب أفعالا معينة من حيث جسامتها ترتيبا تنازليا .

والواقع أن وقوف الإنسان حتى على أخلاقه الشخصية أمر من
أصعب الأمور . فمن المتغذر على المرء أن يستبطن دخيلة نفسه حتى
أعماقها . وقد يكون مخدوعا حين يظن استحالة صدور فعل معين
منه ، لأن تصور هذا الفعل شيء والوجود الواقعي في الطرف المتفنى
إليه شيء آخر .

وما دام الأمر كذلك ، فلا بد من تكلية الطرق السالف يانها ،
بتتبع السلوك التقائى للإنسان نفسه وتسجيل ما يصدر عنه من بوادر
لها مفزاها ولها دلالتها على مستواه الخلقى .

• • •

تلك إلمامة وجيزة عن محاولات العلماء في دراسة الشخصية الإنسانية .
وهي محاولات يدل بذها على رقى في مستوى الحضارة الأدبية والفكرية ،

مهما كان نصيبها من التوفيق أو الإخفاق . فحرى بالناس أن يتراجعوا
بعضهم ببعض ، وأن ينظر القادر فيهم إلى العاجز ، ويتفكر السليم منهم
في المعيب ، حتى ترتفع أسباب العجز ووجوه العيب في الأعضاء المكون
منها جسم الشعب فيزداد حاله على الأيام صلاحا .

ورغم أن النفوس الآدمية ألتاز غامضة ، والنواميس المتحركة في سلوك
أصحابها عديدة خافية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يثنى الباحثين عن
السعى وراء الحقائق توصلا للكشف عنها . ومع التسليم بأن بلوغ السكال
في هذا البحث أمر ينأى عن مقدور الإنسانية ، فإنه على كل حال بحث
حقيق بالمثابرة عليه جدير ألا يهمل ويترك .

الفصل الثالث

تقسيم المجرمين الأحداث

إن تقسيمات العلماء للمجرمين الأحداث لا تحصى ولا تمتد . ولا يتسع المجال لإيرادها كلها . ومن ثم يكفينا منها تقسيم واحد ممبر قدم به العالم الإيطالى Pisani إلى المؤتمر الدولى الأول لعلم الإجرام المنعقد فى روما سنة ١٩٣٨ .

وسبق أن قلنا إنه كما يوجد فى المجرمين الكبار ، من هو مجرم بالطبع والتكوين ، ومن هو مجرم بالصدفة ، يوجد النوعان نفسها فى المجرمين الأحداث كذلك .

غير أن التقسيم المشار إليه قد أضاف إلى هذين النوعين من المجرمين الأحداث ، أنواعا ثلاثة أخرى للأحداث المجرمين أو العصاة . فهو يقسم هؤلاء الأحداث إلى الفئات الخمسة الآتية :-

- (١) فئة الأحداث المرضى فى عقولهم .
- (٢) فئة الأحداث الميين ذكاه أو شعوراً وعاطفة .
- (٣) فئة الأحداث المجرمين بالتكوين .
- (٤) فئة الأحداث المجرمين بالصدفة .
- (٥) فئة الأحداث الجانحين المجرمين أو المحتمل إجرامهم .

فالحادث المريض في عقله ، تدخل دراسته في علم الأمراض العقلية الإجرامية وليس هنا مجال الحديث عنه .

والحادث المريب في ذكائه هو من يتخلف عن العمر العقلي لأقرانه الذين هم على ذات عمره الزمني ، والمريب في شعوره أو عاطفته هو من يسوده اضطراب وعدم ثبات في تجاوبه مع الوسط المحيط .

والحادث المجرم بالطبع والتكوين ، حدث فقط غضوب عنيف هدام وقع ميال إلى تمازج جنسى مبكر بالنسبة إلى سنه ، ومنتورد على كل نظام ، يسرق ويحرق وينلف ويحرج ، ويستشعر لذة وإتباهاجا بالغا في فعل السوء ولا يحس بأى وخز من ضمير . وتكون أزمات المراهقة من أقوى مثيرات النزعة الاجرامية فيه .

والحادث المجرم بالصدفة يشعر عرضا بأنه مُهمَل سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الروحية ، فينزلق إلى أفعال إجرامية عابرة ، تظهر على الأخص في فترة المراهقة ، ولكنها تزول وتختفى بفضل نصيب الحادث نفسه من الوازع الخلقى والشعور الدينى ووخزات الضمير .

والحادث الجانح المجرم أو المحتمل لإجرامه يتميز في نظر المالم De Sanctis بميل مبكر إلى التمازج الجنسي أو إلى صورة فاسدة منه ، ونصيب كبير من القابلية للإيحاء الدائى ، وعدم إحمال الفكر ، وكثرة الاجرام التصورى في أحلام اليقظة ، واستعداد فى الحركات الجسمية يساعد على تنفيذ الجرائم ، وميل إلى العنف والإقدام وإلى سهولة

الافعال . ويطلب أن تتوافر هذه الصورة من الحادثة الجانبية في السن الواقعة بين ١١ ، ١٤ سنة أى في السن التى يمكن أن يكون دور المربى فيها منتجا فعالا .

تلك هى فئات الأحداث المجرمين أو المحتمل إجرامهم . ولا شك فى أن الحادثة خير وقت يمكن أن يربى الإنسان فيه تربية مجدية فعالة . وإن أهم عبء يقع على عاتق الدولة فى سبيل مكافحة الاجرام ، هو الكشف عن الأحداث المنحرفين أو الميالين إلى الإجرام أو المستعدين له فى سبيل إمدادهم بالصقل والملاج فى الوقت المناسب ، قبل أن يتحولوا فى القدر إلى مجرمين عتاة . فبهذا وحده يتنى المجتمع شرهم ، ويصبحون فيه أعضاء صالحة تساهم بقسط فى بنيانه .

* * *

المراجع

A

- Abramsen** : L'enfant et L'adolescent instables — Paris, 1940.
Adler : Prassi e teoria della psicologia individuale — Roma, 1947.
Amaldi : Dall'infanzia all'adolescenza — Firenze, 1944.
Angiolella : Manuale di antropologia criminale — Milano.
Anile : Questo è l'uomo — Firenze, 1943.
Antonini : I precursori di Lombroso — Torino, 1900.

B

- Bauer, Fischer, Lenz.** : Menschliche Erblichkeitslehre — Berlin, 1932.
Behnam : La tutela penale dei diritti privati di obbligazione — Roma, 1950.
Biasutti : Le razze e i popoli della terra — Torino, 1941.
Biot : Il corpo e l'anima — Brescia, 1939.
Burt : The young delinquent — London, 1931.

C

- Canella** : Razze umane istinte e viventi — Firenze, 1942.
Carrara : Antropologia criminale — Milano, 1908.
Caullery : Les conceptions modernes de l'hérédité — Paris, 1935.
Ceni : Cause biologiche della delinquenza — Bologna, 1943.
Clauss : Rasse und Seele, München, 1937.
Colajanni : Sociologia criminale — Catania, 1889.
Corre : L'ethnographie criminelle — Paris, 1895.
Cuenot et Ros-tand. : Introduction à la génétique, — Paris, 1948.
Curtius : Die organischen und funktionellen Erbkrankheiten des Nervensystems — Stuttgart, 1935.

D

- Della Porta** : Fisiognomica — 1586.
De Sanctis : Psicologia sperimentale — Roma, 1930.
Neuropsichiatria infantile — Roma, 1935.
Despine : Psychologie naturelle — Paris, 1868.
Di Tullio : Trattato di antropologia criminale — Roma, 1945.

E

- Exner** : Kriminalbiologie — Hamburg, 1939.
Eikstedt : Rassenkunde und Rassengeschichte der Menschheit — Stuttgart, 1934.

F

- Ferri Enrico** : Sociologia criminale — Torino, 1929.
— La teorica dell'imputabilità e la negazione del libero arbitrio — Firenze, 1878.
Flesch : — Corso di antropologia criminale — Roma, 1949.
— Pedagogia emendativa degli anormali del carattere e degli antisociali — Roma, 1949.
Franzi : L'eredità nella patologia e nella clinica — Bologna, 1942.

G

- Galli** : Biologia delle razze umane — Milano, 1942.
Garofalo : Criminologia — Torino, 1885, 1891.
Gemelli : Lo studio della personalità del delinquente nei suoi fondamenti biologici e psicologici — Milano, 1948.
Grispigni : Diritto penale italiano — Milano, 1947.

H

- Hirsch** : — La determinazione del grado di maschilità nei delinquenti (atti del primo congresso internazionale di criminologia — Roma, 1939).
— Twins : heredity and environment, Cambridge, 1930.

I

Ilvento : Eredità ed igiene — Torino, 1927.

J

Jucci : Introduzione allo studio della genetica — Milano, 1944.

K

Kretschmer : Körperbau und charakter — Berlin, 1936.

L

Lange : Verbrechen als Schicksal — Leipzig, 1936.

Lenz : Grundriss der Kriminalbiologie — Wien, 1927.

Lombardi : Sociologia criminale — Napoli, 1942.

Lombroso Cesare : L'uomo delinquente — Milano, 1876, Torino, 1896-97, 1924.

M

Marguglio : La nuova antropologia criminale — Palermo, 1939.

Marro : I caratteri dei delinquenti — Torino, 1887.

Mohr : Heredity and disease — New York, 1939.

Montalenti : Elementi di genetica — Bologna, 1939.

Mooton : The american criminal — Cambridge, 1942.

Moreau de Tours : La psychologie morbide dans ses rapports avec la philosophie de l'histoire, Paris, 1859.

Morel : Traité des dégénérescences psychologiques intellectuelles et morales de l'espèce humaine — Paris 1857.

N

Niceforo Alfredo : Criminologia — vol 3, 4, 5, 6 — Milano, 1951, 1952, 1953, 1954.

P

- Patrizi** : Dopo Lombroso — Milano, 1916.
Pende : — Trattato di biotipologia umana —
 Milano, 1939.
 — La scienza moderna della persona
 umana — Milano, 1947.

R

- Rondoni** : Le malattie ereditarie — Milano, 1947.

S

- Sergi** : La stratificazione del carattere e la
 delinquenza in "Rivista di filosofia
 scientifica" — Milano, 1883.
Stumpf : Die Ursprünge des Verbrechens —
 Leipzig, 1936.

T

- Taft** : Criminology — New York, 1945.
Tanzi : Psichiatria forense — Milano, 1911.
Tanzi e Lugaro : Trattato di malattie mentali, — 1923.
Thompson : L'hérédité — Paris, 1930.

V

- Vergani** : Appunti di psicologia criminale mino-
 rile, in "La Calabria giudiziaria". —
 1944.
Verwaeck : Sillabus du cours d'anthropologie cri-
 minelle — Bruxelles 1926, 1929.
Virgilio Gaspare : Sulla natura morbosa del delitto e
 delle sue analogie con le malattie men-
 tali — Roma, 1874.

W

- Waddington** : Introduction to modern genetics —
 London, 1939.

أعمال المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج
 المجرمين (جنيف ، أغسطس - سبتمبر ١٩٥٥) .

فهرس

مقدمة

تعريف علم الإجرام	٥
تاريخ علم الاجرام.. .. .	١١
تقسيم علم الإجرام.. .. .	٢٣
صاته بالعلوم الأخرى	٢٤
أهميته العملية	٢٤

الباب الأول

أسلوب البحث في علم الإجرام

فحص الجسم :	٣١
الاعضاء الخارجية	٣١
الاعضاء الداخلية	٣٧
فحص النفس	٣٩

الباب الثاني

أسباب الجريمة

الفصل الاول

مصادر التكوين الإجرامى

الوراثة	٥٨
-----------------	----

السلافة ٧٢

الفصل الثاني

العوامل الداخلية المهيئة للجريمة

الجنس ٧٤

السن ٧٧

الحزب والمخدرات ٧٨

بعض الامراض ٨٢

الحلل في إفرازات الغدد ٨٣

الانفعال والمحافظة ٨٣

الإيحاء الثاني ٨٤

الفصل الثالث

العوامل الخارجية المهيئة للجريمة

المحيط الطبيعي: ٨٨

الجو ٨٩

التغذية ٩١

المسكن ٩٢

المحيط الاجتماعي ٩٢

الأسرة ٩٣

المدرسة والأصدقاء والمهنة ٩٤

الحالة الاقتصادية ٩٥

المعتقدات السائدة ٩٦

١٤٣	تعطيل ملكة الذكاء
١٤٨	ظروف الشعب
١٥٠	الشعور بالقوة والجبروت
١٥٠	عناصر فردية تغذى جو الجريمة
١٤٣	المهارة
١٤٨	التسول والتشرد
١٥٠	الإجرام السياسي

الباب الرابع

طوائف المجرمين

الفصل الاول

١٥٦	المجرم بالصدقة
-----	----------------

الفصل الثاني

المجرم بالتكوين

المبحث الاول

١٦٢	المجرم بالتكوين من النوع المادي
-----	---------------------------------

المبحث الثاني

١٦٥	المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص
-----	---------------------------------

المبحث الثالث

١٦٩	المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوپاثي
-----	---

البحث الرابع

١٧٢ المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتي

البحث الخامس

١٨٢ المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط

البحث السادس

١٨٤ وضع المجرم العائد بين طوائف المجرمين

البحث السابع

١٩١ الخبرة في المسائل الجنائية

الباب الخامس

إجرام الاحداث

الفصل الاول

العوامل المهيئة أو المساعدة

البحث الاول

العوامل الداخلية

٢١٦ التزامات المراهقة والشباب

البحث الثاني

٢٥٢ العوامل الخارجية

٢٧٨ حالة الأسرة

٢٨٨ سيرة الدراسة

الفصل الثاني

أسلوب البحث في إجرام الأحداث

المبحث الأول

طرق فحص الذكاء

- ١ - طريقة Binet & Simon ٣٠٥
- ٢ - طريقة Wechsler ٣٠٦
- ٣ - طريقة Baker ٣٠٨
- ١ - طريقة Ballard
- ٥ - طريقة Vermeylen ٣٠٩
- ٦ - طريقة الإنشاء الكتابي
- ٧ - طريقة Maria Diez Gasca ٣١٠
- ٨ - طريقة الكشف عن الاستعداد المعنى
- ٩ - طريقة قياس المستوى الثقافي ٣١١
- ١٠ - طريقة الكشف عن المرويات والآراء الشخصية ٣١٢

المبحث الثاني

طرق فحص الناحية الشعورية والم عاطفية

- ١ - طريقة بضع رورشاخ ٣١٦
- ٢ - فحص النبض والتنفس ٣٢٣
- ٣ - طريقة الكلمات الكشفية ٣٢٤
- ٤ - طريقة فحص الذرع أو قوة الاحتمال
- ٥ - طريقة اللوحات الكشفية ٣٢٧

- ٦ - طريقة اللعب والتمايل ٢٢٠
٧ - طريقة قياس الشعور بالحاجات ٢٢٢
٨ - طريقة تسجيل الانتباه وعدم الاكتراث ٢٢٣
٩ - طريقة التخدير
١٠ - طريقة قياس الحركات الجسمية ٢٢٥

المبحث الثالث

طرق فحص النزائر الثانوية أو المستوى الخلقى

- ١ - طريقة التعليق على أقاصيص ٢٤٩
٢ - طريقة التعليق على حِكَم
٣ - طريقة Sharp
٤ - طريقة Watson ٢٥٠
٥ - طريقة Martha Moers ٢٥١
٦ - طريقة التعليق على وقائع ٢٥٢
٧ - طريقة تحديد الواجب
٨ - طريقة تحديد الأفعال المحببة
٩ - طريقة التقدير المتدرج ٢٥٣

الفصل الثالث

تقسيم الجرمين الأحداث

- تقسيم Pisani ٢٥٧

Biblioteca Alexandrina



0356974